جـــامعـة الجـزائـــــر
كـليــة العلـــوم الاجتماعيـــة والإنسانيـــة
قســـم التـــاريخ

مشـــروع الـــدولـــة - الأمـــة العروبــــة عند النخـــب الجــزائريـــــة

رسالـــــة لنيــل شهـــادة الدكتـــــوراه
في التـــاريخ الحــديث والمعـــاصر

إعـــــداد: أحمد رضـــوان شرف الـــدين

إشــــراف الأستـــاذ / د. نـــاصر الـــدين سعيـــدوني

2004 / 2005 م

مقدمة عامة.

إن الكتابات الصادرة بالعربية تتحدث عن تاريخ الحركة الوطنيـة في هذا البلد أو ذاك، حيث تتحدث الكتابـات الـصادرة بالفرنـسية أو الإنجليزية عن تاريخ الحركة القومية أو القوموية.

هل الفرق في التسمية يعود إلى مجرد اخـتلاف لغـوي، معجمـي، «شكلي» أم هو يعبر عن تباين أعمق يتعلق بالمضمون ؟

ومن هذا السؤال الأولي، يمكن الانطلاق إلي تساؤلات أخرى يضيق معها مجال البحث أو يتسع، منها مثلا : هل تاريخ الحركات الوطنيـة أو القومية يمثل، بالضرورة، تاريخ تشكل أمم جديدة ؟ وهل هذا التـاريخ يمثل مرحلة مكملة لتاريخ الحركات القومية الأوربية التي قامت في القرن التاسع عشر؟

هذه التساؤلات تكتسي مدلولا وصدى متميزين عنـد طرحهـا في «العالم » العربي، على الأقل لانتشار مصطلحي الأمة العربيـة والأمـة الإسلامية فيه.

في الجزائر تحديدا، اعتبرت عدة شخصيات وتنظيمات جزائرية، منـذ الثلاثينيات من القرن العشرين على الأقل، أن من واجبها الدفاع عن فكرة وجود « الجزائر » ووجود الدولة « الجزائرية » قبل1830. كان ذلـك يتم ردا عل تصريحات وكتابات فرنسية تنفي ذلك الوجـود المـزدوج وتؤرخ ولادة إقليم يسمى الجزائر ببدء الغزو الفرنسي.

ولم تتوقف مرافعات الجانبين عند هذه المسألة وتلك العشرية، ولكنها توسعت وتطورت إلى مسألة أعقد واشمل، ألا وهي مسألة وجـود أمـة جزائرية من عدمه.

فإذا كان الرهان، في مرحلة أولى، قد تحدد - فيما بـين المعـسكرين وداخل كل واحد منهما - في كسب معركة شرعية أو عدم شرعية الغزو الفرنسي، فإنه سرعان ما انتقل إلى كسب معركة شرعية أو عدم شرعية قيام حركة « وطنية/قومية جزائرية ».

ضمن ذلك السياق العام، وظفت قيادات حزب الاستقلال، بـصورة خاصة، فكرة وجود دولة وأمة جزائريتين سابقتين عن الغـزو الفرنـسي واستمرار وجود الأمة أو ضرورة إحيائها في ظل الاحتلال أو بعد زواله. وأخذ هذا الأمر أهمية بالغة أثناء حرب الاستقلال. ثم جرى تكريس تلك الفكرة في دستور عام 1963 وفي النصوص الرسميـة اللاحقـة، فيمـا واصلت كتابات جزائرية عديدة تبنيها لها والدفاع عنها، بوصفها واحدة من الثوابت الوطنية.

ومنذ مطلع عقد 1980، أصبح المسؤولون الجزائريون يصرحون بأن الأمة قائمة ومكتملة لأن بناء المؤسسات اكتمل. إلا أن سرعان ما طغى موضوع الأزمة على سواه من الموضوعات، وتشم الإجماع، الذي ارتضاه الجزائريون بعد نوفمبر 1954، فيما سمي أحداث أكتوبر 1988.

في نفس الوقت، كانت تلك المقولة تتحول إلى مبدأ يوجه التحالفـات الداخلية والخارجية معا. بعبارة أخرى، وقع الربط بين المذهب الفكـري والمذهب السياسي، بحيث أصبح التحالف لا يتم سوى على قاعدة تعريف حزب الاستقلال للدولة الأمة.

وقد كتب الكثير (نسبيا) عن ذلك الحزب منذ أن كان نجـم شمـال إفريقيا وإلى غاية تحوله إلى جبهة التحرير الوطني بين 1954 و1962. وتم تحميله مسؤولية وجود، أو بالعكس، غياب إجابة مقبولة في نصوصه ونشاطاته تخص مشكل الأمة والدولة. كما جرى ربط الصلة بين طبيعـة الإجابة وبين تبنيه للمرجعية العربية الإسلامية، سلبا أو إيجابـا، حـسب الآراء.

أعتقد أن ما بقي مطلوبا هو القيام باختبار هذا الطرح. هذا هو سبب اختياري لهذا الموضوع.

ويكون هذا الاختبار من خلال تتبع الأفكار والأعمال الميدانية المتعلقة بهذا المشكل، ليس بهدف اقتراح تعريف إضافي أو حاسم ونـهائي - لا سيما فيما يتعلق بالأمة - وإنما للنظر في تمفصلها فيما بينها وفي تطورهـا واستمرارها بعد 1962 أيضا. كما يتعين كذلك تتبع الأفكار والأعمال

الميدانية المشابهة، الصادرة عن التنظيمات الجزائرية الأخرى، بقدر الإمكان.

في الفصل التمهيدي، أحاول أن أجيب عن واحد من التساؤلات المطروحة أعلاه : ما هي العلاقة بين الحركة الوطنية/القومية الجزائرية وبين الحركات القومية الأوربية ؟ هل هي علاقة امتداد ؟ وإذا كانت كذلك، ما هو مداها وكيف ربطت ؟

إن جل الكتابات المتوفرة تؤرخ بداية الحركة الجزائرية برد فعل *«الشبان الجزائريين»* على قانون التجنيد في الحرب العالمية الأولى. ولكن أولئك الشبان كانوا حلقة ضمن سلسلة تمتد زمنيا إلى منتصف القرن السابق ومكانيا إلى المجال العثماني الواسع، وإلى حيزه العربي بصورة خاصة. هذا ما قمت بمراجعته، قبل أن أربط الاتصال – من خلال الأمير خالد ابن المهجر الجزائري إلى الشام – بينهم وبين التنظيمات التي وجدت بين الحربين العالميتين.

واللافت للانتباه في هذه المراجعة هو أن الصيغ الأساسية حول الدولة – الأمة وضعت في تلك الفترة.

لماذا اختيار عام 1946 إذن للانطلاق في الفصل الأول من هذا البحث؟

يمكنني أن أجيب : لنفس السبب الذي جعلني أختار التوقف عند عام 1988.

لقد حققت النخب السياسية (ما عدا القيادة الشيوعية) التي برزت بين الحربين العالميتين نوعا من الإجماع الوطني برز بجلاء فيما عرف بالبيان الجزائري والحركة التي حملته إلى غاية الثامن ماي 1945. غير أن المآل الفظيع لتلك الحركة أدخل حركة الجزائريين في أزمة عميقة. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، عادت الأحزاب الجزائرية إلى النشاط العلني في 1946 من باب مسألة موقع الجزائر في

« الاتحاد الفرنسي »، في الوقت الذي كان بعضها ينشد الالتحاق بجامعة الدول العربية التي تشكلت، في مارس 1945، من الحكومات المشرقية المستقلة. بالنتيجة، أخذ الاهتمام الاعتيادي بالشؤون المصرية، خاصة، والعربية، عامة، يتحول إلى مسألة خلافية إضافية بين تلك التنظيمات، أي إضافة إلى المسألة الدائمة المتمثلة في ماهية العلاقة بين الجزائر وفرنسا.

من هذه الزاوية، ربما يمكن اعتبار السنوات الممتدة بين 1946 و1954 الإطار الزمني الحاسم الذي تجاذبت فيه النخب موضوع التحالفات الداخلية والخارجية على خلفية مشكل طرق الكفاح والنزاعات حول الهوية الثقافية ودور الشخصيات وأزمة التسيير الداخلي لكل تنظيم... الخ. إنها أيضا شفافة إلى حد بعيد، ليس فقط لتوفر حجم معقول من المادة الوثائقية – صحافة الأحزاب بالدرجة الأولى – وإنما لكون الجدل والصراع جندا عناصر النخبة المثقفة إلى حد ما. لهذا السبب، شكلت موضوع الفصل الأول.

وفي الفصل الثاني، واصلت متابعة تداعيات هذا الأمر. خلافا للأحزاب السابقة، حلت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني بعضا من تلك المسائل بفك عقدة طرق الكفاح بالذات.

إن إطلاق شرارة حرب التحرير الشعبية غير طبيعة الصراع السياسي وأتى بقيادة سياسية وعسكرية جديدة نسبيا وتتحرك داخليا وخارجيا كنظام وطني. إنها أذابت مختلف التنظيمات في جبهة وجيش التحرير الوطني، وحاربت الحركة المصالية. وبسطت نفوذها على مختلف مناطق القطر وعلى أغلب الجزائريين المقيمين في الداخل وفي الخارج. كما أقام بعض أقطابها تحالفات خاصة على صعيد المغرب الكبير وبلاد المشرق. وقد جرى كل هذا على خلفية تصور كل جناح لهوية الدولة – الأمة التي ينشدها. وتعذر وضع برنامج عملي لما بعد الاستقلال إلى غاية جوان 1962.

لإنجاز تلك المتابعة، اعتمدت على مجموعتين من الوثائق المنشورة وعلى الجزء المسموح تداوله على مستوى المديرية العامة للأرشيف، فضلا عـن بعض المذكرات والدراسات.

تلك التطورات جرت في جو تصاعد ما كان يسمى القومية العربيـة، ولا سيما الناصرية. هذا ما دفعني إلى تخصيص الفصل الثالث لدراسـة نظرة بعض المثقفين، الناطقين بصورة أو بأخرى باسم النظام الـسياسي العسكري الجزائري، لتلك الحركة وللدور الذي سطروه للجزائر ضمنها. في هذا المجال، شكلت مقالات جريدة «المجاهد» الأسـبوعية، الـصادرة باللغتين الفرنسية والعربية، بين 1956 و1962، مـصدر المعلومـات الوحيد تقريبا.

بعد 1962، أصبح للدولة المستقلة برنامجا، عرف ببرنامج طـرابلس. لكنه كان عليها، في نفس الوقت، أن تتعامل مع محتويات اتفاقات إيفيان، المعقودة مع فرنسا.

في الفصل الرابع، انصب اهتمامي على تتبع خطوات مواجهة قيود تلك الاتفاقات في المجال الاقتصادي وبسط نفوذ الدولة على ميدان المحروقات. تلك الخطوات التي عززت الاستقلال السياسي سمحت، في مرحلة ثانية، بتطبيق استراتيجية تنموية ابتداء من عام 1971.

إن الدراسات المتخصصة في جانب محدد من الاقتصاد الجزائري إبـان فترة السبعينات كثيرة ومتنوعة. وبالعكس، لا تزال الوثـائق الداخليـة للوزارات والشركات صعبة إن لم تكن مستحيلة المنال. وهذا لا يعـود بالضرورة إلى إرادة إضفاء السرية عليها. ومع ذلك، من المفيد الإشارة إلى توفر مصدر هام للغاية يعد بمثابة مذكرات الرجل المحـوري في الميـدان الاقتصادي حينذاك، بلعيد عبد السلام، وهي على شكل حوارات أجراها معه جامعيان وصدرت في جزأين دسمين.

وفي الفصل الخامس، استعرضت مواقف عينة من المثقفين إزاء مـسائل التراث العربي في الجزائر ثم سياسة الدولة في مجال التعليم، مع التركيز على مسألة التعريب.

لقد بذلت الدولة جهودا معتبرة لنشر التعليم بصورة عامة. وربما يمكن القول أنها حققت من خلال تلك الجهود أكبر نسبة من الدمج الاجتماعي. هذا من الناحية الكمية.

أما من ناحية المضمون والنوعية، فلا شك أن مآخذ كثيرة اعترتها. ولم يكن بإمكاني تفصيل هذه الجوانب، واكتفيت بتسجيل مجموعة من المعطيات، لعلها تضيء بقدر كاف التوجهات الرئيسية للجهاز التنفيذي، بوجه خاص. هذا مع العلم أن المصادر الإحصائية متوفرة إلى حد كبير نسبيا، فضلا عن النصوص المذهبية.

وفي الفصلين السادس والسابع، تناولت السياسة العربية للدولة الجزائرية، مركزا على قضية
« الصحراء » في المغرب الكبير وقضية فلسطين وبعض النزاعات – لا سيما الحدودية منها – في المشرق.

فيما يخص الموضوع الأول، عدت إلى مسألة الحدود بين الجزائر وكل من المغرب وتونس، منذ أيام حرب التحرير الجزائرية. لقد بدا لي من الضروري القيام بتلك الدراسة لفهم قضية الصحراء الغربية، من جهة، وفشل التعاون على صعيد المغرب العربي، ناهيك عن إقامة اتحاد بين أقطاره.

وأما على صعيد المشرق، فإنني حاولت أن أبين العلاقة الخاصة التي أقيمت بين القيادة الجزائرية ومنظمة فتح منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر.

وإذا كانت الوثائق الرئيسية المتعلقة بقضية الصحراء الغربية منشورة، فإن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بمسائل أخرى. واقتصر زادي على ما جمعته من إطلاعي على بعض المذكرات الشخصية والمراجع المتخصصة والعامة.

وفي الفصل الثامن والأخير، قمت بوضع نوع من الحصيلة لبيان مظاهر ومضمون أزمة مشروع الدولة – الأمة في الجزائر. وقد شمل هذا التقييم، بصورة خاصة، عجز تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة، وعجز

المؤسسات القائمة والنخب المعروفة تجنيب البلاد المواجهة الدموية في أكتوبر 1988.

لأجل ذلك، استعرضت آراء عدد من الخبراء في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما استعنت بوثائق المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، فضلا عن المقالات الصحفية.

ãÉŸ‡ã ãÉmzãöã БǓ ãÉqĿĿǯȞöã ãÛããÀöã ȸ ãÀÄãâÂƨã ÆÊÅÀöã : ȻɗÉȾȽQöã ÔÔÀöã
1847 - 1945.

تفترô العادة السائدة بين مؤرخي مسألة الأمة والدولة في الجزائر أن يعود من يتناولها إلى عام الغزو الفرنسي في 1830 - وحتى قبله - بحثا عن الحلقات المفقودة أو الموجودة التي تربط حركة الجزائريين السياسية في القرن العشرين بماô استعماري ماحق أو آخر ملؤه البطولات المتواصلة. من جانبي، أرى البدء من 1847 لاعتبارات عديدة، أهمها أن نهاية إمـارة عبـد القادر اقترنت بفقدان الجزائريين لجنسيتهم السياسية مقابل الشروع في بناء دولة المستوطنين، المؤدية لوظائف غير معهودة في الجزائر، والفارضة لأنواع جديدة من العلاقات بين الجزائريين وبين بيئتهم الطبيعية والثقافية. لمواجهة كل ذلك، ناوب الجزائريون، في الفترة الممتـدة بـين منتصف القرن 19 والحرب العالمية الأولى، بين شن انتفاضات مسلحة وتنظـيم هجـرات جماعية إلى البلاد العربية. وتم تحميل مسؤولية حدوث هذه الحركـات لـ« *كبـار الزعمـاء الدينيين والإقطاعيين* » في الداخل، وللدولة العثمانية و« *الجامعة الإسلامية* » في الخارج.

بين عشية الحرب الكبرى وعقد *المؤتمر الإسلامي الجزائري*، عام 1936، بـرز هـدفان رئيسيان يبدوان متناقضين ومختلفين في الأساليب. تمثل الأول في المـساواة الـسياسية مـع الفرنسيين، وقد سعت إليه Yب حضرية وصفت « حديثة » مقارنة مع Yب القرن السابق. أما الثاني، فتمثل في الاستقلال وإقامة الدولة الجزائرية، وقد رفعت رايته « Yبـة عماليـة ». وتكون هذه المرحلة هي مرحلة الطفولة لحركة *قومية/وطنية* جزائرية جديـدة تمامـا. وفي السنوات التالية إلى غاية 1945، اعتبر التقاء أنصار الهدفين وحصول التفاف واسع حـول

«*بيان الشعب الجزائري* » عام 1943 تعبيرا ساطعا عن نضج الحركة المذكورة لتحقيق فكرة أو مشروع الدولة الأمة الجزائرية.

في نفس هذه الفترة، وقعت بقية البلدان العربية تحت السيطرة الغربية، بعد أن نادت ٧بها بالإصلاح السياسي والثقافي، سواء مع البقاء في ظل السلطنة العثمانية أو الخـروج عليهـا. وانتهى المطاف بزعامات تلك الحركة إلى عقد مجموعة من معاهـدات الاسـتقلال ضـمن التحالف مع الدولة الاستعمارية في المشرق، إبان الثلاثينات، وإلى البحث معها عـن حـل للمشكل الجديد المتجسد في الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعن نظام إقليمـي تتبـادل فيـه المساندة. في ظل هذه التطورات، أقدمت النخبة السياسية الجزائرية على تبني تصورات حول الدولة والأمة والعروبة، إدراكا أو طموحا منها لتمثيل مجتمع بأسره.

.ةƗŸÒĵâ ÆĒǺÄöâ ƷΛƺÛǩ – 1

تعد الثورة التي قادها الباê آغا المقراني في 1871 آخر احتجاج عنيف على الاستعمار لمن كانوا يعرفون *بالأجواد*. لقد هدد التنظيم الإداري لعام 1868 مواقعهم بصورة مباشرة، بعد أن قضمت إجراءات العقدين السابقين قسما غير يسير من امتيازاتم الوظيفية التقليديـة. وإذ اختار عدد منهم بين الاستقالة والهجرة، تحالف المقراني مع الحداد، شيخ الطريقـة الرحمانيـة ليدعو إلى الجهاد. بعد ذلك التاريخ، أخذ دور أولئك الكبراء يتقلص ويصطبغ بالالتباس في آن واحد.

.ƸɆÖǩş êŀŧÖφâ : ǻâƺǄĵâ – Ů

كانت هذه الفئة، التي تجمع *القياد* وشيوخ القبائل، هي عماد إدارة الدولة لشؤون السكان العامة. كان القائد، رمز السلطة المركزية وممثلها على المستوى المحلي، يتمتـع بـصلاحيات واسعة : الحكم الإداري، الرئاسة السياسية والعسكرية، إحصاء الضرائب وجمعها، الإشراف على مجال القضاء والقمع. في 1844، شرعت السلطات الفرنسية في إقامة *مديرية للـشؤون العربية* في كل واحدة من المقاطعات العسكرية الكبرى الثلاث، غايتها مركزة الإدارة ووضع القياد تحت رقابة الجيش الفرنسي. في نفس السنة وفي السنوات التالية، انتزعت منهم سـلطة جباية رسوم الأسواق، ومن شيوخ القبائل رسم قوافل الجنوب (عند تنقلها إلى الشمال) و« *حق البرنس* » المدفوع للزعيم عند تولي مهامه، ...الخ[1]. بيد أن هذه التدابير الملموسـة لم تكن تنفذ دون تبصر اجتماعي. بالنسبة للمارشال بوجو، حاكم الجزائر حينذاك، كان يجب

1- للمزيد أنظر:

Ch. - R. Ageron, *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*, t1. Puf, Paris, 1968, p.130 – 132; Ch. - A. Julien, *Histoire de l' Algérie contemporaine*, t 1. Puf, 2ème édition,

1979, p. 225 *sq*.; A. Rey - Goldzeiguer, *Le Royaume Arabe. SNED, Alger, 1977*, p. 31-33 et 172-173.

تفضيل التعامل الإيجابي مع الأجواد الذين يقدمون على الاستسلام للفرنسيين - مثل آل بوعلام بالونشريس[1] - على ترقية من وصفهم «*انتهازيين بلا ثروة ولا سلطة* ». ثم أليـست أحسن وسيلة لإضعاف الأجواد هي استهلاكهم ؟

فبانتهاء المقاومة بزعامة الأمير عبد القادر، انتهى الوقت الذي كان المسؤولون الفرنـسيون ينظرون فيه للجزائريين عامة على أنم يكونون كيانا موحدا. عندئذ، كانت تتـشكل أقليـة استيطانية أوربية عازمة على عدم الكف عن المطالبة بتخليص أجزاء متزايـدة مـن الـبلاد لفائدتا، تحت شعارات إبعاد سلطة الجيش (الفرنسي) أو وضع حـد «*لمفاسـد الإقطـاعيين الأهالي*» أو محاربة «*التعصب الإسـلامي* ». وبالفعل، قسمت الجزائر إلى ميدان عسكري وثاني مدني وثالث مختلط بدءا من أفريل 1845، ثم أخذت النواحي الخاضـعة للحكـم المـدني تتضاعف وتتسع بسرعة بعد 1853. وفي الأثناء، كانت تتم إعادة تفصيل الـبلاد والعبـاد حسب مقاسات الاستيطان والضرورات العسكرية معا. بين قسنطينة شرقا ومدينة الجزائـر غربا، أنشئت *كابيليا* (أي بلاد القبائل) ملفوفة بالخرافة القبائلية[2]. وبين العاصمة ووهـران، أحدث سهل نر الشلف، في حين خضعت وحدة كل من سهول قسنطينية والهضاب العليـا الغربية للفصل بين مدني وعسكري، وبقيت الصحراء في قبضة الضباط وحدهم طوال العهـد الاستعماري تقريبا.

هذا وقد استهدف المرسوم الإمبراطوري، الصادر في 23 أفريـل 1868، إزالـة شـأن الأجواد صراحة ضمن سياسة تفكيك القبائل المقاومة وفرô الملكية الخاصة للأرô. لإكراه النظام

1– *Cf.* Bachagha Boualem*, Mon pays la France,* Editions France-Empire, Paris, 1962*,* p. 36-37.

2- عندما كانوا يقومون بغزو جرجرة، شرع الضباط الفرنسيون في نسج تصور غايته حث مسئوليهم على وضع سياسة فصل سكان المنطقة عن باقي سكان البلاد بزعم أنهم لا ينحدرون من نفس الأصول. في نهاية القرن 19 اندثرت الخرافة واستمرت السياسة دون تحقيق نتائج مؤثرة. أنظر:

Ch.- R. Ageron, Les Algériens musulmans …, op. cit., t 1, chapitre X.

ترجمة مختصرة: أ.ر. شرف الدين، *الخرافة القبائلية*، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، عدد 10، 1997.

العربي على تقبل الاستيطان الأوربي، تعين تفجير القبيلة لأنها واصلت، رغم ضربات الجيش الفرنسي لها منذ بدء الغزو، أداء وظائفها كوحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية. فتقرر تقسيمها إلى *دواوير - بلديات*، أطلق عليها (في أحيان كثيرة) أسماء مغايرة لتلك التي تحملها أصلا، وفرض عليها احترام الحدود والموانع حول الأراضي المزروعة والمراعي والغابات. هكذا عزلت بطون القبيلة الواحدة بعضها عن بعض، و« *قسمت الخيمة* »، كما قيل، أي حل تقسيم للعمل غير مألوف. وصارت وظيفة القائد « *مهنية بدل تقليدية، وشخصية بدل عائلية، وفردية بدل وراثية. إنها تطورت من إقطاعة إلى وظيفة، من امتياز الدم إلى الاستحقاق، من الرسالة إلى الاسترزاق*[1].» صاحب هذا التحليل رأى في السياسة المشار إليها وفي افتقار الأجواد وذريتهم قدرة التطور السببين الرئيسيين لاضمحلالهم. لقد نزل عدد عائلاتهم من 400 أو 500، في بداية الغزو الفرنسي عام 1830، إلى بضع عشرات بعد قرن من الزمن. فتحولت بالنتيجة إلى مورد ثانوي لتعيين القياد، إذ أن عددهم، حوالي المائة عام 1938، تساوى مثلا مع عدد الحاصلين على هذه الوظيفة من بين قدماء العسكريين في الجيش الفرنسي. وتلك الحصيلة تتناسب مع درجة تفرنس تلك العائلات، على ما يبدو[2].

.ƖΛäṣÂöäṣ àÅÛöä ÑΛlÎ ه دƐƐƠ – ā

في انتفاضة 1871، مثلت الرحمانية نموذج الطريقة الدينية الوطنية : الشيخ الحداد، مقدم زاوية صدوق، هو الذي دعا إلى الجهاد. وبواحة العمري (قرب بسكرة بالجنوب الشرقي)، لعب محمد بن يحيى دورا مماثلا عام 1876، على رأس قبيلة بوزيد المدافعة عن أراضيها. وفي انتفاضة 1879 بالأوراس، كانت القيادة للمرابط محمد بن عبد الله. وبعد سنتين، جمع

المرابط بوعمامة أنصار قبائل أولاد سيدي الشيخ وقادهم في غارات بضواحي مدن تيـارت، فرندة وسعيدة بالغرب. غير أن العائلة المرابطة لأولاد سيدي الشيخ، عائلة حمزة، أنكرت تلك

1- A. Berque, *Ecrits sur l'Algérie*. Edisud, 1986, p. 59.
2- Ibid., p. 65-67.

العمليات وتقربت من السلطة الاستعمارية وغدت من معاونيها. أما آخر انتفاضـة تحـسب لمرابط فإنا خصت بني شقران قرب معسكر (الغرب)، في أكتوبر 1914. والأمر يتعلق هنا بحركة رفض التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي ترأسها في الحقيقة مدرس قرآني مغمـور. أثناء الحرب 1914-1918، بعث عدد كبير من الوجهاء الدينيين شهادات « وفـاء » للسلطات الفرنسية ولوائح معارضة للفتوى الصادرة عن مفتي اسـتنبول بـتكفير المـسلمين المحاربين في صفوف أعداء الدولة العثمانية[1]. وعندما قامت انتفاضة الجنـوب القـسنطيني في 1916-1917، ركن هؤلاء إلى السكون الحذر. وسواء بالشرق أو بالغرب، وسواء تعلق الأمر بالدرقاوة أو السنوسية أو التجانية، فإن السلطات الاستعمارية استطاعت احتواء شيوخ الطرق بحلول الثلاثينات، علما أن السنوسية كانت عندئذ تحارب الغزو الإيطالي لليبيا.

أما الزوايا، فإنا أجبرت، منذ نـاية دولة الأمير عبد القادر في 1847، على تقليص مهامها إلى الحد الأدنى، أي حفظ الدين، بعد أن نزع منها تكوين الطلبة لـشغل وظيفـة القاضـي والخوجة والمعلم لصالح الشبكة الثقافية الفرنسية الآخذة في التشكل: المدارس الشرعية، مدارس تكوين المعلمين ومدرسة الحقوق (نواة كلية الحقوق فيما بعد). وأصبحت التقارير الفرنـسية تشير، من حين لآخر، إلى أن المدرسين الذين بقوا في مناصبهم بالزوايا وكذا الذين ترشـحوا للتعليم هم فئة «*كبار السن والمعوقين والجهلة* » وأن العناصر الشابة، التي تتمتـع بالـصحة والمعرفة، قد غدت نادرة[2]. وإذا كانت النتيجة واحدة، فإن الأسباب أصبحت متعددة. لم يعد الأمر محصورا في حجز أملاك الأوقاف (جزئيا ثم كليا بقانون عام 1851)، إذ هناك أيـضا الفقر الطارد للعلم[3] وحصاد الموت نتيجة الأوبئة وفي معارك المقاومة التي خاضها الطلبة في

1- Ibid., p. 48-49; G. Meynier, *L' Algérie révélée… Genève. Droz, 1981*, p. 270.
2- Y. Turin, *affrontements culturels dans l'algérie coloniale*. 2ème édition, ENAL, Alger, 1971, p. 229*sq.*
3- من آثار البؤس المتزايد أصبح وقوع غلة هزيلة واحدة يكفي « *لوضع حد لترف متواضع كالإنفاق على المدرس* ». أنظر:.Y Turin, op. cit, p. 235

مقدمة الجبهات. ثم إن هؤلاء كانوا قد أصبحوا محل مطاردة شاملة بعد ثورتَيْ 1864-1865 و1871، ما دفع الكثيرين إلى الفرار إلى تونس والمغرب بل وأبعد أيضا.

.äHŮŸÊţă مةşläţă dbع ŌΛدةّ :äÆäÀĤöä åΨGöä БŮ gÀDzTă - ž

بين 1830 و1914، تم إحصاء عشر موجات هجرة جماعية هامة خارج الجزائر، نـتج عنها استقرار عشرات الألوف من الجزائريين في المغرب وتونس وبلاد الشام[1]. بعـد ذلـك فقط، تحول السيل الرئيسي نحو فرنسا. وقد ارتبطت تلك الموجات مباشرة بمـصير المقاومـة المسلحة للغزو وبمدى انتشار قوى السيطرة الفرنسية. بعد مرحلة المدن والبلدات الـشمالية، التي غادرتا أقسام كبيرة من السكان وراء شرائحها العليا، على رأسها الداي والمـسؤولين في الدولة، انطلقت موجة ثانية هامة فور استسلام الأمير عبد القادر في 1847، بدءا بـالهجرة التي قادها خليفته، أحمد بن سالم الدبيسي بصحبة رجل الدين الشيخ المبـارك، إلى بـيروت وشملت حوالي 440 شخصا. وما كاد الأمير نفسه يستقر بدمشق في 1855، حتى أخذت حركات مشابهة تتعاقب وإن تباينت أحجامها. وبعد قمع ثورة 1871، وخاصـة تطبيـق إجراءات مصادرة الأراضي والممتلكات، غادر أولاد مقران (المقراني) علـى رأس مجموعـة جديدة من المهاجرين

1- لا زالت الدراسات التي اهتمت بالهجرة إلى البلاد العربية تعد على الأصابع، فضلا عن اقتصارها عموما على الهجرة إلى الشام. حول هذا الموضوع أنظر:
C.R.Ageron, *Les Algériens musulmans*, T2, 1968, p.1079 *sq*. P. Bardin, *Algériens et Tunisiens dans l'Empire Ottoman de 1848 à 1914*. Editions du CNRS, Paris, 1979;

د. عمار هلال، *الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916*. مجلة *الثقافة*، عدد 79. يناير-فبرايـر 1984م؛ *الهجـرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898-1918)*. الثقافة، عـددا 82 و84، 1984م؛ *أصـداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي في بعض التقارير الرسمية الفرنسية*. الثقافة، عدد 88، يوليو-أغسطس 1985م؛ محمد صالح الجابري، *النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962*. الـدار العربيـة للكتـاب، 1983؛ نادية طرشون، *الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام 1847-1911*. رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1985؛ سهيل الخالدي، *الإشعاع المغربي في المشرق*. شركة دار الأمة، الجزائر، 1997.

إلى تونس، انتقل قسم منهم لاحقا إلى الشام. أما أثناء العقدين التاليين ومطلع القرن العشرين، فإن الظاهرة أصبحت تتصل أكثر فأكثر بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبتـشديد إجراءات القهر. وقد قدر في ديسمبر 1899 أن طلبات الترخيص بالهجرة إلى الشام بلغـت حدا بحيث كان يمكن أن تؤدي الموافقة عليها إلى مغادرة 7000 شـخص مـن المنطقـة الوسطى وحدها[1]. وفي 1911، وقعت هجرة عائلات وجهاء تلمسان وضواحيها كرد فعل مباشر على احتمال فرض التجنيد الإجباري على أبنائها في ظرف اتسم بالأزمة الدولية بشأن ليبيا والمغرب المجاورين.

في الشام، توزع الحضر بين عدة مدن، على رأسها دمشق وحلب ثم بيروت، بينما انتهت رحلة الريفيين في قرى نواحي عكا والجليل وطبرية. في دمشق، التي حل بها الأمير عبد القادر عام 1855، وكذا في ضواحيها، تجمع بصورة خاصة، الآتون من المنطقتين الوسطى (منـهم عدد كبير من قاطني جرجرة) والغربية اللتين كونتا العمود الفقري للإمارة الجزائريـة بـين 1832 و1847. ويبدو أن أغلب هؤلاء حرفيون (على رأسهم النساجون) وتجار صـغار، وبعضهم أصحاب أملاك عقارية وتجار كبار، على غرار عائلتي الأمير عبد القادر من معسكر ومرابط من مدينة الجزائر[2].

لقد أثار حضور الجزائريين في الشام والبلاد الأخرى، المحسوبة سياسيا على الباب العـالي، مشكل تبعيتهم القانونية، لكون اسطانبول لم تعترف رسميا باحتلال فرنسا للجزائر.

السلطنة كانت تزداد ضعفا وانكماشا، خاصة على الصعيد السكاني حيث العجز مـزمن وخطير. هذا العامل بالذات يفسر الطابع المفتوح لقانون الجنسية[3] الصادر في جانفي 1869 والرامي إلى الحفاظ على عدد الرعايا العثمانيين الذين كان العرب يشكلون أغلبيتهم حينذاك. وفي الشام بصورة خاصة، تعاظم التهديد بعد تكرار التدخلات الفرنسية منذ منتصف القرن.

- - - - - -

1- د. ع. هلال، *أصداء الهجرة الجزائرية*...، مرجع مذكور، ص 152.

2- P. Bardin, op. cit., p. 10.

3- Ibid., annexe II, *Loi sur la nationalité ottomane du 19 janvier 1869*, p. 246-247.

فحظيت هجرة الجزائريين إليه – على رأسهم أصحاب الخبرة في مقاتلة الفرنسيين وفي الزراعة والحرف – بالترحيب العلني والتحريض السافر طوال عهد عبد الحميد الثاني.

من جانبها، لم تنظر السلطات الفرنسية، في باريس كما في الجزائر، إلى الموضـوع بـبعض الانزعاج إلا ابتداء من صيف 1873، بعد ظهور تبعاته السلبية على سياستها في المـشرق[1]. قبل ذلك، كانت الهجرة تمثل، بالعكس، جزءا من الحل لأزمة علاقاتنا بـالجزائريين وتحظـى بالرضا، بل وحتى التشجيع من قبل دعاة الاستيطان (جمعيات المـستوطنين، وزيـر الجزائـر والمستعمرات عام 1860...). وعليه، فإن المصالح القنصلية الفرنسية لم تعرض حمايتها سوى بشروط تقصي أغلب المهاجرين وفي نفس الوقت تستهدف خلق طائفة جزائرية حليفة. هذا الموقف ينسجم أيضا مع سياسة فرنسا في الشام خاصة وفي الإمبراطورية العثمانيـة عامـة، المتميزة عن سياسة الإمبرياليات الأخرى والمتفوقة عليها عندئذ، لاعتمادها، بالتحديد، علـى أقليات ثقافية وطائفية موالية. واللغة الفرنسية، بالذات، كانت قد أصبحت لغـة التخاطـب الرسمي الثانية، بعد التركية - ومن دون العربية - ولغة عدد هام من الصحف والمسؤولين في الإدارات وفي المؤسسات الأجنبية[2].

ماذا عن موقف الجزائريين؟ ما نعلمه اليوم هو أن غالبية الذين هاجروا بلادهم قبل الحرب العالمية الأولى، متجهين إلى أقطار عربية أخرى، استقرت واندمجت في المجتمعات التي حلـت بها، ولم يرجع إلى الجزائر إلا نفر قليل للغاية[3] خلافا لنتائج الهجرة نحو فرنسا قبل 1962.

1- رفضت السلطات الفرنسية السماح للمارونيين بالهجرة إلى الجزائر لنفس الدواعي. أنظر:
G.Yver, *Les Maronites et l'Algérie*. Revue Africaine, n° 61, 1920, p. 247.
2- في الشام، بصفة خاصة، قدر عدد الدارسين بالمؤسسات التعليمية الفرنسية بأطوارها المختلفة، بنحو 50 ألفا من مجموع يقترب من 90 ألفا على صعيد الإمبراطورية العثمانية كلها، بينما لم يتجاوز في ذات التاريخ 40 ألفا في الجزائر.
3- ما بين 1910 و1918 يكون عدد العائدين إلى الجزائر لم يتعد الألف شخص. أنظر: د. ع. هلال، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية ... ، مرجع مذكور، الثقافة، عدد84، نوفمبر-ديسمبر 1984م، جداول ص119 و129 و132 و134-135؛ ن. طرشون، مصدر مذكور، ص 114.

بين 1830 و1847، كان الموضوع مثار جدل بين أقطاب الرأي في الجزائر. لكن زوال الإمارة الجزائرية أحدث تغييرا هنا أيضا. بعد حط الرحال على أرض الشام، قبل أحمد بن سالم الدبيسي منصب قيادي في الإدارة العثمانية بالجليل. وفي 1853 رفض التعاون مع القنصل الفرنسي شارحا أن مجيء الجزائريين إلى سوريا يعني اختيار العيش في ظل حكومة آبائهم وأجدادهم، أي الحكومة العثمانية. وتحجج وجهاء آخرون برغبتهم في تنشئة أبنائهم تنشئة إسلامية لم تعد ممكنة في بلادهم، حسبهم. وأما الذين تم القبض عليهم بعد 1875، بسبب محاولتهم الخروج من الجزائر دون ترخيص، فإنهم برروا فعلهم باقتناعهم أن في سوريا الحياة أيسر والحرية أكبر والأرض متوفرة للزرع وللضرع، فضلا عن دافع العيش بعيدا عن الفرنسيين، أو «*العيش والموت في ظل حكم إسلامي*». أما عبد القادر، فإنه أشرف، بالتعاون مع السلطات العثمانية، على إنزال الوافدين إلى الشام بيوتهم الجديدة في المدن والأرياف. واستمر، في نظر الجالية الجزائرية هو القائد الذي يتم اللجوء إليه في المسرات والمضرات، قبل طرق باب أية سلطة أخرى، علما أنه كان وعائلته يستفيد من منحة فرنسية معتبرة. وتعززت مكانته الخاصة بعد المساهمة الشهيرة في الحفاظ على استقلال سوريا عام 1860 والتي رأى فيها نابليون الثالث مناسبة عرض فيها عليه تولي قيادة «*المملكة المشرق*»، الأمر الذي رفضه. وفي المقابل، أبى استغلال الظرف الحرج الذي مر به الإمبراطور الفرنسي عام 1871، فلم يدعم الثورة بقيادة المقراني والحداد. وفي 1877، قبل ترشيح مؤتمر أعيان

دمشق السري لرئاسة دولة الشام المستقلة المزمع إعلانا في حال سقوط القسطنطينية بأيــدي الروس، ولكنه اشترط «*أن يبقى الخليفة العثماني خليفة في البلاد الشامية وأن تــتم البيعــة الأولى للأمير من أهل البلاد جميعا*». لقد كان عبد القادر يرى في النموذج الماثل في النمسا - المجر حلا مناسبا لمشكل العلاقة بين الأتراك والعرب، وبعبارته هو «*إمبراطورية عثمانية بتاجين تركي وعربي*[1].»

\- - - - - -

1- أنظر س. الخالدي، المرجع المذكور، ص 91 والتالية.

وطالما استمر الأمير على قيد الحياة، بقي أفراد عائلته وجاليته، على ما يظهر، يمارسون نوعا من الاستقلال الذاتي لهم عن كل من الفرنسيين والأتراك، ويدافعون عن وحدة سوريا ضمن الرابطة العثمانية. بعد وفاته في 1883، استمر أنصار الرابطة العثمانية كثيرين، إن لم يكونوا غالبين، وأنصار التقرب من فرنسا قليلين، في وقت كان المشرق يموج بالحركات والتيــارات الموالية والمعادية للسلطنة.

2 - äȞمlƨä äFمŸèqä äFplŧʒȞöäş äFèlFÊöä.

الكل كان يبحث عن حل. غير أنه يمكن توزيع الاجتهادات المختلفة بين تيارين رئيسيين. واحد ارتبط بأسماء السلطان عبد الحميد وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبــد الــرحمن الكواكبي، يضاف إليهم أحيانا طاهر الجزائري وعبد الحميد بن باديس. ويعرف هذا التيــار بالجامعة الإسلامية. والثاني ارتبط بقيادات سياسية ميدانية عديدة وجمعتهم نزعــة العثمانيــة السياسية.

Ů - äȞمlƨä äFمŸèqä : مȸ ŌDZŮ امةŮ DZدلاد g äFȞDZȀŋ äFمŸèŮ.

إن تيار الجامعة الإسلامية نشأ كرد فعل على الوهابية والسنوسية والمهدية وغيرهــا مــن حركات الانفصال عن السلطنة العثمانية، من جهة، وعلى الغزو الغربي المــستغل لــضعف

السلطنة، وعلى المنادين بنقل النظم الغربية لإنقاذها، من جهة ثانية. إنه أعاد، مـن الناحيـة السياسية، تعيين العدو من الدولة العثمانية إلى الغرب الاستعماري وجعل من إستانبول مركز الإصلاح الذي يتعين أن يشمل العالم الإسلامي كله وينطلق من مرجعية إسـلامية. فتـبنا الأسس التالية لدعوته: « *سلفية دينية* » (العودة إلى « *المنـابع الأولى والنقيـة والبـسيطة للإسلام*») و« *عقلانية إسلامية* » (استخدام البرهنة العقلية في التعامل مع الإسلام) و« *تجدد ذاتي* » (مواجهة المهام المعاصرة بتعبئة التراث الحضاري الإسلامي) و«*النظر إلى الحـضارة الغربية من موقع مستقل ومتميز* » (استملاك أسرار تفوقها للاستعانة بها في الصراع معهـا). في مجموعها، تترجم هذه الأسس المنهجية أركان الشرعية الدينية والتاريخية للمناداة بالجنـسية الإسلامية وبالوحدة الإسلامية. فالجنسية، بمعنا القومية، تعني ضمن مـا تعنيـه في التـراث الإسلامي، الجماعة الإسلامية، بغض النظر عن توفر قسمات معينة بين مكوناتـها أو عـدم توفرها. أما الجديد في هذه النقطة، فهو أن تيار الجامعة اعتبر الجنسية (وبالتالي القومية والأمة) ظاهرة تاريخية. إن جمال الدين الأفغاني تحديدا، لا ينكر الرابطة القومية، وإنما ينكر اعتبارها - كما يقول - من « *الوجدانيات الطبيعية* » التي تدوم أبدا ولا ترتبط بأسـباب وضـرورات. وهو بالتأكيد، يرى في الرابطة الإسلامية « *غناء* » لا يتوفر في الرابطة القوميـة، لأن الأولى تتأسس على الأخوة الدينية، الأوسع من الثانية حتما. لكنه انتهى، هو وأنصاره، إلى استنتاج أن دولة الخلافة القائمة « *بقيت سدا منيعا للأمم المحكومة منها، يحول بينها وبـين الأخـذ بأسباب الحضارة ومجاراة الأمم الراقية في مدنيتها وعلومها وصنائعها* »، عكس خلافة العرب في القدم التي أجادت النهوض بمهمة تعمير الأقاليم التي فتحتها. وعليه، فإنها غير مؤهلة لقيادة التوحيد الإسلامي، طالما لم تغير ما بنفسها. هنا يدخل عامل التجديد الحاسم، في نظره، وهو الموقف من الأمة العربية : « *إنه لا سبيل إلى تمييز أمة عن أخرى إلا بلغتها.. والأمة العربيـة هي ''عرب'' قبل كل دين ومذهب.*» وإذا كانت الأمة الإسلامية هي جماعة المسلمين، فإن الأمة العربية هي جماعة من تعربوا، بغض النظر عن أصول أجدادهم « العرقية » ومـواريثهم الحضارية، مثلما أوضح في رده الشهير على رينان.

هذا ما يجعل الأمة العربية، مثل الإسلامية، مكتسبا تاريخيا قابلا للنمـو كمـا للـذبول والتلاشي، وليس معطاة أصليا وأبديا. كما يجعل منها وحدة مفتوحة على الغير. بالأمس، قاد العرب بنجاح شعوب الشرق ضد البيزنطيين، بعد أن عجز الفرس الـساسانيون في ذلـك، فتعربت تلك الشعوب وصنعت حضارة جديدة، وأصبح العرب يشكلون أمة قومية متميـزة وقائدة ضمن المحيط الإسلامي. أما وقد ثبت إخفاق الأتراك العثمانيين في قيادة هذه الشعوب ضد الغرب الاستعماري والتخلف الحضاري، فإنه يتعين عليهم، كدولة حاكمة، حذو الدول الأيوبية والمملوكية والبويهية ودولة محمد علي في مصر. « *لقد أهمل الأتراك أمرا عظيمـا .. وهو اتخاذ اللسان العربي لسانا للدولة، ولو أن الدولة العثمانية اتخذت اللسان العـربي لـسانا رسميا، وسعت لتعريب الأتراك لكانت في أمنع قوة (...) ولكنها فعلت العكس، إذ فكـرت بتتريك العرب*[1].» وبدل بقائها وحدة مركزية مستبدة، يتعين تحويلها إلى اتحاد بين الممالك - « كومنولث إسلامي» - يضبط سيره دستور يأخذ بمبدأ « *الأمة مصدر السلطات* »: « *إنه لا طاعة للحكام إلا إذا قاموا بحماية شعوبهم وحكموا بالقوانين العادلة، أما الحكام الجشعون أو الظالمون فلا تجب لهم الطاعة*[2].»

غير أن السلطان عبد الحميد الثاني عطل دستور 1876 وحارب الليبراليين والقوميين من كل المشارب وأنى التنظيمات.

ā - [illegible]

انطلقت العثمانية السياسية من ضرورات التضامن ضد الاستعمار والإصلاح أيضا ولكـن من مرجعية غربية مبتورة وغير مكيفة.

يجدر التذكير أن حركات *شباب* كثيرة نشأت، غداة ثورة 1830 الأوربيـة، بتأسـيس مباشر أو إيعاز من جوسيبي مازيني : إيطاليا الفتاة، سويسرا الفتاة ... فرنسا الفتـاة، ألمانيـا الفتاة ... وتلتها تركيا الفتاة ثم العربية الفتاة فالشباب التونسي والشباب الجزائري. التنظيمات التي برزت على الأرض الأوربية كانت تؤشر لانقسام الحركة الثورية هناك إلى فروع قومية – منها الجامعة الهيلينية ضد الدولة العثمانية - وإن بقيت تتشابه كثيرا في البرنـامج الـسياسي

والأسلوب وحتى الراية المثلثة الألوان. يلاحظ نفس الشيء فيما يخص حركة تركيا الفتاة. وفي نهاية المطاف، أدى الاستقلال عن السلطنة العثمانية إلى تقليص مساحة الجامعة الهيلينيـة إلى حدود اليونان وحدها، ما سمح للقومية الكامنة للشعوب البلقانية الأخرى بالبزوغ أو التعزيز. كما أدى استقلال الدولة عن العرب إلى تقليص الجامعة العثمانية إلى حدود تركيا الأناضولية

1- جمال الدين الأفغاني: *الأعمال الكاملة*. دراسة وتحقيق د. محمـد عمـارة. بـيروت، 1979، ج1، ص 224 والتالية.

2 - د. م. عمارة: *جمال الدين الأفغاني المفترى عليه*. دار الشروق، 1984، ص182 وص 206- 207. أنظـر أيضا نص الحوار الذي دار بين الأفغاني والسلطان عبد الحميد ص183- 184.

(تقريبا) لكن ليقع عرب تلك الدولة تحت احتلال فرنسا وبريطانيا.

لقد وقع الاتصال بين الإمبراطورية العثمانية والغرب « *بصفته منظومات فكرية ومنظومات سياسية* »، وقع في وقت متأخر، مقارنة بقدم وانتظام الاتصالات الأخرى، بل تزامن وبدء انحطاط الدولة. فقد ترتب عن الثورة الفرنسية احتلال مصر ثم الجزائر، لكن سجل أيضا بروز مذهب وسياسة جديدين، أطلق عليهما اسم *التنظيمات،* للتعبير عن إرادة إعادة صياغة إدارة الدولة على النمط الأوربي الفرنسي بالدرجة الأولى[1]. غير أن التعامل مع القوميات لم يتغير : ميثاق كلخانة عام 1839 استعمل لفظ *الوطن* دون أن يمحو الفرق بين المـسلمين وملـل الذمة. وسبقت الإشارة إلى أن قانون 1869 قنن الجنسية العثمانية، لكنه أبقاها مفتوحة لكل الرعايا، الأتراك وغير الأتراك، المسلمين وغير المسلمين. تركيا الفتاة نفسها، ولدت (حـوالي 1867) إسلامية إصلاحية، سياسيا، أكثر منها قومية. فلا أحد كان يريد المخاطرة بـتفجير الإمبراطورية. ولم يبدأ الصراع من أجل هوية تركيا، كوطن وكملة، سوى بعـد الإطاحـة بالسلطان عبد الحميد الثاني في 1908، وهو الصراع الذي حسم أول مـرة عـام 1913، لصالح التوجه الطوراني، أي الجامعة التركية، المتمثل في الثلاثي المستبد أنور وطلعت وجمـال (الذي لقبه العرب فيما بعد بالسفاح لاشتهاره بتنصيب المشانق). هذا يعني إخفاق التلقـيح

الليبرالي الفرنسي في التعامل مع مشاكل القوميات والذي قد يكون لعب دورا في التوجه الو ألمانيا ثم لصالح الدولة - الأمة في حدود تركيا الأناضول (تقريبا) بزعامة مصطفى كمــال، نهاية الحرب الكبرى : دولة فصل السلطة عن الإسلام بحظر الحجاب والمحاكم الشرعية واللغة العربية وتبني القوانين والألقاب الأوربية والأبجدية اللاتينية والتقويم الغريغوري، الخ. وهكــذا كان مسار القومية التركية موازيا - على الأقل - لمسار تقلص الإمبراطورية في أوربا وآســيا من الناحية الجغراسياسية، وتقلص الرابطة الإسلامية من العثمانية إلى الطورانية فالتركية

1- حول هذه المسألة أنظر:

H. Bozarslan, *Les courants de pensée dans l'empire ottoman 1908-1918*. Thèse de Doctorat, EHESS, 1992, p.49*sq*.

الأناضولية، من الناحية التاريخية، مع الفارق الأساسي المتمثل في كون شعوب المناطق الأوربية لم تنسلخ من الإمبراطورية لتقع في قبضة دولة أجنبية أخرى كما وقع للبلــدان العربيــة. إن استقلال تركيا الرسمية عن العرب والإسلام وعلى حسابهما، سمح بتوضيح خريطة الصراع، في نفس الوقت الذي تحول فيه ذلك الاستقلال إلى موضوع إيديولوجي ونــشأت في خــضمه أسطورة دولة الخلافة التي ساهمت في إحداث انشقاق بين العرب الأفارقة والعرب الآسيويين، ووسط هؤلاء وأولئك، بين إسلاميين وعروبيين. أليس هذا أحد أوجه الاستلاب؟

من جانب القيادات العربية، أملى وضع الطوارئ والمكانة الاجتماعية لأنــصارها – شــبه أرستقراطيين مدعومين بأبنائهم من الشرائح العالمة الليبرالية – مواصلة اعتبار الدولــة ركيــزة رابطة عثمانية يتم تجديدها على الطريقة الغربية مع قصر الإصلاحات في الكليات دون شؤون الأفراد: إدخال « *المساواة القومية* » في الحقوق والواجبات وإطلاق « *الحرية القومية* » من خلال سياسة « *اللامركزية* » (ما يسمى اليوم الحكم الذاتي) وترقيــة « *الأخــوة العربيــة العثمانية*». كما هو معلوم، أصبحت هذه المطالب عناوين العديد من الجمعيات والأحــزاب العربية، سريعة أو بطيئة الزوال بين مطلع القرن 20 ونهاية الحرب العالمية الأولى، أدى مــن خلالها عدد من الجزائريين، من بينهم بعض أبناء الأمير عبد القادر والشيخ طاهر الجزائــري،

دورا بارزا. فلقوا، في هذا السبيل، ما لقيه غيرهم من السياسيين العرب من ترغيب وما تـلاه من ترهيب وإعدام أو نفي على أيدي الاتحاديين أولا، ثم على أيدي الإنجليـز أو الفرنـسيين ثانيا، عندما انخرطوا في ثورة 1916 وما تبعها حتى فرضت الحماية على الشام[1]. يبقـى أن تلك التجربة تقف شاهدا على أن القومية، بالمفهوم الغربي، كانت في المـشرق دون حاجـة للاحتلال الاستعماري كي تظهر.

يمكن القول ذاته عن تجربة تونس.

إن تاريخ الشبان يمثل، إلى حد كبير، امتدادا لحركة الإصلاح التي قادها خير الدين، مع

1- أنظر س. الخالدي، مرجع مذكور، ص 116-118 والتراجم ص 240- 276.

الاقتصار بادئ الأمر على الميدان الثقافي والنزوع إلى التفرنس ذهنيا ولغويا[1].

في 1905، شكل خريجو *الكوليج الصديقي* (الصادقية السابقة بمدير فرنـسي) جمعيتـهم حيث برزت شخصية علي باê حامبة. ومن جهة أخرى، سنحت الفرصة لتعزيـز حركـة ثقافية وفية لتقاليد البلاد ومستقلة حيال السلطة الاستعمارية بدرجات أعلى، قلبها الجامعـة العتيقة الزيتونة ورأسها عبد العزيز الثعالبي الذي كان يدين بتكوينه للإصلاح المحلي وللإصلاح الجديد بقيادة م. عبده. في 1911 تفاقمت الأزمات الدولية حول المغرب الأقصى وليبيـا. فضلا عن تحريكها للمشاعر بقوة، إنها كشفت عن عدم فوات الوقت لتلاقي الصادقية مـع الزيتونة من خلال إنشاء *الحزب التطوري*، ذي التوجه العثماني الصريح. وإن كـان هـذا التنظيم وليد مخاô الشبان التونسيين منذ 1908 أساسا، إلا أن اتحاد باê حامبة والثعـالبي داخله تعبير آخر على الالتباس المصاحب للعثمانية السياسية : لقد شـكلت هنـا مثلمـا في المشرق، بوتقة تلاقي المرجعيتين العربية الإسلامية والغربية. وأكدت أحداث الجلاز (نـوفمبر 1911) والتراموای (فيفري 1912) أن الوطنية التونسية، بقيادة الحزب التطوري، كانـت قادرة على السير قدما بجدليتها الخاصة، بل أبدت قيادتها استعدادا للذهاب أبعد باقتراحها على الشبان الجزائريين عقد مؤتمر يكون على شكل جمعية تأسيسية « *لأمة شمال إفريقيا* ». غـير أن

السلطات الاستعمارية الفرنسية أفشلت تلك التجربة بحل التنظيم التونسي ونفي زعمائـه في 1912. وبعد ليبيا سقط المغرب الأقصى. وأصبح الحديث السائد يدور حول نذر الحرب في العالم والموقف من أطرافها. في تلك الأجواء الكئيبة، أخذت ألمانيا تبث دعاية مفادها أنا دولة لا تحتل أرضا إسلامية ولا تنوي فعل هذا في المستقبل، فضلا عن أنا صديقة تركيـا، دولـة الخلافة المعرضة للمزيد من التقطيع. ووضعت الخطط لإثارة بلاد المغرب ضد فرنسا وإثـارة مصر ضد بريطانيا. ضمن هذه التحضيرات، التي قام فيها الأخوان باê حامبة وكـذا عبـد العزيز جاويش (ابن الهجرة التونسية إلى مصر فبي القرن 19) بدور نشيط عبر جمعيات

1- A. Laroui, *l'histoire du maghreb*…F. Maspero, Paris, 1970, p. 332*sq*

المهاجرين من بلاد المغرب وغيرها من التنظيمات الموالية للاتحاديين، ظهرت مجددا فكرة «*أمة شمال إفريقيا الإسلامية* »، هذه المرة في الجزائر، يقلمي عمر راسم وعمر بن قـدور. وقـد تعرÔ الاثنان للسجن، عام 1915، بتهمة التجسس لصاŉ الأتراك والعداء للحلفاء. كمـا طالت حملة الاعتقال تونسيين عديدين، منهم توفيق المدني الذي أصبح فيما بعد واحدا مـن أركان جمعية العلماء ومن أبرز مؤدلجي القومية الجزائرية.

ǯ - ÀŔǵ ÀǿâÂƨâ : åşƨǵ ÕƨŀĄǫôâ ȝǂ äŔƔǐôâ äǩȉŧǯȞôâş äǭèȈƜÊôâ.

ما كان يجري بالمشرق وتونس كان بفعل ٧ـب المدن. الوضع اختلف في الجزائر. قبل كل شيء، توجد هذه الحقيقة البديهية : هنا لم تكن فرنسا مجرد منظومات فكرية وسياسية وافدة مباشرة أو عن طريق الغير، وإنما هي حاضرة مباشرة، ومنذ زمن بعيد، بامتدادات مجتمعهـا (والـتمع الأوربي عامة) وبكافة نظمها، لكنها امتدادات مكيفة لمقتضيات السيطرة على مجتمع مغاير بغية استغلاله.

لقد كان من السهل على المصادر الفرنسية أن تشهد علـى « دنـاءة » الحـضر تجـاه الاستعمار و« عداوتم » للبدو إبان هبات هؤلاء. بغض النظر عما يوحي به هذه الطرح من

بعث لخرافة التناحر الأبدي بين الريف والمدينة[1] ومع واجب التحفظ بشأن استعمال لفظي المدينة والحضر، من المفيد معرفة أن نسبة سكان المدن قبل الاحتلال الفرنسي تقدر بأقل من 5 % في الجزائر مقابل 5 أو 7 % بالمغرب و12 أو 13 % في تونس[2]. وقد زاد الغزو، المنطلق من المدن الشمالية، في ترقيق تلك الشريحة النحيلة إلى حد بعيد، إذ كان الحضر يواجهون الجيوش الفرنسية قبل ترك مدنهم خرابا أو يغادرونها منذ البداية في حال عدم توفر

------

1 - أنظر نقدها:

M. C. Sahli, *Décoloniser l'histoire*. EAP, Alger, 1986, p. 173-179

2- *Cf.* A. Nouschi, *Les villes dans le Maghreb précolonial in Système urbain et développement au Maghreb*, OPU, Alger, 1983, p. 37.

إمكانية المقاومة. هكذا تكون العاصمة، على سبيل المثال، فقدت بين نصف وثلثي سكانها أثناء السنوات الأولى للغزو. وتمت الإشارة أعلاه إلى أن قسما من الحضر هاجر إلى البلاد العربية. وفضلا عن المجاعات المسلحة، ضاعفت عمليات التفكيك المتكررة للبنية الاجتماعية إعاقة ترقية نخب جديدة قادرة على إعادة اللحمة لمختلف المجموعات الاجتماعية.

وعندما استقرت الأوضاع نسبيا، قدم إلى المدن سكان جدد في الغالب، سواء كانوا من الأوربيين أو من الجزائريين النازحين من مواطنهم الأصلية. مع أخذ هذا الاختلاط المتزايد بالاعتبار، تقدر نسبة الحضر في منتصف القرن بين 10 و15 % من المجموع السكاني[1].

وربما كان لعامل الوهن هذا دورا متناقضا : ممارسة الخنوع لحاجة الحضر الاجتماعية إلى حماية السلطة القائمة لهم تجاه حيوية وقوة عصبية البدو، من جهة، وبقاؤهم على العموم حساسين لضرورة الحفاظ على الخطاب التضامني الإسلامي للجماعة، من جهة أخرى. ذلك الإحساس كان نابعا من حاجة الحضر إلى *البرانية* ومن شعورهم بالتمثيل أو طموح التمثيل لمجتمع مقهور ماديا وسياسيا، لكنه لم يكن قد فقد بعد توازناته الثقافية العميقة. إذا صح هذا، تصبح مسألة التأثير داخل الجزائر للتيارات المتفاعلة في المشرق وتونس منذ منتصف القرن 19، مسألة توفر/عدم توفر شروط استقباله والتجاوب معه، أكثر من رصده.

إن جريدة *المبشر* الناطقة بالعربية باسم الإدارة الفرنسية بالجزائر قامت، مثلا، بنشر كتاب *المسالك* للسياسي المصلح خير الدين التونسي. كما أنا جندت فريقا من المترجمين وأصحاب المعرفة، تحت إمرة المستشرقين، ترك بعضهم إنتاجا بالغ الأهمية[2] في الال الثقافي. وفسح الال

1- M. Rouissi, *Population et société au Maghreb*. OPU, Alger, 1983, p. 43.

2- مثل كتاب محمد أبو القاسم الحفناوي تعريف الخلف برجال السلف، الصادر في 1906. حول هذه النقطة أنظر: د. أبو القاسم سعد ا!: *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج 6، 1830 – 1954. دار الغرب الإسلامي. بـيروت، 1998، ص 173 – 181. لاحظ المؤلف أن بعض هؤلاء شرعوا منذ 1867 في الدعوة لتعلم الفرنسية بحجة أنا لغة العلوم و«*ستكون هي جواز السفر الوحيد إلى الوظائف* » في المستقبل. وإذا كان هذا التبرير صادرا عن الذين « *حظهم مـن الثقافة العربية الإسلامية كان أقوى* »، فإن « *أفضل من آمن بالنقل إلى العربية عن الفرنـسية قـد تجـنس [بالجنـسية الفرنسية] وتخلى عن دينه وقومه* » ص 196– 199 و212-215.

لمحمد بن رحال كي يدافع، من مقعده كمندوب مالي معين مـن الـسلطات، عـن تعلـيم الجزائريين، بما فيه تعليم العربية. ولم يمنع عبد الحليم بن سماية وبعض من زملائه في المـدارس الشرعية الرسمية من التعبير عن تعلقهم بتعاليم محمد عبده حول النهضة العقلية. بعبارة أخرى، طالما انحصرت التدخلات في عناصر معدودة وموظفة رسميا لدفع مهمة التنوير المكيف، كـان التجاوب مع النهضة محبذا. الأمر اختلف على الصعيد الـسياسي. فعنـدما كانـت وزارة الخارجية الفرنسية تحذر الحاكم العام من تحرك بعض رجال الطرق من القسطنطينية أو سوريا باتجاه الجزائر،فإن ذلك المسؤول كان يرد بنفس الانتظام أن إدارته قامت بمصادرة كذا عـدد من الصحف العربية المشرقية أو التركية، أو أنا منعت الحج وشددت إجراءات الرقابة علـى السفر. لا أكثر. باختصار، لا شك أن جزائريي نهاية القرن 19 ومطلع القرن التالي عبروا عن قدر من التعاطف مع تركيا كجزء من الأمة الإسلامية معرضة للتهديد. كما أنـهم أشـاعوا انتخابهم للسلطان عبد الحميد ضد أعدائه الكفار. لكن كل ذلك لم يتجاوز حد التعبير عـن روح التحدي للسلطة الاستعمارية الغربية وإرادة تأكيد الاختلاف عن الفرنسيين. وهما تحـد وإرادة كانا ضروريين لصيانة الذات في وقـت أضـحى المـستوطنون يـسمون أنفـسهم

«جزائريين». وقد زاد توقف الأطر الدينية عن حمل راية مقاومة الاستعمار، وعدم ظهور بديل عنها من تفويت فرصة حدوث النقاê والصراع الدائرين في المشرق وتونس. هكـذا يبـدو إنتاج إبراهيم طفيش وتعليمه المفتوحان مغربا ومشرقا محاصرين في بني يزقن بوادي ميـزاب. كما تبدو زيارة م. عبده للجزائر، عام 1903، مظاهرة ترمز إلى انطلاق بناء ٧ابة تنـدرج ضمن الإصلاح العربي الإسلامي الجديد عكس زيارتيه لتونس قبل ذلـك حيـث احتفـى بوجودها الملموس والنشط هناك. والفارق الآخر هو أنا تمت بعد أن كره الـشيخ العمـل السياسي وأصبح يعمل مع السلطة القائمة. فأوصى بذلك عبد الحليم بن سماية[1].

1- حول هذه النقطة بالذات، أنظرعبد العاطي محمد أحمد، *الإسلام والعروبة في المغرب العربي*، مجلة قضايا عربية، العدد الثاني، حزيران/يونيو 1979، ص 270.

أما غير المنتمين إلى المؤسسات الاستعمارية، فإنم اضطروا إلى اللجوء إلى الشبكة السياسية والثقافية العربية والتركية. هكذا كان الأمر بالنسبة لعمر بن قدور وعمـر راسـم، مـثلا، المحسوبين على تيار العثمانية السياسية.

كان الأول يراسل *اللواء* (الناطقة باسم مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني المصري) قبـل أن يمنع من ذلك في 1906. فبعث عمر راسم رسالته المفتوحة الشهيرة إلى جريدة *التقـدم* بتونس في 26 ديسمبر 1907 وعقب عليها ابن قدور ثم واصل الاثنان مراسلة الـصحافة التونسية إلى حين تعطيلها بعد أحداث الجلاز. في هذا الشأن، اعتمد العمران علـى شـبكة المهاجرين الجزائريين هناك وعلى أصحاب الجرائد الزيتونيين الإصلاحيين، مستغلين سـهولة دخول المطبوعات التونسية الجزائر لأنا – مفارقة – تقع تحت الرقابة الفرنسية. غير أن هـؤلاء كذلك أدرجوا كتاباتم ضمن الإطار المرسوم : توظيـف التناقـضات الداخليـة للنظـام الاستعماري الفرنسي. في رسالته المشار إليها والموجهة إلى كل من رئيس وزراء فرنسا ووزير الحربية والوالي العام بالجزائر، قدم راسم نفسه (وقد أمضى إبن المنصور الصنهاجي) على أنـه « *عضو في الجامعة الجزائرية* »، بمعنا أنه يتكلم من واقع جزائريته وأنه يعلن رفضه للتجنيـد

الإجباري في الجيش الفرنسي لانعدام المساواة في العلم والمعرفة بين الفرنسيين والجزائـريين. وطالب السلطات أن « *تجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا، وتؤسس المـدارس الـصناعية (...) وإشراك الأهالي في الوظائف حسب مؤهلاتهم العلمية* » وكذا إشاعة « *حرية الفكـر وإباحة ممارسة صناعة الصحافة للمسلم*[1].» فإذا ما تحققت هذه المطالب، تزول المعوقات أمام المساواة في الموت. وإذ تحجج عمر راسم « *بالعصور المظلمة* »، فإن عمر بـن قـدور راح يبلور بين 1908 و1911 رؤية ازدواج فرنسا – فرنسا المستوطنين والمؤسـسات الـتي تحميهم مقابل فرنسا الليبراليين - التي غدت رؤية استراتيجية لدى قسم كبير مـن النخـب الجزائرية السياسية والثقافية. وقد دفعه الأمر إلى بحث مـسألة المواطنـة الفرنـسية ذاتـها، مستخلصا، على

1- م. ص. الجابري، مرجع مذكور، ص 228- 231.

الخصوص، أن ما يراه أغلاطا في الدستور هو بسبب « *تحميس الواضعين لـذلك الدسـتور، وتعصبهم لقوميتهم أو ملتهم أو لجنسيتهم، بحيث إنهم لم يجعلوا الرفاهية والحرية والـشورى مثلا مطلقة التصرف، ينال منها مغلوبهم القسط الذي يناله غالبهم، بل قيدوا له حـدودا لا تتعدى الشخص الذي ينتسب إليهم جنسيا أو دينيا*[1].» الأمر الذي يعود، في تقـديره، إلى التمرد على التشريع السماوي.

.1937 – 1912 : äÒlÅŸö gäşlÊţä - 3

هذه الإجابة الأولى على السياسة الفرنسية في القرن العشرين المتمثلة، قبل كل شـيء، في مطلب المساواة استخدمت الإدماج كوسيلة. يتوجب التأكيد على هذه النقطـة : لم يكـن الإدماج غاية لذاتها سوى لدى بعض الأفراد. بل يمكن الجزم أنه لم يوجد أبدا تيار انـدماجي بمعنى الكلمة، أي يهدف إلى زوال الجماعة الجزائرية الإسلامية داخل الجماعة الفرنسية. وأما الحركات القابلة للتصنيف في هذه الفئة فهي، من حيث الترتيب الزمني : الشبان الجزائريون،

جمعية العلماء المسلمين، فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر وفيدرالية المنتخبين. وهـي ليست أحزابا ولا حتى منظمات بقدر ما هي جمعيات[2]. هنا يتوقف الشبه ويبدأ الاختلاف. ومعلوم أن هذه الحركات التقت في 1936 - 1937 ضمن المؤتمر الإسـلامي الجزائـري الذي مثل أول تجمع سياسي جزائري في القرن العشرين.

.ƘɆÊɸÀÀöä Ȝﻣ ȖȽltQöla gäşlÊţä :ƘGÅQAţä äɆöäøдɆz БŮ ƘΛÀəäÂƨä ɹlGÎöä dᴑﻣ – Ů

في الجزائر، تشكلت حركة الشبان الجزائريين بتأثير تونسي، عبر ثلاثة سبل رئيسية : تونس

1- نفسه، ص 237 و248 -250.

2-حسب ملاحظات العلمسياسي ج.ك. فاتان:

J. –C; Vatin, *L' Algérie politique: histoire et société*. Presses de la FNSP, Paris, 1983, p. 168-169.

ذاتا والقاهرة واسطانبول. كان قوامها بعض الأطباء والحقوقيين وحملة ليـسانس جامعيـة ومدرسين. لكن أغلبيتهم تشكلت من صغار موظفي الإدارة العامة والعدالة والتعليم، في حين تشكلت أقليتهم من الممثلين اثنين للبرجوازية التجارية المرتبطة بالسوق الاسـتعماري. هـذه المجموعة غير المنسجمة، المتولدة عن الأقلية الهزيلة للذين تلقوا تكوينا فرنسيا حاولت، علـى غرار الشبان الأتراك والتونسيين، استلاف وسائل وشعارات القوة الاستعمارية. لقد كانـت تبحث عن المساواة عن طريق التماهي مع الفرنسيين. ولكن المطالب المرفوعة إلى السلطات في 1912 - أهمها التمثيل السياسي - مقابل التجنيد الإجباري قوبلت بالرفض من الأوربـيين ومن الأعضاء الجزائريين في المجالس الاستعمارية. ووضعت السلطات العراقيل أمامهم حتى لا ينتظموا. فتقهقرت هذه الجماعة إلى أن تزعمها الأمير خالد. إنه حفيد الأمير عبد القادر، ابن الهاشمي الذي كان بمثابة رئيس « *الحزب الفرنسي* » بين جزائريي الشام. وهو نقيب سـابق في الجيش الفرنسي، ذو ثقافة عربية وفرنسية، شارك في تأسيس « *اتحاد فرنسي – أنديجين* » [أهلي] وانتسب « لرابطة عمل فرنسية – إسلامية ». لكنه رفض التجنس الفرنسي وأعـاد

بعث الجنسية الجزائرية بتشديده، في كلامه وسلوكه، على هوية الجزائري المبنية على مرجعية الإسلام الممزوجة بالدفاع عن اللغة والثقافة العربية وقضايا العرب والمسلمين. هذا الانتمـاء المزدوج جلب له كراهية البعض وثناء الآخرين، بما فيهم عناصر من صفوف الشبان الجزائريين أنفسهم. فهو لم يزد شيئا أساسيا على برنامجهم، لكن تجسيده للربط التاريخي مع مقاومة جده وهيئته ولسانه العربيين وأداءه كزعيم - إمام للجماهير، كونت عوامل أكسبته وزنا سياسـيا أخافهم مثلما أخاف المستوطنين والسلطات. فكان مآله العزلة فالإبعاد والعودة إلى سـوريا ليموت فيها[1]. يبقى أنه طرح بعض الأفكار (حق تقرير المصير، إنشاء مدارس حرة وصحافة عربية، تنظيم المهاجرين الجزائريين في فرنسا، الخ.) التي اتضح أنها قابلة للتجسيد. كما أن

1- عن دور خالد والجدل حول تقييمه، أنظر على الخصوص :

M. Kaddache, *L'émir Khaled. Documents et témoignages* …OPU-EAP, Alger, 1987; A. Koulakssis, G. Meynier, *L' émir Khaled premier za'im?*…L' Harmattan, Paris, 1987.

ممارسته لقنت الجزائريين أشكالا جديدة للصراع السياسي كالصحافة والتجمعات الانتخابية والاحتجاجية والاستقالة الانتخابية. ثم إنه ركز في فكره وممارسته طيفا من المشاريع تحققـت فور مغادرته من خلال تيارات الباديسية والعباسية والمصالية وحتى فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر.

غير أنه كان أيضا آخر زعيم استطاع أن يجمع تحت لواء واحد أنصار المرجعية الغربية مع أنصار المرجعية العربية الإسلامية. فعندما كان خالد يتوارى عن الساحة السياسية الجزائريـة، عام 1925، طرح الزيتونيون العائدون إلى الجزائر فكرة إنـشاء حركـة تقتـاد بـالحزب الدستوري التونسي. لكن زيادة على اختلاف الوضع السياسي بين البلدين، لاحـظ توفيـق المدني « *خلافا هائلا، عظيما حول المناهج وحول الأهداف، موجود بين الشبان الجزائـريين المثقفين ثقافة فرنسية، وبين إخوانهم القلة الشبان المثقفين ثقافة عربية*[1]». كان كلاهما يرى في نفسه وحده حق تمثيل كافة الجزائريين. فانتظم فريق في فيدرالية المنتخبين عام 1927 وانتظم الآخر في جمعية العلماء المسلمين في 1931.

لقد كانت فيدرالية المنتخبين تضم رجالا آتين من شرائح اجتماعية - مهنية مختلفة، من أعضاء المهن الحرة إلى مدرسي الريف. ما كان يوحد بين هؤلاء، تحت قيادة الطبيب محمد بن جلول والصيدلي فرحات عباس، هو نزوعهم إلى الثقافة الفرنسية أكثر من انجذابهم إلى الثقافة العربية : يتكلمون الفرنسية ولا يتكلمون العربية إلا نادرا، يعيشون على اتصال بالفرنسيين ويطمحون لنيل الشهادات الفرنسية والكراسي في المجالس الاستعمارية (من هنا اسمها). غير أنهم بقوا رافضين – ما عدا نفرا منهم - التخلي عن القانون الإسلامي للأحوال الشخصية. لقد كانت غاية برنامج الفيدرالية هي الحصول على المساواة مع الفرنسيين عن طريق الإدماج القانوني، أو كما قال فرحات عباس، *« بما أن الجزائر أرض فرنسية، فإننا فرنسيون بكامل الصفات »* مع اختلاف في المهمة التاريخية: *« يتعين على الشبان الجزائريين أن يكونوا*

1- أ. ت. المدني، *حياة كفاح (مذكرات)*، قسم 2...الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر، 1977، ص 15.

الخميرة التي تحول المجتمع المسلم، الذي يتميز في بعض جوانبه بالرثاثة، إلى مجتمع حديث، مسلح تقنيا لينافس المجتمعات الأوربية (...) [إن الشعوب العربية] *بحاجة إلى أمة أوربية تقبل القيام بدور حلقة الوصل بين الماضي والحاضر دون ترجمته إلى استعباد لتلك الشعوب*[1]*.»*

بيد أن العمل الذي كانت جمعية العلماء المسلمين تقوم به باسم الإسلام والثقافة العربية وكذا باسم مبادئ الثورة الفرنسية – مع إهمال الحديث عن الثقافة الفرنسية أو الوجود الفرنسي في الجزائر - دفع المجتمع المسلم إلى الالتفاف حولها في 1933 -1934. ومعلوم أن الإدارة الاستعمارية اتخذت في حق رجالها سلسلة من إجراءات القمع، بحجة مكافحة القومية الإسلامية والقومية العربية. فكان الرد، بعد مؤتمر الجمعية في 1935، الدعوة إلى مؤتمر وطني يعقد في مطلع 1936. عندئذ، أصدر عباس مقاله الشهير *« فرنسا هي أنا »* (23 فيفري) حيث قام بنفي وجود أمة جزائرية وبالتشكيك في وجود وطن جزائري. أما الجزء المكمل لمقولته أن فرنسا ماثلة في شخصه، فهو جزمه أن الشرق ماثل في الجماهير الغارقة في بحر القرون الوسطى.

إن جريدة *لانطانت فرنكو - موزلمان*، الصادرة بالفرنسية بين 1935و1939، لم تتم في العادة بنشر أخبار العالم العربي. وعن فلسطين، تحديدا، كتبت في 13 أكتـوبر 1938 أن الصحيفة ليست مجالا « *لمناقشة مسألة الصهيونية أو للمرافعة لأجل الدولة اليهودية أو ضدها* » مقترحة تركها لرجال الدين من الجانبين. وأشادت بليون بلوم، الذي اسـتقبل كـرئيس للحكومة الفرنسية وفود المؤتمر الإسلامي في 1936 – 1937، وغضت الطرف عن قيامـه بسحب المشروع الذي حمل اسمه واسم فيوليت وعن كونه نصيرا نشطا للصهيونية[2].

1- F. Abbas, *Guerre et Révolution d' Algérie*, I - *La nuit coloniale*,.Julliard, Paris, 1962, p. 119.
2- Cf. L' analyse de J.- P. Chagnollaud, *Maghreb et Palestine*. Sindbad, Paris, p.67-68.

.ƙǬɆÊȺƨä äöüÊₘ şǖ ȣɎǬǹɍä ȸȶȑ ǥäşlÊţä :ƙȶŸÊţä ŏlȶŸȞöä äɆȞƤ - ā

شاءت الصدفة، على ما يبدو، أن يسافر عبد الحميد بن باديس إلى تونس عام 1908 وأن يبقى بـا حتى 1912، أي أن يعيش سنوات تخصيب حركة الشبان التونسيين ثم نـايتها وهو في قلب إحدى قلاعها، ألا وهي الزيتونة. فحظي بامتياز الاستفادة القصوى، أراد بعد عودته إلى قسنطينة أن يقاسمه فيه من تيسر له الذهاب. وهكذا فاز بأول قسمة كل من محمد مبارك الميلي والعربي التبسي والسعيد الزاهري وعبد السلام القسنطيني ومحمد العيد آل خليفة وغيرهم ممّان منحوا جمعية العلماء شهرتـا، وهم من منطقة نفوذ قسنطينة التقليدية الممتدة مـن الشمال الشرقي إلى الجنوب الشرقي وإلى وادي ميزاب. يشهد بن باديس نفسه على أنه تعلق بالفكر الإصلاحي الجديد بعد أن قرأ على الأستاذين محمد الطاهر بن عاشور ومحمد النخلـي القيرواني (اللذان كانا يبثان آراء محمد عبده) وتابع دروس محمد البشير صفر (صديق علـي باê حامبة) في الخلدونية والتي « *كان لها الفضل في إطلاعي على تاريخ أمتي وقومي والـتي زرعت في نفسي هذه الروح التي انتهت بي اليوم لأن أكون جنديا من جنود الجزائـر*[1] .» ثم هناك المثل الأعلى في الـال السياسي - حزب الدستور القدC ثم الجديد من خلال الزعيم عبد

العزيز الثعالبي وتوفيق المدني المنحدرين من عائلات جزائرية هاجرت إلى تونس - فضلا عن تأثير الأمير خالد وشكيب أرسلان[2]. فيما بين 1925، بداية النشاط و1937، نهاية المؤتمر الإسلامي الجزائري، دعا العلماء فرنسا الالتزام بمبادئها التاريخية، أولها المساواة. واستمروا يعبرون عن ثقتهم في « *فرنسا الديمقراطية* » وشعبها وبعض ممثليها على طراز موريس فيوليت، ويبدون إعجابهم بالتقدم العلمي والتقني الذي حصل عليه الأوربيون، محملين إياهم في المقابل، مسؤولية الانحلال الأخلاقي المستشري في المجتمع الجزائري وخاصة « *التمرد على الإسلام* ».

بالنسبة لهم، كان وقت الدولة الإسلامية قد فات. إن إلغاء الخلافة العثمانية عام 1924

------

1 - الشهاب ج 5، م 13، جويلية 1937، ص 225، ذكره م, ص, الجابري، مرجع مذكور، ص 69.

2 - حول اتصالات أرسلان وتأثيره، أنظر: د. ابو القاسم سعد الله، الأمير شكيب أرسلان والقضية الجزائرية في : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 114-140.

فرض اتخاذ موقف منها ومن الجامعة الإسلامية عموما. لقد استهجن ابن باديس، في حينه، ما أعده تحاملا على كمال أتاتورك والأتراك عامة وعلى إزالة ما أسماه « *الخلافة الزائفة* »، التي أصبحت مجرد شبح وأداة طيعة بأيدي الأجانب[1](إنجلترا خاصة). وفيما بعد، عاد للموضوع ليؤكد أن المهم هو أن أتاترك مكن بلاده من استعادة استقلالها وشرفها، الأمر الذي لم يستطع غيره (من القادة العرب ؟) تحقيقه[2].

يبقى أن الفرق الأساسي بين هذا القسم من الخاصة وبين الأقسام الأخرى يتمثل في كونهم لم يطالبوا بالمساواة للتماهي مع الفرنسيين، بل بالعكس، للمحافظة على الاختلاف وتطويره، اقتناعا منهم بتمثيل قومية قائمة بذاتها.

في هذا الشأن، يلاحظ أن كل الكتاب الذين تناولوا هذه الفترة بالدرس ألحوا على رد العلماء على موقف فرحات عباس، عام 1936، بشأن الأمة والوطن في الجزائر. الحقيقة أنهم قدموا أكثر بكثير من ذلك التفنيد الشهير.

ففي افتتاحية العدد الأول من جريدة *المنتقد* في جويلية 1925، موقعة « النخبة »، تبنا هؤلاء فكرة وجود « الأمة الجزائرية » الذي لا يلغيه كونا مستعمرة، وفكرة ازدواج فرنسا، وقاموا بالربط بينهما على طريقة الأمير خالد. ففي الجزائر «*أمة ضعيفة ومتأخرة فترى من ضرورتنا الحيوية ان تكون في كنف أمة قوية عادلة متمدنة لترقيها في سلم المدنية والعمران وترى هذا في فرنسا التي ربطتها بنا روابط المصلحة والوداد*[3].»

وفي 1931، نشر توفيق المدني *كتاب الجزائر* الذي قدم فيه تاريخ البلاد ومشاهيرها عبر الأزمنة. وواصل الجهد بإصدار عناوين *حرب ثلاث مئة سنة* و*عثمان باشا* ليظهر أبدية

1- A. Merad, *Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940*… Paris, Mouton & Co, 1967, p. 245.
2 - Ibid., p. 373-377.
3 - *المنتقد* 11 ذي الحجة 1343 – جويلية 1925 م، في : *ابن باديس حياته وآثاره* ... ج 3. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. إعداد وتصنيف الأستاذ عمار الطالبي. الجزء 1 من المجلد الثاني. 1388ه –1967م، ص 277 والتالية.

المقاومة المحلية ضد الغزاة ولينفي وجود مدنية بالجزائر غير المدنية العربية، بدءا بالفينيقيين ومرورا بالفتح الإسلامي. أما في المجال السياسي، فإنهم استمروا يهتدون بنصيحة محمد عبده، مدعمة من قبل شكيب أرسلان، بعدم الدخول في مواجهة سافرة مع فرنسا، بحجة أن الإسلام من الكمال بحيث « *لا يحتاج بعده الى ما يتناحر عليه الأوروبيون من مبادئ أحزاب*[1] ».

وعليه، يصبح السؤال إذن : كيف الملاءمة بين السلوكين؟

دفاعا عن عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري في 1936 وعن قراره « *المحافظة التامة على المميزات الشخصية، والمطالبة بجميع الحقوق السياسية*»، قدم بن باديس إسهاما نظريا استثنائيا قلما توقف عنده الكتاب[2]. بالنسبة له، يوجد مستويان من الجنسية، واحد خاص، «*الجنسية القومية* »، وآخر عام، «*الجنسية السياسية* ». الأولى تتكون من اللغة والعقيدة والماضي التاريخي و«*الشعور المشترك* » بين من تربطهم هذه المقومات، أي ما يعتبر عند البعض مقومات الأمة، ناقص الموطن الجغرافي. أما الثانية، فتتكون من الحقوق والواجبات المدنية

والاجتماعية والسياسية التي تكفلها عادة الدولة الحديثة لمواطنيها. يمكن أن تقضي « *الظروف والمصلحة المشتركة* » بسط جنسية سياسية واحدة على شعبين، لكل منهما جنسيته القومية الخاصة. في الجزائر، يضيف بن باديس، باءت جهود إزالة الجنسية القومية للأمة الجزائرية بالفشل واستمر قانون 1865 يفرض عليها واجبات الجنسية السياسية الفرنسية دون منحها الحقوق المتصلة بها. فعلى الدولة الفرنسية، الممثلة بالجبهة الشعبية حينذاك، أن تقلب هذه السياسة، بدءا بتبني مشروع فيوليت القاضي بإعطاء الجنسية الفرنسية لحوالي 20 ألف عضو من النخب الجزائرية، ووصولا إلى تعميمها. وإن لم تفعل، سيؤول الأمر إلى الانفصال[3].

------

1 - *الشهاب* غرة رجب 1353 ه - أكتوبر 1934م، في طالبي، مصدر مذكور، ص342.

2 - قام علي مراد بإبراز هذا الإسهام وعلى أثره عبد الله شريط. أنظر:

A. Merad, op. cit., p. 396- 397.

د. عبد اله شريط، *مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير ونظرية ابن باديس*، الثقافة، 79، عدد خاص، 1983، ص 249.

3 - الشهاب غرة ذي الحجة 1355ه – فيفري 1937م، في طالبي، مصدر مذكور، ص352-354.

باختصار، كان ابن باديس يطالب بتحويل نظام الحكم الاستعماري في الجزائر إلى دولة مزدوجة القومية. لقد كان يرصد تسارع حركة التجنس الفردي بالجنسية الفرنسية في بلاد المغرب منذ 1930، عام الذكرى المئوية الصاخبة لاحتلال الجزائر، كما كان يشهد تجديد السياسة البربرية. تحت قيادته، بذل العلماء جهودا متميزة للتصدي لتلك السياسة. إنهم قاموا، على سبيل المثال، بتحريض جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، في اجتماعها بباريس يوم 28 فيفري، على رفض قبول عضوية زملائهم المتجنسين. وعندما أظهرت الجماهير التونسية، بقيادة الحزب الدستوري، معارضتها الشديدة لقبر المتجنسين بجوار غيرهم، وأصدر الشيخ الطاهر بن عاشور، المفتي الأكبر المالكي بتونس فتوى تذهب مذهبا معاكسا، فإنهم شجبوا موقف أستاذهم السابق. لقد كان العلماء الجزائريون ينظرون إلى المتجنسين على أنهم، بالضرورة، الأكثر تحمسا للانسلاخ عن « *الجنسية القومية* » وأن وقف هذا المسار ممكن فقط من خلال الحصول الجماعي على الجنسية السياسية الفرنسية دون التخلي عن القانون

الإسلامي. وبدا لهم ولغيرهم أن حكومة اليسار الفرنسي القائمة حينـذاك تملـك المـصلحة والشجاعة والقدرة على دفع الأمور باتجاه الاعتراف بالهويـة الجزائريـة، بعـد أن فـشلت السياسات الاستعمارية التقليدية في طمسها. هذا مع العلم أنـه لم يكـن موجـودا بـين الإصلاحيين المسلمين أنفسهم إلا أفرادا معدودين معنيين بالترقية السياسية والاجتماعية الـتي كان من المفترض أن تحصل نتيجة الموافقة على مشروع بلوم - فيوليـت. بـصفة عامـة، لم يكونوا يحملون شهادات جامعية فرنسية، ولم يتولوا مناصب رسمية، وربما لم يحمل أحـدهم أوسمة عسكرية فرنسية. ومع هذا، تشاءموا من سحب ذلك المشروع، بل صرح بن بـاديس عن يأسه من فرنسا[1] فيما بعد. لكنه لم يدع إلى الانفصال، وإنما عادت الجمعية إلى التـشديد على برنامجها الخاص - العربية لغة رسمية، استقلال الدين والقضاء الإسلاميين -، تشديد اقترن باندفاع لا سابق له نحو العروبة المناضلة ضد فرنسا في المغرب العربي وبريطانيا في المشرق.

1- نفسه، عدد غرة جمادى الثانية 1356 ه - اوت 1937 م، ص 364-365.

ومع هذا، يبدو ضروريا التمييز، في هذا الباب، بين بن باديس، المهموم بمعضلة الشخـصية الجزائرية المتمحورة حول العروبة الثقافية، وموقف توفيق المدني، الأكثر ارتباطـا في العروبـة السياسية. كان بن باديس يعتني بالتذكير بمبدأ « *الوطن قبل كل شيء* ». وسبق له أن عاتب أتباعه على ما اعتبره مبالغة في الاهتمام بالمشرق، وفيما بعد وجه للمشارقة عتابا معاكسا. ولم يستحسن رفع مطلب الوحدة العربية في ظل السيطرة الإستعمارية[1].

أما توفيق المدني، المكلف ضمن *الشهاب* بحولية شهرية (غير القـضاة) خاصـة بالـسياسة الخارجية، فإنه، فضلا عن تنديده بانتظام بسياسة « *القمع والجمود* » التي تسير عليها فرنـسا في بلاد المغرب، دعا إلى التحام الشمال الإفريقي عبر تكاتف العمال الطرابلسيين والجزائريين والمغاربة مع التوانسة، مثلما وقع في مقاطع الفوسفات في الرديف. هذا مع العلم أن مفهومـه للشمال الإفريقي لا يتسع دائما لليبيا، وهو يرى في كل بلد أمة قائمة[2]. ورفض النظـر إلى المسألة الفلسطينية لذاتها أو كونها تخص المشرق وحده. ولم يتردد عن مطالبة العـرب « *أن*

ينذروا الإنكليز بقطع سائر العلاقات السياسية والاقتصادية معهم، وفتح مذكرات مع أعدائهم المعروفين في البحر المتوسط » (مشيرا إلى إيطاليا موسوليني وإسبانيا فرنكو) في وقت كانـت الحرب العالمية الثانية قاب قوسين أو أدنى. وحذر: « *إن قدر الله وضاعت فلسطين فإنا والله لن تذهب ضحية الصهيونيين، بل هي تذهب ضحية المسلمين الجامـدين، وضـحية ملـوك المسلمين المتغافلين*[3] .» إنه، مثل الكثير غيره، انطلق من طرح أخلاقي عام - الصراع بين الحق والباطل - ولكنه لم يتوقف عنده، بل جسمه، منذ كتابة مقالاته عن المسألة المصرية ابتداء من

1- أنظر تأييده لشكيب أرسلان ضد سليمان الباروني في الشهاب 9 شوال 1356 ه – 12 دسامبر 1937 م، طالبي، مصدر مذكور ، ص 388-397. وحول جمعية العلماء والعروبة، أنظر :

A. Merad, op. cit., p. 352*sq*

أبو القاسم سعد الله، الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، في: منطلقات فكرية. الدار العربية للكتـاب ليبيـا-تـونس، 1976، ص 125- 142؛

J.-P. Chagnollaud, op. cit., p. 62-67.

2- أ. ت. المدني، مصدر مذكور، ، ص 296-299.

3- نفسه، ص 305 والتالية.

1930، في الصراع بين الأمة والأرستقراطية العميلة للاستعمار[1].

.ƱÊφÀÀöä طƐمüϘöäş äʌÀəäÂƨä äöşدöä ƙä : äƐöltĦöä ÆÅÀöä – 5

مثلما كانت الجهود تبذل لمحاولة التكيف مع المنظومات الفكريـة والمؤسـسية الليبراليـة الفرنسية، كانت جهود أخرى تبذل لمحاولة توظيف التناقضات الداخلية لـنفس المنظومـات بالاعتماد على الإيديولوجيات والأطر المكافحة لامتيازات الرأسمالية الفرنسية. هذا ما شـهد عليه الحاج أحمد مصالي، قائلا :« *طوال اثني عشرة عامـا، أي مـن 1925 إلى 1937، تعاونت الحركة الوطنية الجزائرية بصدق وصراحة مـع الأحـزاب الديمقراطيـة الفرنـسية بباريس*[2]. » 1925 كان يشير إلى بداية العمل الذي أفضى في العام التـالي إلى تأسـيس النجم الشمالي الإفريقي (*الحركة الوطنية* بتعبير مصالي) في ظل الحزب الـشيوعي الفرنـسي بباريس وبرعاية الأمير خالد ومحمود بن الأكحل، ابن المهجر السوري هو الآخـر. ويـشير

1937 إلى تاريخ حل النجم من قبل حكومة *الأحزاب الديمقراطية الفرنسية* وتعويضه بحزب الشعب الجزائري على أرض الجزائر هذه المرة. غير أن هذا الإجراء كان أبعد أثرا، في الحقيقة، من مضمونه المباشر : لقد كان إعلانا عن القطيعة بين الجانبين المتعاونين سابقا.

Ů – ǊǄǺöä ǟÂǵş ÆĚȞÎöä :ȻȀǝäÂƨä ǊĘȚȦǬöä ȸه ŌǄȤŮ ةǿşدöä ةŸقǪÊţä.

بين 1924 و1926، ساند الحزب الشيوعي الفرنسي – شبابه بقيـادة دوريـو علـى الخصوص - بشجاعة ملفتة نضال المغاربة ضد القوات المتحالفـة الإسـبانية والفرنـسية في الريف، ونضال السوريين ضد الاحتلال الفرنسي وغيرهما. بصفة عامة، كانـت تعليمـات الأممية الثالثة تقضي حينذاك اتباع أسلوب الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية حيثما أمكن. لقد

- - - - - -

1- نفسه، ص 314-315.

2 - Messali Hadj, *Appel aux nations unies*, 1948, p. 23-24.

كان النجم نتاجا مباشرا لذلك الظرف. وما لم يتيسر فعله للحزب الشيوعي الفرنسي داخل الجزائر تيسر في باريس في شكل احتضان نشأة النجم، تحت رعاية الأمير خالد ومحمود بـن الأكحل.

عند التأسيس في 1926، نص قانونه الأساسي على أن الـنجم « *جمعيـة للمـسلمين الجزائريين، التونسيين والمغاربة* » ولم يتضمن برنامجه سوى المطالبـة بالمـساواة في الحقـوق والواجبات بين هؤلاء المسلمين والفرنسيين[1] على طريقة الخاصة المثقفة.

غير أن الحاج أحمد مصالي استغل منبر مؤتمر الرابطة ضد الاضطهاد القـومي، المنعقـد في بروكسل في فيفري 1927، ليقدم « *المطالب الجزائرية* »، التي كان الجديد فيها الاستقلال، تكوين جيش وطني وتأميم الملكيات الزراعية الكبرى مهما كان أصحابها[2]، علما أن برنـامج تأسيس حزب الدستور التونسي عام 1920 تضمن نفس المطالب تقريبا.

كان الحزب الشيوعي ينظر إلى النجم باعتباره رابطة عمالية تابعة له، تقوم بدور الوسـيط بينه وبين المهاجرين الجزائريين، وإذا به يبرز كمنظمة سياسية تنشد المركزيـة والخـصوصية الجزائرية ضمن وعي مغربي أعم. في نفس السنة، روجع القانون الأساسي حيث تم توضيح أن *« الهدف الأساسي للجمعية هو تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاثـة »*، وأن كل نشاطها موجه نحو توحيد *« الحركة الوطنية الثورية الشمالية الإفريقيـة »*، وإن اكتفى بذكر حزب الدستور وحده، مطالبا إياه بتجذير مواقفه. كانت القلوب تخفق، طبعا، مع المقاومة المغربية المسلحة، لكن الأيدي كانت قصيرة. كان تكـوين أحـزاب معارضـة للاستعمار ممنوعا داخل الجزائر. وحتى للتحرك على أرض فرنسا، كان النجم بحاجة للمظلة

----

1 - أنظر النص العربي في: م. قنانش، *الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين*...الشركة الوطنية للنـشر والتوزيـع، الجزائر، 1982، ص 36-38، والنص الفرنسي:

M. Kaddache, M. Guenanèche, *L' Etoile Nord Africaine 1926-1937. Documents et témoignages*...OPU, 1984, p. 36-37.

2- Cf. C. Collot – J-R. Henry, *Le mouvement national algérien. Textes 1912-1954*. Paris, L' harmattan, 1978, p. 39.

الشيوعية واليسارية عموما. وواجهت قيادته بعض التصرفات المطبوعة بالاسـتعلاء، نظـرا لأصولها الشعبية ومستواها الثقافي الذي لم يكن يتجاوز التعليم القرآني القاعـدي والـشهادة الابتدائية بالفرنسية، في أحسن الأحوال. فلم تتلق حينذاك عونا يذكر من الطلبة الجزائـريين الموجودين في الجامعات الفرنسية، إذ أن هؤلاء كانوا يسيرون على نـهج أسـلافهم أمثـال الصيدلي فرحات عباس. ورغم المساعي،لم يستجب الساسة المغاربة والتوانسة لداعي التنسيق والتوحيد[1] لأسباب اجتماعية وسياسية أيضا.

في أكتوبر 1930، أنشئت جريدة *الأمة* وشرع في تكوين لجان مساندة لها داخل الجزائر لعبت دور الخلايا الحزبية الأولى. وفي 1933، أصبح النجم يتقدم بوصفه *« الحزب الـوطني الجزائري »* - أي الممثل الوحيد للشعب الجزائري – الذي يستهدف *« إقامة حكومة وطنية ثورية »* قاعدتها *« جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام[2] »*. الأمر الذي يتناقض تمامـا مـع

برنامج المساواة للخاصة وأدى إلى تفجير ال اع معها بمناسبة اجتمـاع المـؤتمر الإسـلامي الجزائري. كانت القيادة المصالية تحب التذكير، هي الأخرى، بتعلقها بالثورة الفرنسية، لكـن منظور إليها كحركة شعب ضد ظلم أصحاب الامتيازات، استمرت عـبر ثـورة 1848 وانتفاضة بلدية باريس في 1870[2]. وقد رفضت مشروع فيوليت لأنه يـضيف امتيـازات للخاصة المسلمة « *ليجعل منها نخبة فرنسية بالكامل*[3] »، أشد احتقارا للشعب الذين يسيطرون عليه. وإذا كان التجنس خيانة من وجهة النظر السياسية، فهو كفر من وجهة النظر الدينية[4]. هكذا تم اللجوء إلى حجج جمعية العلماء للتوصل إلى استنتاجات معاكسة تماما لاستنتاجاتنا.

وعلى كل حال، فإن الحكومة الفرنسية لم تتجرأ حتى على عرض ذلك المشروع على

------

1 - حول محاولة الاتصال، أنظر أ. ت. المدني، *حياة كفاح*، القسم الثاني، ص 132- 135؛ محمد بلقاسم، مـصدر مذكور، ص238-239.

2- *Cf.* C. Collot – J-R Henri, op. cit. p. 51.

3- M. Kaddache, M. Guenanèche, *Le parti du peuple algérien (P.P.A.) 1937-1939. Documents et Témoignages*...OPU, Alger, 1985, p. 56-57

4- Ibid., p. 60-61.

البرلمان. جو الخيبة الذي عانته تلك الخاصة أثقل مفعوله اختراق الحاج أحمد مصالي للمـؤتمر الإسلامي ومطالبته من على منبره – دون أن يكون مدعوا - باستقلال الجزائر، باسـم نجـم شمال إفريقيا، التنظيم الذي كان منذ 1926 يهيكل الجزائريين المهاجرين في فرنسا ولا يعرفه إلا نفر قليل في الجزائر ذاتها. حينذاك، وجد الجزائريون زعيمهم السياسي.

يبقى أن تلك المعركة شكلت للقيادة المصالية الظرف التاريخي المناسب للبدء في حصر مجال الاستراتيجية العامة من الشمال الأفريقي إلى القطر الجزائري، تماشيا مع ما كـان يحـصل في تونس والمغرب وكذا في سوريا.

بالموازاة، كان الاهتمام يتزايد بما كانت جريدة *الأمة* تسميه « *الشرق الإسـلامي* »، وفي مقدمته، تطور الوضع في فلسطين. فالعدو هناك هو « *الائتلاف المتشكل مـن الإمبرياليـة الإنكليزية ومن عملائها : اليهود- الصهاينة ... كل العرب وفي كل مكان ... لا يكافحون*

في فلسطين ضد اليهود كيهود، ولكن ضد القومية المقلوبة التي تسمى الصهيونية.» أما شرعية مصارعته، فهي تنبثق من كون هذه الحركة ترنو إلى غزو البلاد وإبادة سكانا، من جهة، ومن كون الإمبريالية البريطانية تسعى إلى منع « *تحقيق الاستقلال العربي*[1] ».

.ÙÊÞÀÀöä ĿÅãûQöä : ĵʐŁɛʐŁÎöä - ā

بين 1928 و 1935، تبنت الأممية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) إسـتراتيجية يـسارية متطرفة أصبحت شائعة تحت اسم « *طبقة ضد طبقة* ». غير أن ذلك التشنج، الـذي جـر الكوارث على الأحزاب الشيوعية الأوربية، لم يؤد إلى نفس النتائج في البلدان العربية. هنـا ترجمت تلك الاستراتيجية بقرار تعريب التنظيمات الشيوعية (إذ كانت مكونة مـن عناصـر تنتمي لأقليات غير عربية) ثم بوضع مشروع لإقامة فيدرالية للأحزاب الشيوعية العربية.

في 1931، اتم الشيوعيون المشارقة رفاقهم المغاربة « *بالانتهازية اليمينية* » لاستسلامهم

1-J-P. Chagnollaud, op. cit., p. 60-61.

« *للقومية البرجوازية* » فيما يتعلق بالقضية الوطنية الخاصة والقضية العربية عامة. وطـالبوا بفصل تنظيمات بلاد المغرب عن الحزب الشيوعي الفرنسي[1] كخطوة ضـرورية أولى. وقـد صاǧ شيوعيو المشرق - في الشام على الأقل - طرحا واضحا يخص وحدة الأمـة العربيـة، شبيها بطرح المؤتمر القومي المنعقد في القدس. بذا الصدد، إنم عابوا على الوطنية الإصلاحية القبول بالوضع القائم واعتبروا أنه

« *من واجب الشيوعيين الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ومن أجـل الوحـدة الوطنية، ليس فقط داخل الحدود الضيقة لبعض البلدان العربيـة، وهـي حـدود اصطنعتها الإمبريالية والمصاľ السلالية* [العربية]*، وإنما على الصعيد العربي العام، مـن أجل التوحيد الوطني للشرق بأكمله.* (..) *إن الجماهير الشعبية العربية تـشعر بأنـه*

يتعين عليها، لكي تتخلص من نير الإمبريالية، أن توحد قواها، على أسـاس لغـة مشتركة وظروف تاريخية وعدو مشترك[2] ».

غير أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يولد على الورق سوى في عام 1935 ولم يظهر إلى الوجود سوى في 1936، أي عندما انقلبت تعليمات الكومنترن إلى عكسها : إقامة جبهات موحدة مناهضة للفاشية بدل أسلوب « *طبقة ضد طبقة* ». وإذ حقق الحـزب الـشيوعي الجزائري بعض التقدم في *تعريب* صفوفه، فإنه فشل في تعريب سياسـته بـسبب تقلبـات توجهاته.

منذ صيف 1938، امتدت الفاشية إلى بلاد المغرب. ودل التخلي عن مشروع بلـوم - فيوليت وفشل سياسة حكومات الجبهة الشعبية في سوريا ولبنان، دل على انتـصار غـلاة الاستعمار. في مطلع 1939، شرع موريس طوريز، أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي، في رحلة جزائرية بدأها من ناحية وهران (حيث توجد أقلية إسبانية هامة)، غايتها التصدي

----

1 - M. Rodinson, *Marxisme et monde musulman*. Editions du Seuil, Paris, 1972, p. 485-486.

- ع. تركمان، *الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية*... منشورات الآن، 2002 ، ص 566-567.

2 - M. Rodinson, op. cit., p.484-485

للامتداد والانتصار المذكورين.

§في خطاب ألقاه بمدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939، قدم طوريز تأويلا لتكوين الجزائر جاء فيه :

« نعلم كيف يعيش الآن فوق فرنستنا (...) ذرية العشرين عرق التي مزجتها قـرون التاريخ... بين ذرية هذه الأعراق العشرين المنصهرة في بوتقة الأمة، لا يوجد الآن سوى فرنسيون كلهم أبناء الجمهورية الواحدة وغير القابلة للتجزئة.

أليس الأمر كذلك، هنا بالجزائر ؟ أين هو الآن في الجزائر العرق المختار، الذي يمكنه أن يزعم لنفسه السيطرة بلا منازع، ويستطيع أن يقول: هـذه الأرض كانـت أرض أجدادي وحدهم ويجب

أن تكون لي ؟ هناك الأمة الجزائرية التي تتشكل تاريخيا والـتي يمكـن للجمهوريـة الفرنسية بذل الجهد لمساعدة تطورها (...)

هناك أمة جزائرية، وهي تتشكل، هي أيضا، ضمن اختلاط عشرين عرقا[1]. »

لم تكن فكرة أخوة الأعراق جديدة، إذ أن الأوربيين الليبراليين بالجزائر تبنوها منذ القرن 19 كجزء من تصورهم الأشمل المعرف بالكونية الإدماجية. الأمر الجديد هو بعثها في وقـت لا يمكن أن يكون لها من مفعول سوى تغذية الحملات السياسية والصحافية ضد الصيغ الـتي تشير إلى جزائر عربية - إسلامية، أو على الأقل، قسمها المشير إلى العروبة. ثم إننا تأخر لتثمين حركات الاندماج في مستعمرة كان التيار الوطني الجذري قد بدأ بالكاد ينغرس في تربتـها، وبينما كان يبدو وزن أنصار الإصلاح الفرنسي راجحا.

« في الحقيقة، في ''الأمة الجزائرية في طور التشكل''، يقع تعضيد ووضع صورة خلـط الأعراق وصورة تطور مستلهم من تاريخ التكوين القومي في فرنسا كان الحزب

- - - - - -

1- R. Gallissot, *Marxisme et Algérie*, ENAG Editons, Alger, 1991, p. 271.

الشيوعي الفرنسي ينشرها آنذاك (...) التشكيلة القومية الجزائرية هي محصلة تمـازج سكاني، من خلال بعث كل الإحالات الممكنة للماضي وبالعمل على إزالة قطيعة الغزو وطبيعة السكان الاستعماريين . (...) النقل سهل، لكنه يزيح الاستعمار، وبالتالي يلغي خط التمايز الذي يسمح للمجتمع الخاضع للاستعمار أن يعرف نفسه كأمة[1]. »

6 - ãÕÀǵ ɹ ľǤöã ɃÀəãÂƨã : ÈÀÔǩ ãq/\د/\źòźDZËã ãËæźãÔã ãËŸ‡ã.

على إثر إقدام حكومة المارشال بيتان، في 7 أكتوبر 1940، على إبطال العمل بمرسـوم كريميو (الصادر في1870)، القاضي فصل اليهود عن المسلمين بمنحهم امتيـازات المواطنـة الفرنسية، استخلص كل من محمد بن جلول والطيب العقبي (خلف بن باديس بـين 1940 و1942) ومصالي (من سجنه) أن الأمر لا يحمل خيرا للمسلمين الجزائريين.

وقد انتاب عباس شعور الخيبة المريرة، إذ أنه لم يقدر في إجراء الإلغاء إزالة للتفوق وللفوارق التي كان يراها سببا في نشوب حوادث بين المسلمين واليهود (كتلك التي وقعت منتصف الثلاثينات)، وإنما تلقى نبأه كحكم يعدم كل حق للحصول على تلك المواطنة أو الاحتفاظ بها. ومع ذلك، لم يمتنع عن بعث تقرير إلى بيتان يكرر فيه الأمل في حدوث الإصلاحات المنتظرة منذ عهد الشبان الجزائريين. واغتنم الفرصة للعودة إلى مفهومه عن «الشرقية» ولبلورته. فالاستعمار الفرنسي قام حسبه، بتحديث الجزائر على الصعيد الاقتصادي الشامل، أي أنه نجح في تغريب الأرض وما عليها من ماديات، ولكنه ترك ستة ملايين من المسلمين يواصلون العيش عيشة الشرق «*غبارا من الأفراد يحيون في قلب العصر الوسيط*». وإذا ما بقي الأمر على حاله، «*سوف يغمر الشرق القروسطي ما تم إنجازه ويكتسحه ويدمره*.»[2]

غير أن ما وقع فعلا على المدى القريب هو إنزال القوات الأمريكية في الجزائر في نوفمبر

1- Ibid., p. 272. Cf. également du même auteur, *Nation française, nation algérienne en formation*...in *Maghreb-Algérie. Classes et Nation*, op. cit., t 2, Arcantère Editions, 1987, p. 43*sq*.

2 - Cf. B. Stora – Z. Daoud, *Ferhat Abbas*...Casbah Editions, 1995, p. 108*sq*.

1942 وما تبعه من إذلال فاضح للسلطات الفرنسية. بالنسبة للجزائريين، حمل ذلك معنى التأكيد المدوي للضعف الذي ظهر على أعدائهم في هزيمة 1940. وقد وزع عليهم الأمريكيون آلاف المنشورات للتعريف بميثاق الأطلسي (1941)، ففهم الجزائريون من خلالها أنهم أهل لحكم أنفسهم بأنفسهم. لكن لم يتغير شيء نحو الأحسن، لا سياسيا ولا معيشيا.

في الوقت الذي أصبح فيه مطلب المساواة غير ذي بال، ما عدا لدى الشيوعيين، أخذت ثقافة الاستقلال السياسي تنتشر، بالرغم من القمع والرقابة الشديدة المسلطة على المطبوعات. تحت التأثير المزدوج لجمعية العلماء وحزب الشعب (المحظور)، تم تعميم ألفاظ الوطن والوطنيين والاستقلال والجهاد... كتابيا وشفويا. وبين الحين والحين، شهد الناس أن لبلادهم

علما، وأصغوا لفرق الكشافة الإسلامية الجزائرية وهي تنشد *من جبالنا طلع صوت الأحـرار وهواء وطني* وغيرهما، بما في ذلك خلال أعراس المدن[1]. وشرع في البحث عن الوسائل المادية لتحقيق الاستقلال. فنشأت في 1942 لجنة شباب بلكور بالعاصمة بقيادة من أصبح الحـي يحمل اسمه، محمد بلوزداد (بن الوزداد) وإشراف الطبيب الأمين دباغين، وهي اللجنـة الـتي دخلت في 1944 مرحلة جمع الأسلحة الخفيفة. كما انتظم حي القصبة حول زوجة الزعيم السجين مصالي[2]. وساهمت السلطات الاستعمارية، من حيث لا تدري، في هذا العمل بإبعاد من تشتبه فيهم أو من تطلق سراحهم من السياسيين إلى المناطق البعيدة عـن ذوي قربـاهم وحلقاتهم النضالية[3].

في هذه الفترة، أصبحت مدينة سطيف (بالشرق) عاصمة السياسيين الجزائـريين وأصـبح فرحات عباس منشطهم : كانت النقاشات تدور حول نية قوى المحور تقاسم الشمال

1- M. Derouiche, *Le Scoutisme, école du patiotisme*. ENAL-OPU, Alger, 1985, p. 219.
2- CF. O. Carlier, *Entre nation et jihad,* ...Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1995, p. 294.
3- B. Abdesselam, *Le hasard et l' histoire*...ENAG Editions, Alger,1990, t1, p. 19.

الإفريقي وعن نية الحلفاء نشر حرية الشعوب، وعن نية العرب إقامة اتحادهم، بينما كانت التنظيمات الجزائرية شبه غائبة عن الساحة الرسمية منذ فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري. فما أن اقتنع عباس بأن « *الأمريكيين سيقررون مصير العالم* »، حتى اقتنع بتصورهم الفيدرالي.

في نوفمبر 1942، وضعت وثيقة أولية موجهة « *إلى القوة المحتلة مهما كانت* »، أمضاها حزب الشعب والعلماء وجماعة فرحات عباس وكذا محمد بن جلول. تلك الوثيقة هي الـتي تكون قد تحولت إلى « *البيان* » الجزائري الشهير في فيفري 1943 [1]، الذي أمضته بـدورها ثلاثون شخصية متعاملة مع النظام الاستعماري (مستشارون عامون وأعضاء في المجالس المالية، الخ).

يهمنا من البيان أنه سجل التخلي عن وهم التماثل بين الجزائر وفرنسا، وعـن الانـدماج سبيلا للالتحاق بالمدينة الفرنسية. إنه نص بوضوح على أن الاستيطان هو « *السمة الرئيسية للتاريخ الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي* »، إذ ترتب عليه ظهور جزائرين، جزائر فرنـسية تسيطر على « *جزائر مسلمة* ».

هذه الجزائر المسلمة أصبحت تتكون من فلاحين صغار وأجراء، نتيجة « *الهدم الثوري* » الذي حصل بمعول الاستعمار. كما أن التحديث عن طريق التعليم الفرنسي أساسا، والـذي يمثل العمل البناء للاستعمار، أنتج « *نخبة فكرية، فلاحية، حرفية وعمالية (...). هذه النخبة تتبنى أفكار الغرب، تقنيته، مناهج عمله. إنها تستوعب ثقافته، تعليمه. عددها ضعيف بسبب انعدام المدارس : حوالي ألف عامل متخصص، 41 طبيب، 22 صيدلي، 9 أطباء أسنان، 3 مهندسون، 70 محام، 10 معلمون في الثانوي و500 مدرس ابتدائي.* » بالرغم من هزالهـا هذا، فإن البيان أناط بهذه النخبة مهمة وضع الجزائر على طريق التقـدم وإخراجهـا مـن «*الظلامية التي تقبع فيها* ».

1- حسب شهادة بن يوسف بن خدة، يكون الطبيب الأمين دباغين هو الذي وضع مسودة البيان. أنظر:
B. Ben Khedda, *Les origines du 1er novembre 1954*. Editions Dahlab, Alger, 1989, p. 90-91.

وأخذ البيان بالصيغة الشيوعية لتعريف الجزائريين : *إنهم « عرب – بربر»* . وجرى تقديم الجزائر أو الكتلة المسلمة مقطوعة الصلة بالماضي السابق لعام 1830. أما مـستقبلها، فقـد اختير ذكر «*الثورة التركية وعمل مصطفى كمال* » نموذجا وحيدا جـديرا بـأن يـنير طريقها[2].

أما القيام بجمع مختلف هذه العناصر، فإنه لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الاستنتاج التالي : إقصاء العروبة الإسلامية التاريخية القائمة لحساب هوية جديدة، قوامها تميز عرقي محلي أسطوري يتنضد فوقه رأسا تميز ثقافي « حداثي » موعود : كان يعتقد أن هوية كهذه تلائم بـشكل أفضل فلسفة ميثاق الأطلسي وأهواء الحلفاء عامة.

غير أن أمريكا لم تقرر مصير الجزائر. والاستعمار الفرنسي لم يقدم - من خلال قـانون مارس 1944 – على« انتشال » سوى 65 ألف جزائري من « *شرقيتهم القروسـطية* »، الشيء الذي عده عباس « *بقشيشا حقيرا* ». فأنشأ في 14 مارس 1944 حركة « *أحباب البيان والحرية* ». وفصل لها راية ترمز إلى استمرار التعلق بالـ عة الكمالية. ووقعت التجربـة التاريخية لصهر أول جبهة جزائرية حول مطلب الاستقلال الكامل، الواجب تحقيقه فور انتهاء الحرب. ومثلت بالتالي أول اختبار صارم لقدرة القيادات المختلفة على التعاون فيمـا بينـها لبلوǧ تلك الغاية وإيجاد الطريق الموصل إليها. فكشفت حركة 8 ماي 1945 فداحة نقص الخبرة لدى تلك القيادات بشأن إدارة المعارك الكبرى المتعددة الجوانب، كما كشفت ءـدم استعدادها، أصلا، للمواجهات العنيفة وسوء تقديرها لدرجة تحفز العـدو لممارسـة قمـع جماهيري شرس. وهي أمور تجسدت في العدد الضخم للضحايا الجزائـريين وهـدم وحـدة الحركة السياسية المتحققة في أحباب البيان والحرية.

1- *Le Manifeste Algérien dans la Presse Française*. 2ème éditon, Editons MIMOUNI, 1991, manifeste et additif, p. 7-30; C. Collot - J-R. Henry, op. cit., p. 155 - 170.

في السجن، اعتزم فرحات عباس اعتزال الحياة السياسية، ما دفعه إلى كتابة وصيته[1] وتقدČ تحليله لما وقع.

إنه تحاشى القيام بأي نقد ذاŹ، وخصص تلك الوثيقة للتهجم على حزب الشعب وللدفاع عن الشيوعية. وقد اختار استهداف الإطارات المصالية الدنيا وثقافتهم، بصورة أخص. لقـد صب عباس جام حقده الاجتماعي عليهم، متهما إياهم بدفع الفلاحين إلى التمرد علـى «*فرنسيين مساكين* » ومطلقا عليهم شتى النعوت الشنيعة. وفي حين أŷ إلا أن يدون كلمـة يؤبن فيها الضحايا من أصدقائه الفرنسيين واحدا واحدا، فإنه تجاهل آلاف الموتى الجزائريين.

بالنسبة له، أصبح استعمال العنف *« أكبر جريمة في حق حرياتنا »* منذ نهاية تجربة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي إبان العشرينات. أما غاية من لجأوا إليه، فهي *« إحياء النظام الاجتماعي الذي هدمه الاستعمار منذ أكثر من قرن »*، المتجسد في *« الإقطاعية العربية (...) والفوضى »* اللصيقة بها. وكان من رأيه أن عهد المواجهة الثقافية مع الاستعمار قد ولى، ولا سبيل يمتاز بالحكمة سوى أخوة الأعراق والأديان ضمن نظام سياسي فيدرالي وعلماني جامع: *«لتوحيد هؤلاء البشر، ولدت ديانة أخرى : ديانة الديمقراطية والحرية. لكل واحد إيمانه، لكن على الجميع التزام الانضباط الجمهوري والدفاع عن الديمقراطية. »*

كتب عباس هذا الكلام، الذي يستمد أهم عناصره من الطرح الشيوعي، وهو يقاسم الشيخ البشير الإبراهيمي نفس الزنزانة.

هكذا تم التعبير عن استمرارية خطاب وطموح التطويريين المفرنسين في وقت بدا فيه هؤلاء على وشك الخروج من الساحة السياسية.

فمنذ أن برزوا أيام الشبان الجزائريين، في مطلع القرن العشرين، ثم ضمن فيدرالية المنتخبين، أظهروا، أكثر من غيرهم، تمسكا واضحا بما قدمته العثمانية السياسية من حل إصلاحي لمعضلة العلاقة بين الاستعمار والمجتمع الخاضع له، خاصة، وبين الغرب المهيمن والشرق التابع، عامة.

1-*Un manuscrit inédit de Ferhat Abbas Mon testament politique*, présenté par C-R. Ageron. *Revue française d'histore d'outre – mer*, t XXXI, 1994, n° 303, P.181-197; B. Stora – Z. Daoud, op. cit., p. 158-161

ومن جهة أخرى، لم تغب عنهم فائدة الاغتراف من الرصيد الفكري الشيوعي المتعلق بمسألة الدولة والأمة في الجزائر، لأنهم أدركوا في قرارة أنفسهم أن طابعه الجوهري تطوري وتغريبي قبل كل شيء، بغض النظر عن معاداته الاجتماعية والفكرية للشيوعية.

ÀəäÂƨä :1954ş 1946 ƙä äɆDZƺȯƺ∧د∧qä ǧlعäħʋöä - ȯşɟä ŌÔȦöä .äɆمƳèqä äɆäÀǶöä ÀəäÂƨäş ä∧ÀəäÂƨä

في 1936 –1937، كان التعارô وحتى التناقض بين النخب السياسية والثقافيـة يبزغان على شكل تردد وإبداء الأمل وخيبة الأمل. بعد عشرة أعوام، تأكد التمـايز وتم تكريس الفوارق. ولم يعد الفصل بين النخب يمر Nط الدمج السياسي وإنما أصبح يمر Nط الدمج الثقافي المقترح في نص البيان عام 1943 الذي لحق به قسم مـن قيـادة حـزب الشعب وبقي العلماء يرفضونه، رغم توقيعهم على ذلك النص. تبرز أهمية هذه الملاحظة[1] عند التطرق لمسألة التحالفات بالذات.

غير أن النهاية المأساوية لحركة ماي 1945 أدخلت الأفراد والتنظيمات والعلاقات بين كافة الأطراف في أزمة ثقة متعددة الأوجـه. فالدراسـات المتـوفرة تظهـر التيـارات والشخصيات الجزائرية، في الفترة محل الدرس، متسمة بشاشة التنظيم واضطراب الفكـر والتحرك، في ظل وضع داخلي وخارجي بدا، على الخـصوص، غـير شـفاف ويعـد بالاستقرار أكثر مما يحقق بالفعل. وسجل كثيرون أن تلك الفترة انتهت بتكريس « *هيمنة القومية العربية - الإسلامية*» على حساب نزعة « *الجزائر الجزائرية* ». وتـتم في العـادة الإشارة إلى وجود تأثير « *أساسي* » للوضع الدولي في تعزيز تلك الهيمنة، لا سيما انطلاق جامعة الدول العربية في العمل وتفجر الوضع في فلسطين. وبالتـالي، تكـون الـ اعـات الإيديولوجية واهتزازات حزب الشعب - بوصفه محور حركة الجزائريين الـسياسية - ثم الأزمة العامة التي تفجرت داخله، من جهة، وفشل الوحدة بينه وبين التيارات الأخـرى، من جهة ثانية، من قبيل ردود الأفعال على تلك الهيمنة، إن لم تكن نتاجا لها.

غير أن ما ينسب من وزن للوضع العربي في تعزيز أو ترجيح تلك القومية « العربية - *الإسلامية* » لم يحS بأكثر من إشارات خاطفة، سيقت لتبرير تلك النتيجة المفترضة (الـتي يدعو أصحابا القارئ - ضمنا - إلى اعتبارها سلبية) أكثر مما لتفسيرها.

\- - - - - -

1- Cf. R. Gallissot, *Maghreb, Algérie, op. cit.,* p.104-105.

كيف تطور موقف النخب الجزائرية من مسألة التحرير محليا وعلى الصعيد العربي العام؟ كيف عبرت عنه ومارسته ؟

بصورة أدق، ما هي العلاقة التي ربطتها تلك النخب بين خطوط التحالف الداخليـة والعربية الخارجية ؟ هل التوجه إلى مصر وجامعة الدول العربيـة والاهتمـام بمختلـف المشاكل العربية المطروحة آنذاك كان ينم، بالضرورة، عن التـزام إيـديولوجي عـربي إسلامي؟ وما هي الوظيفة التي حددت لذلك التوجه والاهتمام ؟ هذا ما سيتم النظر فيـه فيما يلي.

1 – ȫöÎǮɇȥǮɹ : äöǮǭǵɗ ǵǮȯö äȁǥȧɉä äȁǥȧɉä.

بعد 8 ماي 1945، سلط القمع على كافة التنظيمات الجزائرية التي انضوت تحـت راية أحباب البيان والحرية. فاضطلع الحزب الشيوعي، الذي لم يشارك في ذلك التحالف، بدور جمعية حقوق الإنسان – بعد أن كان دعا إلى القمع - مطالبا بلا هـوادة بـإطلاق سراح المساجين ورفع مختلف إجراءات المنع. ولم تعد الحيـاة إلى الجماعـات الـسياسية المضطهدة سوى بعد صدور قانون العفو في مارس 1946، في سياق الإعداد للانتخابات التشريعية المبرمجة ليوم 2 جوان 1946.

Ů – äöÛȦǮȁ äöȟǮȃ ȁöȦǮɏ äȁǴǮǮȧ äöǮǮǔɉä.

قام الحزب الشيوعي بتنشيط حملة واسعة ضد القمع ومن أجل العفو عن المـساجين والمحكوم عليهم إثر حركة 8 ماي 1945. العربي بوهالي، أمين الحزب، تـرأس اللجنـة الوطنية المشكلة لهذا الغرô والتي أصبحت تشرف على أكثر من مائة لجنة محلية في مطلع عام 1946. كما تبـا المؤتمر الثالث للحزب (21-24 مارس 1946) مطلـب إلغـاء الـالس المالية وتعويضها بجمعية جزائرية ينتخبها كافة السكان وتضطلع بتـسيير شـؤون الجزائر الداخلية[2]. ثم أذاعت اللجنة المركزية، التمعة يومي 20 و21 جويليـة 1946، اعترافا بوجود حركة قومية جزائرية «*قوية، سليمة وتقدمية*[1]» تمهيدا للدعوة إلى تكوين *جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية للحرية والأرô والخبز*[2]. تم تكرار هذا النداء بصيغته هذه أو على شكل اقتراح مبادرات محدودة بمناسبة الانتخابات وحملات القمع على الخصوص، إلى أن حل عام 1951 حيث أقيمت *الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها*. ولدى انعقاد مؤتمر الحزب السادس والأخير بين 21 و23 فيفري 1952، قدم العربي بوهـالي تقريرا يدعو *للعمل الموحد فوق التراب الوطني من أجل جزائر حرة ومستقلة*[3].

1- *Liberté*, 28 mars 1946.
2- *Liberté*, 25 juillet 1946.
3- H. Khatib, *1er juillet 1956: l'accord FLN-PCA*...OPU, Alger, 1991,p. 15.

هكذا حقق الحزب الشيوعي بعض التقدم على طريق انغراطه أو إعادة انغراطه في حركة التحرر الجزائرية. وفي نفس الوقت، كبر نفوذه وسط بعض قطاعات العمال (المناجم، النقل والخدمات عموما) ولدى فلاحي جهات معينة (تلمسان، الشلف والأوراس). كان ذلك ينبئ بأن تقدم حركة المجتمع الجزائري كان يتطلب ربط المسألة الوطنية بالمسألة الاجتماعية.

غير أن ذلك الحزب بقي يختلف عن غيره. إن ما ينفرد به فعلا هو كون صفوفه تضم « أوربيين » و« عرب – بربر »، حسب تصنيفه، من بينهم منتخبون في الهيئة الانتخابية الأولى وآخرون في الهيئة الثانية معا. هذا الانفراد ظل يغذي تناقضاته الداخلية، فضلا عن تلك التي تظهر بينه وبين التيارات الأخرى.

إنه يتقدم للناس على أنه حزب طبقي « *لا يزعم التماهي مع الشعب كله*[1]»، في إشارة إلى منحه الأولوية للمسألة الاجتماعية واختلافه عن حزب الشعب، بالدرجة الأولى. ولكنه يملك، منذ 1939، مشروعا للأمة الجزائرية يضعه، نظريا وعمليا، في تنافس مع الأحزاب الأخرى ويعبر عن طموحه ليصير *الحزب - الأمة والحزب - الدولة*. وبوصفه تنظيما مختلطا يشتغل في مستعمرة فرنسية، كان أعضاؤه والمتعاطفون معه يعيشون تنازع أشكال ومستويات من الشعور والوعي القومي – شعور ووعي منبوذان من الناحية العقائدية الرسمية – تجاه كل من الجزائر وفرنسا في نفس الوقت. ولا شك أن حركة ماي 1945 دفعت، بشكل عام، باتجاه ترسب الانتماءات وتصلبها إلى حد أنها، حسب المعايشة المباشرة للمؤرخة آني ري - قولدزيقر، «*كرست القطيعة النهائية بين اليسار الفرنسي والحركة القومية الجزائرية* (...) *أمام الخطر القومي، توطدت الوحدة بين الأوربيين رغم اختلاف مصالحهم : تلاشت الطوائف الاستعمارية تاركة مكانا للشعور المشترك بالخوف وانعدام الأمن*[2].» ويبدو أن القيادة الشيوعية، التي ساهمت في بلورة تلك القطيعة بجومها العدائي ضد حزب الشعب، لم تجد ما تداوي به ذلك الاضطراب سوى

\- - - - - -

1- *La Guerre d' Algérie*. (H. Alleg, direc), Temps Actuels, Paris, 1981, t1, p. 320.

2- A. Rey-Goldzeiguer, *Aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945*,…Casbah Editions, Alger, 2002, p. 258.

أن تصرح بأن الحزب « *لا هو فرنسي ولا هو عربي* »، وأن تمني النفوس الممزقة بأنه بات، بدءا من عام 1946، « *الحزب السياسي الوحيد الجزائري حقا وحقيقـة* »، لأن هيئاتـه العليا أصبحت تضم عربا – بربرا وأوربيين في شبه تساو عددي[1]. فيما بعد، علـى مـا يظهر، قررت النصوص الصادرة عن القيادة أن أوربيي الحزب هم « *القوى الديمقراطية* » بينما يمثل *العرب - البربر* « *القوى الوطنية* » (وليست القومية)، في إشارة إلى نوع مـن تقسيم المهام[2].

لقد صاحب ارتباطه المتدرج في حركة التحرر الجزائرية، في نهاية الأربعينات ومطلـع الخمسينات، بعض التوسع لنفوذه لدى *العرب - البربر*، وعلى الخصوص تبدل في بنيتـه *الأوربية* ترجمته، عشية نوفمبر 1954، غلبة المنخرطين من مواليد الجزائر علـى أولئـك المولودين في أوربا. هذه الملاحظة التي تعني حدوث « جزأرة » في صفوفه بنسبة ما، تفسر النداء إلى العمل على أرض الجزائر وبالتالي التخلي – النسبي كما سنرى – عـن وصـفة التعقيم المهترئة القاضية بأن تحرير هذه البلاد ومختلف المستعمرات الفرنسية مرهون بنجاح الثورة الاشتراكية في فرنسا.

وعليه، فإن الدعوة إلى الجبهة الوطنية في الجزائر كانت في الواقع، تستهدف إحـداث التفاف « *القوى الوطنية* » (*العرب – البربر* في الحزب الشيوعي وفي التنظيمات الأخرى) حول « *القوى الديمقراطية* » ضمن الاتحاد الفرنسي ثم من أجل استقلال الجزائر لاحقـا. هذه الإستراتيجية المتمحورة حول مصير الأقلية الأوربية هي التي وقفت وراء فشل مساعي الشيوعيين لتوحيد الأحزاب الجزائرية - ومنها مشروع جبهة 1951 - أكثـر مـن «*البرنامج الخجول وغياب الديمقراطية (...) والارتياب الذي غذته الأحزاب إزاء بعضها البعض*[3].» وهي الإستراتيجية التي تأكدت من خلال مواقف الـشيوعيين مـن الوضـع الدولي، وعلى الخصوص من القضايا العربية.

1- A. Ouzegane in *Liberté*, 18 juillet 1946.
2-Cf. extraits de la résolution du B.P du 28-9-54 in *La Guerre d'Algérie*, op. cit., p.320.
3- Ibid., p. 328.

.ZĒĦŘöä ZĒŸΣäş Žζöä ZĒŸΣä – ā

بدأت السنة السياسية العربية في الجزائر في فيفري 1946 بمناسبة الأحداث التي قامت حينذاك في مصر ثم في العراق والتي قد تفيد الإشارة إلى أبرزها.

فور الإعلان، يوم 20 يناير 1946، عن مضمون الاتصالات البريطانية المصرية بشأن مسألة العلاقات الثنائية، ظهر إجماع الأحزاب والهيئات خارج السلطة في القاهرة حول رفض مسلك حكومة النقراشي الموسومة بالخيانة. وفي 9 فبراير، انعقد بجامعة القـاهرة، مؤتمر طلابي عام خرجت على إثره مظاهرة ضخمة اعتدت عليها الشرطة وأسـقطت في صفوفها عشرات الضحايا. عمت الاحتجاجات مناطق عدة، وعجزت الحكومة عن حفظ الأمن، ما أنهى أهليتها في تولي المفاوضات مع الإنجليز. فاستقالت وخلفتها، في 15 فبراير، وزارة بقيادة إسماعيل صدقي، رئيس اتحاد الصناعات (نقابة الرأسمـاليين)، ذي الماضـي السياسي المزروع بالانقلابات الدستورية وتزوير الانتخابات وقمع التحركات المعارضـة للملك ولRنجليز. كونت القيادات العمالية والطلابية « اللجنة الوطنية للعمال والطلبـة » لتوجيه الكفاح ضد المفاوضات والأحلاف، وقررت أن يكون 21 فبراير يومـا لجـلاء القوات البريطانية يعم فيه الإضراب. وفي اليوم المذكور، قامت مظاهرات اعتـبرت هـي الأضخم منذ 1919، سقط خلالها عدد آخر من الضحايا برشاشات قوات الاحـتلال هذه المرة. وفي مطلع ماي من نفس العام، انطلقت في العراق حركة شبيهة، بعض الشيء، التقت فيها المطالب الاجتماعية بمطلب جلاء المحتل، فمزجت بين الإضراب الاقتـصادي والمظاهرة السياسية، بين التأطير النقابي والتجنيد الحزبي، عرفت أوجها في انتفاضة 1948 ضد معاهدة بورتسموث.

إزاء هذه التطورات، تميز الحزب الشيوعي الجزائري بشن هجوم إعلامي مركز علـى حكومة النقراشي[1] ثم فيما بعد، وبلهجة أحد، على حكومة إسماعيل صدقي، الذي لقـب «ضالاديي القاهرة [2]»، لأنه وضع مشروع قانون مكافحة الشيوعية واضطهد عناصر هذا

1- Cf., par ex, *Liberté* , 14 février 1946.

2- *Liberté*, 18 et 25 juillet 1946.

التيار. كما أرسلت اللجنة المركزية للحزب، المجتمعة في 21 و22 جويلية، برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة الفرنسية « *على القمع الذي تعانيه عناصر ديمقراطية معادية للامبريالية في كل من مصر والعراق* »، مطالبة تدخله الشخصي لدى حكومتي البلـدين[1]. لكنـها نشرت أيضا نداء لتكوين جبهة تحالف مع شعب فرنسا، من أجل إقامة جمهورية جزائرية ضمن الإطار الفيدرالي المزمع إقامته، ألا وهو الاتحاد الفرنسي[2]. نفس الهيئـة وفي نفـس التاريخ، طالبت التنظيمات الجزائرية بتكوين جبهة وطنية، كما سبقت الإشارة. ووجهت، في الشهر التالي، دعوة لحزبي علال الفاسي والوزاني بالمغرب الأقصى لتشكيل هيئة مغربية مماثلة. كما تم التعبير عن التضامن مع حزبي الدستور القديم والجديد في مطالبتهما إطلاق سراح باي تونس وتكوين جمعية وطنية تونسية تنتخب بالاقتراع العام[3].

كل هذا تم « *بالاتفاق مع الاخوة في الحزب الشيوعي الفرنسي* »، حـسب العبـارة المعتمدة في أدبيات هذا التيار.

أما موقف الشيوعيين من قضية فلسطين، فهو معروف أكثر من مواقف غيرهـم. ولا شك أنه تبعي أيضا، لكن للديبلوماسية السوفييتية مباشرة هذه المرة.

إنهم دعوا إلى تأييد تقسيم فلسطين بحجة أنه « *الحل المتدرج والـواقعي الوحيـد في الوقت الراهن* » وأنه « *مطابق (...) لحق الشعوب في تقرير مصيرها* » و« *يـؤدي إلى استقلال فلسطين* »، حسب تقرير يونس كوشي المقدم باسم المكتب السياسي إلى اللجنـة المركزية للحزب في 12 و13 جوان 1948[4]. تقرير مصير أي شعب ؟ هل هو الشعب الفلسطيني القائم أم *الأمة في طور التكوين* هناك ؟ أي فلسطين هي موعودة بالاستقلال ؟ التبعية تغشي الأبصار، ولكن غشية التبعية غير كافية هنا لتفسير ذلك الموقف إذا قمنا بعقد مقارنة سريعة.

1- Ibid., 25 juillet 1946.
2- Ibid.
3- M. Kaddache, *Histoire du nationalisme algérien, ... 1919-1951*. SNED, Alger, 1980, t 2, p. 748-749.
4- *Liberté*, 17 juin 1948.

إن التنظيمات الشيوعية المشرقية، **خلافا** لنظيراتها المغربية، لم تنـصع فـورا لإمـلاء السوفييتي. إنها أبدت مقاومة لمشروع التقسيم، في مرحلة أولى، قبل أن تعلن تأييدها لـه وتمنح للحكام المحليين فرصة اضطهادها. بل يكون الحزب الشيوعي العراقي، حسب أحد الباحثين، قد ظل رافضا له إلى غاية شهر ماي أو جوان 1948. بالنسبة لهـذا الحـزب، كان تأييد التقسيم يعني تأييد « *مشروع إمبريالي قذر ... يستند إلى اسـتحالة مفترضـة للتفاهم بين اليهود والعرب* »، وأنه « *سيؤدي إلى إخضاع الأكثريـة العربيـة للأقليـة الصهيونية* »، وأن « *شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبـل الـشعب الفلسطيني، الذي يعيش في فلسطين فعلا، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمـة أو دولة أو مجموعة دول أخرى*[1].»

لفهم انحياز الشيوعيين في الجزائر للخط السوفييتي منذ البداية، يجـب وضـعه ضـمن تصورهم الخاص كذلك، الذي كانوا يسمونه « أخوة الأعراق » ويشكل أساس نظريتهم حول الأمة الجزائرية. بناء على ذلك التصور، كان طرح قضية فلسطين من منظور حقوق سكانها العرب مدانا بدعوى أنه طرح تقسيمي يؤدي إلى ما اعتبرته اللجنة المركزيـة في 12و13 جوان 1948 « *تصارعا بين الاخوة* »، يحـرك خيوطـه «*الاسـتعماريون الفرنسيون وأسيادهم الإمبرياليون الأمريكيون والإنجليز (...) الذين يحاولون صرف انتباه الجماهير الشعبية عن الغايات* » الخاصة بها [2].

نفس هذه الحجة تعامل بها الشيوعيون مع مسألة لجوء الزعماء المغاربة إلى مصر.

ذلك التعامل ما فتئ يستند إلى منطق جامد كان قد شرع في صياغته قبـل الحـرب الباردة، ليكون الوجه الآخر للصراع الإيديولوجي الدائر بين المعسكرين: منطـق المـؤامرة الأمريكية الدائمة. والحق أنه وجد بين أولئك الزعماء المغاربة من قدموا أحيانا بأنفـسهم مادة إدانتهم. في مارس 1946، مثلا، تحدث بورقيبة إلى لجنة التحقيـق الإنجليزيـة – الأمريكية بالقاهرة، فأطرى على الاستعمار البريطاني وتمنى « *أن يحل استعمار كهذا محل*

- - - - - -

1- د. ع. تركماني الأحزاب الشيوعية، المرجع المذكور، ص590-591.

2- *Liberté*, 17 juin 1948.

استعمار اللاتينيين » في بلاد المغرب. فما كان على جريدة الحزب الشيوعي إلا أن تتلقف الفرصة لتشن على زعيم حزب الدستور الجديد هجوما عنيفا[1].

وفي 1947، « هرب » البطل المغربي الشهير عبد الكريم الخطابي من حراسه، عندما كانت السفينة المقلة له راسية في المياه المصرية. بطبيعة الحال، اهتم الجميع بما سمي «*مأثرة القاهرة* » حينا، و « *مسرحية القاهرة* »، أحيانا أكثر. على الجانب الشيوعي، تصدى ليون في، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي ذاته، لتحليل الأمر : « *في القاهرة يتم تطوير دسائس متعددة تستهدف تقويض الاتحاد الفرنسي (...). إن الغاية الرئيسية لترومان وحلفائه، في فرنسا وفي أقاليم ما وراء البحر، تتمثل في منع إنجاز هذا الاتحاد الفرنسي (...) الذي تنظر إليه الجماهير الجزائرية و المغربية والتونسية على أنه طريق التطور الوحيد وسبيل الخلاص*[2].» وعاد العربي بوهالي أمين الحزب الشيوعي الجزائري إلى الموضوع، مقللا من شأنه، قبل أن يدخل صلبه : « *يجب البحث عن حليف آمن ووفي. يجب كسب حليف قوي، متقدم إلى أقصى درجة ممكنة على طريق الديمقراطية ومعاد لأعدائنا. والحال أن الحليف الطبيعي لشعوب ما وراء البحر ليس سوى الشعب الفرنسي. لماذا ؟ لأنه العدو المعلن الأكثر خطورة للتروستات الفرنسية وللتروستات الأنجلو – سكسونية، على السواء، التي تهدد استقلال فرنسا*[3].»

وفي 1950، جرى التلميح إلى وقوع الأمير عبد الكريم تحت تأثير المخابرات الأمريكية في القاهرة[4].

وتواصلت الحملة على مصر مدة تزيد عن الشهر، مصر البؤس والمعتقلات[5]. وتواصلت معها الهجمة على الجامعة العربية، « جامعة الباشوات ». واستقبل انتصار حزب الوفد في انتخابات 1950 بكثير من التحفظ، على أقل تقدير.

1- *Liberté*; 21 mars 1946.
2- Ibid., 5 juin 1947.
3- Ibid., 19 juin 1947.
4-Ibid., 2 février 1950.
5- Cf. n^{os} de *Liberté* parus entre le 9 mars et le 6 avril 1950.

لقد كانت وظيفة هذا التصوير تتمثل في إظهار الوجه الآخر للطرح الخاص بالتحالف : الحليف الضعيف المتأخر الذي اختاره البعض، وهو تصوير بحيي في مجمله مقولة الاشتراكية الاستعمارية القائلة باستحالة تحرر الجزائر قبل نجاح الثورة البروليتارية في فرنسا.

كل هذا كان يتم دون ذكر كلمة تخص إسرائيل وكذلك مكتب المغرب العربي، المستهدف عبر التهجم على رئيسه، الأمير عبد الكريم الخطابي. غير أن الإحجام عن الحديث بشأن الدولة الصهيونية لا يعني نسيانا أو تناسيها، وإنما توجب اختيار أسلوب مختلف. إن تكرار تهمة قيام عبد الله، ملك الأردن، بالسطو على « فلسطين العربية »[1] كان يقصد الدفاع عن قرار الأمم المتحدة القاضي بالتقسيم والذي يقوم هؤلاء « العرب » بتخريبه دون اعتبار لمصلحة الشعب العربي الفلسطيني.

كان هذا هو موقف الاتحاد السوفييتي.

بصورة أعم، تضخم الاغتراب في سطالين في ظل المواجهة بين الشرق والغرب أثناء تلك السنوات. كانت جريدة *ليبرتي* تبذل ما في وسعها لغرس الانطباع لدى قرائها أن تلك المواجهة ستكون ساخنة لا محالة : التحضير جار على قدم وساق في كل مكان يضمر العداء للاتحاد السوفييتي، بما في ذلك على أرض الجزائر. شعب فرنسا، الصديق الوفي للشعوب المستعمرة وحليفها الدائم، أصبح في هذه الظروف، يستفيد من ركن قار على الصفحة الأولى. أما البلاد العظيمة، حامية نفس الشعوب، الاتحاد السوفييتي، فهي على كل الصفحات، فضلا عن الأخيرة المخصصة لها، تقريبا.

في مطلع عام 1950، صدر بالفرنسية، عن دار النشر التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، كتاب سطالين: « *الماركسية والمسألة الوطنية والاستعمارية* ». فتصدى أحمد خلاف، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري، لمهمة ترويجه وتوظيفه، احتفالا بعيد ميلاد صاحبه: التاريخ كان قد أصبح سطالينيا. بعد أن قدم تعريف الأستاذ للأمة (اشتراك جماعة قارة في لغة وإقليم وحياة اقتصادية وتكوين نفسي متمثل في ثقافة

1- *Liberté*, 27 avril et 18 mai 1950.

مشتركة)، مع التأكيد على ضرورة توفر كل مكوناتا، إذ أن غياب أحدها يلغي الأمـة، راح يبحث في شأنا على أرض الجزائر. « *إن بعض القادة القوميين يعتبرون، من جهتهم، أن الجزائر كانت موجودة قبل 1830. وكان سطالين قد رد [كذا] على هذا التأويـل الخاطئ منذ 1929 بالبرهنة على أن الأمم ظهرت مع الرأسمالية وليس قبلـها* ». هكـذا تدخل الأمة نظرية الأطوار الخمسة الشهيرة: طور الرأسمالية، هنا، لا قبلها. وعلـى كـل حال، فإن الزمن تجاوز مرحلة يناء الأمة، الأمر الذي يشهد عليه، حسبه، مثال الصين التي انتقلت من مرحلة المستعمرة (وهو غير صحيح) إلى مرحلة « الديمقراطية المتقدمة » (الاسم الآخر للاشتراكية). والجزائر؟ هنا عاد خلاف إلى الولاء لنظرية طوريز حـول الأمـة[1]. ولكن الأمر لم يكن على هذا النحو في الصين ؟ لا يهم. التاريخ الواقع فعلا الذي يمـتحن سلامة الخط السياسي المعتمد لا يهم، بل لا تم حتى سلامة المذهب الفكري بقدر ما يهم الدفاع عن استراتيجية محددة. وهكذا عندما اقتضت الاستراتيجية السوفييتية دعم استقلال ووحدة ليبيا، طالب بما الحزب الشيوعي[2]. واشتغل المكوك على نفس النحـو حيـال انقلاب الضباط الأحرار في مصر، ثم حيال انقلاب الموقـف الـسوفييتي مـن الـضباط الأحرار...الخ.

بشكل عام وباستثناء المحافظة على مطلب تعليم العربية في برنامجـه، واصـل الحـزب الشيوعي تبني خط التشكيك والعداوة والإدانة للعروبة. كل إحالة إلى ما هو عربي كانت «*ترفض على أنا تحمل التقسيم، بل وحتى تصورا عنصريا. وعلى مدى أوسع، مدى البحر الأبيض وأوربا، وضعت الحركة الشيوعية نفسها برمتها في حالة معارضة وعـدم تفهـم وشجب لكل مظهر أو تطور يستند للعروبة، خاصة إذا كانت تظهر في زي عـسكري. وراء كل عمل تقوم به القومية العربية، يكون رد الفعل الشيوعي هو تخيل تدبير مكيدة من إحدى القوى الأجنبية والانتقال إلى مماثلتها الفورية بالفاشية*[3].»

1- Ibid., 2 mars 1950.
2- Ibid., 9 mars 1950.
3- R. Gallissot, *Mouvement ouvrier et mouvement national: communisme, question nationale et nationalismes dans le monde arabe*, in *Mouvement ouvrier,* ...Les Editions ouvrières, Paris, 1978, p. 39.

.ȸɅøʐÛϙţâ ÀəâÂDZ : ɹʐɆèlǴȞöäş âlǴε ǧlǵÀz – 2

يبدو أن عباس وجماعته كانا أسبق من غيرهما إلى استنتاج الدروس من كل من حركة ماي 1945 وتطورات الحالة العالمية. تتلخص تلك الدروس في عقد العزم على الاهتداء بقاعدتين رئيسيتين: توخي الحذر الشديد في مسألة التحالف والبحث عن تسوية المشاكل داخل الأطر الرسمية القائمة.

.ةÛŶϘƯ ÀəâÂDZ ŌDZŰ ȸم – Ű

استغل عباس تنظيم استفتاء 5 ماي 1946 حول مشروع الدستور الفرنسي لنـشر «نداء إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والمسلمة ». وإن عاد إلى الحديث عن حركـة مـاي 1945، إنما فعل ذلك لكي يحمل *« الإدارة الرجعية »*، هذه المرة، المـسئولية الـسياسية الأساسية عن الأحداث. وتفادى تكرار ما تضمنته وصيته السياسية من اتامات لحـزب الشعب مقابل المديح للشيوعية، اللهم إلا همزا ولمزا. واكتفى بتجديد دعوته إلى الابتعـاد عن ذلك الحزب بتجاوز *« القومية الإسلامية»* إلى أخرى مفتوحة على الأوربيين، من أجل *« جزائر جديدة، متحدة بإرادتا الحرة، مع فرنسا جديدة، يلدها تكـاتف الـديمقراطيين الفرنسيين والمسلمين في العمل*[1]*.»* في نفس الوقت، شرع في تـشكيل *حـزب الاتحـاد الديمقراطي للبيان الجزائري* ليكون تنظيم *« الجماعة الجزائرية »* المنشودة.

إن التشابه بين التصورين الشيوعي والعباسي غير خاف. وإذا كان الأول يندرج ضمن منظور التحالف ضد النازية، فإن الثاني ترجم تعبيرا عن قناعة *التطويريين* الفرنكوفـونيين بأنم باتوا *« السد الأخير »* الذي يحول بين فرنسا وبين « القومية الإسلامية القروسطية » الموصومة من قبلهم أيضا بالفاشية.

\- - - - - -

1- C. Collot - J-R. Henry, *Le mouvement national. Textes*, op. cit., p. 219-223.

في الميدان، لم يساعد تصويت الفرنسيين في فرنسا وفي الجزائر، يوم 5 ماي، ضد منح المواطنة الفرنسية للمسلمين إلا على إضافة قدر آخر من الالتباس على هوية المشروعين وكذا المزيد من الشك حول جدواهما.

أما الانتخابات التشريعية، يوم 2جوان التالي، والتي جرت في غياب حزب الشعب المحظور وفي ظل نسبة امتناع قدرت ب52 %، فإن زعيم اتحاد البيان اعتبر فوزه فيها بأكثرية مقاعد النيابة الأهلية تفويضا يؤهله لإيداع مشروعه بصفة رسمية. وهو ما دفع بعض المؤرخين إلى الاستنتاج أن « عباس وأصدقاءه أصبحوا الناطقين الرسميين باسم القومية الجزائرية[1].» صحيح أن هذا الأخير صرح، عندئذ، أن هدفه يتمثل على المدى البعيد في « *خلق دولة جزائرية، بحقوق مدنية متساوية للجميع، دون تمييز ديني أو عرقي*[2]». لكنه كان قد أضاف فورا : «*إن الاقتراع العام، ضمن هيئة انتخابية مختلطة وموحدة، سيكون الحد الأقصى لهذه المساواة*[3].» وفيما بعد، كشف تفاصيل خطته كالتالي:

لطمأنة فرنسيي فرنسا، « *قبلنا أن يبقى قطاعا الدفاع الوطني والشؤون الخارجية مشتركين بين الجمهوريتين* [مسطر في النص]. *بعبارة أخرى، إننا اكتفينا بالحكم الذاتي الداخلي.*

أما فرنسيو الجزائر، الذين كنا نتوقع مخاوفهم، فإننا قدمنا لهم ثلاثة أنواع من الضمانات :

1- *الإبقاء على المواطنة المزدوجة. هذا كان يعني أن الجزائري، بغض النظر عن أصله، يكون فرنسيا في فرنسا وأن الفرنسي يكون جزائريا في الجزائر.*

2- *الإبقاء على نظام الهيئتين الانتخابيتين مدة 20 سنة. أما الهيئة الموحدة،*

1- Cf. M. Kaddache, op. cit., p. 750; B. Stora-Z. Daoud, op. cit., p. 166.

2- جاء اقتباس قداش (ص 750) وعلى إثره سطورة وداود (ص169) غير مطابق لنص المقال كما هو منشور في كتاب كولو وهنري.

3- C. Collot-J-R. Henry, op. cit., Article de F. Abbas dans *Combat* (26-6-4), p. 224-227.

فقد كان يتعين تأسيسها برفق وتدرج.

3- اقتسام المسئوليات والمناصب الوزارية بالتساوي أثناء نفس المـدة المحـددة ب20 سنة[1].»

لقد كان اقتراحه يهدف، في الحقيقة، إلى تحويل الجزائر إلى *دومنيون* علـى الطريقـة البريطانية مثلما كان حال اتحاد جنوب إفريقيا واستراليا - حيث الحكم بأيـدي الأقليـة البيضاء من أصول أوربية - مقابل أن تمنح فرنسا جماعته قسما من السلطة المحلية.

وعلى كل حال، لم يكن الاتحاد الفرنسي أبدا على غرار *الكومنولث*، لا في النصوص ولا في التطبيق. كما أن الدولة الفرنسية لم تكن بعد مستعدة للتخلي عن جزء من سلطتها الإمبراطورية لغير الفرنسيين، سواء بالتفاوض أو بالحرب، كما بينته تجربة فيتنام[2].

ومع ذلك، حقق عباس الحد الأقصى من المساواة الممكنة لنفسه، إذ أصـبح نائبـا في البرلمان الفرنسي ثم في الجمعية الجزائرية ومستشارا في بلدية سطيف ومستشارا عاما علـى مستوى منطقة قسنطينة. أما الشبيبة المستهدفة في ندائه، فإنها لم تجد ما يدعوها للاستجابة له. فلم يجذب « الحزب » الجديد إلى صفوفه سوى الأقلية التي ينتمي إليها زعيمـه، أي العناصر الثرية في العائلات الكبرى القاطنة بالشرق الجزائري وقسم من المـثقفين ثقافـة فرنسية[3].

ورغم الجهود التي بذلها نواب البيان والشيوعي، فإن برلمان بـاريس صـوت، في 20 سبتمبر 1947، على قانون للجزائر لم يكتف بإهمال الطرح الاتحادي المؤسساتي فحسب، إنما عاكس صراحة أيضا الركن الأساسي لاستراتيجية كلا التجمعين ألا وهو الدمج

1- F. Abbas, *Autopsie d'une guerre. L'aurore*. Editions Garnier Frères, Paris, 1980, p. 137.

أشير إلى عدم تطابق الاقتباس الذي ساقه سطورة وداود (ص171) مع النص الوارد في كتاب عباس المذكور.

2- قام الجيش الفرنسي ، ابتداء من نوفمبر 1946، بشن حرب الثماني سنوات على فيتنام، بالرغم مـن إبـرام الطرفين اتفاق فونتينبلو الذي تضمن موافقة هو شي منه على انضمام بلاده للاتحاد الفرنسي.

3- يقول عباس « *إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يستمد قوته من الطبقات الوسطى، التجـار، المـوظفين، المزارعين الذين لم يفقدوا بعد أراضيهم، العمال المتخصصين، أصحاب الحرف، الخ.»* أنظر:

F. Abbas, *Autopsie*, op. cit., p. 45.

الثقافي، كما سنرى بعد قليل. ومع ذلك، أصبح تنفيذ هذا القانون على رأس مطالبـهما إبان السنوات التالية، ما زاد وضعهما السياسي حرجا، لا سيما إزاء حزب الشعب.

سنحت فرصة رفع هذا الحرج عندما جرت انتخابات الجمعية الجزائريـة في النـصف الأول من شهر أبريل 1948. عندئذ، أقدم الحزب العباسي على نزع تأييـده للاتحـاد الفرنسي، بل وحتى التنديد به بوصفه « *صيغة جديدة للإمبريالية*»، رافعـا بـدلا عـن الالتحاق به، مطلب إقامة «*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية*[1].» والمعلـوم أن تلك الانتخابات تعرضت للتزوير الفاضح من قبل الإدارة، الأمر الذي وقف دليلا جديدا على الضيق الشديد لحدود الممارسة البرلمانية كسبيل لتغيير الوضع الاسـتعماري. إلا أن أنصار «*الثورة بالقانون* »، حسب عبارة عباس، ظلوا يواظبـون علـى المـشاركة في الاقتراعات المزورة، اقتناصا لمناسبات الشكوى والشجب والمطالبة باحترام الشرعية، ليس إلا. ولولا تأزم الوضع بفلسطين والمشرق عامة وما وفره لها من إمكانيات تـوية سياسية، لهمشت تلك الجماعة تماما، واضمحلت بفعل رتابة ذلك السلوك، على غرار جماعة بـن جلول.

ā – عÃşæة ǨÖQÆÖÆة.

خلافا للشيوعيين، لم يغفل العباسيون توظيف ورقة « التضامن العربي ».

في أكتوبر 1946، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الرحمن عـزام باشـا، بزيارة باريس. هناك، أجرى مباحثات مع مسؤولين فرنسيين والتقى عددا مـن ممثلـي أحزاب بلاد المغرب. وفي ندوة إعلامية عقدها يوم 14 أكتوبر، صرح أنه لا يجد «*تعارضا بين الاتحاد الفرنسي والجامعة العربية ... وإذا كان سكان شمال إفريقيا راضين عن تعاونهم مع فرنسا، فإن الجامعة العربية لا يسعها إلا أن تغتبط لذلك*.» ثم أدلى بحديث صحفي، يوم 8 نوفمبر 1946، أثلج صدر عباس وجماعته تماما، إذ قامت جريدتهم بنشر نصه

\- - - - - -

1- Cf. programme électoral in *Egalité*, 19 mars 1948.

كاملا، مقرونا بالتعبير عن الارتياح الذي تركه لديهم. لقد كرر عزام، بإصرار، أن المنظمة التي يمثلها لا تساند حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا إذا كان مسعى التحقيق يستبعد اللجوء إلى العنف، وأنا تبحث عن تسوية المشاكل بمخاطبة الضمير العالمي ومناشدة تدخل القوة المعنوية لRنسانية. وفي ختام حديثه، أسر المسؤول العربي الكبير بأن الجامعة « *نادمة على تخصيص القسم الأكبر من نشاطها لمواجهة الأهداف السياسية للصهيونية في فلسطين*[1].»

سنعود فيما بعد إلى موقف عزام.

لم يفوت عباس الفرصة دون أن يستغل هذا الدعم غير المنتظر لمواقفه : « *لقد كانت المفاجأة سارة عندما وجدنا في عروô الأمين العام للجامعة أفكارا سبق لنا التعبير عنها. فالحلول التي تفضل الأمين العام باقتراحها فيما يخص الجزائر هي، بالفعل، حلول البيان* »، مشيرا، بالطبع، إلى عدم معارضة إدماج الجزائر في الاتحاد الفرنسي. أما تفسير هذا التلاقي، فقد طرحه عباس وكأنه أمر عادي، بديهي، لا يجب أن يثير على لسانه أي استغراب : « *إننا نشعر بالتضامن مع العالم العربي*[2].»

في الواقع، كان القيام بنشر تلك المقابلة كاملة بمثابة الإعلان عن دخول الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مرحلة جديدة في التعامل مع مسألة « التضامن مع العالم العربي ».

الملفت للانتباه أن فرحات عباس لم يتناول فحوى تلك المقابلة فور حدوثها في أكتوبر، وإنما في فبراير التالي. فيما بين هذين الشهرين،كانت جريدته قد شرعت في تتبع نشاط الأمين العام للجامعة العربية « *مناصر الوفاق بين بلدان شمال إفريقيا وفرنسا ومناهض اللجوء إلى العنف*[3]» وكذلك بعض الأخبار المتصلة بالمشرق، لا سيما ضمن ركن «حولية العالم الإسلامي ». كما لم تتأخر عن تغطية محاضرة ألقاها يوم 25 نوفمبر 1946 بمدينة الجزائر محمود عزمي بك حول الإسلام في مصر. فأبرزت مناشدة المحاضر لكل من

1- *Egalité*, 22 novembre 1946.
2- Ibid., 23 février 1947.

3- Ibid., 22 novembre 1946.

« الفرنسيين والمسلمين » التأمل في إنجازات مصر التحديثية، في ظل الوصاية البريطانية، كالقانون المدني وتطوير الاقتصاد وكذا تحرير الفكر، الخ.، وهي كلها أمور تكون قد أنجزت دون تعارض مع « القواعد الإسلامية [1]». وفي مطلع جانفي 1947، وجه قدور ساطور، أحد معاوني فرحات عباس، إنذارا مباشرا للبرلمان الفرنسي : عليه أن يصدر قانونا للجزائر يرقيها جمهورية ضمن الاتحاد الفرنسي وإلا سيتم البحث عن حل ضمن أطر أخرى[2]. ثم أخذت الجريدة، منذ نهاية مارس 1947، تنشر سلسلة من المقالات الإيجابية عن تطور الحالة السياسية في مصر، منذ عقد المعاهدة الثنائية البريطانية - المصرية سنة 1936[3]. وساهمت في الحملة الدعائية لجامعة الدول العربية بفتح صفحاتها للمكتب الإعلامي التابع لهذه المنظمة ليرد على « *الأوساط المغربية المتطرفة* » خاصة، والعربية عامة، التي تتهم حكومات الجامعة بخذلان كفاح المغاربة. « *فالأوساط المعتدلة* » ترى من جهتها أن « *هذه اللامبالاة ظاهرية، فقط، وأن الجامعة ودولها مشغولة تماما بمسألة فلسطين ومسألة مصر، نظرا لطابعهما الإستعجالي* »، وما نوبة ليبيا وشمال إفريقيا ببعيدة[4].

وفي خطوة ملفتة للانتباه، شرعت الجريدة في 9 ماي 1947 في إصدار صفحة (أو أكثر أحيانا) باللغة العربية. غير أنها ما لبثت أن توقفت في شهر أوت من نفس السنة، بحجة حلول « العطلة » الصيفية، في حين استمر القلم الفرنسي غير عابئ بالتعب والحر.

وساهمت في التصدي للحملة الموجهة ضد الأمير عبد الكريم الخطابي والجامعة العربية[5] لكن التجمع العباسي لم ينضم إلى عضوية لجنة تحرير المغرب التي تكونت برئاسة عبد الكريم.

وفي مطلع سبتمبر، استعانت بحديث أجراه الحبيب بورقيبة مع صحفي فرنسي للضغط على برلمان باريس قبل أن يقدم على التصويت على قانون الجزائر. لقد جاء فيه أن من

.
1- *Egalité,* 29 novembre 1946.

كان محمود عزمي أستاذا للقانون وسفيرا ووزيرا سابقا ورئيس تحرير عدة عناوين صحفية مصرية هامة.

2- *Egalité*, 3 janvier 1947.

3- Ibid., Cf. n^{os} à partir du 20 mars 1947.

4- Ibid., 1er mai 1947.
5- Ibid., *13 et 20 juin 1947.*

مصلحة فرنسا حل ال اعات القائمة بينها وبين الشعوب العربية الواقعة تحت سيطرتا *« بصورة مباشرة وودية »*. فإذا فعلت، سوف تصبح قادرة على أداء *« دور من الدرجـة الأولى داخل* [جامعة الدول العربية] *التي تمثل، سواء أحببنا أم كرهنا، قوة لا يمكن إنكارها في تحديد توازن منطقة البحر المتوسط.»* وهو دور يراه بورقيبة كفيلا بتقوية مركز فرنسا إلى حد يجعلها تستطيع منع أي تدخل في شمال إفريقيا، سواء بصورة مباشـرة (كالـذي قامت به بريطانيا في سوريا ولبنان أثناء الحرب العالمية الثانية) أو عن طريق الأمم المتحـدة (كما كان يحدث حينذاك في أندونيسيا)[1].

غير أن هذا العرô للخدمات لم يستهو فرنسا.

وما أضاف الطين بلة بالنسبة لأصحابه قيام فرنسا بالتصويت لصا٢ تقسيم فلـسطين، بعد أن أظهرت حتى آخر لحظة « حيادا » اطمأن له الرسميون العرب.

فلنعد الآن إلى موقف عبد الرحمن عزام.

في اتصالاته ومباحثاته مع ممثلي الحكومة الفرنسية، أثناء عامي 1945 و1946، كان من رأي الأمين العام للجامعة العربية أن تسير السياسة الفرنسية، فيما يتعلق بمشاكل بلدان المغرب، على النحو التالي: السماح للمغرب وتونس بالانضمام إلى الجامعة العربية، مـع بقائهما تحت الحماية الفرنسية (اهتداء بما قامت به بريطانيا تجاه شـرق الأردن) وضـم الجزائر، بدعوى كونها قطعة من فرنسا، إلى إطار الاتحاد الفرنسي المزمع بنـاؤه. وأمـا المقابل المطلوب تقديمه من قبل فرنسا فتمثل في « *عدم التصويت لتقسيم فلسطين أو على الأقل الامتناع عن التصويت. هذا الوعد الذي لم يعط لجهة واحدة فحسب،* [أي له ع. عزام] *بل أعطي لبعض حضرات ممثلي الدول العربية أيضا.*» وبعد أن أخلفت فرنسا الوعد - وليس نزولا عند طلب بورقيبة أو غيره - قرر عزام رفع الحظر المفروô على تنـاول الجامعة العربية ملف علاقاتها مع بلاد المغرب[2].

1- *Egalité*, 5 septembre 1947.

2- أ.ر. شرف الدين، *جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي 1945-1962*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1983، ص 129-130.

أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فقد استخلص أن الوقت قد حان لفـتح ملـف علاقات فرنسا مع الصهيونية. فأصدر، يوم 31 ديسمبر 1947، اللائحـة التاليـة : إن اللجنة المركزية

« - تندد بالصهيونية ذات الجوهر والتوجه الاستعماريين والعنصريين؛

– تحتج على الحل الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلـسطين وإنـشاء، بالتالي، دولة مصطنعة، وهو حل يستهين بالشعب الفلسطيني وبالقانون الدولي وبتعـاليم التاريخ؛

– تسجل أن منظمة الأمم المتحدة خيبت تماما، بفعلها هذا، الآمال المعقودة على انبثـاق إنسانية خيرة، ذات العلاقات المبنية على أسس العدل والإنصاف؛

– تؤكد على أن الحل الوحيد الممكن يتمثل في جعل فلسطين دولة مستقلة يكون فيهـا أهلها العرب واليهود متساوين وأعداء لكل إمبريالية؛

- تأسف لإعطاء فرنسا موافقتها على ذلك التقسيم؛

- تحتج على تكوين مخيمات « سرية » مزعومة لليهود الصهاينة وكذلك على التـدريب العسكري المقدم لهؤلاء وعلى القيام بترحيلهم إلى فلـسطين، انطلاقـا مـن الـسواحل الجزائرية؛

- تعتبر هذه الأعمال الموجهة ضد عرب فلسطين أعمالا عدائية تجاه عرب الجزائر، الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز عنصرية مغالية وإلى تسميم العلاقات بـين مختلـف المكونـات السكانية بالجزائر؛

- تعتبر أن هذا النشاط الصهيوني الذي يجري في الجزائـر بتواطـؤ الـسلطات العمومية وسماحها بمثل هذه المكايد، هو نشاط مثير للأسف، بالنظر، على الخصوص، إلى كون يهود الجزائر يتمتعون في هذه البلاد بكل حقوق المواطنين[1]*.»*

مناهضة الصهيونية، وفي نفس الوقت، إبداء الأمل في إقامة دولة يتساوى فيها عرب

- - - - - -

1- *Egalité*, 2 janvier 1948, citée in J-P. Chagnollaud, op. cit, p. 82-83.

ويهود على نحو الجمهورية المطلوب إقامتها بالجزائر، ربط الـ اعين القائمين في كل من الجزائر وفلسطين واحتجاج على تحالف السلطات الفرنسية مع الصهيونية علـى خلفيـة سياسة فرنسا الكيل بمكيالين. إن الفكر السياسي العباسي يخطو هنا، دون شك، خطـوة غير مسبوقة في تاريخ هذا التيار على طريق استيعاب الفائدة السياسية لموضوع فلـسطين والعروبة. وقد انضم عباس لمبادرة العلماء قصد تكوين « لجنة إعانة فلـسطين »، كمـا سيأتي عرضه. ثم فتح صفحات جريدته للكشف عن دعم الغرب للحركة الصهيونية، ومن ضمنه، إنشاء «*مدرسة الطارات في جوي – أن – جوزا* [ضواحي باريس] *داخل الملكية التابعة للسيد ليون بلوم*[1].» لكنه لم ير مانعا في التوجه مع مساعده أحمد فرنسيس، بعـد أشهر، إلى ذات الملكية ليطلبا من مالكها العون من أجل تحقيـق « جمهوريـة شـريكة للجمهورية الفرنسية[2].»

ولنفس الغرض، لعبت تلك الجماعة ورقة الضغط البريطاني من أجل التـزام البلـدان العربية وقادة التنظيمات المغربية جانبها في الحرب الباردة[3].

وبصورة عامة، ازداد الاهتمام بالمسائل الدولية التي كان الفرنسيون طرفا فيها. هكذا لم تترك فرصة تعقد الوضع الدبلوماسي حول مصير ليبيا تفوت دون إبراز ما اعتبر تحالفا ذا طابع عنصري بين كل من فرنسا وإيطاليا[4]. والملاحظ هنا أن في الوقت الذي يـتم فيـه تحديد وحدة طبيعة الاستعمار الفرنسي والاستعمار الإيطـالي باشـتراكهما في الثقافـة والسياسات المنتهجة، فإن *الشرق* أبقي بلا تعريف، حتى مع الإقرار بتأثيره علـى *شمـال إفريقيا*: هناك التاريخ وهنا الجغرافيا. والتاريخ، في الفكر العباسي، تصنعه الدول.

يبرز هذا بوضوح أكبر من خلال المكانة المتميزة التي أخذت الجريدة المعبرة عنه توليها لمصر، النموذج التاريخي بامتياز للدولة المركزية، من جهة، وبصفتها مقرا لجامعة *الـدول* العربية، من جهة ثانية. ما حدا به إلى فتح مكتب بالقاهرة في 1949، ينشطه كل مـن علي الحمامي وأحمد بيوض ومحمد بوجملين ومصطفى بشير بصلاحيات تمتد إلى كافة بلاد

1- *Egalité*, 30 juillet 1948.

2- B. Stora-Z. Daoud, op. cit., p. 186.
3- *Egalité*, 16 janvier 1948.
3- Ibid., 14 mai 1948.

«الشرق الأدنى والأوسط ». واستقوى هؤلاء باستقبال حسن البنا لهم وعرضـه علـى بعضهم الانتساب للجنة الشئون الخارجية التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين، زاعمين أنه *«باستثناء الشيخ القليبي، زعيم الدستور القديم، لا يستطيع شمال إفريقي آخر أن يـدعي لنفسه تبجيلا مشابها ومشرفا للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري »*. لكنهم رفضوا ذلـك العرض[1].

بل ذهبت جريدة عباس إلى حد الكتابة أنها باتت، بفضل تقارير مراسـلها مـصطفى بشير، « *الأحسن إطلاعا على الشئون العربية والإسلامية»*. في واقع الأمر، عكست تلك التقارير تخبطا شديدا بدافع تقديس الدولة والشرعية.

فبعد أن أظهرت تعاطفا بينا مع حزب الوفد عندما كان في الحكم ويفاوض بريطانيا[2]، اتهمته بالخروج عن الصواب، اثر طرده من السلطة، لأنه أخذ قرار إلغاء معاهـدة 1936 وساهم في زعزعة النظام القائم. وفوجئ مصطفى بشير بقيام حركة الضباط الأحـرار، إذ أن فاروق ظل في نظره « *أكثر عواهل الشرق الأوسط شعبية (...) ''الرجل القوي'' في مصر، لأنه أبدى مقدرة على إرجاع الوفد إلى الصواب وعلى المناورة الماهرة لتعديل الرأي العام باتجاه حل وسط أنجلو- مصري*[3].» لكن ما أن تم استقبال الجنرال محمد نجيب لكـل من محمد بوجملين وأحمد بيوض حتى قامت جريدة عباس بنشر ترجمة كاملة للمرافعة التي قدمها وزير الدولة فتحي رضوان ضد حزب الوفد وبترديد التهم الرسمية الموجهة للنظـام القديم وللأحزاب السياسية، مستخلصة : « *في الواقع، لم يكن هنـاك أي فـرق بـين الأحزاب المصرية، ما عدا الاسم. ولم يكن لها عقيدة وإنما برنامج من الديماغوجيا*[4].»

1- *La Répupblique Algérienne*, 15 février 1952.
2- Ibid., 14 mars 1952.
3- Ibid., 1er aout 1952.
4- Ibid., 12 septembre 1952.

3 – ŏŀŧŸǶöä : ÕÊŧǪöä ŌÔÀöŀ ŽŀäǯöäŽ.

أ - ÀəäÂDZ ɭɀɸɭę 1947.

استعادت جمعية العلماء المسلمين قيادتا ونشاطها بعد صدور إجراءات العفو في مارس 1946 بحق المحكوم عليهم في حركة ماي 1945.

في سبتمبر التالي، عقدت الجمعية مؤتمرها العام، أتبعته بمؤتمر وطني لمعلميهـا، تحـضيرا لانطلاق السنة الدراسية في المنظومة التابعة لها. وفي 1947، خطت هذه المنظومة خطوة هامة بالشروع في إقامة ما أصبح يعرف بمعهد ابن باديس في مدينة قسنطينة. إنه، حسب لائحته التنظيمية، فرع لجامع الزيتونة تخول شهادته لحامليها « *الدخول في القسم الثانوي من الجامع المذكور*[1]» ثم الانتساب إلى عدد من مؤسسات التعليم العالي العربية في كل من مصر وسوريا والعراق والكويت. مراجعة قوائم الدفعة المتخرجة عام 1954 تظهـر أن هذا هو المسار الذي يكون قد تدرج فيه عدد من كبار المسئولين وكذا أعـلام الثقافـة العربية مثل العربي سي الحسن الذي وصل إلى رتبة عميد في الجيش الجزائري[2] وعبد القادر ابن قاسي وعثمان سعدي اللذان توليا السفارات وأبي العيد دودو وأبي القاسم سـعد اﷲ وعبد اﷲ ركيبي ورابح تركي وعبد الرزاق قسوم الأساتذة الجامعيين أصحاب العديد من المؤلفات في تخصصات الآداب والانسانيات[3]. في هذا السياق، يجدر التذكير أيضا بعلـم آخر جسد، بصورة مباشرة، العلاقة بين معهد بن باديس والثقافة العربية، ألا وهو أحمـد رضا حوحو. لقد تولى كتابة المعهد عند تأسيسه في 1947 ونشر في نفس العـام قـصة *غادة أم القرى*[4] التي خلدته. في هذا العمل الأدبي، صور الكاتب حياة المرأة الحجازيـة – والعربية عموما – السجينة بين من أساهم شكيب أرسلان طائفتي الجمود والجحود[5].

– – – – – –

1- أنظر لائحة المعهد: الشيخ م. خير الدين، *مذكرات*، ج1. الجزائر، م.و.ك. (د ت)، ص 208.

2- التحق فيما بعد بالسلك الدبلوماسي وقام بترجمة كتاب ميخائيل غورباتشيف *بيريسترويكا* إلى العربية.

3 - م. خير الدين، مصدر مذكور، ص 217 و248-250.

4 – طبعت أول مرة في تونس. وقد أعيد طبعها من قبل موفم للنشر، الجزائر، 1989.

5 – أنظر شكيب أرسلان، *لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم*، موفم للنشر، الجزائر 1990.

وعلى ضوء ما يعرف عن طبيعة التنقلات الدءوبة لرئيسها ومعاونيه، يبدو أن جمعيـة العلماء المسلمين وجهت جهودها الرئيسية، بين 1947 و1954، وجهة دعم وتنظـيم عملها التربوي والتكويني، داخل الجزائر وخارجها.

أما على الصعيد السياسي المباشر، فإن قيادتا أعادت تأكيد توجهها السابق، الذي كان بن باديس قد نشره في سبتمبر 1937، بأن الجمعية هي « *جمعية الأمة كلها تفرÔ عليها حقيقتها ووضعيتها أن تكون فوق الطوائف والأحزاب لتكون حكما بينهم إذا اختلفـوا على مصلحة*[1]*.*» من هذا المنطلق، لم تتƏ برنامجا للحكم خاصا بـا وإن لم يكن هذا يستتبع لديها الامتناع عن السعي السياسي أو عن اتخاذ مواقف من القضايا السياسية المطروحة.

في جوان 1946، ضم فرحات عباس إلى قائمة مطالبه الخاصة تلك التي تميز العلماء - رفع الغƏ عن الدين الإسلامي واللغة العربية - زاعما أنا تفسر الصداقة المتبادلـة بينـه وبينهم[2].

وعندما صدر قانون الجزائر في السنة التالية، انتقد الإبراهيمي أسسه غير الديمقراطيـة، لكنه اعتبر « *أن مصلحة الأمة الحقيقية توجب عليها أن تجاري الظروف وأن تستغل مـا في هذا الدستور من خير ولو كان قطرة من بحر*[3]». في الحقيقة، كان الأمـر أهـم ﳑـا تضمنته وعنته هذه الكلمات، إذ بقي التمسك بالمطالبة بتطبيقه ثابتا حتى اندلاع حـرب التحرير.

فلأول مرة منذ 1865، نص قانون صادر عن البرلمان الفرنسي على أن في الجزائر «*شعبين يعيشان فوق نفس الأرÔ ، ولكنهما مختلفان، منفصلان، غير قابلين للانـصهار الواحد في الآخر وكل منهما عازم على البقاء مستقلا عن الآخر.*» كما نص على اعتبار اللغتين الفرنسية والعربية رسميتين « *بنفس الدرجة* » وعلى إحداث جمعية جزائرية بهيئـتين انتخابيتين من 60 عضوا لكل منهما، الأولى للأوربيين والثانيـة للجزائـريين[4]. بعبـارة أخرى، جاء ذلك القانون اعترافا بالواقع القائم فعلا وتكريسا له في نفس الوقت، واقع

– – – – – –

1- *البصائر*، عدد 29 عام 1948.

2-Cf. C. Collot-J-R. Henry, op. cit., Article de F. Abbas, op. cit., p. 226.

3- *البصائر*، نفس العدد المذكور.

4- Cf. M. Kaddache, *Histire du nationalisme…,* op. cit., p. 770-773.

الفصل الثقافي بين الجماعتين العربية – الإسلامية والأوربية والذي كان العلماء يتبنونه بعناد ويطالبون بمأسسته. بل يمكن القول إنه يشرع الطرح الذي وضعه بن باديس في الثلاثينات حول القوميتين والجنسية السياسية الواحدة.

ومن نفس المنطلق المشار إليه أعلاه، قام وفد متكون من الإبراهيمي والتبسي وخير الدين بلقاء مصالي ليعرضوا عليه تشكيل قوائم موحدة بين التجمعات الخاصة بالمسلمين الجزائريين (حزب الشعب واتحاد البيان وربما غيرهما أيضا) لخوض غمار انتخابات الجمعية الجزائرية في ربيع 1948[1]. وبهذه المناسبة، طالب رئيس الجمعية الأحزاب المقصودة، بصورة علنية، الالتزام بنوع من ميثاق الشرف والابتعاد، على الخصوص، عن تبادل الشتائم[2]. لكن ذلك المسعى لم ينجح.

ورحب العلماء بإنشاء *الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها* في صيف 1951 بدعوة من الحزب الشيوعي، وشارك عدد منهم في هيئاتها. وفي حين رأى فيها توفيق المدني إطارا جامعا يسمح بتطوير مواقف الأحزاب « *إلى أن تصبح ممثلة لكل رغائب الشعب العميقة* » وكذلك « *الومضة الأولى التي انبثق من بعدها نور الجبهة العظمى، جبهة التحرير الوطني الجزائري*[3] »، فسر أحمد حماني انتسابه إليها بكون مهمتها تمثلت في « *مقاومة الإرهاب والضغط الذي سلطته الحكومة الفرنسية ضد مناضلي الحزب الوطني* » بعد اكتشاف أمر *المنظمة الخاصة* شبه العسكرية[4].

وعلى ضوء انطلاق الكفاح المسلح في تونس، من جهة، وعرض مشكل المغرب الأقصى على الأمم المتحدة المجتمعة بالعاصمة الفرنسية، من جهة أخرى، أشرف الإبراهيمي، بتشجيع من عزام، على عقد *ميثاق اتحاد أحزاب الشمال الإفريقي* في 2 فيفري 1952. لقد وقع ممثلو أحزاب المنطقة - باستثناء الشيوعية منها – على تعهد

1-م. خير الدين، مصدر مذكور، ص 302.

2- *البصائر*، 29-1948.

3- أ. ت. المدني، *حياة كفاح*، مصدر مذكور، ق2، ص 403.
4- أحمد حماني، *صراع بين السنة والبدعة*، ج2. دار البعث للطباعة والنشر، 1984، ص 282-283.

« بمتابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير إفريقيا الشمالية من جميع أنـواع الاسـتعمار والوصول بأقطارها – في دائرة ميثاق الأمم المتحدة – إلى نظام دولي ديمقراطـي متمتـع بسيادته». ولأجل هذا، قررت إنشاء « لجنة اتحاد وعمل »[1] بمشاركة كل من اتحاد البيان وانتصار الحريات، من الجانب الجزائري، والدستور القديم والجديد من تونس، والأحـزاب المغربية، باستثناء الشيوعي.

ā – KÎĠöä ɋäÀäŁȼŧɄ ȿzŸÊÛƙ : äöŬÀȧ ȿäöǯäqlzä.

هذا وقد منحت قضية فلسطين فرصة للتقارب بين هؤلاء والتحامهم عربيا لم تسنح منذ عهد حركة أحباب البيان والحرية إبان عامي 1944 - 1945. لكن محاولة استغلالها لم تتم إلا في جوان 1948. فظهرت وكأنما من قبيل رد الفعل المرير علـى قيـام الإدارة بتزوير انتخابات الجمعية الجزائرية وعلى وقوف الدولة الفرنسية إلى جانب إسرائيل، أكثر منها تعبيرا عن تفاعل جماعي إيجابي.

فبمبادرة من جمعية العلماء المسلمين، شرع في تنظيم « لجنة إعانة فلسطين » كان من المفروض أن تجمعهم مع العباسيين والمصاليين وأن تكون تحت إشراف أعلى مـسئوليهم. وحسب ما أوردته جريدة عباس، يكون أحمد مزغنة، نيابة عن الحاج مصالي وباسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، قد طالب بالرئاسة لزعيمه، الأمر الذي رفضه بقية الأعضاء. فانسحب مزغنة واقتصرت اللجنة المذكورة، بالتالي، على الطرفين الآخرين[2]..كما يكون الطيب العقبي حاول إنشاء هيئة مماثلة تحت سلطته الشخصية، قبل أن يتراجـع وينـضم للجماعة[3]. وما تفيده صحيفة عباس، التي تعاملت مع الحدث برمته بحذر شديد، فإن الهيئة العليا المسيرة اكتفت بإرسال برقيات الاحتجاج إلى كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة والسلطات الفرنسية. وهي برقيات لا تخرج في معناها العام والحجج المقدمة فيها عن

_ _ _ _ _ _

1 - البصائر، 185 - 1952؛ خ. الدين، المصدر المذكور، ج1، ص 366-8.

2- *Egalité*, 25 juin 1948.
3 - *البصائر*، 52-1948، مذكور عند يوسف مناصرية، *النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962*. رسالة دكتوراه دولة. جامعة الجزائر، 2000، ص 321.

محتوى لائحة اتحاد البيان المنشورة في يناير 1948[3]. أما العلماء، فيشيرون إلى إرسـال الرجال والمال أيضا لدعم الجهاد الدائر رحاه حينذاك[4].

وساهم توفيق المدني في التعبئة السياسية بكتابة مسرحية *حنبعل* التي تم تمثيلها، حـسب شهادته[1]، عشرات المرات في الجزائر وتونس وفي غيرهما، مبرزا فيهـا اعتقـاده الراسـخ باستمرارية غدر اليهود مقابل أبدية مقاومة المسلمين ضد الاحتلال الأجنبي منذ القدم.

بيد أنه يتوجب التوقف عند كتابات البشير الإبراهيمي لتميزها، كما وكيفا، عن كافة من تناولوا هذا الموضوع، فضلا عن اختلافها عن الموقف الذي دافعت عنه لجنـة إعانـة فلسطين.

إنه خصص للمسألة الفلسطينية تسع افتتاحيات في *البصائر*.

إنه انطلق، عام 1947، من اعتبار فلسطين « *قطعة من وطني الإسلامي الكبير قبل أن تكون قطعة من وطني العربي الصغير*[3]»، وانتهى إلى الجزم، عام 1951، أن « *قومي هم العرب أولا، والمسلمين ثانيا*[4].»

في تقديره، كان العرب ضحية سذاجتهم السياسية في المقام الأول. غداة اتخاذ الأمـم المتحدة قرار التقسيم، توجه إليهم قائلا « *كأنكم ما علمتم أن ذلك المتمع يمشي علـى أربع، ثلاث موبوءة والرابعة موثوءة* » ، إشارة إلى أعضاء مجلس الأمن. لقد تيأ لهـم أن الإنجليز سوف يخالفون وعد بلفور مثلما خالفوا وعدهم للشريف حسين بن علي، حاكم مكة، أثناء الحرب العالمية الأولى.

\- - - - - -

1- أنظر بعض تلك البرقيات :.*Egalité*, 25 juin 1948 أ. ت. المدني، *حياة كفاح*، مصدر مذكور، القسم الثاني، ص 388-389.

2- يذكر الإبراهيمي أن اللجنة جمعت تسعة ملايين فرنك. أنظر *البصائر* 30-1948. أما المـدني فيذكر إرسال أربعة ملايين «*للجهاد الفلسطيني*» ثم تسليمه بنفسه ثلاثة ملايين لسفير مصر بفرنـسا

(لإيصالها إلى الجامعة العربية). كما أنه يشير إلى بعث « *لاو مئة* » شخص للمشاركة في القتـال. أنظر أ. ت. المدني، نفس المصدر، ص 389- 390.
3- *البصائر،* 5 - 1947.
4- نفس المصدر، 167-1951.

هذا ما يكون قد دفعهم إلى سوء التدبير. « *كان الواجب أن نعمل من يوم الوعد لمـا ينقض الوعد فنجمع الشمل المشتت، والهوى المتفرق، ويقـضي علـى الـصنائع الـتي اصطنعوها منا، ولنحارب الواعد والموعود بالسلاح الذي يحاربوننا به.* » فاليهود لا يتفوقون على العرب بالعدد أو بالشجاعة وإنما « *يكاثروننا بالمال والعلم والـصناعة.* » أمـا وأن العرب لم يستعدوا، فعليهم أن يعتبروا التقسيم « *تأديبا إلهيا ينقي مـن هممنـا الـوهن والزغل*[3]. »

يرى الإبراهيمي أن تفوق اليهود في ميدان المال والعلم هو أساس التحالف القائم بينهم وبين الذين قرروا التقسيم، « *أولئك البانين لكل شيء على الماديات* ». أما من صوتوا له، فإنهم يمثلون دولا « *كلها* (...) *تدين أممها بالمسيحية، وباعتقاد أن اليهود صلبوا المسيح .. فهل يلام العرب بعد هذا - والمسلمون من ورائهم - إذا اعتقدوا أنها حرب صليبية*[1]. »

وبعد قيام دولة إسرائيل، غلبت الشاعرية الفياضة والعاطفة الجياشـة علـى مقـالات الإبراهيمي. وإذ خص بريطانيا بمقال تنديدي، باعتبارها « *حلقة الشر المفرغة*[2] »، لم يخضع دور فرنسا ومواقفها للتحديد الملموس وإنما أخذ يعالجها، بصورة متزايدة، معالجة عرقيـة ثقافية، مفادها أن فرنسا صوتت للتقسيم واعترفت بدولة إسرائيل من منطلـق لاتينيتـها الحاقدة على المسلمين. بل ذهب الإبراهيمي إلى حد اعتبار « *فرنسا ومستعمراتنا كلـها مستعمرة واحدة يهودية*[3] ».

غير أن خيبة الأمل والمرارة المعبر عنهما إثر الهزيمة لم تدفعا به إلى إنكار العروبة، مثلمـا دفعت بآخرين في أوساط النخب الجزائرية. على العكس، اعتبر الإبراهيمي مـن واجبـه منحها الأولوية : « قومي هم العرب أولا، والمسلمين ثانيا ». الأمر الذي يعطيه أحقيـة مواصلة نقدهم، أو بالأحرى، يحوله إلى نقد ذاتي. لقد كان يراهم في تقهقر مستمر « وقد

1- نفس المصدر، 21 - 1948.
2- *نفسه*، 22 - 1948.
2- نفسه، 24 - 1948.
3- نفسه، 38 - 1948.

أنزلوا أنفسهم من الأمم م لة الأمة الوكعاء من الحرائر (...)، فحصرت همها في إثارة غيرة حرة على حرة، وتسخير نفسها لضرة نكاية في ضرة »، محـددا مـوطن الـداء في «كبرائهم وملوكهم[1]». في هذا السياق، يجب الإشارة إلى عدم إخفائه أنه وقع، هو نفسه، ضحية الأسلوب المخادع الذي استعملته بريطانيا في معالجة قـضية مـصر. فانتـهى إلى الاستنتاج أن هذه البلاد وقعت الآن على مفتاح القضية، ملمحـا إلى إلغـاء المعاهـدة البريطانية - المصرية وإلى الأشكال الأخرى للمقاومة المنطلقة في يناير 1951 والتي قـام مكتب الجمعية في القاهرة بإبلاǨ رئيس الوزراء بمساندتا[2]. وخلافا لما كتبـه في 1947 حيث برر قلة التعبئة من أجل فلسطين بوجود الاستعمار، أصبح الإبراهيمي يستخف «*السدود الواهية التي أقامها بين أبناء الوطن الواحد*» ويعتبر التفاوô معه تضييعا للوقت وإطالة للذل. وفي نفس الوقت، قلل من أهمية المقاومة المسلحة لصاƁ المقاومـة الثقافيـة، مقدرا أن أسلحة الإنجليز الحقيقية في حربم ضد المصريين تتمثل في مختلف وسائل الترويج لقيمهم وعاداتم. فنادى إلى مقاطعتها[3].

وصل الإبراهيمي يوم 24 أكتوبر 1952 إلى القاهرة، حيث كان مجلس الثورة قـد تولى زمام الأمور فيها. وقدم مذكرة إلى وزير الداخلية تتعلق على ما يبدو، كليا أو جزئيا، بتعليم الجزائريين، إذ قررت الحكومة على الإثر، قبول أربعين طالبا جزائريـا في المعاهـد المصرية على نفقتها. كما قابل قائد مجلس الثورة الجنرال محمد نجيب. وبدءا من ديـسمبر 1952، أصبح لجريدة *البصائر* مراسل يكتب لها من العاصمة المصرية. ويفهم أيـضا أن مساعي الإبراهيمي شملت قضية الفضيل الورتلاني[4]. كان هذا القيادي المتميز عن غيره من

ـــــــــ

1- نفسه، 167 - 1951.
2- *نفسه*، 174 - 1951.
3 - نفسه، 178 – 1952.

4 – نفسه، 208 – 1952.

القائمين على جمعية العلماء بروح المغامرة، قد غادر الجزائر منذ مدة وتـورط في عـدة قضايا، منها ما له علاقة بارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر. فأبعد من هـذا البلـد في أواخر عهد فاروق. وبحكم الصلة الوطيدة القائمة بين الرجلين، أشـيع أن الإبراهيمـي انتسب، هو أيضا، لذلك التنظيم.

هل أحدثت مواقفه هذه خلافات أو حتى نزاعات داخل الجمعية ؟ ما هو ثابت هو أن مجلسها الإداري طالبه، في سبتمبر 1954، بالعودة إلى الجزائر[1]. ومـن جهـة أخـرى، تصدى

بعض من أعضائها فيما بعد للدفاع عن « الأستاذ الرئيس » ضد توفيق المدني بالـذات[2]. كما أن محاولة الإبراهيمي توجيه الطلاب المبعوثين إلى المشرق « توجيها دينيا عقائـديا، تحت رعاية بعض الجمعيات والمنظمات الإسلامية الشرقية » سببت توترا نتج عنه خروج عدد من الطلبة عن طاعة الجمعية. ولعل تفاقم هذه المشاكل هو الذي جعل أبا القاسـم سعد ا! يتحدث عن وقوع أزمة مشابهة لأزمة حزب الشعب، حـال انـدلاع الثـورة الجزائرية في نوفمبر دون تفجرها[3].

4 - ǵÂā äöÎȞĦÆ/ ǵÀÕä äφϘÔlø äΣÀΛlǧ : äɍφÀÔlÿ.

بعد إطلاق سراحه في أوت 1946، أقام رئيس الحزب، الحاج أحمد مصالي، بعـض الوقت في باريس قبل أن يستقر بضواحي العاصمة الجزائرية في منتصف أكتوبر. في الأثناء، استقبل ممثلين عن العباسيين والشيوعيين وكذا العديد من الشخصيات، من بينها الأمـين العام لجامعة الدول العربية عزام باشا. وركزت النصائح والاقتراحات المقدمة له على تجنب مقاطعة الانتخابات التشريعية المبرمجة في نوفمبر والعمل على توحيد الصفوف[4]. وبالفعل، تم وضع حد للمقاطعة لكن موضوع إقامة ائتلاف مع التنظيمات الأخرى بقي معلقا.

– – – – – –

1 – نشر د. سعد اﷲ! *ملخص محضر المجلس*. أنظر *أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر*، ج2، م.و.ك.، الجزائر، 1986، ص 84.

2- أنظر مثلا أحمد حماني، *صراع ...*، المصدر المذكور، ج 2، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 271.

3 – د. أبو القاسم سعد اﷲ!، *أبحاث...*، المرجع المذكور، ص 63 – 70.

4 - Cf. M. Kaddache, op. cit., p. 754-756.

غير أن مشاركة الحزب الفاشلة في ذلك الاقتراع أخرجت التوتر الداخلي من دائرة الكبت التي ظل فيها منذ ماي 1945 إلى دائرة الجدال حول مسألة البقاء في الخفاء أو العودة إلى العلنية. وبدا التناقض وال اع وكأنما واقعان بين قادة شباب - أولئك الذين التحقوا منذ 1943 ونشطوا، تحت قيادة الطبيب الأمين دباغين، ضد التجنيد في الجيش الفرنسي وأقاموا تنظيما سريا شبه عسكري وساهموا باسم الحزب في حركة البيان - وآخرين قدماء، على رأسهم الزعيم مصالي.

وإذا كانت حجج أنصار السرية بديهية، فإن تلك التي ساقها أنصار العلنية كانت تتجاوب مع حجج التنظيمات الأخرى والنصائح التي أسديت لمصالي وتتمحور إجمالا حول تغير الظروف : صدور الدستور الفرنسي الجديد واستغلال الفرص التي توفرها الشرعية لدعم نفوذ الحزب ولتوصيل صوته للهيئات الفرنسية الرسمية وللمحافل الدولية. فاجتمع مؤتمر سري لRطارات في فيفري 1947 بمدينة الجزائر، ناقش فيه الحاضرون تلك المسائل على خلفية نقد دور القيادة أثناء حركة ماي 1945، ثم قرروا مبدأ تحرير الوطن بكل الوسائل. في هذا السبيل، كونوا *حركة انتصار الحريات الديمقراطية* لتخوô النضال السياسي العلني، و*المنظمة الخاصة* لRعداد للحرب (مع قصر التجنيد على الإطارات فقط) وأبقوا حزب الشعب في سرية فضفاضة.

أ - ÀəäÂDZ : ƙǪŸǪÒöä ÂΛŁƀǪöä ƙǟ ƙƀŸÊţä ƙĘæøşǰäş.

على الصعيد الإيديولوجي والسياسي، كانت القيادة تنظر إلى تأييد شعار مقاطعة الانتخابات بين جويلية 1945 وجوان 1946، على أنه يمثل استفتاء 89 % من الجزائريين على مذهب الحزب. فدعت هؤلاء في أكتوبر 1946، إلى المشاركة في

التصويت للاستفتاء في هذه المرة، على قوائمه بصفتها تجسد واقع « *تجدد الأمة الجزائرية* » ومطلب « *إقامة جمعية تأسيسية ذات سيادة*[1] » . بعد الإخفاق والتعرض للوم، بسبب رفض تشكيل ائتلاف انتخابي في تلك المناسبة، ألقى المكتب السياسي المسؤولية على الاتحاد

- - - - - -

1 – Ibid., annexe n° 39, p. 965.

الديمقراطي للبيان الجزائري وعلى رئيس جمعية العلماء شخصيا وأوضح أنه « *يتعين أن يتحقق التوحيد بين التجمعات التي تؤمن أن الأمة الجزائرية هي حقيقة لا نزاع فيها (...) إن الجماهير المسلمة تقصد بالاتحاد تنسيق جهود التجمعات الخاصة بالأهالي، دون استبعاد إمكانية توسيعه*[1]. » بعبارة أخرى، كانت الوحدة الإيديولوجية شرطا مسبقا لبناء الوحدة السياسية بأفق إحداث جمعية تأسيسية تقرر مصير الأمة، وإن تعذر فعن طريق الكفاح المسلح. ولذا، قابل الحزب بالإدانة كافة مشاريع القانون الأساسي (الدستور) المقدمة من الحكومة والشيوعيين والعباسين، عام 1947، والداعية لدمج الجزائر مباشرة ضمن الاتحاد الفرنسي. ومن نافلة القول إنه لم يستحسن كذلك وجهة نظر عزام، المتماشية مع تلك الدعوة، معتبرا أن تلك المشاريع تزيد السيطرة الفرنسية رسوخا وتكرس حرمان الجزائريين من حرية التعبير، أي أنها مناهضة لحق هؤلاء في تقرير مصيرهم[2].

بعد المشاركة الناجحة في الانتخابات المحلية في أكتوبر ونوفمبر 1947، رأى الحزب في تشريعيات أفريل 1948 فرصة سانحة للتقدم نحو إنجاز الجمعية التأسيسية المنشودة. لكن السلطات مهدت لها بممارسة ضغوط وإجراءات تعسفية شتى في حق مرشحيه ومناضليه وصحافته. ويوم إجراء دورها الأول في 4 أبريل، قامت الإدارة بحشو صناديق الاقتراع وتزوير النتائج، وأمرت الجيش بقمع المحتجين، فقتل وجرح المئات.

منذ ذلك الوقت، اقترن التصويت بالتدليس الواسع النطاق وبالاعتقال وممارسة التعذيب ومطالبة القاعدة الحزبية إعفاءها منه ومدها بالسلاح بدلا منه[3]. ويكون عدد أعضاء الحزب نزل من 20 ألفا إلى 12 ألفا، الأمر الذي ضاعف صعوباته المالية[4]. فتقرر القيام بعملية سطو على بريد مدينة وهران، وبالمبلغ المحصل عليه، جرى شراء مئة بندقية سطاتيس

وكمية من الذخيرة من ليبيا تم تخزينها بالأوراس[5]. كما بزغت ظاهرة جديدة أثناء المراسم. فبمناسبة تنصيب الجمعية الجزائرية في 21 ماي 1948، رد منتخبو الحزب على *المارسيير*

------

1 – C. Collot - J-R. Henry, op. cit., p. 232.
2 – M. Kaddache, op. cit., annexe n° 41, p. 967.
3 – M. Harbi, Le F.L.N., op. cit., p. 44.
4 – B. Benkhedda, op. cit, p. 120.
5 – H. Ait Ahmed, *Mémoires d'un combattant,* ...Bouchene, Alger, 1990, p. 164- 165.

الفرنسية بنشيدهم *فداء الجزائر*[1]. وأصبح الأمر يتكرر في مختلف الـالس المنتخبة حـتى تم وقف الإنشاد من الجانبين. هكذا لم تعد الجزائر فرنسية تماما داخل المؤسـسات التمثيليـة الرسمية.

في ذلك الجو، راحت القيادة العليا لحزب الشعب تدافع عن التصور القائـل بوجـود كتلتين داخل الجزائر وهو التصور الذي كان قد ظهر أول مرة بقلم بن باديس ثم في مـ f بيان الشعب الجزائري في 1943، كما سلف ذكره.

لقد استخلصت كافة الأطراف العبرة التي تفيدها من حركة ماي 1945. ففي الوقت الذي التحق فيه العباسيون بالشيوعيين وتبنوا *الألجيريانية*[2] كايديولوجيا وسياسة جامعتين للشرائح الوسطى التطويرية المسلمة والأوربية، وأصبحت جمعية العلماء تركز على الهـم التعليمي وترى في نفسها ضمير الـتمع السياسي بعد المدني، بقيت قيادة حزب الـشعب الرسمية تصر أو عادت إلى الإصرار على أن أصل المشاكل يتحدد في التمايز الواقـع بـين الجزائريين المسلمين وبين الأوربيين في المقام الأول.

ويبدو أن تلك القيادة جعلت الموقف من هذا الخط معيار وطنية أتباعها وأساس كـل تقارب بين التنظيمات - بما في ذلك أثناء الانتخابات - طوال عدة أعوام.

في ديسمبر 1948، قررت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات دعم *المنظمة الخاصة* بقيادة حسين آيت أحمد، تجسيدا لأحد أهم دروس حركة ماي 1945. وكما سـبقت الإشارة، أرسل مصالي في نفس الشهر، مذكرة إلى الأمم المتحدة، أعاد فيهـا التمـسك بالطرح الخاص بالكتلتين إلى فشل تجربة التعاون بين نجم شمال إفريقيـا وبـين القـوى

الديمقراطية الفرنسية حتى عام 1937، من جهة، وإلى القمع المستمر المسلط على المسلمين الجزائريين، من جهة أخرى.

وأمام الندوة الدولية حول السلام والتعاون الدولي، المنعقدة بزغرب (يوغسلافيا) بين 23 و27 أكتوبر 1951، رفض مندوب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، محمد

------

1 – B. Benkhedda, op. cit, p. 146.

2 – يبدو من المستحسن الاحتفاظ بذا المصطلح كما هو حتى لا يقع الخلط بين الـ عة التي يدل عنها وبين مختلف ألوان نزعة الخصوصية الجزائرية المعبر عنها عموما بالجزأرة.

الزيدي الشرقي، اعتبار الأقلية المتكونة بواسطة الاستيطان الاستعماري كما لو كانت « *قوما يحظى بوضع سياسي استثنائي* » وحسب، مثلما هو الشأن في الأحوال العادية. ولئن كانت كغيرها من الأقليات من الناحية الإحصائية، فإن الأقلية الاستعمارية تتمتع بامتيازات سياسية واقتصادية وإدارية وعسكرية (لم يشر إلى الثقافة) على ظهر الشعب المستعمر، تجعل منها مجموعا مختلفا في نهاية المطاف : « *نجد أنفسنا، عندئذ، بحضور كتلتين متصارعتين على الدوام في كل ميادين النشاط القائم في البلاد، لأن مصالح الكتلتين تختلف* ». ما هو الحل، إذن ؟ أجاب الشرقي أنه من دون ديمقراطية حقيقية – التي عرفها « *بالمساواة في الحقوق والواجبات* » - سوف يتطور الوضع في الجزائر من حالة تهديد السلم إلى حالة نزاع يقضي عليه[1].

وقبل أسبوع من نشوب حرب التحرير الجزائرية، صدر مقال بإمضاء « صلاح الدين»، فند الطرح القائل بإمكانية « الثورة بالقانون » - صلب الموقف السياسي لكل من العباسيين والشيوعيين - مذكرا أن الأمر يتعلق هنا بقانون تم تفصيله على مقاس المؤسسة الاستعمارية. كما أبرز أن التفريق (أو بالأحرى المفارقة التاريخية) بين « الجزائريين بالقانون » (المسلمين) وبين « الجزائريين بالواقع » (الآخرين) ليس من صنع المسلمين الذين يخضعون وحدهم للنظام الاستعماري. وأوضح أنه ليس ضمن توقعات حركة انتصار الحريات أن تعلن الأقلية الأوربية يوما ما إسلامها، لتلتحق بالدولة الجزائرية : « لو

حصل هذا لما بقيت أقلية بالمعا الدقيق للكلمة ». إن ما ينتظر منها هو « قبولها بوضـعها كأقلية وبصفتها الجزائرية [2]».

سننظر في تبعات هذا الطرح، لا سيما من خلال ما سمي *« الأزمة البربرية»*، بعد طرق موضوع سياسة الحزب العربية، لعلاقته بتلك التبعات تحديدا.

------

1 – *L'Algérie Libre*, 17 novembre 1951.
2 – Ibid., 22 octobre 1954.

.gǻølGöä āÄΣä Ž ƙǬŸǬȮöä دȑ äǽşÀع – ā

ما يميز خطاب حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية حول البلاد العربية عن مثيله في اتحاد البيان هو قاموسه « الأخوي » وإطلاقية خطه التضامني. وما يميزه عـن خطاب العلماء هو تأثره العميق بمجرى الحرب الباردة، من حيث مـضمون الـسياسات المتبعة ومن حيث المفاهيم المتداولة أثناءها. فيظهر في نهاية المطاف، على أنـه وخطـاب الحزب الشيوعي على طرفي نقيض.

انتهت الحرب العالمية الثانية بانقسام العالم إلى كتلتين تابعتين للولايات المتحـدة مـن جهة، وللاتحاد السوفييتي من جهة ثانية. هذا الواقع مثل شيئا جديدا حقا في التاريخ بتوفر الإمكانية التقنية لمحو البشرية جمعاء بيد القوتين العظميين المذكورتين، منذ تفجـير قنبلـة هيروشيما. في المقابل، أخذت العروبة الرسمية شكلا مؤسسا من خلال تكوين حكومات المشرق لجامعة الدول العربية. فضلا عن دورها في قضايا تلك المنطقـة، سـاهمت هـذه المنظمة الإقليمية، من خلال أمينها العام ذي الشخصية المتميزة، في بناء الكتلـة العربيـة الآسيوية، بدء بالتنسيق مع زعيم الهند جواهرلال نهرو حول قضية أندونيـسيا في الأمـم المتحدة. تلك الكتلة هي التي شكلت أساس التيار الذي عرف شيئا فشيئا بحركة الحيـاد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

في هذا الإطار، نذكر بسرعة بأن زعامة حزب الشعب الجزائري أرسلت، إثر حركة ماي 1945، مسؤول الحزب على ناحية قسنطينة، الشاذلي المكي، ليمثلها في القاهرة، مقر جامعة الدول العربية الوليدة. وبهذه الصفة، شارك المكي، إلى جانب ممثلي أحزاب تونسية ومراكشية، في محاولة مأسسة عروبة شمال إفريقيا أيضا من خلال إقامة مكتب المغرب العربي ثم لجنة تحرير المغرب العربي، في 1947 و1948، تحت إشراف الأمير عبد الكريم الخطابي ورعاية أمين عام الجامعة العربية[1]. ولكن، رغم وقوع العديد من الاتصالات في السنوات التالية، لا سيما بمبادرة من الجانب الجزائري - الذي كانت

- - - - - -

1 – للتفاصيل، يمكن الرجوع إلى أ.ر. شرف الدين، *جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي 1945 – 1962*، رسالة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، 1983، ص 98 والتالية.

حاجته لكل أشكال الدعم كبيرة وماسة أكثر من غيره - لم يتحقق الطموح في بناء المقاومة السياسية والمسلحة المشتركة بين بلدان المغرب الكبير[1].

حسب تفسير بعض الزعماء الجزائريين، كان قادة الدستور الجديد يرون أن استقلال تونس قريب التحقيق إلى حد يجعلهم لا يحتاجون إلى التحالف مع الغير. وكان قادة حزب الاستقلال في المغرب يرون نفس الرأي اعتمادا على أن السلطان أسر لهم عزم المراهنة بعرشه من أجل افتكاك سيادة البلاد. وكان هؤلاء وأولئك ينظرون إلى زعامة حزب الشعب الجزائري نظرة تعالي[2].

في 1951، جرت محادثات بين فرنسا والولايات المتحدة حول إقامة قواعد جوية أمريكية فوق الأراضي المغربية. لتحسين الموقف التفاوضي الفرنسي، دأب المقيم العام الجنرال جوان على ممارسة الضغوط كي يبدي السلطان تعاونه ويتخلى عن تحالفه مع حزب الاستقلال. واستمرت سياسة شد الحبل هذه حتى قررت فرنسا في 1953 عزل محمد الخامس ونفيه خارج وطنه.

في خريف ذلك العام، اجتمعت الأمم المتحدة لثاني مرة في باريس. فاستغل الظرف من عدة أوجه. فقد طلب الوفد المصري مدعوما من الوفود العربية والإسلامية الأخرى تضمين جدول أعمال الجمعية العامة سؤالا عن خرق فرنسا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المغرب. وقدم زعماء الدستور الجديد لمجلس الأمـن شكوى ضد تسويف فرنسا منحهم الاستقلال الداخلي.

أما أنصار حركة انتصار الحريات، فإنهم نظموا مظاهرة مشتركة مع الطلبة المصريين في باريس للتنديد بالإمبريالية البريطانية والمطالبة باستقلال مصر على أساس أن « *أي مطلب خاص بواحد من الشعوب الإسلامية هو شأن الأمة الإسلامية في مجموعها*[3]. » ولمناشدة

- - - - - -

1 - محمد بلقاسم، *الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954*، رسالة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، 1994، ج 2، ص 406 والتالية. أنظر أيضا شهادة حسين آيت أحمد، رئيس المنظمة الخاصة حينذاك :

. H. Ait Ahmed, op. cit., p. 162 –163.

2 – B. Benkhedda, op. cit., p. 152; H. Ait Ahmed, op. cit., p. 163.

3 – *L'Algérie Libre*, 3 novembre 1951.

مثل هذا التضامن من أجل الجزائر أيضا، جرى التنسيق بين قيادات كل من حركة الانتصار واتحاد البيان وجمعية العلماء للقيام بمظاهرة أخرى تخص الجزائريين المقـيمين في باريس، لكنها تعرضت لقمع الشرطة الفرنسية، إذ تم توقيف عدة شخـصيات حزبيـة جزائرية بارزة وجرى اعتقال خمسة عشرة ألف جزائري[1].

هذا وقد حصل مندوب فرنسا في الأمم المتحدة على تأجيل النظر في قضية المغـرب. كما قام مقيمها العام في تونس بوقف التفاوض حول علاقات البلدين وإقالة حكومة محمد شنيق.

في حفل الاستقبال الذي أقامه مصالي على شرف الزعماء العرب والمـسلمين بإقامتـه الجبرية في شانتيي (ضواحي باريس)، أشار عبد الرحمن عزام إلى الإخفاق في هذين الملفين وأرجعه إلى تصرف الأحزاب. إنه انتقد سيطرة الخلافـات في ميـدان الأفكـار والآراء والأساليب على العمل الحزبي وعلى عمل التنظيمات المختلفة في شمال إفريقيا، ورأى فيها سبب نسيان الهدف المشترك، وهو « الحرية والاستقلال » إلى جانب منـع « مـشاركة المخلصين في الكفاح ». وعليه، فإنه ناشد أحزاب المغرب، مرة أخرى، إلى التوحد، ليس في كل بلد فحسب، وإنما على صعيد المغرب العربي برمته، إذ هنا تقوم ما أسماها « *الأمة العربية الإسلامية بشمال إفريقيا* » ذات الهدف الواحد والعدو المشترك[2]. واغتنم حـسين

الأحول، الأمين العام لحركة انتصار الحريات، الفرصة ليعبر عن خيبة أمل القيادة المصالية المتكررة في هذا الـال. بل لم يتمالك عن إبداء بعض التشفي، قائلا : « *لاشك أن نـداء كهذا جاء في وقته، على اثر إرجاء النظر في مسألة المغرب [في الأمم المتحدة] وإخفـاق المفاوضات الفرنسية التونسية، ومن نافلة القول إنه ثمرة العقل بعينه* ». ولمـح إلى فـشل الجهود المبذولة مؤخرا في هذا السبيل، فشل يعود، حسب تحليله، إلى « *مـنح الأولويـة لواقعية معينة ضيقة للغاية على حساب ذهنية مغربية حقيقية* » وإلى « *استعداد ذهني*

\- - - - - -

1 - Ibid,, 22 décembre 1951.
2 – Ibid., 19 janvier 1952..

للتضحية بالتاريخ والانتشاء باستراتيجية سمجة فاسدة». وحتى يفهم كلامه دون أي التباس، اتم الأحول الجيران « *شرقا وغربا* » بقلة نضج الحس المغربي ونقص الإرادة لصهر السلاح الفعال لتحقيق تحرير المنطقة[1].

ومع ذلك، جددت، بحضور عزام، المحاولة لبناء جسر التضامن المغربي. ففـي فيفـري 1952، أعلن عن إنشاء «*جبهة الشمال الإفريقي للوحدة والعمل*» والمتكونـة، تحـت إشراف الشيخ الإبراهيمي كما سبقت الإشارة، من حركة انتصار الحريات الديمقراطيـة والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزبي الدستور والأحزاب المغربية دون الـشيوعي[2]. وحددت غايتها في « *تنسيق نشاطات*» الأحزاب المذكورة، لكنها لم تقم بـأي شـيء يذكر.

وقد ازدادت قيادة حزب الشعب – حركة انتصار الحريات اقتناعا بـضرورة التوجـه صوب مصر، أو مثلما كتب حسين آيت أحمد فيما بعد :«لم تكن الجزائر تملك مبـادرة تنظيم كفاح تحريري مغربي [شامل]. وبما أنه كان يتعين عليها عدم التخلف عن الحركة، على فرô انطلاقها، كيف كان يمكن أن تنخرط فيها في أقـل الظـروف سـوء ؟ في الأساس، كان الجواب في الميدان. ولكنه كان، جزئيا، في القاهرة[3].»

منذ شروع صدور لسان حال حركة انتصار الحريات *لالجيري ليبر* (الجزائر الحرة)، في أوت 1949، خصصت إدارته ركنا إعلاميا ثابتا يرصد أخبار الوطن العربي، بعنـوان *«حولية : في البلدان الشقيقة»*. ولم يطل الوقت حتى أعلنت الأمم المتحدة عن استقلال ليبيا، الأمر الذي حيته الجريدة بحرارة، خاصة وأن ممثل فرنسا في تلك المنظمة كان الوحيد الذي تحفظ على ذلك القرار، بدافع تخوف بلاده على سيطرتا على المغرب الكبير: *« إن آخر قلعة إمبريالية كانت تقف حائلا دون علاقات المغرب العربي مع البلدان الـشقيقة في الشرق تتهاوى نتيجة استقلال ليبيا »*[4].

1- Ibid.

2 – يتعلق الأمر بأحزاب الاستقلال، الديمقراطي للاستقلال، الإصلاحي للاستقلال والوحدة والاستقلال.

3 - H. Ait Ahmed, op. cit., p. 223.

4 - *L'Algérie Libre*, 1er décembre 1949.

.

كانت الحرب الباردة على أشدها، وأصبحت القضايا العربية وقودا يغذيها على صعيد بلاد العرب كلها، بما فيها الجزائر. فانخرطت مختلف التنظيمـات في مزايـدات حقيقيـة بشأنها، دفع الشيوعيون أفدح أثمانها (العزلة)، لدأبهم على تسويد صورة العرب. كمثـال على هذا، وقع جدال عنيف على صفحات الجرائد، في ربيع 1950، حول جامعة الدول العربية. لقد رأى فيها الشيوعيون، كما سبق ذكره، وكرا للمؤامرة والتدخل الأجنبي، الخ.

خلافا لهذا الموقف المنفر، كانت *« الجزائر الحرة»* لا تنشر أي نقد تجاه الجامعة والدول العربية، بصفة عامة. هذا مع الإشارة إلى أنها أبدت إدراكا واضحا لمرامي الشيوعيين. بل إنها أظهرت من خلال مجموعة من الاقتباسات المأخوذة من عدة جرائد، لا سيما *ليـبرتي والجي ريببليكان* (المحسوبة على الشيوعيين) ومن صحف غربية كبرى (مثل *لـو مونـد والطايمز وجورنال جنيف...*) وجود موقف مشترك بين هؤلاء جميعا: *« لقد حقق ''الشيوعيون'' و''الرأسماليون'' الإجماع لأجل تلطيخ سمعة الجامعـة العربيـة والقيـام بمحاكمة بحقها لا تنجح في إخفاء نواياهم. إن هؤلاء وأولئك يريـدون رؤيـة الجامعـة تصطف إلى جانب الكتلة التي جعلوا من أنفسهم ''محامين'' عنها. لكن [الجامعة]، الـتي*

تدرك الدور المنوط بها على المسرح السياسي العالمي، مصممة أكثر من أي وقت مضى، على ممارسة سياسة عربية، قبل كل شيء[1].»

في خريف 1951، قام مصالي بجولة شرقية قادته إلى كل من السعودية ومصر. فبعد أن أقام عشرين يوما في ضيافة العاهل الحجازي، حل بالقاهرة أين التقى عددا كبيرا من الشخصيات السياسية. وهو هناك، ذكرت *الجزائر الحرة* بأن مصر *« بلاد الأحرار»* (نكاية في الشيوعيين) التي احتضنت الشاذلي المكي، كانت قبل ذلك، ملجأ شارل ديغول ولجنته للتحرير الوطني، المطاردين من قبل حكومة بيتان.

وكتب السعيد مالكي، الذي تخصص في متابعة الوضع المصري، يربط بين النزاعين الأنجلو - المصري والفرنسي - الشمالي الأفريقي. إنه يراهما متماهين *« تماهيا أساسيا »،*

------

1 - Ibid., 15 avril 1950.

كون الموقف العام الذي تتبناه « الحركة الوطنية الشمالية الأفريقية » هو ذات الموقف الذي تدافع عنه السياسة المصرية فيما يتعلق بالتناحر بين « الغرب والشيوعية ». إنه بالطبع يشير إلى موقف الحركة المصالية. أما السبب، فيقول عنه: *« [إن الطرفين] يواجهان إمبرياليتين تريدان ضمهما إلى كتلتهما دون موافقتهما ودون اعتراف بحقوقهما الأساسية، [وعليه]، فإن وحدة نظرهما تحددها قوة الأشياء[1] .»*

أما مصالي، فإنه صرح بعد عودته من المشرق إلى العاصمة الفرنسية، أن القاهرة، «قلب العالم العربي الإسلامي»، تعج باللاجئين الآتين من هذا العالم والذين يجدون ترحيبا وتضامنا فعالا « سواء من الشعب المصري أو من الحكومة ». وبالمقارنة، *« لا يقوم الاستعمار الفرنسي بتأييد الاستعمار الإنجليزي، دون قيد ولا شرط، فقط، بل إنه يتآمر لتأليب العالم المسيحي كله ضد العالم العربي الإسلامي[2] ».*

في ذلك الوقت، كان الوضع يتطور بسرعة متزايدة في مصر.

وقد فاجأت إقالة حكومة مصطفى النحاس الحركة المصالية، أو بالأحرى، إنها تظاهرت بذلك، من منطلق تصويرها للوضع القائم في مصر. إنها دأبت على إنكار وجود تناقضات اجتماعية واقتصادية، وعلى إبراز صورة للوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال

البريطاني لا شرح فيها، كقولها: إن « *الملك والحكومة والشعب المصري كانوا يظهـرون على أنهم مجموعة منسجمة للغاية في الصراع القائم بينهم وبين الإنجليز* ». لماذا الإقالة، إذن ؟ أبدى المراسل السعيد مالكي وجهة نظر مفادها أن الأمور أخذت تفلـت مـن زمـام السيطرة. فالعلاقات المصرية الإنجليزية انتقلت إلى درجة أعلى من السوء منذ أن أقـدمت حكومة النحاس على نقض معاهدة 1936 الثنائية. وتزايدت قوة الحركة الديمقراطية التي تزعمها الوفد في أغلب الأحيان. ثم إن النحاس كان ينوي استغلال هذا الجو النفسي لقطع العلاقات مع إنجلترا، ما يعني قيام الحرب بين الطرفين. هكذا يكون الملك فاروق قد أراد إبعاد الوفد للمحافظة على السلم، أو على الأقل، إضفاء بعض التهدئة على التعامل مـع المستعمر[3].

------

1 - Ibid., 3 novembre 1951
2 - Ibid., 8 décembre 1951.
3 – Ibid., 1er février 1952.

في الحقيقة، كان السعيد مالكي، ومن ورائه قيادة الحركة، يخشيان تفجـر الخلافـات الداخلية لأنهما يريان فيها تهديدا للوحدة الوطنية. « إن للجزائر والمغرب [الكبير] مصلحة في تمكن مصر من السيطرة على خلافاتها الداخلية دعما لـسياستها الخارجيـة المعاديـة للاستعمار»، على حد قوله في مقال لاحق[1] .

أما بشكل عام، فقد كانت الحركة المصالية تشرح اسـتنادها إلى العـالم العـربي – الإسلامي بتوفر ثلاثة عوامل: « العامل الإيديولوجي: الإسلام »، الذي يعد أهم صـلة وصل بين السكان من مراكش إلى جاكرتا؛ « العامل الجغرافي» : وحدة الأرض؛ « العامل السياسي » : بما أن الشعوب العربية والإسلامية عانت من التبعية للخارج « فإن السيطرة والاستغلال الأجنبيين وطدا اتحادها ثم قاما بتوسيعه إلى بلدان إفريقية وآسيوية أخرى[2].»

وعندما قام الضباط الأحرار بحركتهم ليلة 23 يوليو 1952، وضع *تنازل الملك* ضمن خطاب القيادة المصرية الجديدة، منذ البدء : « إن تنازل الملك فاروق يندرج في سـياق الكفاح الشامل للشعب المصري ». هذا ما جاء في أول رد فعل، غداة الحـدث، بقلـم جعفر الهلالي، متتبع الجريدة الجديد لشئون مصر. إنه مقال حذر يتبنى لحساب حزبه التهم

الرسمية المصرية الموجهة لفاروق : «سلطة استبدادية »، حياة ماجنة، مالك عقاري كـبير متعطش للصفقات والمال ولم يقم، بالتالي، بشيء لفائدة الفلاح المصري. « *بالعكس، إنه تحالف مع أثرياء مزارعي القطن وقام بتغطية أفاعيلهم* ». في المقابل، كان محمد نجيـب « *قائد التصحيح الأخلاقي والاجتماعي* » مدفوعا عند القيام بهذا العمل « *بالضمير المهني والا اهة*[3]». أما مصالي، فإنه رأى أن « *الثورة المصرية شيء عادي ومنتظر* منذ مـدة». هذا ما صرح به لصحفي فرنسي، عشية توجه وفد من حزبه إلى القاهرة[4].

------

1 - Ibid., .29 mars 1952.
2 – Ibid.,. n° spécial 11 mars 1952.
3 - Ibid., 2 août 1952.
4 – Ibid., 15 septembre 1952.

كان القلق من تغير السياسة الخارجية المصرية قد دفع العلماء والبيان أيضا إلى إرسـال بعثات التقصي. وإذ تم النظر إلى تعيين الشيخ الخضر حسين على راس الأزهر كبشرة خير - لأن الشيخ المذكور من « أصل جزائري » - فإن خبر استقالة عزام وتعويـضه بعبـد الخالق حسونة أثار الانزعاج والامتعاô .

كانت *الجزائر الحرة* قد تغنت منذ أشهر قليلة بالسيدة عزام « ذات الأصـل الـشمالي الإفريقي». فتساءلت : « إن شخصية عزام، كفاءته، نزاهته وإخلاصه الكـبير للقـضية العربية، [هذه الخصال] التي عرف بها لدى الجميع، لا تترك مجالا لفرضية الفصل العقابي. هل يجب أن Yلص إلى التفكير، إذن، أن هذه الاستقالة ترتبط مباشرة بتبدل التوجه الذي تنوي الجامعة، التي تبقى مصر منشطها الرئيسي، طبع سياستها الخارجية به ؟ هـل هـي مؤشر على أن هذا التوجه الجديد ينحو Ûو تبني موقف نشيط ومتعمد في مواجهة الـ اع بين الكتلة الغربية والكتلة الشيوعية؟[1]» لقد استقبل الوفد المتكون مـن رئـيس الحزب، أحمد مزغنة، ومندوبه في الجمعية الجزائرية، أحمد بودة، من قبل نجيـب وفتحـي رضوان (وزير دولة) وكذا من وزير الخارجية، واطمأن إلى تأكيدات هؤلاء المـسؤولين على أنم « لا ينسون الجزائر[2]» وقبل العودة من حيث أتيا، زار مزغنة وبودة عدة مرات جمعية الإخوان المسلمين وتحادثوا مع عبد الخالق حسونة، الأمين العام الجديـد للجامعـة

العربية، كما زارا الكثير من السفارات التابعة للدول العربية والإسلامية، فضلا عن تلك الممثلة للولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وإيطاليا. ومن جهة أخرى، ذكرت صحيفة الحزب أن القائدين قاما بتحقيق « بشأن سلوك ونشاط السيد الشاذلي المكي» أفضى إلى طرده من الحزب[3]. وفي ذلك السياق المضطرب، تم التعبير عن نقد صريح للحكومات العربية : « لا يمكن للجامعة العربية أن تبقى صامتة فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية، دون أن يحدث صمتها أثرا سيئا في شمال إفريقيا كلها ». يفهم أن هذا جاء في لائحة مؤتمر حركة انتصار الحريات الذي عقد في افريل1953. فقد طالب النص الجامعة العربية : اعتبار قضية شمال إفريفيا قضية واحدة

------

1 – Ibid., 1er octobre 1952.
2 – Ibid., 15 octobre 1952; 15 novembre 1952.
3 – 1er novembre 1952.

وأن الحل لن يكون سوى نتيجة كفاح منظم وموحد؛ إدانة سياسة القمع التي تقوم بها السلطات الفرنسية في الجزائر واتخاذ موقف ضد إدماج الجزائر في المنظومات الدفاعية الغربية بقرار أحادي الجانب؛ إعلان حق الشعب الجزائري في تسيير شئونه الخاصة، طبقا لميثاق الأمم المتحدة[1].

وعندما نشبت أزمة مارس 1954، بين الجنرال نجيب ومجلس الثورة، أثارت قلقا جديدا ثم فرضت اختيارا. لقد تناول رشيد فلاحي ذلك الخلاف على الصفحة الأولى من جريدة *الجزائر الحرة*، ورأى في تسويته السريعة درسا أساسيا (كانت أزمة حركة انتصار الحريات على أشدها)، موضوعه « نضج الزعماء المصريين » في مواجهة ضرورات الثورة الداخلية والخارجية. هذا لم يمنع التعبير عن نسبة من الدعم المبطن لبيان مجلس الثورة الذي أعلن عن استقالة نجيب، بعد رفض طلبه بكامل السلطات (إشارة إلى مصالي) : « يجب عدم الخلط بين شعبية.شخص ما وبين قدراته على حل مشاكل تم شعبا بأكمله، مشاكل تتطلب عملا جماعيا، نظرا لضخامتها وتعقدها. هذه الحقيقة تتدعم بقوة في الوقت الحالي بسبب تزايد التقدم التقني وتقسيم العمل. ولهذا، فإن الحكم الفردي يفقد أكثر فأكثر مبرر وجوده ويزول حيثما وجد[2].» بقيت أزمة مارس تحتل الصدارة طوال الشهر، بدعوى أن

الأحداث تتعلق « بشعب شقيق ورائد في الكفاح من أجل تحرير الشعوب المحرومة مـن حريتها [3].» وما أن اقتربت الذكرى الثانية لثورة يوليو، حتى كشفت عن الانحياز لجمـال عبد الناصر، إذ قامت الجريدة بنشر ترجمة فرنسية لكتابه *فلسفة الثورة* [4]. وعندما حلـت تلك الذكرى بالفعل،خصتها بحديث مسهب عن منجزاتها، مع إلحاح خاص - وهو شيء مفهوم - على الاتفاق المصري - الإنجليزي القاضي بالجلاء عن القناة. ثم تمنـت العـون المصري لكل من فلسطين وبلاد المغرب وخلصت إلى القول : *« كل ما يمس مصر يمسنا. بالنسبة لنا، تمثل مصر مصدرا روحيا نستقبل منه أشعة النور. أما القاهرة، فهي ضرع*

- - - - - -

1 – Ibid., 29 janvier 1954.
2 – Ibid., 5 mars 1954*sq*.
3 – Ibid., 9 avril 1954.
4 – Ibid., 18 juin 1954.

الحضارة العربية- الإسلامية [وواحد من منابع] الثقافة الكونية الذي يطفئ ظمـأ كـل واحد منا.بالنسبة لنا، الجزائريين الذين مس اسـتعمار اضـطهادي شخـصيتنا العربيـة الإسلامية، تعد تقوية مصر أمرا نفيسا للغاية [1].»

كان هذا آخر عدد قبل أن تصبح *الجزائر الحرة* لسان حال المصاليين، دون غيرهم. وما يلاحظ على الأعداد الفاصلة قبل أول نوفمبر 1954 هو تركيزها على البلاد الإسـلامية عموما أكثر من متابعتها للشؤون العربية بشكل خاص، على خلفية علاقاتها بكـل مـن الغرب والشرق.

ǯ - « ةǭǟȋǟ ةǩǟǻǲǩǟ » : ǟǤǟǦ ةǣǩȀǠȋǟ Ǿǩǟǥ ةǼǩǟǡ ةǻǿǲǱǟ.

في المذكرة الموجهة إلى الأمم المتحدة نهاية 1948، جاء النص أيضا على وجود *« الأمة الجزائرية، العربية والمسلمة، منذ القرن السابع »* الميلادي. هذا الجزم يتعارض مع الطـرح القائل بأنها تولدت عن الاستعمار الفرنسي، والذي كان البيان الجزائري عام 1943 قد أضفى عليه شرعية سياسية، مثلما رأينا. على الإثر، سجل حدوث وقائع عديدة طـوال عدة أشهر ليس هنا مجال العودة إليها [2]، اشتهرت تحت اصطلاح *« الأزمة البربرية »*.

وفي تلك الظروف، انطلق (منذ جويلية 1949، على ما يبدو) تداول سري ومحدود لكراسة بعنوان « *لالجيري ليبر فيفرا*» (الجزائر الحرة ستعيش) أو « *فيف لالجيري*» (تحيا الجزائر) لمضاة « *إيدير الوطني*»، الكنية الجماعية التي اختارها مؤلفوها، الطلبة مبروك بن الحسين ويحيى حنين (من كلية الحقوق) الصادق هجرس والسعيد علي يحيى (طب

------

1 – Ibid., 30 juillet 1954.

2 – للتفاصيل، أنظر :

M. Kaddache, *Histoire du nationalisme…*, op. cit., t 2, p. 804*sq*; M. Harbi, «*Nationalisme algérien et identité berbère*», Peuples méditerranéens, 11, avril-juin 1980; du même, *Le F.L.N., mirage et réalité*, Editions J.A, Paris, 2ème édition, 1985, p. 59sq; H. Ait Ahmed, *Mémoires d'un combattant*. Editions Bouchène, Alger, 1990, p. 177*sq*; O. Carlier, *Entre nation et jihad…*. Presses de la F.N.S.P., 1995, p. 239*sq*.

وصيدلة) وسي السعيد أوبوزار (خريج مدرسة تكوين موظفي المحاكم الشرعية)[1].

ما يهمنا مباشرة لما يسمى« *الأزمة البربرية*» هو أنها مثلت مناسبة لظهور أول وثيقة مذهبية شاملة عن مسألة الأمة من داخل حزب الاستقلال. وبالتالي، يعنينا منها مدلولها التاريخي.

فعلى خلفية الصراع المشار إليه أعلاه حول أشكال الكفاح والتحالفات، عبّر أصحاب ذلك النص قيادتهم العليا بشأن تشخيص الوضع المجتمعي.

بالنسبة لهم، لا يمكن الحديث، من الوجهة النظرية، عن الأمة كشكل تنظيمي حديث للمجتمعات إلا منذ « *ظهور الآلة وانبثاق الحضارة العلمية*». وإذ يعرفونها ب « *جماعة أفراد ناتجة عن الأحداث التاريخية* » ويطبعها « *الاستقرار*»، فإنهم يرفضون اشتراط وجودها بالاشتراك في عرق أو دين أو لغة واحدة، إذ أن المهم هو « *انسجام الأفكار*» الناجم عن المعاملات المختلفة بلغات المخاطبة اليومية. ومع ذلك، هناك عناصر أساسية ضرورية تجعل الأمة غير قابلة للحياة في حال انعدام أحدها : الإقليم، « *الاقتصاد الموحد* »، « *الطابع القومي* » الذي يتجلى في نمط العيش والذهنية والثقافة و« *تقديس نفس*

الماضي والانشغال بنفس المستقبل». وبما أن جميع هذه العناصر متوفرة في الجزائر، فهي إذن أمة قائمة بذاتها [2].

أما أفراد الأقلية الفرنسية، الأوربية واليهودية، فإنهم مدعوون إلى الانصهار في الأمة الجزائرية مثلما انصهرت « *مختلف الأقليات الأجنبية التي استقرت فوق أرضنا منذ الفينيقيين والرومان حتى الأتراك* [3]. »

فالقومية الجزائرية هي « *حب الأمة الجزائرية* » ومن واجب القائمين عليها جمع كافة الطاقات لتحقيق التحرر والرفاهية للجميع ولكن ضمن استراتيجيا ثورية : «*كثوريين،*

------

1 – شاعت الكراسة تحت العنوان الأول. لكن النسخة المعتمدة في البحث والتي قدم لها مبروك بلحسين، عام 2001، تحمل العنوان الثاني. أنظر على التوالي : *Sou'al*, n°7, avril 1987.
IDIR EL –WATANI, *VIVE L'ALGERIE*. Edition «LE COMBAT ALGERIEN» (s.d.).
2 – Ibid., p. 12 – 16.
3 – Ibid., p. 37.

يجب أن ندين كل إيديولوجيا رجعية، كل نظرية إصلاحية وخاصة « التابعية [1] » والديماغوجيا. فقوام « التابعية » في مراعاة ومسايرة ما تبديه الجماهير غير المسيسة من أفكار وحركات عفوية، الأمر الذي يقلص دور العناصر الواعية داخل الحركة ويعرقل السير العام إلى الأمام [2]. » لتفادي ذلك، اقترحوا تنظيم الحزب على أساس المركزية الديمقراطية، بمعنى « *ممارسة السلطة من أعلى* » إلى أسفل و إعطاء القاعدة حق مراقبة القيادة[3]. أما على صعيد التحالفات الخارجية، فإنهم دافعوا عن ضرورة التعلق بوحدة مصير « الشمال الإفريقي » وبناء جبهة مشتركة للشعوب المستعمرة[4].

إذن، إن أصحاب تلك الوثيقة كانوا يرفضون اعتبار الجزائر وشمال إفريقيا عربية وإسلامية وينكرون وجود أمة عربية أو أمة إسلامية. إنهم وضعوا كافة المجموعات السكانية والثقافات واللغات على مر العصور، على قدم المساواة، متصورين بالنسبة للجزائر، أمة تعددية يراد لها أن تصبح «*جزائرية*» في أجل غير مسمى وعلى نحو تطوري. وبالمناسبة، وبالرغم من تنبيههم إلى ضرورة التمييز بين القومية الاضطهادية والقومية التحريرية، فإنهم فسروا زرع الصهيونية بقولهم : « *إن مطالب يهود العالم أجمع بقيت*

خرافة وضربا من الخيال طالما لم تلتحم بدعامتها الملموسة، ألا وهي الإقليم، وفي هذه الحالة فلسطين[5].»

في الذكرى الخمسين لتلك الأزمة، كتب الصادق هجرس مؤكدا : *« بما أننا جزائرية، فإن الأمة ليست عربية فقط، بربرية فقط، مسلمة فقط، مفتوحة على العالم فقط (سواء كان عالم الفرنكوفونية أو الكون بصورة أوسع ...). إن الأمة الجزائرية هي كل هذا معا لأننا في مخاض دائم[6].»* والجدير بالتسجيل في هذا المضمار، أن هجرس لم يتردد في وصف

------

1 – أقترح استعمال هذا الاصطلاح للدلالة على المعنى المقصود هنا وتمييزه عن اصطلاح التبعية ذي الدلالة العامة.
2 – IDIR EL-WATANI, op. cit., p. 43 – 44.
3 – Ibid., p. 49.
4 – Ibid., p. 39.
5 – Ibid., p. 15.
6 – S. Hadjeres, «*La crise du PPA de 1949 et l'actualité algérienne*», *EL Watan*, 29-30-31 août 1998.

الآراء التي جمعته بالآخرين عام 1949 بأنها « *الجيريانية*»، ليربط عن دراية ناجمة عن خبرته القيادية داخل الحزب الشيوعي الجزائري فحزب الطليعة الاشتراكية، خيط التواصل بينها وبين تلك الإيديولوجية المناهضة للعروبة الإسلامية.

إذن، الشيء الجديد حقا تمثل في بزوغ هذه النزعة، عام 1949، داخل حزب الاستقلال نفسه.

لقد كان هؤلاء وأغلب من ساروا على نهجهم أعضاء في الهيئات القيادية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، بما فيها تلك المخولة الصلاحيات الوطنية كاللجنة المركزية. كما تميزوا، بصورة عامة، بانتسابهم لفئة حملة الشهادات الجامعية الفرنسية الذين التحقوا بالمصالية أثناء الحرب العالمية الثانية وتكتلوا حول منافس مصالي، الطبيب الأمين دباغين، ضمن جناح من وصفوا بالراديكاليين أو أنصار الكفاح المسلح.

غير أن قيادة الحزب وظفت اقتصار المعارضة في *شكلها الثقافي* على عناصر من جرجرة كانت تطالب، في نفس الوقت، بتنظيم الحزب إقليميا حسب معايير لغوية، لتروج كلاما

عن وقوع « *مؤامرة بربرية* » أو « *بربرية - مادية* » وكذا عن وجود مشروع انفصالي يجسده «*حزب الشعب القبائلي*[1]».

حسب شهادة الصيدلي بن يوسف بن خدة، مسئول لجنة الصحافة في الحزب حينذاك، والذي أورد لائحة اتام صارمة ضد هؤلاء وتبريرا مطلقا للإجراءات التي اتخذت ضدهم، ظهرت « البربرية » في الحزب في 1946 – 1947 كرد فعل على ما وقع من سوء تدبير في ماي 1945 أولا، وكتفاعل مع الدعاية الشيوعية حول مآثر الاتحاد السوفييتي في الحرب وفي تطوير جمهورياته الإسلامية ثانيا، وكنتيجة للنفور من العرب إثر خذلان فلسطين ثالثا[2]. وبرر اللجوء إلى القمع قائلا إنه لو فتح النقاش داخل الحزب « *لأدى حتما إلى إثارة رد فعل كان يمكن أن يتسم بالعنف من قبل '' العروبيين'' المتطرفين الكثيرين*

------

1 – M. Harbi, *Le F.L.N.*, op. cit., p. 63.
2 – B. Ben Khedda, *Les origines du 1er novembre 1954*. Editons Dahlab, 1989, p. 169*sq*.

(...) ولقضي على وحدة الحزب[1]. »

في دراسة معمقة للموضوع[2]، بين أحد الباحثين أن خريطة الأزمة لا تتطابق، من الناحية الثقافية، مع خريطة مناطق أوسع انتشار النطق القبائلي - ناهيك عن التفريعات الأخرى للبربرية (الأمازيغية) - إذ أن مركز ثقل مفجريها انحصر في فور ناسيونال (الأربعاء نايت إيراثن) وميشلي (عين الحمام) في قلب جرجرة، وفي الامتداد المهاجر إلى فرنسا. كما أن لب الموضوع المطروح خلالها يتحدد في مكانة الفرنسية التي أصبحت لغة يومهم وغدهم. فإلى جانب تعجيل الاستعمار حركة تقلص استعمال الأمازيغية عموما، هناك التأثيرات المتناقضة *للخرافة القبائلية* التي كان يبثها : فالقبائلي أوربي/شرقي الأصل، ذو قابلية للاستعمار/ متمرد، ديمقراطي/همجي، شديد التمسك بالإسلام/ سطحي التدين ...الخ. كما قامت الثقافة المدرسية الفرنسية بتغذية مركب الأقلية، إذ أنها أنتجت، في آن واحد، المتكلمين عن « القبائلية » وأنصارها وكذلك أشد خصومها ضمن نفس الجيل.

أما من الناحية السياسية، فإن « البربرية » طرحت في الوقت الذي بدأ فيه حزب

الشعب يمارس هيمنته، مثلما أظهره نجاحه في بلديات عام 1947: بما أن ساعة الاستقلال كانت تقترب، أراد مفجرو الأزمة طرح « مسألة اللغة » في الحزب - الأمة وفي الدولـة المقبلة، في وقت كانت الـ عة العروبية تأخذ فيه أشكالا تأسيسية (الجامعة العربية، مكتب المغرب العربي). ومع هذا، تجدر الملاحظة أن المواجهة لم تقم بين أنصار الـ عتين البربريـة والعروبية، وإنما قامت فيما بين الفرنكوفونيين، قبل كل شيء.

من جانبها، كانت قيادة الحزب تستهدف، لنفس الدوافع، المحافظة على السمات الثقافية الخاصة بالجزائريين المسلمين ودعمها إن أمكن.

وإذ تفعل ذلك، فإنا كانت تقيم سدا في وجه عناصر النخبة التي تحمل أنماطا ثقافيـة غربية والتي كان ينظر إليها أصلا بعين الارتياب، بسبب التحاقها المتأخر بالحركة.

في هذا الصدد، كتب أحد المؤرخين الفرنسيين:

------

1 - Ibid., p. 177.
2 – O. Carlier, *Entre nation et jihad…*, op. cit., p. 239*sq*

« إن رغبة زعزعة الأثقال الاجتماعية والثقافية الجزائرية أدت بؤلاء الشباب علـى لـو تبسيطي إلى اختزال العروبة تقريبا في العجز المسكن (...)لا اختزال في الهزيمة أيضا، في وقت كانت الجامعة العربية ومكتب المغرب العربي يبثون أسطورة المأثرة العربية الإسلامية بينما كانت نكبة فلسطين تساهم في Nس العرب لدى مثقفين شـبابلا اختزال في الظلامية أخيرا: فالبربريون كانوا جزائريين لكنهم ينظرون إلى أنفـسهم أيضا كمنافسين للغرب. كان القبائل يظنون أنم في طليعة حركة انعتاق جزائريـة كما كانوا لا يترددون عن الادعاء بأنم ضحايا بربر لقيادة عربية[1]. »

بين أوت وديسمبر 1949، جرت، على طريقة الأحزاب السطالينية، «حملة تطهـير» واسعة، ليس في حق هؤلاء فحسب، بل مست آخرين أيضا، من بينهم أحمد بودة والأمين دباغين. ما يعني أن « *الأزمة البربرية* » كانت واحدا من مظاهر أزمة أعم تشمل توجهات وتسيير الحزب.

وعلى كل حال، فإن الطرد الذي طال الأشخاص لم يفض إلى زوال الألجيريانية داخله.

ففي ديسمبر 1951، نشرت بفرنسا وثيقة بعنوان *« المبادئ التوجيهية لكفاح الحركـة القومية الجزائرية[2] »*، تحضيرا للمؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات. إنـها تـستلهم أهـم عناصرها من كراسة 1949.

إنها بدأت بالتفريق بين ما سمي *« قومية الاضطهاد »* و*« قومية التحرير»*، تفريقا مجردا ومفتوحا لكل التأويلات. وتلاه الجزم بأن *« كفاح الجزائر التحريري ضد الاستعمار ليس كفاحا ضد تجمع عرقي معين، وإنما كفاح (...) ضد نظام سياسي مفروض من الخارج»*.

- - - - - -

1 – G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN 1954 – 1962*. Casbah Editions, Alger, 2003, p. 95.

2 – يؤرخ الأشرف نشر هذه الوثيقة ب 8 أكتوبر 1954 على صفحات *La Nation Algérienne* ويقول على هذا الأساس إنها جاءت متأخرة نظرا لتفشي الأزمة داخل الحزب. أما كولو وهنري فيشيران إلى أنها واحدة من ثماني كراسات أصدرتها اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات في ديسمبر 1951 ضمن تحضير مؤتمرها. أنظر :

M . Lacheraf, *l'algérie : nation et société*. F. Maspero, Paris, 1965, p. 199 –200.

م. الأشرف، *الجزائر : الأمة والمجتمع*. ترجمة د. حنفي بن عيسى. م.و.ك.، الجزائر، 1983، ص 257 – 258.

C. Collot – J-R. Henry, op. cit., p.295.

وعلى هذا الأساس، فإن *« الأمة هي غاية وإطار وجود»* ، في نفس الوقت . ثم اتضح أن القصد من تدوين هذه الحيثيات هو التمهيد للحديث عن الفصل بين القومية والـدين في خطوة ثانية. فقد نص على أن *« العامل الديني يقوم بدور ثانوي»*، بل تم التقرير بـأن *«الجزائري يفرق بوضوح بين الوعي القومي والوعي الديني ويعلم، بغض النظر عن درجة إيمانه، أنه جزائري قبل كل شيء، بمعنى أنه ابن وحامي الوطن الجزائـري؛ فـصفة الجزائري ليست مستمدة من الدين ولا من العرق (...) »*. ما يفتح الباب لأعضاء الأقلية الأوربية : إنهم مخيرون بين البقاء أجانب فرنسيين، وهو خيار غير مستحب من أصـحاب الوثيقة، وبين التجنس بالجنسية الجزائرية عند قيام الدولة الجزائرية[1].

لكن مؤتمر الحزب، الذي تأخر حتى أفريل 1953 لم يتبن هذه التوجهـات، وتحـول انفصام حزب الشعب/حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى انشطار سافر.

- - - - - -

1 – C. Collot – J-R. Henry, op. cit., p. 300 – 304

ŎÔȦöä :ƆƖǰöä ÿƖŢȦöä Ƀǿʓǰöä ȼǩƖèƖɆèş äɆŸǹåدöä äɆäÀȞöäş 1954 -1962.

لقد دفعت أزمة حركة انتصار الحريات في 1953 و1954 إلى وضع مسألة توحيد الأحزاب جانبا. ولئن طرح إعلان أول نوفمبر 1954 فكرة إنشاء «حركة تجديد»، تحت اسم *جبهة التحرير الوطني*، فإنه نص على أنها « *تعطي فرصة الانضمام للكفاح التحريري لجميع الوطنيين الجزائريين من كل الشرائح الاجتماعية، ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة* » مستبعدا، مبدئيا، فكرة توحيد الأحزاب من أساسها، فضلا عن الأفراد ذوي الأصول الأوربية.

من الناحية العملية، جرى التحضير للكفاح المسلح على هامش كافة الهيئات الحزبية فعلا. ويكاد من كتبوا عن هذا الموضوع يجمعون على أن قيادة ذلك الكفاح هي «*لجنة الستة* » - أي قادة الميدان في الداخل زائد محمد بوضياف كمنسق بين الداخل والخارج – وأنها بقيت مجرد رقم إلى أن تولى رمضان عبان رئاسة منطقة مدينة الجزائر في مارس 1955. فأعطاها وجها، وبادر إلى إعادة مسألة « توحيد الأحزاب » إلى جدول الأعمال وإلى تسويتها بأفق التحضير لمؤتمر وطني عقد فعلا بالصومام في أوت 1956. في المقابل، يكاد الصمت يخيم على موقف ودور القادة الثلاثة المكونين *الوفد الخارجي* بالقاهرة، باستثناء الإلحاح على معارضة واحد منهم، أحمد بن بلة، لدى مؤتمر الصومام وقراراته.

من هي هذه الجماعة القائدة ؟ كيف تعاملت مع مسألة «توحيد الأحزاب » وبناء *نظام* جبهة وجيش التحرير الوطني ؟ وكيف مارست التحالفات على المستويين المغربي والمشرقي؟

هذه هي أهم التساؤلات التي سيجري بحثها في هذا الفصل.

- ǩȮǷɅȸ ǍǄƮǅ ǬǪƷǪǮǬǈ ǬǛǴɫ şǕ ǬƷǮɁǬǀ ǬǷǮǯǬ ǬǪǰǩɟǬǚ.

Ǖ - ǬǪǉǯǳǳǶ ɽǬǮǯǬ.

من هم هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم إشعال فتيل حرب التحرير الجزائرية ؟ من هم *الزعماء التاريخيون التسعة* تحديدا ؟ ليس القصد من وضع هذا التساؤل سرد سيرتم الذاتية[1] وإنما إبراز أهم السمات التي تميزهم، على الخصوص بالمقارنة مع القيادات الأخرى المنتسبة أصلا لنفس الحزب.

في 1954، كانت أعمارهم تتراوح بين 27 (رابح بيطاط) و 42 (مصطفى بن بولعيد) سنة. وباستثناء مراد ديدوê، كان منشأ الآخرين هو البادية، خلافا للقادة المصاليين والمركزيين معا. جغرافيا، ينتمي سبعة إلى الجهة الواقعة شرقي العاصمة، التي يقطنها أكثر من نصف السكان وتجمع مراكز النضال الاستقلالي الرئيسية. من بين هؤلاء، يوجد ثلاثة ناطقون بالأمازيغية. أما الثامن، مراد ديدوê، والتاسع، أحمد بن بلة، فهما، على التوالي، من مدينة الجزائر ومن قرية مغنية في أقصى غرب البلاد.

التسعة عاشوا داخل الجزائر، وليس في المهجر كالزعامة المصالية ولا تربط بينهم، كما هو شأن هذه الأخيرة، أصول أو أوضاع اجتماعية واحدة. لقد كانوا يتوزعون بين أبناء حسب ونسب، لكن قضى الاستعمار على الـد التليد الذي تمتعت به عائلاتم في ميدان الحكم (محمد بوضياف) أو الدين (العربي بن مهيدي وآيت أحمد) وبين منحدرين من أوساط متواضعة (رابح بيطاط ومحمد خيضر اللذان اشتغلا أجيرين في القطاع الخاص). بن بولعيد هو « البرجوازي » الوحيد ضمن الـموعة. وإذ اشتهر هذا الأخير بوضع ترقيته الاقتصادية في خدمة حزبه، فإن العكس هو الصحيح فيما يتعلق بكل من كرĈ وبيطاط وخيضر الذين كان الحزب هو مصعد ترقيتهم. ولم يحصل أيضا ما حصل بالنسبة لأقطاب المركزيين، الذين مثلت الشهادات العليا عامل دمج بينهم. فالتسعة مروا، على غرار هؤلاء

1- للتفاصيل انظر:

M. Harbi, *Le F.L.N., mirage et réalité*, op. cit., p. 115-117; Omar Carlier, *Entre nation et jihad*, op. cit., p.269sq; G. Pervillé, *Pour une histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962*. Editions A. et J. Picard, Paris, 2002, p. 97 ; G. Meynier, *Histoire intérieure du F.L.N. 1954-1962*. Alger,Casbah Editions, 2003, p. 129-137.

وأولئك، بالمدرسة الفرنسية، لكنهم، على العموم، أدنى مستوى دراسي، مقارنة بالفريقين الآخرين، إذ لم يتجاوز أحدهم مرحلة الثانوي. إلا أنه عرف عن بعضهم (بن مهيدي، بوضياف، آيت أحمد وبن بلة) شغف كبير بالمطالعة باللغة الفرنسية.

ووجد بينهم من توظف في الإدارة أو تجند في الجيش الفرنسي (كريم، بوضياف وبن بلة). وبالعكس، لم يرتزق أحدهم من العربية، واستمرت معرفة أغلبهم لها ولثقافتها محصورة فيما اكتسبوه إبان طفولتهم. كان حسين آيت أحمد ومحمد خيضر الوحيدين اللذين يجيدان استخدام الفصحى. وإذا كان كلاهما على صلة خاصة بالإسلام، الأول بالإرث عن الوسط العائلي المرابطي[1]، والثاني بالالتزام الفكري، يمكن اعتبار ملمح بن بلة الثقافي مزيجا من ملمحي آيت أحمد وخيضر، بالنظر إلى منشئه وإلى قراءاته بعد عام 1950 لكتب التاريخ والثقافة الإسلامية، بعضها بالعربية[2]. ومعلوم أن هؤلاء الثلاثة شكلوا الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات ثم جبهة التحرير بالقاهرة بين 1952 و1956، حيث نشط آيت أحمد باتجاه محافل الأمم المتحدة والأفارقة والآسيويين، بينما نشط الآخران في دائرة البلدان العربية.

باختصار، لا يقدم التسعة صورة منسجمة. والباحث عن جامع يميز بينهم لا يعثر - فضلا عن منشئهم الريفي المشار إليه - سوى على عنصر مزاولتهم للنشاط السري شبه العسكري ضمن *المنظمة الخاصة* (التي انتسب إليها سبعة منهم بين 1947 و1950) من أجل تحقيق برنامج في غاية البساطة هو انتزاع الاستقلال عن طريق الحرب[3]. كما أنهم

------

1 - يقول آيت أحمد إنه كبر في جو « التصوف والشعر الشعبيين»، معتبرا هذا التصوف في بلاد المغرب أكبر من مجرد وسيلة دفاع عن النفس: « *إنه رفض لضمور الحيوية الاجتماعية والروحية لدى الجماعة* ». انظر:

H. Ait Ahmed, *Mémoires d'un combattant*, op. cit., p.10-11.

2 - م. خليفة، *حديث...مع أحمد بن بلة*. دار « الترناتيف» للنشر. 1985، ص 45-47 و54-60.

3 - عندما ترأس المنظمة الخاصة نهاية 1947 كانت ذخيرة آيت أحمد الوثائقية تتكون من كتاب كلوسفيتز الشهير *عن الحرب*، مقتبسات من ماركس وأنجلز، مقالة أمريكية عن حرب العصابات، كتاب قديم عن الانتفاضة الأيرلندية لعام 1916 وآخر عن محاولة انتفاضة في الهند الصينية إبان سنوات 1930. انظر:

H. Ait Ahmed, op. cit., p. 133.

يكونوا قد اتفقوا، حسب بن بلة، على إبقاء « *المنظمة الخاصة العمود الفقري للثورة وكل ما عداه في إطار الجبهة العريض الموضوع لاستيعاب كل الطاقات والآراء.. على أن يظل القرار والسلطة الفعلية للتنظيم الخاص*[1] ».

إنهم ليسوا نتاج *العامة* المصالية ولا *الخاصة* المركزية، كما كان يقال في أوساط حركة الانتصار. وإذ أعلنوا، منذ البداية، عن إرادتهم تجاوز كافة التيارات الموجودة، لوصمهم إياها بالانحراف والإصلاحية المقيتة، فإنهم لم يغفلوا عن استغلال ما توفر لديها ولم يتوفر لديهم. بما أنهم كانوا مجهولين خارج دوائر تحركهم الحزبي والجغرافي الضيق، بحثوا بين إطارات حزب الشعب/حركة الانتصار عن وجه لافت كالذي كان للأمين دباغين، أو عن ناطق رسمي « يحسن الحديث والكتابة بالعربية »، كمدرس العربية عبد الحميد مهري أو المترجم العربي دماغ العتروس. لكن الثلاثة تمنعوا عن الانضمام الفوري إلى النوفمبريين. وبصفة عامة، استمر شغل هؤلاء الشاغل هو محاولة كسب أعضاء حزبهم السابق إلى صفهم، دون أن يضعوا عراقيل أمام التحاق أتباع التنظيمات الأخرى بجيش التحرير، ما عدا في حال الشيوعيين أحيانا. أما التعامل مع قيادات مختلف التيارات الجزائرية، الذي يهمنا هنا، فقد خضع، بطبيعة الحال، للاعتبارات الخاصة بالتحالفات الداخلية والخارجية.

ā - ǧÀŁﻠﻘöä 1955 –1956: ǐöşlȚ ǑĺÆ ǮǤǄ » ÀəäÂƨä ĔÀȞöä Ŷèqä«.

كان المركزيون يرون من الضروري أن يسبق الشروع في الكفاح المسلح عقد مؤتمر وطني تشارك فيه الأحزاب والشخصيات وأن يتم تحضير تدويل القضية الجزائرية تحضيرا كافيا. لقد كانوا يعتقدون أن « ساعة جمع الشرائح الوسطى قد حانت[2] »، لكن دون قطع الصلة مع نشطاء المنظمة الخاصة، أملا في التأثير عليهم، من جهة، وتفاديا لتشبيههم بجماعة فرحات عباس، من جهة أخرى. لهذا الغرض، أرسلوا حسين الأحول ومحمد يزيد إلى القاهرة لمحاولة إقناع الوفد الخارجي إرجاء ساعة بدء الكفاح المسلح. إلا أن المحاولة

------

1 – م. خليفة، المصدر المذكور، ص203.

2 - M. Harbi, *1954, la guerre commence en Algérie*. Editions complexes, 3ème édition, 1998, p.41.

فشلت وقامت السلطات الفرنسية بحل حركة الانتصار للحريات يوم 5 نوفمبر وبوضع العديد من مناضليها وقادتها في السجون. واتضح سريعا أنه لم يعد بإمكان المركزيين تقديم موقف موحد، خلافا لكل التيارات الأخرى. فآثر يزيد والأحول المكوث بالقاهرة وعرض خدماتهما على الوفد الخارجي هناك، بينما بعث أقطاب آخرون (بن يوسف بن خدة وأحمد بودة ومصطفى فروخي) رسالة[1] إلى الوزير الفرنسي للداخلية، في 25 نوفمبر، اعتبروا فيها أن ما أسموه *« هيجان الأهواء الجارية منذ أول نوفمبر »* غير ملائم للبحث عن حل يتماشى ومصالح كل من الجزائر وفرنسا. فاقترحوا البدء بتنفيذ *« سياسة تهدئة يمكن ويجب أن تكون إجراءاتها الأولى وقف القمع والملاحقات لكل الجزائريين، إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، التصويت على عفو واسع النطاق وأخيرا الاعتراف بحق الممارسة العادية لكل الحريات الديمقراطية التي يضمنها نظريا الدستور الفرنسي »*.

من جانبهم، كان المصاليون أقرب من غيرهم إلى التاريخيين التسعة – إجمالا -، يتفقون معهم على هدف الاستقلال وعلى اللجوء إلى الكفاح المسلح، لكنهم كانوا يشترطون تحقيق قدر معين من التعبئة الشعبية وإبعاد المركزيين قبل السير قدما. وبالرغم من أن فاتح نوفمبر أحرجهم، فإن قيادتهم الممثلة بالمكتب السياسي، لم تتردد في نشر تصريح في 3 نوفمبر 1954 شبهت فيه حوادث الجزائر بتلك الجارية في تونس والمغرب، وتطالب من خلاله بحل يستجيب لطموحات *« الشعب الشمالي الإفريقي »*. وأتبعت نفس الهيئة هذا الاعتراف بشرعية الفاتح نوفمبر بتقديم دعم مالي في ديسمبر التالي، تمثل في تسليم مليوني فرنك إلى بلقاسم كريم، قائد المنطقة الثالثة (*القبائل الكبرى*)، نزولا عند طلبه[2]. بيد أنها أخذت أيضا تشيع أنها هي التي تقف وراء الكفاح المسلح[3]، مستغلة الغموض السائد على

1- Lettre publiée *in extenso* in, *La Guerre d'Algérie* (dir. Henri Alleg), op.cit., tome 3, annexes, p. 514-515.

2- M. Harbi, *Le F.L.N...*, op. cit., p.147 ; *1954...*,op. cit., p. 47.

3 - هذا ما لم يتوقف أنصار مصالي عن ترديده وربما بلغ كتاب جاك سيمون مبلغا استثنائيا في باب التشويش.
انظر: J. Simon, *Messali Hadj (1898-1974),* ... Paris, Tirésias, 1998, p. 178-182.

مستوى القاعدة النضالية، نتيجة عدم انتهاء الفرز بين التيارات المنبثقة عن أزمة الحزب. ويبدو أنها كانت مقتنعة بالفعل بإمكانية السيطرة على مجرى الثورة المنطلقة للتو، وأن استرجاع مدبريها تحت جناحها، لا سيما منهم أعضاء الوفد الخارجي، شيء آت لا ريب فيه. لهذا الغرض، انتقل إلى القاهرة مسؤول الشؤون الخارجية، أحمد مزغنة، بتوكيل[1] من مصالي، نص على أن صلاحيته تجري على كل ما يقوم به حامله *« من بحث شئون وفدنا في مصر، ومراقبة أعماله، وتنظيم تكوينه، وإعادة تأسيسه »*، فضلا عن العمل مع جامعة الدول العربية.

في القاهرة، تحديدا، حيث كان يقيم منذ 1952، وقع محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني في 2 نوفمبر، بيانا طويلا[2]، باسم *مكتب* جمعية العلماء الجزائريين هنالك، قيما فيه انفجار الوضع في الجزائر على أنه يكمل السلسلة المنطلقة من تونس، منتقدين ما اعتبراه قلة صدق حكومات الشرق العربي في مجال الدعم للحركات المسلحة في المغرب العربي ومحملين إياها مسؤولية احتمال انطفائها « لعدم الوقود ». وفي بيان لاحق[3]، مؤرخ 11 نوفمبر، كشف الرجلان أنهما كانا يجهلان حيثيات أول نوفمبر لكنهما أصبحا يفهمان *« أن الثورة شعبية غير متأثرة بالتأثرات الحزبية، ومنها أن طابعها عسكري حازم عارف بمواقع التأثير »*. فكانت الخطوة التالية التي تجسدت في توجيهما *«نداء إلى الشعب الجزائري المجاهد »*، في 15 نوفمبر، يحثانه فيه على عدم التراجع عن الثورة، إذ لم يبق عنده ما يخسره سوى هويته، وبالضبط إيمانه الديني : *« ان الرضى بسلب الأموال قد ينافي الهمة والرجولة، أما الرضى بسلب الدين والاعتداء عليه فانه يخالف الدين*

– – – – – –

1 – يذكر حربي، متبوع بغيره، أن مزغنة كلف بالمهمة في أكتوبر. إلا أن التفويض مؤرخ 25 نوفمبر 1954وموقع من مصالي « *رئيس الحركة القومية الجزائرية* ». أنظر: فتحي الديب، *عبد الناصر وثورة الجزائر*. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، مستند رقم 1، ص 642.

2 - محمد البشير الإبراهيمي، *في قلب المعركة 1954-1964*، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 20-23.

3 - نفسه، ص 25.

والرضى به كفر با! وتعطيل للقرآن ». فاستخلصا : « كلما استعرضنا الواجبات وجدنا أوجبها وألزمها في أعناقنا، إنما هو الكفاح المسلح [1]».

وفي 10 يناير 1955، حصل بالقاهرة اتفاق بين مزغنة من جهة، وبين كل من بن بلة وبوضياف وخيضر، من جهة أخرى، يقضي باعتراف مفوô مصالي *بجيش* التحرير الوطني وبمبدأي استقلال الجزائر ووحدة كفاح شمال إفريقيا. وكون هذا الاتفاق أساس تعاون الجانبين ضمن « *لجنة تضم جميع ممثلي الهيئات الجزائرية في الخارج لتكون كأداة للدعاية*[2].» في 17 فبرابر1955، تكونت اللجنة المذكورة تحت اسم «*جبهة تحرير الجزائر*[3]» من كل من محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد (الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني)، محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني (جمعية العلماء)، أحمد مزغنة ومكي الشاذلي (المصاليين)، حسين الأحول ومحمد يزيد (المركزيين)، وأحمد بيوô (اتحاد البيان). أما ميثاقها، فإنه ركز عل أمرين.

- إنه نص على التزام المسؤولين الموقعين بالتعاون من أجل « *خدمة الجزائر، والكفاح*

1- نفسه، نص النداء ص 15-19. أنظر أيضا: أحمد توفيق المدني، *حياة كفاح*، الجزء الثالث، ص 26-30، نقلا عن«الصحف المصرية»ü الشيخ خير الدين، *مذكرات*، الجزء الثاني، ص 167-170، نقلا «عن البصائر عدد 276 السنة 7» وهي إحالة غير صحيحة. في المصدرين ورد النداء دون تعليق ومنسوب لRبراهيمي وحده وبصفته رئيسا للجمعية وليس بصفته ممثلا لها في القاهرة. د. العربي الزبيري لم يشر إليه في دراسته *الثورة الجزائرية في عامها الأول*، ص 181-191، بينما يجزم محمد حربي في كتابه عن جبهة التحرير، أن الشيخ الإبراهيمي رفض رفضا مطلقا طلب بن بلة إصدار نداء للشعب الجزائري من أجل الالتحاق بالكفاح المسلح. وأورد ج. مينيي نفس الكلام. حربي لم يكرره في كتابه عن حرب التحرير، معوضا إياه باتام العلماء ادعاء أبوة الثورة، بعد عام 1965«*بسبب التعريب وتميش المؤرخين الفرنكوفونيين*». انظر على التوالي:

M. Harbi, *Le F.L.N., mirage et réalité*, op.cit., p. 136; *1954, la guerre commence en Algérie*, op.cit., p. 44; G. Meynier, *Histoire intérieure du F.L.N.*, op.cit., p. 189.

2- انظر نص الاتفاق، فتحي الديب، المصدر المذكور، *مستند رقم 2*، ص 643.

3- نفسه، *مستند رقم 3*، ص 644-645ü م. ب. الإبراهيمي، المصدر المذكور، ص 37-39. لRشارة، يخلط محمد حربي بين اتفاق الوفد الخارجي مع مزغنة وكذا تاريخه وبين تكوين جبهة تحرير الجزائر وتاريخها واسمها. انظر على التوالي:

M. Harbi, *Le F.L.N,* op.cit., p.147; *1954*, op.cit., p.47.

في سبيل تحريرها واستقلالها مساندين بذلك جيش التحرير».

- ولئن اعتبر بيان 1 نوفمبر الجزائريين « *شعبا متحدا حول شعار الاستقلال والعمل*»، أي متبنيا الإجماع السياسي، فإن الميثاق نص على أن الشعب هو « الأمة الجزائرية »، من منطلق هويته التاريخية: « *الجزائر عربية الجنس مسلمة العقيدة... فهي بالإسلام والعروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش*». إنه يستبعد، هكذا، أي تصور آخر للأمة. وتم دعم هذا التوجه المشترك بين قدماء المنظمة الخاصة والمصاليين وجمعية العلماء بإعادة تأكيد واحد من ثوابتهم الأخرى وهو وضع الكفاح الجاري ضمن أفق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية العامة (البنود 5، 6 و7)، وهو ما يفسر تسمية التجمع بجبهة تحرير *الجزائر* بدل *الوطني*.

تلك كانت أول مرة أجمع فيها مسؤولون من التيارات الجزائرية المختلفة - باستثناء الشيوعي - على وثيقة بهذا المضمون. بيد أنها كانت آخر مرة أيضا. فالهيئة الجديدة اختفت بسرعة، الشيء الذي حملت القيادة المصالية مسؤوليته للوفد الخارجي، متهمة إياه بالخضوع لأوامر السلطات المصرية[1].

في الحقيقة، كان خيضر وزملاؤه يطبقون ما جاء في بيان نوفمبر بهذا الشأن، أي أن الشخصيات المذكورة وقعت على التحاق أتباعها بجبهة التحرير المزمع تكوينها. وهو المعنى الذي أدركه مصالي أيضا ولم يستسغه ودفعه إلى تمييش مزغنة. ما أدى بهذا الأخير إلى تبرير موافقته على استخدام لفظ *الجبهة* برغبته في استدراج اتحاد البيان وجمعية العلماء إلى صف الحركة المصالية من منطلق أن مسؤولي الوفد الخارجي لا يشكلون قيادة سياسية مستقلة وإنما مجرد منشقين ليس بوسعهم سوى « *العودة إلى الحركة بلا قيد أو شرط*[2].»

1- *Les archives de la révolution algérienne* par M. Harbi, Les éditions jeune afrique, 1981, *lettre de la direction du MNA au Président du Conseil de Syrie* le 10 mars 1956, p.133-139.
2 - Ibid., *lettre de Mezerna à Salah Hassen*, le 18 mars 1955, p. 118.

انتهى الخلاف بوضع المصاليين مزغنة والشاذلي في إحدى السجون المصرية. ومع هذا، وبالرغم من ضغط رمضان عبان[3] في الاتجاه المعاكس، دأب أعضاء الوفد على مراعاة جانب مصالي، بل عرضوا عليه أكثر من صيغة توحيدية، خلال عامي 1955 و1956، ظل يخضع قبولها لشرط منح حركته التفوق على جبهة التحرير[1].

كما لم تتسم العلاقات بين أفراد الوفد وبين محمد البشير الإبراهيمي بالسلاسة واليسر. إنه احتفظ باستقلال رأيه ولم يتردد، مثلا، في انتقاد بعض الممارسات الحربية الجزائرية على أمواج *صوت العرب*: «*حرم الإسلام التعذيب والتشويه والمثلة في الحرب(...) نهى وتوعد عن قتل النساء والصبيان والشيوخ الهرمى والقعدة والرهبان المنقطعين في الصوامع. نهى عن عقر الحيوان المنتفع به، نهى عن اتلاف الزرع واحراق الأشجار وقطعها* (...)»[2]

لعل هذا ما اعتبره بن بلة، فيما بعد، من قبيل ما أسماه « تحركات عملية ضدنا »، وإن اتهم الشيخ صراحة بالتحالف مع نوري السعيد[3]. هذا في حين تستر خيضر، عند مراسلة عبان، على حقيقة تلك العلاقات[3].

يبقى أن *جبهة تحرير الجزائر* كانت بنت ساعتها ومناخها القاهري، ولم يفشلها تعارض إرادات الهيمنة، مهما كان مصدرها، إلا لكون المواقف داخل الجزائر لم تكن قد حسمت في نفس الاتجاه.

.

3 - ÀǝäÂƨä 1955-1956: ǒƖÀǟ äƬGDZ « ?ƺäöä äΛÀȒΣä ƖÀöä ȓȉ äDz ».

في الجزائر، انطلق مسار دمج التيارات السياسية الجزائرية في ربيع 1955 تحت إشراف

1- *Les archives de la révolution algérienne*, op. cit., *lettre de Messali au Bureau politique du MNA,* août 1956.

2 – م. ب. الإبراهيمي، المصدر المذكور، ص 87.

2 – م. خليفة، المصدر المذكور، ص 110. كان نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، المحرك الرئيسي لحلف بغداد ضد حكم عبد الناصر ونفوذ الاتحاد السوفييتي في الشرق.

3- M. Belhocine (édit.) *Le courrier Alger – Le Caire* ...Casbah Editions, Alger, 2000, *document n° 8*, Le Caire le 19/10/55 p. 99- 103.

رمضان عبان، أي في الوقت الذي فشلت فيه محاولة القاهرة، وإن كان هذا التناوب دون سابق تخطيط على ما يبدو. وعند انتهاء ذلك المسار منتصف 1956، ظهر، بالنتيجة، ميزان قوى سياسي ومذهبي جديد بين الأجنحة المنبثقة عن أزمة حركة انتصار الحريات، كرسه مؤتمر الصومام في أوت 1956 في النصوص والمؤسسات.

هنا تم إقصاء المصاليين بالسلاح أساسا، بدءا من المنطقة الثالثة (*بلاد القبائل*) التي كانت تشكل واحدا من أهم معاقلهم. وقد لعب قائدها، بلقاسم كرϹ، الدور الحاسم في ذلك، بعد أن كان قد لعب دورا بنفس الحسم في ضم منطقته إلى جماعة نوفمبر. في ديسمبر 1954 أو جانفي 1955، أرسل كرϹ إنذارا لمصالي يطالبه بالخضوع لجبهة التحرير الوطني. فساءت العلاقات بين الطرفين في الجزائر وفي أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا. وكون المصاليون حزبا يجمعهم تحت اسم *الحركة القومية الجزائرية* ومجموعات ع ـ سكرية خاصة.بم. ولم يلبث التوتر أن تحول إلى حرب داخلية طاحنة بين الاخوة، محدثة الانقسام التاريخي للوطنية الشعبية منذ انتظامها في نجم شمال إفريقيا عام 1926.

في نهاية 1956، بدا أن المصاليين قد هزموا في مواجهاتم مع عناصر جبهة التحرير داخل العاصمة، كما تم طرد فرقهم المسلحة بقيادة محمد بلونيس من الولاية الثالثة. فلجأت إلى النواحي الوسطى المهملة[1](بين أولاد نائل وغربي الحضنة)، الداخلة ضمن حدود الولاية السادسة الصحراوية، حيث اغتالت العديد من عناصر الثالثة والرابعة. في 28 ماي 1957، قامت قوات الولاية الثالثة، تحت مسؤولية سعيد محمدي، بقتل 301 ساكنا من مشتى قصبة دوار بني إلمان (الواقع على الحدود الجنوبية من الولاية المذكورة). ما عرف تحت اسم « مجزرة ملوزة ». في 7 جوان، انتقل بلونيس إلى التعاون العلني مع السلطات الاستعمارية الفرنسية، دون أن يلق الإدانة من مصالي. ثم التحق عدد من القادة المصاليين بجبهة/جيش التحرير. في فرنسا، انطلقت المذابح المتبادلة في 1956، بمبادرة المصاليين، وخرجت جبهة التحرير منتصرة فيها بعد حوالي سنة، لكنها حاولت اغتيال

ـــــــــــ

1 - أنظر : *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة*. دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 8.

مصالي في سبتمبر 1959. وباختصار، تواصل الحديث عن مكافحة المصالية إلى غاية 1962حتى وإن بدا واضحا أن الحركة المذكورة كانت قد خسرت الحرب قبل ذلك.

الفارق الثاني الهام تمثل في دمج الشيوعيين مع بقاء حزبهم قائما - من الوجهة النظرية على الأقل - دون جميع التنظيمات الجزائرية السابقة، علما أن إعلان 1 نوفمبر يستبعدهم أصلا من دخول جبهة التحرير بدعوى أنهم يكونون حزبا مختلط السكان. في 4 نوفمبر 1954، نشر مكتبهم السياسي بيانا[1] ألحّ فيه على وقف القمع، مشيرا إلى « التجربة الأليمة » التي مرت بها تونس. واعتبر أن « *أفضل أسلوب لتفادي إراقة الدماء وإقامة جو الوفاق والسلم، يتمثل في الاستجابة للمطالب الجزائرية بالبحث عن حل ديمقراطي يحترم مصالح جميع سكان الجزائر، دون تمييز في العرق والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا* ». وبعد أسبوعين، أعلنت اللجنة المركزية[2] تمسكها بسياسة « *الجبهة الوطنية الديمقراطية، المفتوحة لكل الوطنيين والديمقراطيين دون استثناء* »، وأن للشعب الجزائري «الحق في حياة وطنية خاصة به »، يبدأ تجسيده « *بتطبيق التدابير التقدمية الواردة في قانون 1947*».

وفي ديسمبر، أوضحت[3] النائبة عن مدينة وهران، أليس سبورتيس، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أن الشيوعيين الجزائريين يرون « *مستقبل الجزائر في إقامة جمهورية جزائرية بحكومتها وبرلمانها، وفي مرحلة أولى – كمرحلة فورية – إزالة الجمعية الجزائرية الحالية وتعويضها بجمعية حقيقية تنتخب ديمقراطيا وتعكس نسب الشرائح العرقية الرئيسية للسكان وتتولى إدارة جميع الشؤون الداخلية الجزائرية* ».

1- *Liberté,* 4 novembre 1954. *Cf.* également *La guerre d'Algérie* (dir. H. Alleg), op. cit., tome 3, annexes, p. 513-514; H. Khatib, *1er juillet 1956: L'accord FLN-PCA*., annexe VIII, p.127.

خطيب على حق عندما يفند مزاعم بعض الكتاب احتواء هذا النص عبارات تنديد بالكفاح المسلح، لكن حرصه على نقد ما كتب بشأن حزبه لم يمتد إلى ما كتب عن التنظيمات الأخرى كما يتضح من دراسته المذكورة ص 45-47.

2 - *Liberté* du 18 novembre 1954; Khatib, op.cit., p. 48-49.

3 - *Liberté* du 16 décembre 1954, Khatib, op.cit., p. 49.

في 12 سبتمبر 1955، تعرô هذا الحزب للمنع. فأنشأ مجموعات مسلحة، تحت اسم *« المكافحين من أجل الحرية »*، شارك فيها مناضلون من ذوي الأصول الأوربية والأهلية. وقد نفذت هذه الفرق بعض الأعمال التخريبية والاغتيالات (كاغتيال محافẓ شرطة قسنطينة) في المدن الكبرى الشمالية (العاصمة، البليدة، وهران وقسنطينة)، بدءا من أواخر 1955. لكن العملية التي نالت صدى واسعا هي تلك التي ارتبطت باسم هنري مايو وتمثلت في خطف شاحنة أسلحة في مدينة الجزائر، في أفريل 1956، آل جزؤها الأعظم لجيش التحرير الوطني. هذه العملية هي التي دفعت جبهة التحرير والحزب الشيوعي إلى الاتفاق في فاتح جويلية 1956 على ما يلي: التحاق *المكافحين من أجل الحرية* بجيش التحرير الوطني وقطع كل الصلات العضوية والسياسية التي تربط بين المناضلين الشيوعيين الموجودين بجيش التحرير أو الذين سوف ينضمون إليه[1]. هذا مع العلم أن عبان كان قد عبر لزملائه الخارجيين، في 15 مارس 1956، عن اعتقاده أن *من مصلحة الجزائر التحالف مع « الديمقراطيات الشعبية ضد البلدان الغربية. وإذا أراد الشيوعيون تموينا بالأسلحة لان عاقدون النية على قبول الحزب الشيوعي الجزائري كحزب ضمن جبهة التحرير الوطني إذا كان الشيوعيون قادرين عل تموينا بالأسلحة[2].»*

بيد أن اجتماع الصومام، المنعقد بعد بضعة أسابيع من الاتفاق المذكور، سجل أن *«الشيوعية غائبة »* وأن إقدام بعض مناضليها على الا٧رباط الفردي في جبهة وجيش التحرير، إنما تم لمحاولة اختراقهما. فيتعين « إبقاء النفوذ الشيوعي ضمن قوقعته[3] ». بصورة عامة، كان رجال الصومام معادين للشيوعية ويبحثون، على الصعيد الدولي، عن دعم الغرب بالدرجة الأولى، مثلما ظهر من خلال اختيار انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة. وعلى الصعيد الداخلي،لم ترضهم مواصلة العمل الشيوعي في المدن (محاولة اغتيال الجنرال ماسو، استمرار تشغيل مخبر صنع

\- - - - - -

1 – H. Khatib, op. cit., p. 101.

2 – *Le courrier*, op. cit., *document n ° 29*, Alger le 15 mars [1956], p. 164.

3 – *La guerre d'Algérie* (dir. H. Alleg), op. cit., t 2, p. 194.

المتفجرات بمدينة الجزائر، وضع فرناند إيفتون قنبلة في مدينة الجزائر، الخ.) واتم عبان الحزب الشيوعي بعرقلة اندماج مقاتليه في جيش التحرير، فتلقى ردا يتهم بعض القيادات (لاسيما في الولاية الرابعة والولاية الخامسة) بتصفية العناصر الشيوعية المندمجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

أما فيما يتعلق بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فقد أمضى رئيسه فرحات عباس، في 12 نوفمبر 1954، مقالا أعاد فيه التذكير بمطالبته بجزائر متحدة مع فرنسا وبقناعته أن *« العنف لن يحل أي مشكل[2] »*.

من جانبها، التزمت قيادة جمعية العلماء داخل الجزائر الصمت طيلة شهر نوفمبر. لم تنشر البيانات التي أصدرها الإبراهيمي من القاهرة بأي شكل من الأشكال. لقد اجتمع المجلس الإداري يوم 1 نوفمبر وقرر، حسب المدني، أن يترك للأتباع *«أن يعملوا ما استطاعوا مع الثورة* (...) *مع وجوب المحافظة التامة على مكتسبات الأمة الجزائرية التي هي المعهد والمدارس الابتدائية* [التابعة للجمعية]، *على أن تعلن الجمعية موقفها في اجتماع عام[3].»* وفي 7 ديسمبر، حثت البصائر الحكومة الفرنسية على *« تغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرة »*، حث رأى فيه القائمون على الثورة بالجهة الشرقية تعبيرا عن التشبث بقانون الجزائر الصادر في 1947، فأنذروا قيادة جمعية العلماء وطالبوها بالامتثال لنداء أول نوفمبر[4]، أي حل نفسها.

غير أن توفيق المدني، أمينها العام وأبرز مؤدلجيها السياسيين حينذاك، لم يتوقف عن مناشدة السلطات الفرنسية تطبيق القانون المذكور[5]. لقد ظل مؤمنا، على الأقل إلى غاية

------

1 – G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN*, op. cit., p. 183 - 184.

2 - *La République Algérienne*, 12 novembre 1954.

3 - ت. المدني، *حياة كفاح*، الجزء الثالث، ص 23.

4 - د. العربي الزبيري، المرجع المذكور، ص 183، نقلا عن العقيد صالح بوبنيدر، المدعو *صوت العرب*.

5 - *البصائر*، العددان 318و319 الصادران في 13 و20 ماي 1955: *« ان الحل النهائي للمشكل الجزائري انما هو احراز الدولة الجزائرية على نظام الحكم الذاتي بواسطة تسامح حر شريف »*؛ *البصائر* عدد 330: *« نريد دولة وحكومة، وديموقراطية صحيحة، ودستورا شعبيا يحقق سيادة الأمة، كل الأمة* [أي بما فيها الأوربيون]» انظر المدني، المصدر المذكور، ص 76 و87.

مغادرته الجزائر عام 1956، أن « *الجزائري (...) يريد أن يحكم بلاده حكما حرا بمشاركة سائر العناصر التي استوطنت هذه الأرض، وأن يكون منهم جميعا فوق أديمها حكومة جزائرية، لا تكون دون حكومتي تونس والمغرب الأقصى سلطة ونفوذا*[1]. »

في 28 مارس 1955، نظم الوالي العام جاك سوستيل اجتماعا حضرته شخصيات تمثل المصاليين والمركزيين والعباسيين والعلماء. إلا أن إدانة جبهة التحرير للقاء وسرعة انتشار شعارها بعدم التعامل مع الإدارة الفرنسية، من جهة، وتصويت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون الطوارئ وتوسيع عمليات القمع الاستعماري من جهة أخرى، كانت وقائع دالة على فوات أوان سعي سوستيل للعثور على محاورين مقبولين لديه عرفوا *بالقوة الثالثة*. تلك الوقائع كانت تؤشر، من جهة أخرى، إلى أن الساعة قد دقت لتتحول جبهة التحرير إلى ممثل وحيد للجزائريين. على الإثر، شرع رمضان عبان، الذي بات القائد الفعلي

للجبهة في الجزائر، في ربط اتصالات بمسؤولي التنظيمات الجزائرية، باستثناء تنظيم مصالي. غير أن الأمور لم تتطور بحزم سوى بعد أن قرر يوسف زيغود، قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة بالشرق الجزائري)، أن تشمل أهداف هجوم 20 أوت 1955 الشهير التصفية الجسدية لعدة شخصيات، من بينها م. خير الدين، رئيس جمعية العلماء الفعلي، وعلاوة عباس، من أقارب فرحات والصيدلي مثله والذي قتل فعلا. ما أجبر المهددين الآخرين إلى الاحتماء بعبان. في أكتوبر، أخبر هذا الأخير زملاءه في القاهرة عن وجود مشروع « *تجمع سياسي* » يضم المركزيين والعباسيين والعلماء والمستقلين، يحظى بموافقة قيادة مدينة الجزائر (هو وعمر أوعمران) ويكون واجهة لعرض مطالب جبهة التحرير، على الخصوص اعتراف الحكومة الفرنسية « *بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال* » وفتح مفاوضات بينها وبين حكومة جزائرية مؤقتة[2]. هذا المشروع، الذي ينسجم مع تصور المركزيين،لم يلق القبول، سواء من الوفد الخارجي[3] أو من قيادات الداخل أو من

1- نفسه، ص81.

2- *Le courrier*, op. cit., *document n°6,* Alger le 8 octobre 1955, p.94-95.

3- Ibid., *document n°8,* Le Caire le 19/10/1955, p.101.

الأوساط الشعبية، حسب عبان نفسه[1].

في ديسمبر، استقال المنتخبون العباسيون والشيوعيون والمستقلون مكرهين. وإذ أعلن فرحات عباس التحاقه بالجبهة، عقدت جمعية العلماء، في 7 يناير 1956، الاجتماع العام الموعود منذ أكثر من سنة، وأصدرت بيانا يقول المدني إنه عرضه على قيادة الثورة بمدينة الجزائر «*فابتهجت به وأقرته*». ومما جاء فيه:

« لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سلمية وسريعة الا بالاعتراف العلني الصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة، وجنسيتها الخاصة العربية، وحكومتها القومية، ومجلسها التشريعي المطلق التصرف في دائرة احترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقوق الجميع.

ونؤكد أنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة، والاقدام على بناء النظام الحر الجديد، الا بواسطة التفاهم الصريح المخلص مع سائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري من رجال الحل والعقد، الذين اظهرهم الكفاح الجزائري[2]. .»

في 6 أفريل منعت *البصائر* وخضعت مدارس حرة كثيرة للتفتيش وألقي القبض على عدد من أعضاء الجمعية. في الميدان كان بعض الضباط ينتمون للجمعية، منهم إبراهيم مزهودي في الولاية 2، محمد شعباني، الذي أصبح عقيدا وقائدا للولاية 6 ومحمد الصالح يحياوي، العقيد المقبل وأحد المقربين من بومدين في جهاز جبهة تو. هذا وقد أصبح عباس بن الشيخ الحسين ممثلا لجبهة تو في السعودية ومحمد خير الدين ممثلها في المغرب، بينما التحق توفيق المدني بالوفد الخارجي في القاهرة صحبة فرحات عباس وأحمد فرنسيس.

كان عبان حينذاك لا يتصور جبهة التحرير في شكل حزب[3] وإنما كتجمع للوطنيين الجزائريين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. بالنسبة له، كان قد فات أوان الحديث

------

1 - Ibid., *document n°11,* Alger le 4 novembre 1955, p. 108.

2- المدني، المصدر المذكور، ص 35-37.

3 - *Le courrier*, op. cit., *document n° 28*, A.Ramdane, Alger le 13 mars 1956, p. 157-158.

عن الأحزاب ومسألة توحيدها، كما يفعل الخارجيون في القاهرة. بل إنه لم يكن يفرق حتى بين الجبهة وبين جيش التحرير:

«فالاتحاد يتحقق في خضم المعركة ضمن جبهة ت و. كل الناس في الجزائر جبهويون باستثناء مصالي وأصحابه. والتوحيد تحقق إذ أن فرق جبهة تو تتكون من: مصاليين سابقين، مركزيين سابقين، مطرودين من حزب الشعب الجزائري وإطارات سابقين مطرودين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومطرودين من الحزب الشيوعي الجزائري (نادرين)، كل أتباع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كل العلماء، مستقلين لم يسبق لهم الانخراط وأخيرا من مناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانوا قد اختاروا الحياد إبان أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1]*.»*

هكذا انتهت حقبة تاريخية كاملة. هذا مع العلم أن صعود تلك الفئات لم يرق للجميع. والحال أنا كلها كانت تتسم بدرجات متفاوتة من الاعتدال.

4 – ﻣﻪ ӯlﻣƺÔӧӓ БǗ ÈŸӓӓȀù 1962: ӯľŢǺӧӓ ğlÊèèǘﻣ ğlèølưş.

فضلا عن إعادة تحديد أهداف الحرب الواردة في بيان نوفمبر 1954 وتنظيم بنيات قيادة الجيش والجهاز الإداري والسياسي، جعل المؤتمر من جبهة تو الممثل الوحيد للجزائريين. وقد أقر أيضا مبدأ أولوية السياسي على العسكري، للوقاية من نزوع قادة الحرب إلى التصرف بمطلق إرادتهم. في هذا الشأن، قام كرĆ بلقاسم، حامي عبان، بمساندته ضد أولئك القادة، لا سيما عمر أوعمران ويوسف زيغود. كما أقر مبدأ أولوية الداخل على الخارج لمواجهة طموحات عناصر الوفد الخارجي، من جهة، ولإضفاء شرعية السلاح، من جهة ثانية، الأمر الذي رحب به العسكريون.

غير أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (البرلمان)، الذي أسندت إليه صلاحيات التفاوô ووقف النار وكذا تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ، كان في واقع الأمر يتكون من أغلبية ملتحقين (سواء كانوا كاملي العضوية أو إضافيين) مقابل أقلية من القادة العسكريين

----

1 - Ibid., *documnt n° 29*, Abane, Alger le 15 mars 1956, p. 161-162.

العاملين ومن التاريخيين الذين لم يكن من الممكن عدم ضمهم[1]. ما لم يرتح له هؤلاء وأولئك. لقد نظروا إلى مؤتمر الصومام على أنه مؤتمر ترقية السياسيين القدماء، وبصورة خاصة المركزيين والعباسيين، الذين عرقلوا قيام ثورة نوفمبر ويدفعون باتجاه الحلول الوسطى مع الاستعمار. وذهب بن بلة أبعد من ذلك معتبرا أن المؤتمر أسس ائتلاف هؤلاء مع « البربريين الجهويين » لمحاولة « إيجاد قطيعة مع العروبة ومع مصر ومع ناصر[2].»

أما لجنة التنسيق والتنفيذ، فإنا شكلت من جماعة عبان المتماسكة سياسيا (العربي بن مهيدي والمركزيين بن يوسف بن خدة و سعد دحلب) ولم تضم سوى عسكريا واحدا هو كرC بلقاسم، حليف عبان، أي أنا لا تعدو أن تكون أكثر من ائتلاف لزعامتي العاصمة والولاية الثالثة، علما أن قائد هذه الأخيرة كان مقيما بمدينة الجزائر بصورة شبه دائمة. ومنذ اعتقال التاريخيين في 22 أكتوبر 1956 والذي أتبع، في مارس 1957، بالتصفية السياسية لعلي محساس، حليف بن بلة، بدا الأمر وكأن تلك اللجنة ربحت المعركة ضد خصومها. فالتحق خيضر بوجهة نظر بن بلة وبوضياف، بينما تبا آيت أحمد قرارات الصومام، ما فسره رفقاؤه في السجن بالتضامن القبائلي.

على صعيد الحياة اليومية للجزائريين، فضلا عن تعليمات حظر التدخين وتناول الكحول وارتياد قاعات السينما، الخ.، منعت جبهة تو دفع الضرائب والشكوى إلى المحاكم واستدعاء الطبيب للدار وإرسال الأطفال إلى المدارس والتحرك من دون ترخيص واستخراج النساء صورا ووثائق هوية من الفرنسيين. هذه الإجراءات (التي تذكر ببرنامج الشيخ الإبراهيمي عام 1951 لمحاربة الإنجليز في مصر)، جعلت الإيديولوجية والسياسة تنصهران في ذهن أغلب الجزائريين. بذا الصدد سجل بين 1954 و1957 اYفاô عدد القضايا المقيدة في جداول محاكم الصلح بنسبة 90% والمحاكم الشرعية ب 71 %[3].

------

1 – للعلم كان كل من مراد ديدوê ومصطفى بن بولعيد قد قضى نحبه بينما كان رابح بيطاط في السجن وكان أحمد بن بلة و محمد خيضر وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف في الوفد الخارجي.

2 – م. خليفة، *حديث*، المصدر المذكور، ص 203 والتالية.

3 – Cf. tableau in G. Meynier, op. cit., p. 201

وبعد 1958، هبطت الاستشارات الطبية وبناء الأقسام الدراسية بمقدار النصف.

وإن كانت هذه الإحصاءات تظهر أثر الإجراءات الزجرية المذكورة، فإنها تعكس أيضا ما هو أعمق من ذلك، وهو القبول بإقامة دولة الجزائريين بنظمها القضائية والعسكرية والتعليمية. فأغلب الجزائريين التزموا جماهيريا شعارات إضراب الثمانية أيام بدءا من 28 جانفي 1957وحظر الدروس في الجامعة وفي الثانوي ربيع 1956 والإضرابات والمظاهرات بمناسبة ذكرى 5 جويلية وأول نوفمبر والاحتجاج على تقسيم الجزائر ومن أجل جزائرية الصحراء في جوان وجويلية 1961. في هذا الميدان، ازداد سلطان جبهة تو شمولا في بداية عقد الستينات، إذ أن المترددين، المنتسبين إلى شرائح الموظفين والمنتخبين والعسكريين، التحقوا بموكب النصر.

توجد فروق، بطبيعة الحال، بين منطقة وأخرى وداخل كل منطقة على حدة.

بناء على تقارير الاستخبارات الفرنسية، « عندما بدت تحفظات تجاه جبهة تو، فهي تبلورت دائما كرد فعل على الاضطهاد الذي مارسته، هنا وهناك، ضد الشعب : في الجملة كان التلاحم أكبر في ناحية قسنطينة منه في كابيليا، لا لنقص العزم الاستقلالي لدى القبائل، وإنما لأن [نظام] جبهة/جيش تو، من منطلق إرادة فرô الذات ضد الحركة القومية الجزائرية (المصالية) ورفضا لتعددية المقاومة، قام بحرب غزو حقيقية ودامية خلفت صدمات مزمنة، زادتها التصفيات الفظيعة التي أمر بها عميروê خطورة وعمقا[1].» هذه التصفيات التي طالت المئات (بين 1000 و1800 حسب المصادر)، لا سيما العناصر المثقفة الآتية من جامعة الجزائر ومؤسساتها التعليمية بعد إضراب 1956، أثارت استياء قيادة الولاية الثانية (شمال قسنطينة)[2] التي رفضت معاملة الطلبة القادمين من المشرق بنفس الطريقة[3]. وفي الرابعة، يذكر أن التناغم بين النظام وبين السكان كان نموذجيا إلى غاية اللحظة التي أطلق فيها العقيد سي محمد بوقرة هو الآخر، موجة اغتيالات أودت بحياة

- - - - - -

1 – G. Meynier, op. cit., p. 204.

2 – أنظر شهادة قائد الولاية الثانية : مذكرات الرئيس علي كافي. دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 123 والتالية.

3 – نفسه، ص 132.

أكثر من 400 شخصا. ويمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يخص الجهات الشمالية الوسطى من الولاية السادسة التي وقعت فيها المعارك ضد جماعات بلونيس و« المنشقين ».

من جانبه، فسر العقيد عميروê هذه التصفيات الجسدية على أنا قضت على من قاموا بمؤامرة تمهيدا لعقد اتفاق مع ديغول[1]، مع العلم أن أشهر وأثبت تجاوب تجسد بعد وقوع تلك الحملات في لقاء سي صاآ، خلف سي محمد بوقرة، مع ديغول في جوان 1960 .[2]

وعندما انعقد « اجتماع العشرة[3]» (كما عرف حينذاك) بين شهري أوت ونوفمبر 1959، أخذ قراران، واحد يأمر « وقف التعذيب» وآخر يقضي عرô أحكام الإعدام الخاصة بالضباط وصف الضباط على رئيسي هيئتي الأركان قبل تنفيذها، فضلا عن اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة عمليات العدو الداخلة في الحرب النفسية[4].

في الحقيقة هناك جملة من العوامل وفرت إمكانيات متجددة لتأثير العدو وهز الثقة الداخلية، كمشاكل الاتصال بين الولايات والتنسيق بينها وبين القيادة العامة المقيمة في الخارج وغيرها من مظاهر ضعف التسيير العسكري الشامل والتوجيه السياسي الموحد. باختصار، يتعين البحث عن أسباب التلاحم والتنابذ بين نظام جبهة/جيش التحرير والسكان وبالتالي عن تفسير تلك التصفيات في سلوك ذلك النظام.

في الميدان، أخذت بنياته، أي بنيات الدولة الموعودة تتقولب في الهيكلة العسكرية، في الريف وفي المدينة على حد سواء : مناطق (المدن الكبرى)، نواحي، الخ.، تقودها لجان قيادة ثلاثية على النحو الذي تقرر في الصومام. وقد أدى القمع والتفكيك المستمرين لهذه الهياكل من قبل الجيش الفرنسي إلى تركيز الطاقات في أغلب الحالات على جمع الضرائب

- - - - - -

1 - أنظر رسالته إلى زملائه القادة العسكريين في نفس المصدر، النص الأصلي الملحق الخامس، ص391-394 والنص المعرب ص 126-131.

2 – أنظر شهادة مساعد سي صا؟ ومرافقه أثناء لقاء ديغول، الرائد بورقعة، *مذكرات*، المصدر المذكور، الفصل الثالث.

3 – قادة الولايات العسكرية الخمس الشمالية أو ممثلوهم ورئيسا أركان الشرق والغرب ووزراء القوات المسلحة والداخلية والاتصالات العامة .

4 – D.N.A., *Archives C.N.R.A., CO 10.*

والتموين. أما مجالس الشعب أو اللجان الخماسية التي استحدثت في الصومام أيضا، فكان وجودها نظريا أكثر منه عمليا. وحيث انتخبت فعلا، فإنها أمنت بقدر ما، حتى عام 1959، المعونة للمحتاجين والمنح العائلية للمجندين وصيانة المدارس وإدارة الأوقاف. وفي بداية 1960، زالت الوظيفة الإدارية للجان الخماسية تقريبا في كل مكان ما عدا في الولاية الثانية (شمال قسنطينة) وبعض الجهات من الأولى (الأوراس)، قبل أن يأ؟ دورهما كذلك.

فقد أخذت *« الدولة الجزائرية في طور التكوين تتصرف بصورة متزايدة كبايلك جديد حيث الكلمة العليا للبيروقراطية العسكرية. صحيح أن ذلك وقع تحت وطأة العمليات العسكرية، ولكنه وقع أيضا بفعل ميل بنيوي. فوظيفة الإيقا؟ السياسي انحصرت في جولات ترديد نفس الشعارات – الجهاد، كواجب للتضحية من أجل الاستقلال – وتعليمات أمنية قصد فر؟ احترام قانون حماية الصمت. فكل شيء أصبح تابعا للعسكري[1]. »*

لقد أدى الصراع الضروس للجيش الفرنسي ضد النظام الثوري - لا سيما من خلال خطة شال – إلى زوال المسؤولين ذوي الكفاءة. كما أن التصفيات الداخلية، التي دعمت استحواذ الجيش، استنزفت في نفس الوقت، طاقة المقاتلين وأفواجا من الإطارات المدنية الصغرى. وبالتالي، بدل النخب الريفية المناضلة، المتمسكة بجبهة تو في 1954، أصبحت القيادة في عدة مناطق عام 1962 بيد من كانوا بمثابة موظفين صغار يتسمون بضعف التكوين السياسي، وأحيانا بالأمية، ويـ عون بالقدر نفسه إلى التشبث بمنصبهم. وفي مدينة الجزائر لم تنهض المنطقة المستقلة أبدا بعد هدمها في 1957، ودأبت التنظيمات الجنينية

التي شكلت فيها من قبل الولايتين الـاورتين، الثالثة والرابعة، على التنافس والتنازع المستمر فيما بينهما، لزعم كل ولاية وصية في بسط سلطتها على المدينة. وربما وقع نفس الشيء في غيرها كذلك. كل هذا أضعف مهام التأطير وجعل مثلا مظاهرات ديسمبر 1960 تجري في وسط كانت فيه جبهة تو قليلة الحضور السياسي. فكانت النتيجة أن

- - - - - -

1 – G. Meynier, op. cit., p. 205.

تضاعفت في صيف 1961 الأوامر الناهية عن المبادرة بالتظاهر والإضراب والقيام بمحاولات الاغتيال والتخريب وإصدار المنشورات وغيرها.

2 - öä Î ŧlȯ ä̈qzÀ̈ʌä̈Ʉ: äöGUHQ̄ ءdb ä̈èQÀ̈äkƎzDƎä م Î QÀ̈Õä öQUHÀ̈ʌÀ̈ مAÁÔŌ.

نص إعلان أول نوفمبر على أن هدف الحرب هو « الاستقلال في الإطار الشمالي الإفريقي »، وهو واحد من الثوابت منذ نجم شمال إفريقيا. لقد استمرت المطالبة باستقلال الجزائر غير مفصولة عن وعي مغربي عام، بالرغم من فشل مساعي نـاية الأربعينات وبداية الخمسينات. والمعلوم أن رغبة مفجري الثورة في اللحاق بالكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب كانت من بين العوامل المعجلة بإشعال الفتيل. إلا أن هذا لم يحسم مسألة وضع استراتيجية مشتركة سواء بين القادة الجزائريين أو بينهم وبين نظرائهم شرقا وغربا.

Ŭ - مdb ä̈ƨGƬä ä̈ΣÀ̈äƎä Ŭ Б م Î À̈ş ţ ä̈ţ8À̈ ā ä̈öÀ̈ƎدøäБ.

انطلق الكفاح المسلح في الجزائر في سياق تميز في كل من تونس والمغرب بالتوتر والعنف، من جهة، وبدء المفاوضات بين قيادات هذين البلدين وحكومة منديس فرانس، من جهة أخرى. من هذه الزاوية، كان إطلاق الشرارة في 1 نوفمبر بالجزائر دعما للمقاومة بقدر ما كان ضغطا على المتفاوضين.

وعندما تم التوقيع في 3 جوان 1955 على ترتيبات الحكم الذاź التونسي، وتخلى بورقيبة بالتالي عن النضال المسلح، رد يوسف زيغود، قائد المنطقة الثانية (الشمال الشرقي الجزائري) بهجوم 20 أوت العسكري، لقطع الطريق على أنصار الحل الوسط البورقيبي في الجزائر، ولشد أزر المقاومة المسلحة في المغرب المطالبة بعودة السلطان.

في هذا السياق، أمضى آيت أحمد وبن عبود في سبتمبر التالي بالقاهرة، ميثاقا يلزم الجزائريين والمغاربة حسب آيت أحمد « بكفاح مشترك وموحد، لا يتماشى إذن مع اتفاقات منفصلة حول إطلاق النار[1].» هذه الخطوة نالت تأييد صالح بن يوسف، الأمين

1-Citation in G. Meynier, op. cit., note 5, p. 564.

العام لحزب الدستور.

وفي مطلع أكتوبر 1955، وقع هجوم مشترك في كل من الريف المغربي وغربي الجزائر: إنه الوحيد على مستوى المغرب الكبير طوال مدة الحرب. في بلاغه[1] الصادر بالمناسبة، أعلن *جيش التحرير للمغرب العربي* عن:

« 1- الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لاقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط.

2 - عدم التقيد باي اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول بالكامل.

3- اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج [كذا] *على ما اجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية وان مثل هؤلاء لا يمثلون الا انفسهم وكفى ما قاسته البلاد من مفاسدهم.»*

أعيد السلطان محمد من منفاه، وبدأت المحادثات الفرنسية المغربية. وعندما طالب آيت أحمد وبن مهيدي ومحمد يوسفي باحترام ميثاق سبتمبر، رد المغاربة بانتفاء سبب استمرارهم في الكفاح المسلح بما أن العاهل قد رجع إلى عرشه.

في 11 يناير 1956، وجه قادة جيش التحرير للمغرب العربي، اثر اجتماعهم بالقاهرة، مذكرة متشائمة للرئيس عبد الناصر. فالمقاومة لم تتصاعد، بعد فتح الجبهة الغربية، سوى في الجزائر، لأن « *الامكانيات الانسانية والاستراتيجية كبيرة* » فيها، ولأن « *الكفاح التحريري في مأمن من مناورات الأحزاب السياسية* » بعد ذوبانها في جبهة موحدة. أما على الجانب المغربي، فإن الكفاح المسلح أصبح يواجه، بعد رجوع السلطان إلى عرشه،

ثلاثة جبهات صريحة (الفرنسيون والإسبان والأحزاب) ورابعة مستترة (ولي العهد الأمير حسن). واعتبر أولئك القادة أن « *القضية الجزائرية أصبحت اليوم مركز القضايا المغربية والعربية* »، مؤكدين عزمهم على « *عدم التقيد بأية اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق أماني شعوبنا في الاستقلال التام والوحدة والانضمام الى الأمة العربية في المشرق*».

------

1 - فتحي الديب، المصدر المذكور، مستند رقم 7، ص 649.

كما أنم كشفوا عن نيتهم فتح جبهات جديدة لإسناد القضية الجزائرية والإبقاء، بالتالي، على حظوû إفشال سياسة ربط تونس والمغرب بأي تحالف فرنسي معاد للعرب[1]. وفي نااية فبفري 1956، تم بالقاهرة توسيع التشاور إلى طاهر الأسود وبشير الصباح، قائدي جيش تحرير تونس، وتقرر إنشاء قيادة موحدة تشرف على المقاومة في البلدان الثلاثة وتركيز التزويد بالسلاح على جبهة تونس في مرحلة أولى، قصد إحيائها [2]. بالنسبة لخيضر، لم يكن يوجد ما يدع مجالا للشك، كون طاهر الأسود « *يبسط يده على معظم البلاد التونسية (...) كل العوامل الضرورية لإعادة انطلاق مشهود هي لحسن الحظ مجتمعة*[3].» إلا أن فرنسا أعلنت اعترافها باستقلال المغرب وتونس في 2 و20 مارس. في الأثناء، رد عبان على خيضر:

« إنكم تبدون وكأنكم شمال أفارقة قبل أن تكونوا جزائريين. من جانبنا، لان جزائريين قبل أن نكون شمال أفارقة.

بدل ضياع وقتكم وهدر طاقتكم في محاولة جر تونس والمغرب إلى الكفاح (وهما اللذان تقف أغلبية سكانهما وراء بورقيبة والسلطان سواء شئتم أم أبيتم) يجدر بكم تكريس كل جهودكم للجزائر[4]. »

وأكد في رسالة تلت بعد يومين: «*إنكم التزمتم مع مغاربة لا قيمة لهم (...) ماذا ينتظر أصدقاؤكم المغاربة لاغتيال السلطان والمفاوضين الذين خانوا بأتم معاا الكلمة اتفاقكم وشمال إفريقيا (...) في الحقيقة يظهر أنكم الوحيدون الذين يؤمنون بذا التوحيد الشمالي الإفريقي ووقعتم ضحية خداع المغاربة والتوانسة*[5].»

- - - - - -

1- المذكرة بإمضاء كل من بن بلة، بوضياف وبن مهيدي عن الجانب الجزائري والمهدي بن عبود ومحمد بن عبـد ا! المساعدي عن الجانب المغربي. أنظر فتحي الديب، المصدر المذكور، ص 150-163.

2- نفسه، ص 170-173.

3 - *Le courrier*, op. cit., Khider, Le Caire le 15-2-56, p. 132-136.

4 - Ibid., A. Ramdane, Alger le 13 mars 1956, p. 157.

5 - Ibid., Abane, Alger le 15 mars, p. 162.

في ماي، إلتحق آلاف المقاتلين المغاربة بالقوات المسلحة الملكية التي كان ولي العهد الأمير حسن يشرف على بنائها بالتعاون مع الفرنسيين. وبدأ طرح المطالب الحدودية باتجاه الجزائر، الأمر الذي طوره علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال، في خطابه بمدينة طنجة في 18 جويلية 1956، إلى برنامج شامل بعنوان *المغرب* [الأقصى] *الكبير*. سنعود إلى هذا الموضوع في فصل لاحق.

ã – ãùlèζöã ãÊφζϘöã – ãÊæÀ8ţã.

في 1 جوان 1956، وافق الوفد الخارجي – رغم اعتراô خيضر – على وقف التعامل مع جماعة بن يوسف لأن « قضيته خاسرة وأنصاره يتضاءلون تحت ضربات الحكومة » حسب توفيق المدني[1]، مدبر الاتفاق مع مبعوثي بورقيبة. واقترحت حكومتا المغرب وتونس عقد ندوة ثلاثية في ناية أكتوبر 1956 بتونس، حيث كان وفد الرباط ينوي تقدC مشروع فيدرالية مغربية مرتبطة بفرنسا. كان هذا المشروع بديلا عن عودة جيران الجزائر إلى السلاح، أصبح قادة جبهة تو الخارجيين يسلمون بجدواه، حسب آيت أحمد:

من الضروري [...] تغيير المعادلة السياسية مع التأكد من إمكان احداثها تغييرا في المعادلة العسكرية إذا أصر الفرنسيون على عدم إدراك مصالحهم الاستراتيجية الحقيقية. هذه المصا ‏ا تقضي بتبني صيغة ''اشتراك'' كانت البلدان المغربية الثلاثة، المنظمة في فيدرالية، ستقترحها على فرنسا. كان الأمر سيؤول إلى عدم بقاء ميزان القوة بعد ذلك قائما بين الجزائر وفرنسا، وإنما بين فرنسا وإفريقيا الشمالية[2].»

ومع هذا فإن فرنسا أجهضت الندوة باختطاف هؤلاء القادة.
على اثر قنبلة ساقية سيدي يوسف بتونس في 1958، دعا حزب الاستقلال كلا من

------

1 - حول هذه النقطة، أنظر ت. المدني، *حياة كفاح*، الجزء 3، مصدر مذكور، ص 151-152.
2 - Citation in G. Meynier, *Hitoire intérieure du FLN*, op. cit., p. 565.

الدستور وجبهة تو لندوة طنجة بين 27 و30 أفريل بجدول أعمال تضمن حرب الجزائر، تصفية آثار السيطرة الاستعمارية على بلاد المغرب واتحادها (بدء بمشروع هيئات تنفيذية مغربية). وقد انتصر النص الختامي لجبهة تو « الممثل الوحيد للجزائر المكافحة ». لكن ندوة تونس للأجهزة التنفيذية بين 16 و 20جوان لم تقرر سوى القيام بعمل دبلوماسي مشترك مع جبهة تو، ولم تؤد إلى المزيد من التنسيق إلا بين تونس والمغرب بشأن الموقف من ديغول[1]. وزاد الطين بلة توقيع حكومة تونس وشركة *إيراب* الفرنسية في 30 جوان اتفاق بناء أنبوب ينقل البترول من ايجلي (داخل الجزائر) إلى ميناء السخيرة التونسي. ما تبعه احتجاج جزائري وضغوط تونسية (حجز صحيفة *المجاهد* واعتقالات ومراقبة مشددة للقوات العسكرية الجزائرية). في مسألة ايجلي وقف المغرب إلى جانب تونس. كان علال الفاسي بالتنسيق مع جيش تحرير المغرب يطالب بمنطقة بشار-فقيق وحقل قنادسة للفحم وتندوف ومناطق الساورة وتوات وقورارة وتيدكلت، فضلا عن موريتانيا. لكن عندما اقترحت فرنسا على تونس والمغرب مشروع *المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية* رفضه البلدان بحجة إرجاء مشاكل الحدود إلى ما بعد استقلال الجزائر.

في جويلية 1961، أي أثناء أزمة بـ رت، قام فرحات عباس بزيارة للمغرب ووقع على نص مع السلطات المغربية يطمئنهم بشأن مسألة الحدود. ما أثار غضب هيئة الأركان العامة ودفع إلى نقاê ساخن في مؤتمر طرابلس الأول حيث وجهت لعباس تمة قلة الوطنية.

هكذا مات المغرب الفيدرالي قبل أن يولد.

إن المسارات المنفصلة للجزائريين من جهة ولشركائهم المغاربة من جهة أخرى من 1954 إلى 1962 تفسرها الأوضاع المختلفة. فدولتا المغرب وتونس لم تغب يوما في إطار الحماية، وكان الاتفاق السريع على معاهدات كافيا لعودة الاستقلال. في الجزائر زالت كل دولة جزائرية وفيها عاشت لا أقلية أوربية فحسب وإنما جماعة حقيقية، فرنسية بالأساس، وتحمل في نفس الوقت سمات المولدين البيض.

1- *Cf*. PV de la conférence in *Archives de la révolution*, op. cit., p. 415- 426.

ولم يتم سحق النخب أو إخضاعها في المغرب أو في تونس على النحو الذي حصل في الجزائر. ولم توجد فيهما أبدا ٧ب مفرنسة مطالبة بالاندماج في الحاضرة الفرنسية، في حين عاشت هذه الفئة في الجزائر عهد الاحتلال تحت عنوان فصم الشخصية. لغياب تلك الاضطرابات وكنتيجة له أيضا، أخذت حركات سياسية موحدة قيادة الحركة الاستقلالية بوضوح. وبالعكس، تحركت الجزائر منجذبة إلى عدة أقطاب سياسية متضاربة. ففي حين تعرف الأشقاء غربا وشرقا على أنفسهم منذ مدة طويلة في شخصيتي بورقيبة والسلطان الرمزية، فقدت الشخصية الوحيدة التي كان يمكن أن تتساوى معهما (مصالي) رمزيتها خلال انفجار حركة انتصار الحريات عام 1954.

وهكذا، فبالرغم من إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي، في 1948، تحت قيادة عبد الكرٍ الخطابي، لم يكن الاخوة المغاربة أبدا على انسجام بشأن تنظيم الكفاح المسلح. تجلى ذلك في نااية الأربعينات (أيام المنظمة الخاصة بالجزائر) ثم في 1952 - 1953 (المقاومة المسلحة في تونس والمغرب) ومجددا عندما قامت حرب التحرير الجزائرية. وحتى عندما استخدم التوانسة والمغاربة السلاح، فإنم لم يفعلوا ذلك سوى للضغط على فرنسا في منظور الحل السياسي.

لقد وجد مسؤولون جزائريون يشاطرون وجهات نظر بورقيبة التوفيقية مثل فرحات عباس ومحمد البجاوي، لكن المنطق القطري، من منطلق الخلفية المذكورة أعلاه، هو الذي تغلب.

منذ نيل استقلالهما قدم المغاربة دعمهم الدبلوماسي الثابت.

تحت إشرافهم تم تنظيم ندوة تونس الهضة في أكتوبر 1956. وطوال مدة الحرب وقف المغرب وأكثر منه تونس مع حل تفاوضي. وفوق أرضهم، قدموا المواساة والعون المادي والإسناد الحربي. ففي نهاية 1958، كان المغرب يحتضن بين 120 و130 ألف جزائري وتونس أكثر من 230 ألفا، من بينهم عدد هام من اللاجئين الجدد. وبينما كانت عشرات الآلاف من الجنود الفرنسيين لا تزال رابضة على أراضيهما سمح البلدان بإقامة قواعد عمليات لجيش تو مقابلة للحدود الجزائرية وكذا مخازن للأسلحة وقواعد تدريب وأجهزة إعلام، الخ. ووضعت ليبيا في خدمة جبهة وجيش تو عدة مطارات ومعسكرات تحاذي الحدود مع الجزائر... ناهيك عن تنظيم حملات التبرع والدعم الإعلامي واستخدام السفارات في العالم (لا سيما التونسية منها). كما ساعدت سلطات المغرب وتونس القيادة الجزائرية على التغلب على بعض المناوئين لها.

ومع هذا تسبب الحضور العسكري الجزائري في حوادث متكررة، بما فيها المواجهات المسلحة، لا سيما في النصف الثاني من الحرب. واهتمت الحكومات اهتماما مستمرا بمراقبة القوات الجزائرية، بل قامت السلطات التونسية عدة مرات بعرقلة التموين بالسلاح وحتى حجز كميات منه (في جوان وديسمبر 1958، في فيفري وجوان –جويلية 1959...). وقد افتكت السلطات التونسية في ديسمبر 1959، على اثر ما عرف بمؤامرة العموري وقضية عميرة والخصام الناجم بشأنها مع مصر وانتقال الحكومة المؤقتة إلى تونس، ميثاقا ينظم بدقة حقوق الجيش الجزائري : واجب التصريح بالمخازن وحركات الأسلحة والمعسكرات وتعدادها وتحرك الوحدات، وتطبيق القانون التونسي على الجزائريين، بما في ذلك عند التعامل مع الفارين من الجيش الجزائري داخل التراب التونسي وكذا الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة. في المغرب أيضا وقعت خلافات ومشادات لكنها كانت أقل حدة[1].

فالبلدان كانا يخشيان الانجرار إلى نزاع مفتوح مع فرنسا والجزائريون كانوا يلومون حكامهما على عدم التزام جانبهم عسكريا. لقد اعترف كريستيان بينو، وزير خارجية فرنسا، دون مواربة أمام برلمان بلاده أن التنازل من أجل استقلال تونس والمغرب كان لأجل التركيز على الجزائر. حينذاك كانت حكومته قد نقضت معاهدة مارس 1956 التي

تقضي بتقديم مساعدة اقتصادية لتونس قدرها 14 مليار فرنك. فعندما جرت قنبلة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، أراد التوانسة إنهاء الحرب بأسرع ما يكون للتخلص من الوجود الجزائري وتطبيع علاقاتهم مع الفرنسيين.

من جانب آخر كان البلدان يخشيان أيضا أن يشكل الوجود الجزائري عامل دعم للمعارضة الداخلية: جيش تحرير المغرب المناهض لحكومة الرباط وحركة صالح بن يوسف

------

1 – حول هذه الجوانب، يمكن الرجوع إلى : D.N.A, Archives C.N.R.A., CO 11.

المناهضة لحكومة تونس. فعمل بورقيبة - على الخصوص - على توظيف الـ اع بين الخارجيين (الممثلين بعلي محساس) والداخليين (الممثلين في تونس بأوعمران). حسب المخابرات الفرنسية، لعب « بورقيبة على الدوام ورقة القبائل. كانت هذه الورقة تمثل عنصرا في لعبته لمكافحة السياسة العروبية لناصر المساند لمنافسه صالح بن يوسف وضد العروبيين في جبهة تو[1]»، بزعامة بن بلة.

4 - « البلدان العربية » (المشرق): [illegible].

أ – [illegible] : [illegible].

تطلق الوثائق الداخلية غالبا تسمية «*البلدان العربية*[2] » على أقطار المشرق.

قبل نوفمبر 1954، فتحت التنظيمات الجزائرية مكاتب لها بالقاهرة للتعريف بمواقفها وبالوضع في بلادها. لكن دول الجامعة العربية عامة ظلت تتقيد بحدود الشرعية الفرنسية (« الجزائر جزء من فرنسا » ليس لها دولة خاصة بها). لم يبدأ جو التعامل يتبدل سوى بعد مجيء الضباط الأحرار إلى الحكم في مصر وانطلاق الكفاح المسلح في الجزائر. فاتسعت، بالتالي، مهام الوفد الخارجي وتشعبت كثيرا، ما دفع إلى فتح مكاتب في أغلب عواصم المشرق وجلب عدد من المركزيين والعلماء والعباسيين لتشغيلها.

حتى أكتوبر 1956، تاريخ إلقاء القبض عليهم، بقي أحمد بن بلة يتولى شؤون التسليح، بالتنسيق مع محمد بوضياف (النشيط صوب المغرب الأقصى وأوربا)، في حين بقي محمد خيضر (على مستوى المشرق) وحسين آيت أحمد (في نيويورك) يديران معركة التدويل السياسي والإعلامي.

دون محاولة وضع جرد مفصل ليس هنا مجاله[3]، يمكن الجزم أن بلدان المشرق العربي

----

1 – G. Meynier, op. cit., p. 563.
2 – Pour ex, cf. *Archives de la révolution*, op. cit., pp. 172, 394,…
3 - يمكن الرجوع إلى: أ. ر. شرف الدين، المصدر المذكور، الفصل الخامس، *الجامعة وثورة الجزائر*، ص 242-298؛ م. بن موسى خرنان، *العراق والثورة الجزائرية 1954-1962*. رسالة ماجستير مقدمة بجامعة بغداد، 1983؛ مريم صغير، *موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962*. رسالة ماجستير مقدمة بجامعة الجزائر، 1996؛ م. ص. الصديق، *الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر*. الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000؛ G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN*, op. cit., p.569 – 580.

استجابت للمساعي المتواصلة لهؤلاء، وقدمت مساعدات متعـددة الأصـناف في غايـة الأهمية.

في وسائلها الإعلامية وفي الجامعة العربية كما في المحافل الأفريقاسيوية والأمم المتحدة، رافعت مصر والبلدان العربية الأخرى بانتظام (وإن بتفاوت) لصالح القضية الجزائرية مثلما حصل اثر اختطاف الزعماء الخمسة في أكتوبر 1956 وإبان حملة القمع على مدينة الجزائر في 1957، وبمناسبة استفتاء ديغول في 28 سبتمبر 1958 ومحاولة فصل الصحراء ومفاوضات إيفيان مع فرنسا. وإذ تحولت إذاعة *صوت العرب من القاهرة*، على الخصوص، سلاحا فعالا في معركة فك الحصار النفسي والسياسي[1] منذ بثها إعلان 1 نوفمبر 1954، فإن المسؤولين الجزائريين وجدوا، في ظروف عدة، عونا ثمينا من السفارات العربية بأوربا وآسيا وأمريكا. وأخرجت الأفلام ووضعت الأناشيد[2] وطبعت كتب مختلفة القيمة [3] لنفس الغرض. ونظمت مصر والدول العربية الأخرى أياما أو أسابيع تضامن[4]

1- بما فيه الحصار داخل الجزائر. جاء في إحدى التقارير: «*تتميز دعايتنا في الداخل بالضعف الشديد إن لم نقل أنها معدومة (...) الإذاعة وحدها قادرة على الوصول إلى الجماهير والحفاظ على معنوياتنا (...) في الدواوير النائية، يتم كل مساء الاستماع إلى ''صوت العرب'' وتطوان والرباط*». ونص التقرير على ضرورة تكوين فرق متخصصة في هذه الحصص الإذاعية والسعي لتمديد وقتها وللحصول على حرية أكبر في وضع محتوياتنا. أنظر:
Rapport du C.C.E. au C.N.R.A. (aout 1957) in NAQD, revue d'études et de critique sociale, n° 12, printemps/été 1999, p.192 *sq*.
2- قام الفنان المصري محمد فوزي في 1956 بتلحين قصيدة مفدي زكريا *قسما* التي أضحت النشيد الوطني الرسمي للجزائر.

3- من الاصدارت المصرية يمكن ذكر: علي الشلقاني، *ثورة الجزائر*. القاهرة، دار الندى، 1956؛ أحمد الرفاعي، *قضية الجزائر والتضامن العربي*. دار الفكر، 1957؛ طه حسين وآخرون، *مع الجزائر*. القاهرة، دار الهنا للطباعة والنشر (د-ت)؛ محمد حسين شعبان، *90 يوما في الجزائر*. القاهرة، 1961(ط2)؛ حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، *الجزائر مشكلة دولية*. القاهرة، 1957؛ نفس المؤلفين، *الجزائر بين الأمس والغد*. القاهرة، 1962؛ *الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة*. الدار القومية للطباعة والنشر (د-ت). غير أن مكتبة الثورة، كما أبرزتها المجاهد بالفرنسية لم تتضمن إلا العناوين بأقلام الفرنسيين. الكتاب العربي الوحيد الذي حظي بالاهتمام هو *ضوء على الثورة الجزائرية* لإبراهيم كبة بعد أن أصبح وزيرا للاقتصاد في العراق . أنظر *l El Moudjahid,* 22 août 1958

4-أنظر بعض الأصداء بصحيفة *المجاهد* بالفرنسية عدد 5 أوت 1957، عددي 1 و15 فيفري 1958 وعدد 16 أفريل 1958 .

دورية مع الشعب الجزائري، دفع خلالها الموظفون والأجراء قيمة يوم عمل أو نسبة مئوية من مرتباتهم. وجمعت المواد الغذائية والأدوية والألبسة لفائدة الهلال الأحمر الجزائري، وفي أحيان أخرى، فرض رسم خفيف على تذاكر السينما والحفلات. وعلى نطاق أوسع، أخذ العون شكل تخصيص الجامعة العربية ميزانية سنوية للجزائر وإعطاء منح لطلبتها وتسهيل التحاقهم بمؤسسات التكوين (بما فيها الكليات العسكرية).

أما في مجال التسليح، بصفة أخص، فإن أول شحنة هامة – 21 طنا – انطلقت من الإسكندرية، نهاية فيفري 1955، ووصلت إلى الناضور بالمغرب، نهاية مارس التالي، على ظهر اليخت *دينا*[1]، وهي التي سمحت فيما بعد فتح جبهتي القتال في الغرب الجزائري والشمال الشرقي المغربي. وقد توالت الشحنات متفاوتة الأهمية والمصير طوال حرب التحرير، منها ما كان ممنوحا من الحكومات، لاسيما مصر[2]والعراق[3]، وأخرى مدفوعة الثمن من قبل الجزائريين أنفسهم.

ويمكن القول مع توفيق المدني أن الإضراب العام، الذي نفذته البلدان العربية غداة اختطاف الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956، كان « استفتاء عربيا عاما » لصالح

1- انظر يومياتا المتلاطمة بقلم قائد المهمة:

N. Bouzar, *L'odyssée du « DINA »*. Bouchene/Enal, Alger, 1993.

للإشارة، كانت أول شحنة سلاح مصرية لفائدة الكفاح الجزائري « تجريبية» وصلت ليبيا في مطلع ديسمبر 1954. أنظر ف. الديب، المصدر المذكور، ص 61- 65.

2- وضع بن بلة جردا مفصلا للأسلحة التي حصل عليها لصالح الثورة الجزائرية حتى تاريخ اعتقاله. أنظر:

Les archives de la révolution, op. cit., *Réponse de Ben Bella aux dirigeants du FLN en Algérie*, p. 169-171.

كما نشر ف. الديب قوائم متعددة. أنظر المصدر المذكور، المستندات من رقم 5 إلى رقم 51، ص 647-715. ووضع ج. مينيي أعمدة بيانية للأسلحة الحربية بحوزة جيش التحرير الوطني بالجزائر بين أوت 1955 وديسمبر1961 بناء على مصادر الاستخبارات الفرنسية. أنظر:

G. Meynier, *Histoire intérieure du FLN*, op. cit., annexes, p726.

3- توفيق المدني، *حياة كفاح*، ج3، المصدر المذكور، ص422-424؛ مسعود بن موسى خرنان، *العراق والثورة الجزائرية*، المصدور المذكور، ص 153-155. تخصص الضابط الطيار العراقي يوسف عزيز في تهريب الأسلحة بين العراق وليبيا. أما تلك التي تأخذ طريق البر، فكانت تعبر سوريا بمساعدة عسكريين سوريين. أنظر: سهيل الخالدي، *الإشعاع المغربي في المشرق*، المرجع المذكور، ص 152.

النضال الجزائري، أدى العدوان الثلاثي الفرنسي البريطاني الاسرائيلي على مصر، الذي حدث بعد أسبوع من ذلك، إلى تعميق مفعوله.

بعبارة أخرى، كان الجزائريون يعتمدون على العرب بقدر ما كان هؤلاء يتماهون معهم.

في هذا التجاوب، كان كل طرف يجد بطبيعة الحال ما يخدم مصلحة خاصة، داخل حدوده أو على الصعيد الخارجي.

حسب مذكرات[1] ضابط المخابرات، فتحي الديب، حظي بن بلة بمركز المخاطب المفضل لدى القيادة العسكرية المصرية منذ أفريل 1954. هذه الأخيرة رأت فيه رفيق سلاح شارك في معارك الحرب العالمية الثانية والقائد السابق للمنظمة الخاصة التي تشبهها *هيئة التحرير* شبه العسكرية التي أنشأها الضباط الأحرار في 1953. ثم إنه، رغم عجمة لسانه، المسلم العروبي المؤمن بالعمل المباشر ضد الاستعمار من أجل تحقيق أهداف بسيطة، مماثلة لأهداف حكم عبد الناصر عندئذ : الاستقلال وتكوين دولة ذات سيادة تعتمد على الحزب الواحد. فتحي الديب يصور كفاح الجزائريين كجزء من خطة مصرية لتحرير العالم العربي. لاشك في وجود مركزية مصرية تطمح لتكون الخصم والبديل للمركزية الأوربية. وهي أقدم من زمن الضباط الأحرار وأوسع من جغرافية علاقاتهم بالجزائريين، كما بينته عدة تجارب تاريخية، منذ عهد محمد علي. ولا شك أيضا أن النرجسية تطبع مذكرات الديب. غير أن حصر تلك العلاقات والظاهرة الناصرية على ذكر هذه

العموميات وعلى ما يزعم من قياس درجات « هذيان » حكام القاهرة و« هوسهم » و «عجرفتهم » ... مقابل « انقياد »، أو بالعكس، « صعوبة مراس » هذا المسؤول الجزائري أو ذاك، يقصد Nبس دور شخصيات معينة وإنقاص قيمة الظاهرة أكثر من دراستها وªارسة النقد التاريخي المنير بشأنما. فضلا عن هذا، توحي المحاولة بتشبيه تجربة العلاقات بين موسكو وبين من كانوا يدورون في فلكها بتجربة علاقات مصر بالبلاد العربية، منظور إليها بمنظار من يختزلون السطالينية في أعراô علم النفس المرضي.

------

1 – أنظر ف. الديب، المصدر المذكور، ص 33 – 34.

ā - ÙßŘöä ÀtaQÊţä lŘlzĤk ماç āلإċ äèlÈè äèÀc.

فيما يخص العلاقات بين نظام حكم عبد الناصر والمسؤولين الجزائريين، أثناء الحقبة 1954 – 1962، يبدو أن العوامل السياسية الظرفية لعبت دورا أكبر من العوامل البنيوية التاريخية والذهنية.

من الواجب التذكير أنه ما أن تم توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في أكتوبر 1954، حتى بدأت الضغوط الأمريكية تمارس للزج بالبلاد في « نظام أمن دفاعي » ضد الاتحاد السوفييتي. وفي 24 فيفري 1955، تم بالفعل التوقيع على الحلف التركي العراقي، نواة حلف بغداد الشهير. وبعد أربعة أيام من ذلك، هاجمت إسرائيل معسكرا مصريا في قطاع غزة بكل سهولة. فانكشف، مرة أخرى، ضعف الجيش المصري في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة ترفض فيه تجهيزه بالأسلحة الحديثة بحجة الحفاû على توازن القوى بين إسرائيل والدول العربية. وقررت الحكومة المصرية عقد صفقة مع الشرق الشيوعي، وفي جويلية بدأت تصل المدرعات والطائرات وغيرها من تشيكسلوفاكيا. وفي أكتوبر 1955، وقعت مصر وسوريا والعربية السعودية تحالفا عسكريا التحق به اليمن ثم الأردن. وهكذا تم كسر احتكار الغرب لسوق السلاح في المنطقة، من جهة، وأفرŋ حلف بغداد من محتواه، من جهة ثانية.

وفي باريس، كانت التصريحات تتوالى، مفادها أن مصر هي مدبر العصيان الجزائري وأن « ناصر يساوي هتلر »، وسيطرته على قناة السويس تعني موت إسرائيل خنقا، في

حين أن القضاء على حكمه يؤدي حتما إلى ضمان مستقبل إسرائيل وتأمين طرق المواصلات الحيوية للغرب وحل المشكل الجزائري معا. أما في السر، فقد كان التعاون جاريا بين باريس وتل أبيب في ميادين الطيران وصنع القنبلة النووية[1] الفرنسية (التي فجرتا فرنسا لأول مرة في الصحراء الجزائرية في 13 فيفري 1960). وأعد الطرفان مع لندن للعدوان على مصر الذي وقع بدءا من 29 أكتوبر 1956. من جهة أخرى، كانت

------

1 – أنظر *ملف خاص عن التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية*، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1997.

الحكومتان التونسية والمغربية تبذلان ما في وسعهما للتوسط بين القادة الجزائريين وبين فرنسا لإبعادهم عن القاهرة وجرهم إلى مشروع مغرب فيدرالي، مرتبط بفرنسا ضمن حلف بحروسطي يكون فرعا من منظمة الشمال الأطلسي[1].

وفيما يخصه، لا يتوقف بن بلة عن الترديد أن عبد الناصر كان الوحيد الذي وقف مع الثورة الجزائرية منذ البداية : « *صحيح أن العرب وقفوا معنا ولكن بعدما قطعت الثورة شوطا وفرضت نفسها. ولكن في الأيام الأولى وفي الأيام الصعبة، لم يكن هناك إلا هذا الرجل. ومعه شعب واحد هو شعب مصر العظيم*[2]. » وتكون « الثورة الناصرية عام 1952» بتعبيره، فعلت ذلك لأنا كانت، قبل كل شيء، حركة معادية للإمبريالية وللأنظمة العربية الملكية التابعة. فهو لم يشغل باله كثيرا بالتوجهات النظرية، على ما يبدو. وإن لم يخبئ صداقته لعبد الناصر ومشاركته رؤيته، إلا أنه يرجعهما لاستجابة ذلك الزعيم للاعتقاد بالبطل المنتظر، الذي يطلق النخوة العربية من مكمنها وروح التحدي للغرب من كبتها، على خلفية فهم للعروبة قريب من ذاك السائد إجمالا في بلاد المغرب[3]. ومن غير المستبعد أن يكون بن بلة قد رأى في شخصه نظيرا مغربيا لعبد الناصر، وإن كانت المساواة مستبعدة.

وعليه، فإنه اعتبر من واجبه – وربما من حقه وحده بناء على اتام زملائه له باحتكار هذا الملف - تولي تبادل الدعم بين حركة الضباط الأحرار في المشرق والحركة المسلحة في بلاد المغرب، من خلال محاولة تكوين جبهة تحرير الجزائر (التي كان يفترض أن تشمل

أطرافا مغربية أخرى) وجيش تحرير المغرب العربي، أثناء سنتي 1954 و 1956. من هذه الزاوية، يمكن القول أن بن بلة كان الوحيد بين الزعماء التاريخيين الجزائريين التسعة الذي أظهر تطابقا واضحا بين نظرته – إيديولوجيته السياسية – وتحالفاته.

- - - - - -

1 – محمد الميلي، *مواقف جزائرية*. م.و.ك.، الجزائر، 1984، ص 26 – 27.

2 – م. خليفة، *حديث مع بن بلة*، المصدر المذكور، ص 195.

3 – نفسه، ص 188 – 189.

ومن نافلة القول أن مصر كانت بحاجة، هي الأخرى، إلى تبادل الدعم مع كل من كان له مصلحة مشتركة معها في مسألة من المسائل، بدءا من أمن إقليمها ومصالحها الخاصة كقوة إقليمية.

فعندما كانت تعد العدة لتأميم قناة السويس، رأت فائدة في ترتيب لقاء بين الفرنسيين والجزائريين في القاهرة لمحاولة الوصول، في الختام، إلى تفاهم مع باريس بشأن مجمل العلاقات المصرية الفرنسية، حسب الديب نفسه[1]. لكن عندما تعذر ذلك التفاهم وأعلن قرار التأميم، استقبل عبد الناصر الوفد الخارجي الجزائري بكامل أعضائه، واعدا إياه بمزيد من السلاح وبأن « المداخيل الأولى من قنال السويس، ستكون لكم خاصة، إلى غاية ثلاثة ملايين جنيه[2] » (ما يعادل ثلاثة مليارات فرنك).

كان المسؤولون الجزائريون ينتظرون الكثير من مصر خاصة والمشرق عامة.

مقارنة مع بلاد المغرب، لم يكن بوسعهم الاعتماد على الإكراه أو الشعور بالورطة الذي كان ينتاب المسؤولين في تونس والرباط وليبيا جراء آثار الحرب الجزائرية. فأكثروا الاتصالات المباشرة بالزعماء المشارقة وضاعفوا ارتياد عواصمهم، متصرفين، بين نوفمبر 1954 وقيام الحكومة المؤقتة في 1958، كفرقة من فرق الكفاح أكثر منهم كممثلين سياسيين. لقد مارسوا ضغطا متواصلا على مضيفيهم، باعتماد أسلوب تكرار الحديث عن تضحيات الجزائريين الجسيمة، وعن صمودهم أمام شتى أنواع المعاناة، وعدم رضاهم بغير الاستقلال. كما أنم رسموا عشرات المرات صورة من يواجهون فرنسا بمفردهم وبقدراتم

المادية الضعيفة بينما هي تقاتلهم، مدعومة من الحلف الأطلسي، وتنفق كذا مليار في اليوم. وعاد لأعضاء جمعية العلماء دور وخز الضمير التاريخي العربي بإبراز اتصال حلقات الماضي مغربا ومشرقا، منذ الفتح الإسلامي، مذكرين على الخصوص، بسكوت العرب والمسلمين عند ما وقع احتلال الجزائر في 1830 [3]. لكن أولئك العلماء نبهوا أيضا إلى أن

------

1 – ف. الديب، المصدر المذكور، ص 190 – 191.

2 – ت. المدني، الصدر المذكور، ص 184.

3 – ب. الإبراهيمي، المصدر المذكور، ص 64.

ما يقوم به الشعب الجزائري منذ نوفمبر 1954 « هو نضال فريد من نوعه لم يرو له تاريخ العالم العربي مثيلا[1]». وألحوا مرارا : « لا تخطبوا للجزائريين (...) ولا تنشدوا لهم القصائد (...) إملأوا أيدي إخوانكم سلاحا يملؤوا تاريخكم محامد ومآثر ويملؤوا قلوب أعدائكم رعبا ورهبة، أكفوهم مؤونة الأيام يكفوكم مؤونة القتال[2]». بل ذهب المدني، في مخاطبته للجنة السياسية للجامعة العربية، إلى حد التهديد الصريح بالتحالف مع البلدان الشيوعية : « *فاذا لم نجد من جامعة الدول العربية (...) العون الكافي منها، ربما قلنا أن إخواننا العرب – وأقول ربما – يريدون أن نرتمي بين أحضان أناس آخرين يستطيعون أن يمدوا لنا يد المعونة (...) إن لم نجد الاعانة الكافية من إخواننا العرب فلربما كنا مضطرين ومكرهين إلى التوجه إلى جهة أخرى ربما هي التي تريد أن تقدم لنا يد المعونة ولان تتغاضى عنها*[3].»

في صيف عام 1958، أجرت لجنة التنسيق والتنفيذ تقييما شاملا لوضع الكفاح الجزائري، على ضوء عودة ديغول إلى الحكم وصعوبات التسليح وتعثر التعامل مع حكومتي تونس والمغرب والمشاكل التنظيمية الداخلية، الخ.

ضمن هذا الإطار، قدم العقيد عمر أوعمران، المسؤول عن التسليح والتموين، نقدا شديد اللهجة للعمل الدبلوماسي الجزائري الذي كان حينذاك يجري بقيادة الأمين دباغين. إنه اعتبر أن الجزائريين أصبحوا في المشرق « *سببا للخصومات الشخصية ولعبة لسياسات*

وطنية ضيقة بدل أن يكونوا إسمنت [المشرق] ومحركه». أما في المغرب، فقد انتقلوا « *من التشكيك المفرط* [في المسؤولين] *إلى الثقة العمياء بهم.*

لقد عملت حكومتا المغرب وتونس على تحويلنا من م لة الشقيق والشريك إلى م لة القاصر أو العاجز ». وإذ أشاد بما قدمته البلدان العربية المشرقية من عون معنوي ومادي

- - - - - -

1 – ت. المدني، المصدر المذكور، ص 196.

2 – ب. لإبراهيمي، المصدر المذكور، ص 182.

3 – ت. المدني، المصدر المذكور، ص 324.

كبير، لاحظ أن دعمهم الدبلوماسي كان عدم الفعالية بسبب تقصير الجانب الجزائري أيضا : « *لم ننجح في إسكات التناقضات الثانوية التي تنخرهم، لم ننجح في توحيدهم حول قضية تبدو غالية عليهم. وبالتالي لم نحصل منهم على العمل الفعال الوحيد : ممارسة الحظر الاقتصادي على الغرب ولا سيما في ميدان البترول.»* وطالب المسئولين الجزائريين «*التوقف عن المضاربة بشهدائنا. لا يجب انتظار أن يقوم دم موتانا وحده بتغيير سير الأحداث*[1].» فاقترح إنشاء حكومة جزائرية تضع استراتيجية واضحة وشاملة، لم يوضح أوعمران مضمونا، ما عدا عدم استبعاد التوجه إلى البلدان الاشتراكية.

أما فرحات عباس، الذي كان قد أصبح وجه الدبلوماسية الجزائرية المعروف لدى الكثير من حكومات العالم، فإنه قدر أن التجاوب قائم بين شعب الجزائر وشعوب الشرق العربي وأنه أفضى إلى ما سماه « *تضامنا واقعيا*». وأوصى ضمنيا بالحفاظ على هذه النتيجة وبعدم إحداث تغيير في التوجهات الكبرى وفي الهياكل، ما عدا إنشاء لجنة خاصة بالشؤون الخارجية، مبرزا تفضيله الاكتفاء بمسايرة نزعة بلدان المشرق إلى الحياد السياسي بين الكتلتين : « *على جبهة تو ألا تعوق تطوره، حتى لو تضمن هذا، آنيا، بعض المخاطر (كالانقطاع عن بورقيبة مثلا) (...) إن جبهة عربية موحدة قد تكون على المدى البعيد ذات مردود أكبر من ذلك الذي قد يأخذ من الالتحاق المنفرد بأي من المعسكرين* ». ما المقصود بالضبط ؟ إن فرحات عباس، الذي تفاجأ عند زيارته بعض مناطق العالم (لا سيما أمريكا الجنوبية) من تركيز الدعاية الفرنسية على الدفاع عن المسيحية ضد الإسلام

والعروبة وانسجامها مع نشاط دولة إسرائيل والحركة الصهيونية، لم يقترح أكثر من *«الرد بشعارات فعالة وبمواقف مذهبية لا تشوبا شائبة. يجب إظهار الشعب الجزائري كصانع صادق للمصالحة بين كل الأديان، الإسلام واليهودية، الإسلام والمسيحية. وعلى نضاله أن يفرô نفسه على العالم كنضال وطني وليس كحرب عرقية أو دينية.*

------

1 – *Les archives de la révolution,* op. cit*., Rapport au CCE par le olonel Omar Ouamrane…,* Secret, 8 juillet 1958*,* p. 191 – 192.

بذا الصدد، يجب على جبهة تو مضاعفة اتصالاتا مع الإكليروس الكاثوليكي والبروتستنتي (...)

وبنفس الطريقة، يجب عليها طمأنة يهود الجزائر وشمال إفريقيا بشأن مستقبلهم وإعطائهم أسبابا تجعل منهم شهودا على طهارة كفاحنا وتدفعهم إلى الالتحاق بثورتنا[1]*.»*

من جهته، اعتبر بلقاسم كرC، رئيس دائرة الحرب، أن كل عربي ينتمي إلى الجماهير الشعبية يقدم دعمه الصادق لقضية الجزائر ويتما ، في قرارة نفسه، أن يحارب تحت العلم الجزائري. أما الحكام، فهم في الغالب مـتأخرين عن شعوبم، لا سيما في تونس والمغرب. فاقترح القيام في هذين البلدين « *بعمل حازم* [2]» وإنشاء حكومة جزائرية، رشح نفسه لقيادتا.

وقد شكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تلك المشاورات (في سبتمبر)، دون جمع برلمان الثورة ودون استشارة مصر، البلد المضيف. وأسندت رئاستها لفرحات عباس تعبيرا عن إرادة التفاوô مع فرنسا، في حين بقي دباغين يدير الشؤون الخارجية. وتولى بلقاسم كرC نيابة الرئيس مع منصب وزير القوات المسلحة. وبينما عومل أحمد بن بلة مثل كرC، وعين هو أيضا نائبا للرئيس، تمت تسمية التاريخيين الآخرين في مناصب أقل درجة، ما أثار حنقا وبغضا بينهم. و ساءت العلاقات بين كرC ومؤيديه، من جهة، وبين عدد من ضباط الولاية الأولى (الأوراس النمامشة) والقاعدة الشرقية بسبب حركة التنقلات التي أجراها وزير القوات المسلحة في قمة الهرم العسكري على خلفية توجهات الحكومة المؤقتة. فقام

هؤلاء بقيادة محمد العموري وبدعم كل من مصر وعبد الكرݣ الخطابي وصاɁ بن يوسف بتنظيم محاولة انقلابRلطاحة بكرݣ وفريقه وللزج بتونس في الحرب الدائرة مع فرنسا.[3]
وبطلب من كرݣ – الذي كان قبل شهرين يهدد بعمل حازم ضد جارݣ الجزائر - تدخلت الحكومة التونسية لإفشال تلك المحاولة واستغلت الفرصة لفرȏ المزيد من الضغوط، تعبيرا عن عدم ثقتها في قدرة حكومة عباس على التحكم في الوضع. والحال أن

------

1 – Ibid., *Rapport au CCE de Ferhat Abbas*, 29 juillet 1958, p. 199 – 200.
2 – Ibid., *Rapport au Cce de Krim Belkacem*, 5 août 1958, p. 204 – 205.
3 – Cf. M. Harbi, *Le FLN*, op. cit., p. 228 – 229.

جوا من عدم الثقة والارتياب المتبادل أخذ يعم مستويات متعددة داخل نظام الثورة، لم يلبث أثره أن ينعكس على علاقاته العربية.

وبالرغم من التوصيات الصادرة عن الـلس الوطني (البرلمان) في جوان 1960، ظلت قرارات مؤتمر طنجة حبرا على ورق كما لم تتحسن العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة. وعندما اجتمع ذلك الـلس من جديد في صيف1961، اضطر كرݣ إلى الإقرار، بصفته وزيرا للخارجية : « *بينما وظفنا منذ انطلاق 1 نوفمبر 1954 العالم العري كرافعة نشاط إزاء العالم، شرعنا في أعمال إزاء بلدان آسيوية ومحايدة وحتى صوب العالم الشيوعي دون أن نيڭا لها بتحقيق واحد من الشروط الأساسية للنجاح في هذه البلدان، ألا وهو إقامة تحالف كامل مع كل الدول العربية، أو على الأقل مع تلك التي تبرهن عن حيويتها على الصعيد الدولي*[1].» ثم استخلص : « *من الواجب أن نلاحڥ أيضا أن سياستنا بلغت في [البلدان العربية] سقفا معينا. هذا يعود أساسا إلى عدم صياغة سياسة عربية جريئة.*

بما أننا لم نتخذ موقفا حول المشاكل التي تطرح في الشرق الأوسط، أي عدم التزام محدد إلى جانب العرب، لم يكن بوسعنا تجاوز نشاط التوضيح والحصول على بعض الدعم المادي والسياسي[2].»

إن هذا القسم من تقرير كرݣ بلقسم واضح بما فيه الكفاية.

مثلها مثل غيرها، أبدت القيادة الجزائرية تضامنها مع مصر عند قيامها بتأميم قناة السويس، ومع لبنان والأردن على اثر تعرضهما للعدوان الأنجلو – أمريكي في 1958. لكنها لم تصغ سياسة عربية. بل تبدو وكأنا بددت رصيد نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب في هذا الميدان، لاسيما إزاء ال اع العربي الصهيوني.

------

1 – Ibid., *Rapport de politique étrangère…au CNRA*, p. 395.
2 – Ibid., p. 399.

ÕÔÀöä ǬöĿǯöä - ǠƨĪ Ì ÆĒöļę äöšدäö - äŧ ةمء äΣدΛǯä.

إن التوجهين المغربي والعربي العام كانا محكومين بمحدد واضح لم يغب لحظة، ألا وهو تميز الثورة الجزائرية، من منطلق اعتبار هذه الثورة حركة وجود أمة خاصة في الجزائر.

سبق أن رأينا أن التنظيمات المختلفة حاولت، قبل نوفمبر 1954، إيجاد تكامل بين التوجهات الثلاثة (بغض النظر عن طبيعتها)، بدافع التنافس فيما بينها. وقد استمر ذلك التكامل بمضامين وأطراف جديدة إبان الخلاف الذي وقع بين قيادة الداخل وقيادة الخارج حتى نهاية عام 1956.

غير أن الملفت للانتباه هو أن بعد أن استقرت القيادة السياسية الجزائرية في أهم عاصمتين عربيتين بالنسبة لها (تونس والقاهرة)، بدءا من عام 1957، وتشكلت المؤسسات المنوط بها وظيفة تسطير السياسات المختلفة، لم تلتزم تلك القيادة بمواقف من المشاكل العربية. لا شك أن هذا الأمر يشكل في الوهلة الأولى مفارقة، بالنظر إلى الرصيد السابق في هذا المضمار، من جهة، وبالنظر إلى السياق القائم حينذاك في الوطن العربي، من جهة أخرى. ولا شك أيضا أنه يدفع إلى التساؤل عن وظيفة جبهة تو كحزب قائد. إلا أن تلك المفارقة تزول عندما نعيد الربط بين الخطوط الكبرى الثلاثة المشار إليها.

نظرا لمطاطية مدلول لفظ الأمة، لا يوجد تناقض مبدئي بين كل من الخصوصية والمغربية والعروبة الأعم، طالما لا يجرى توظيفها الواحد ضد الآخر.

سنشير بعد قليل إلى ظروف توجيه مؤتمر الصومام نقدا قاس لعرب المشرق عامة، ولمصر خاصة. ذلك النقد العدواني امتد مضمرا حينا، وعلنيا حينا آخر حتى أنه يمكن الحديث عن وجود خط مذهبي معتمد من قبل جناح معين داخل القيادة. فبعد الصومام، أخذ هذا الخط سبيل الاعتناء بتطوير تصور يرتكز على فكرة الخصوصية الخارقة للكفاح الجزائري، من جهة، وإسهامه المباشر والفائق في الحركة العالمية المعادية للإمبريالية، من جهة ثانية، إلى حد نفي الحاجة للغير لإنجاز أهداف ذلك الكفاح، أي إلى حد إنكار ضرورة الانتقال عبر سلم من الوساطات.

1 - ÂÆq dzLÀÒöä BÀəäÂƨä.

سنقوم بتتبع تطور هذا التصور من خلال النظر إلى مآل تيار *الألجيريانية* ثم من خلال إبراز انبثاق ونمو مذهب *« الثورة الديمقراطية »* الذي قدمه فريق من المثقفين، مع تخصيص فقرة لفكر فرانز فانون.

أ - äÆφUΛKƨjä Kȧ 1956 ş1957.

على إثر نجاح توحيد التنظيمات بقيادة رمضان عبان، التأم مؤتمر الصومام في أوت 1956 وتبنا مجموعة من النصوص، من بينها نص حول المتمع اشترك في كتابته كل من عمار وزقان، سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري سابقا، ومحمد البجاوي[1]، المقرب من اليسار والأوساط النقابية.

احتوت هذه الوثيقة صيغة لوحدة الجزائريين على شكل هرم من الشرائح الاجتماعية والمهنية كانت جبهة تو مدعوة إلى تحويلها من *« سيل شعبي إلى طاقة خلاقة »*. وإليها أضيفت فئة الأنصار المحتملين للثورة من بين الأوروبيين - والذين أطلق عليهم اسم *«الأحرار الجزائريين »* - و*« الأقلية اليهودية »*. إنا صيغة مستلهمة من ال عة الألجيريانبة التي تقدم التطرق إليها.

بدئ بالحديث عن الفلاحين بصفتهم *«النسبة القوية (...) بين الماهدين والمسبلين في جيش التحرير الوطني»*. إنم مدعوون لرفض الإصلاح الزراعي الاستعماري وانتظار الإصلاح الزراعي الجزائري الذي سوف يطبق بعد نيل الاستقلال.

ثم جرى الانتقال إلى الكلام عن الأجراء، لكن منظور إليهم قبل كل شيء كأعضاء في النقابات الفرنسية، الموصومة بالتبرجز والأرستقراطية، رغم كون قاعدتا العمالية الأهلية

------

1 – يتعين عدم الخلط بينه وبين القانوني محمد البجاوي الذي تولى فيما بعد عدة مناصب رسمية سامية داخل الجزائر وخارجها.

مشتركة بينها وبين الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أنشأته جبهة تو في فيفري 1956. فاعتبر الأجراء قليلي المساهمة في تطوير الثورة. في المقابل، ركز الحديث عن الاتحاد المذكور عل إبراز المهمة المنوطة به وكأنه حزب يعمل على *« إخراج [العمال] من الظلومات إلى النور ومن الغموض إلى الوضوح ومن الانتظار والتردد إلى الإقدام »*.

وجرى التعبير عن الارتياح الكامل تجاه فئة الشباب، *« نصف مجموع السكان »* الذي يضحي بمرحلة المراهقة ويقفز من الطفولة إلى رجولة *« الحرية والاستهانة بالموت »*. لكنه لم يحض بأي وعد.

واعتبر المثقفون وأصحاب المهن الحرة *« عائدين إلى حظيرة الوطن »* بعد انحراف وغوص في المثالية والإصلاحية. وتقرر أن تسند إليهم مهام التأطير المتوسط الخاصة بحلقة الوصل بين القيادة العليا السياسية والعسكرية، من جهة، وكل من القاعدة الاجتماعية في الداخل والأنصار في الخارج، من جهة أخرى.

وتم تبجيل المجاهدات وكذا النساء اللواتي ترفضن الزواج من غير المجاهدين، وإن شددت النبرة على قيامهن بدور إسناد جبهة القتال، بدعوى مراعاة التقاليد[1].

أما *« الأحرار الجزائريون »*، أي الأوربيون الذين كان يفترض فيهم عدم الموالاة لكبار المستوطنين وكذا أعضاء الطائفة اليهودية، الملامون إجمالا على سلوكهم الانتظاري إزاء الحرب الدائرة، فلهم وعد الجنسية الجزائرية والرخاء الاجتماعي إلى جانب الالتزام بالتحكم في الوضع حتى لا يكون للنزاع العربي الإسرائيلي *« صدى خطيرا في الجزائر »*. وعليهم أن يقتنعوا أن الثورة تعلو فوق كافة الجماعات الدينية المقيمة بالجزائر، وما دفاعها عن اللغة العربية والإسلام سوى لأنهما يتعرضان للاضطهاد الاستعماري[2].

كما قطع لهؤلاء وأولئك عهد باستقلال القيادة الجزائرية والسياسة المتبعة من قبلها عن جميع القوى الخارجية. وقرن العهد بعربون وفاء تمثل في توجيه نقد قاس وغير مبرر لموقف

------

1 – جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، *النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954 - 1962*، ص 32 – 39.

2 – نفسه، ص 39 – 48.

البلاد العربية عامة ومصر خاصة في الأمم المتحدة[1].

وفي أول أكتوبر 1956، وجهت جبهة تو *« رسالة إلى يهود الجزائر»* يعزى نصها لذات البجاوي المذكور أعلاه، كررت ما جاء بشأنم في وثيقة الصومام، داعية إياهم بإلحاح إلى التصريح باختيارهم الجنسية الجزائرية المعروضة عليهم[2].

وبمناسبة عقد منظمة الأمم المتحدة دورة عام 1956- 1957، بعث إليها المسئولون الجزائريون مذكرة تنص على الخصوص على أن *« جبهة التحرير الوطني لا تريد دخول التاريخ وهي تنظر إلى الوراء. وستكون الجمهورية الجزائرية الحرة المستقلة دولة حديثة، مشتركة بين كافة الجزائريين ضمن الاحترام المتبادل لأحوالهم الشخصية، ولغتهم وتقاليدهم[3].»*

هذا وقد سبق التعرô إلى الـ اع الذي قام بين جماعة رمضان عبان والوفد الخارجي بشأن هذه المواقف وامتداداتا إلى مسألة التحالفات، مغربيا ومشرقيا.

ولا شك أنه كان لذلك الـ اع عدة فوائد، على رأسها – فيما يعنينا هنا - فائدة تغذية الجدال بين الألجيريانية والعروبة الإسلامية والذي واكبه وجود ممارستين سياسيتين عربيتين واضحتين، كما رأينا.

وبالمثل، لا يوجد شك أيضا أن تحييد بن بلة ورفاقه في نـاية عام 1956، إثر اختطافهم من قبل الفرنسيين، مثل لحظة مناسبة لإسدال ستار من الغموô على الـ اع المذكور. وجاءت الخطوة التالية، المتمثلة في اتخاذ الـلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 قرار إبعاد بن يوسف بن خدة وسعد دحلب من لجنة التنسيق والتنفيذ، بمثابة ضربة موجهة مباشرة للفريق الآخر بقيادة عبان. كان هذا الفريق قد فقد واحدا من أبرز عناصره، ألا وهو الزعيم التاريخي العربي بن مهيدي. وباغتيال عبان على أيدي رفاق السلاح في أواخر نفس العام، بعد أن تخلي عنه سنده القوي بلقاسم كرC، اكتمل تواري الأطراف الفاعلة في التيارين معا.

------

1 – نفسه، ص 48 – 49.

2 - *El Moudjahid*, n° 3 (s.d.). أنظر الترجمة العربية في *المجاهد*، العدد الثالث (د. ت)

3 - *Résistance algérienne*, 22 juillet 1957.

والملفت للانتباه أن تلك الخاتمة المأساوية هي التي شكلت تاريخ ميلاد انتلجنسيا سلطة الدولة الجزائرية فيما بعد. حقا، لقد فسح المجال لأول مرة منذ نوفمبر 1954 أمام مجموعة من المثقفين الفرنكوفونيين المتأثرين بقدر من الماركسية، لا سيما رضا مالك ومصطفى الأشرف وفرانز فانون، لمحاولة بناء رؤية وبرنامج يخصان الكفاح الجزائري. وقد طرحت باكورة أعمالهم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1959 وكرسها برنامج طرابلس عام 1962.

ā – ÆĒŁØه « ğøźǯöä äɆŭäÄäɛدöä » : ḷعá ɆƨäÌ.

قبل اغتيال عبان، جرى وضع حد لإشرافه على جريدة *المجاهد* الناطقة بالفرنسية وعين رضا مالك، خريج الجامعة الفرنسية، قسم الفلسفة، خلفا له. بهذه الصفة، شارك وأشرف على نشر مجموعة من المقالات المذهبية، لا سيما تلك التي تناولت موضوعي « *الثورة الديمقراطية* » و« *الثورة العربية* ».

تمثلت أولى الخطوات على طريق تأسيس الخيار المذهبي المسمى « *الثورة الديمقراطية* » في فصل حدث فاتح نوفمبر 1954 عن الحقب السالفة، لأسباب سياسية بديهية (القطيعة مع تاريخ مختلف التنظيمات والشخصيات، وبالتالي، نكران دورها ومسح أي حق مكتسب) وأخرى أقل بداهة (فكرة معينة عن تحديث المجتمع).

في هذا الشأن، لم تتم إضاءة سوى وجه واحد من أوجه فاتح نوفمبر حتى لا يكون حلقة انتقالية :

«إنه بمثابة نقطة انطلاق حياة جديدة، تاريخ جديد، تاريخ الجزائر المقلوبة رأسا على عقب، المتجددة على أسس غير مسبوقة تماما.

هذه الولادة الثانية مشروطة بصراع لا هوادة فيه ضد كافة قوى التقهقر والانحطاط.

إنما تتطلب هدم النظام الاستعماري، ومن خلاله وبصورة مترابطة، تصفية جميع قيود الماضي، وكل بذور التفسخ والعبودية التي قوضت المجتمع الجزائري منذ عدة قرون[1]. »

كما تم الإلحاح على أن « *استرجاع التراب الوطني وإعادة السيادة بين أيدي الشعب لا يستتبعان العودة إلى 1830، ولا يعنيان وجوبا أن تسترد الجزائر الوضع الذي كانت عليه قبل قرن.* » فعودة الدولة المستقلة سوف تتم في « *ظروف موضوعية* » لم تتوقف عن التحول في ظل السيطرة الاستعمارية المديدة حتى أفرزت « *بنيات خاصة بالمجتمع الحديث* ».

خلال توخي تلك الغاية، تنمحي الحدود بين حرب التحرير الجزائرية و« *الثورة الديمقراطية* »، وهو أمر عد استثنائيا، إذ أن كل كفاح من أجل التحرر القومي لا يستتبع بالضرورة إطلاق الثورة المذكورة : فهذه الأخيرة « *لا يمكنها أن تقوم سوى ضمن إطار أمة مستقلة أو في طور التحرر.* »

والمنتظر من الثورة الديمقراطية هو « *تحضير عهد الديمقراطية* » على مستوى الفرد (مختلف الحريات الشخصية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات) وعلى مستوى المجموع (« *سلطة الشعب بالشعب وإلى الشعب* »).

ولكن ما هي حقيقة العلاقة بين حرب التحرير الجزائرية والثورة الديمقراطية ؟ يجيب صاحب النص : « *هناك وعيان تكفل الاستعمار بالذات بتسريع [تطورهما] في الجزائر، حتى بلغا درجة نادرة من العمق* »، أولهما يتصل بضرورة التمسك « *بالأصالة القومية والثقافية* »، في حين يخص الثاني ضرورة « *استلهام المثل الأعلى الثوري وقيم العصر الحديث* » من أجل التكيف مع بنيات هذا العصر. هذه الضرورة المزدوجة جعلت من «*الشعب الجزائري، في نفس الوقت، أكثر الشعوب قومية [محلية] وأكثرها تفتحا، أكثرها وفاء للإسلام وأكثرها تقبلا للثقافة غير الإسلامية، أيضا.* »

-----

1 – *El Moudjahid*., 15 Novembre 1957.

سبق صدور هذا المقال نشر ملخص له بالعربية تحت عنوان «ثورة ديمقراطية إنسانية »، *المجاهد* (النسخة العربية)، فاتح نوفمبر 1957. أما الترجمة الكاملة، فصدرت في عدد فاتح جانفي 1958. للعلم، النص المعتمد في البحث هو النص الأصلي بالفرنسية.

وأما الدليل الملموس على سلامة هذا الاستخلاص النظري، فهو قائم، حسب الكاتب، في جيش التحرير الوطني *« التجسيد المدهش »* للمزج بين الوعيين المذكورين لكونه *«القالب الذي تنصهر فيه كليا القيم القومية والروح الحديثة، وحيث يجري سبك أمة جزائرية جديدة وتجريبها ضمن الكفاح التحريري*[1] *.»*

بغض النظر عن - وبسبب - الالتباس الذي يلف نقاطا عديدة (دور الاستعمار، وجود أو عدم وجود أمة جزائرية وصلته بالتاريخ الماضي المرفوض ...) وغايته الدفاعية (ليس في نية الثورة إقامة دولة شمولية ثيوقراطية معادية للأقلية الأوربية في الجزائر)، فإن هذا النص مثالي من حيث بيان ما كانت نفوس بعض المثقفين المنتسبين إلى الجناح السائد في القيادة تضطرم به من عواطف وأفكار ذات العمر المديد، كما ظهر بعد الاستقلال.

فهو الأول في سلسلة مقالات[2] كتبت لتقييم سنوات الحرب الدائرة، وفوق هذا، للشروع في التنظير للحرب - الثورة، بعد بدء تنفيذ مقررات مؤتمر الصومام. فجرى، من مقال إلى آخر، تدقيق بعض الأمور ورفع بعض الالتباس.

هكذا الحال بالنسبة للنظرة إلى الماضي التاريخي، الذي اكتشفت أهمية توظيفه في الصراعات كما سنرى بعد قليل. ولئن بقيت صورة المجتمع الجزائري القديم جامدة، بزعم أن ذاك المجتمع استمر قائما على بنيات الإقطاع دون تغيير هام « منذ عهد ابن خلدون » إلى غاية 1830، فقد حصل استدراك طفيف بشأن تقييم الحقب التالية وإن وقع ذلك خدمة لفكرة ربط قيادة التقدم الاجتماعي بقيادة الحرب : *« في 1830، استثارت مقاومة الشعب الجزائري للغزو الآمال بحدوث نهضة كان عبد القادر يجسدها بنفس درجة تجسيده للكفاح الوطني. ولكن انتصار الاستعمار الوقتي [كذا] أدى إلى خنق كافة قوى التقدم*[3]*.»*

------

1 - Ibid.

2 - Cf. *El Moudjahid*, 1er décembre,15 décembre1957 *sq*.

للعلم، لا توجد أصداء لهذه المقالات في المجاهد بالعربية.

3 - Ibid., 15 Décembre 1957.

وجرى تصويب استخدام مفهوم *« البنى الاجتماعية العتيقة »* لإخضاعه لذات الغاية وأيضا لتحويله إلى حجة تدعم التوجه الرافض لحل وسط والمطالب *« باستقلال حقيقي، أي من غير تنازل للاستعمار (...) إن شبه استقلال أو استقلالا اسميا يعدان تقدما بالمقارنة مع إدارة الاستعمار المباشرة. ولكن لنوضح أن مثل هذا التقدم ليس سوى خديعة في نهاية المطاف. إنه مفيد لأقلية صغيرة، في الوقت الذي يترك فيه أغلبية الشعب الكاسحة في وضع لا أمل فيه، فيصبح لديها مرادفا للركود والتقهقر*[1]. »

وشيئا فشيئا، حصلت إعادة تقييم مهام الثورة الديمقراطية.

إن الكفاح التحرري لم يعد يستهدف إلغاء كل القيم التاريخية. وإن يتواصل دوره كبوتقة *« لحدوث تفرد الأمة الجزائرية وتأكيد ذاتها (...) إن الثورة الديمقراطية لا تعني القطيعة مع ماضي الجزائر وتراثها الروحي. بوصفها معادية، في جوهرها، للاستعمار والإقطاع، إنها لا تستهدف سبك أمة من عدم، أمة لا نعثر لها على أثر في الماضي، بل بعث الأمة الجزائرية كما شكلتها العصور التاريخية، بحقيقتها وكرامتها، في نفس الوقت الذي يتم فيه تأمين الأسس التي تجعل منها أمة حديثة. »*

في هذا السبيل، اختير العامل النفسي ورقي ليكون الدعامة الصلبة للأمة : توجد *«وحدة أساسية تكون شخصية الشعب وتسمح له بالبقاء هو هو عبر الزمان (...) إنها تلك النواة الحيوية ذات الجوهر النفسي والثقافي التي تتشكل حولها الأمة وبها تقوم بتعريف هويتها. »*

وتقرر التأريخ لبداية تشكل تلك النواة بالفتح العربي لشمال إفريقيا[2].

إن جعل الشخصية أو الذاتية النفسية والثقافية أساس وأداة تكوين الأمة كان يقصد بطبيعة الحال الفرز بين الفاتحين : خلافا للآخرين، لم يأت العرب كمستعمرين يبحثون عن أراض وعبيد للاستغلال، وإنما أتوا يحملون دينا وحضارة جديدين وحسب. هذه هي نقطة الفصل التي يقع عليها الإلحاح باستمرار، ردا على دعاة فكرة « الغزاة سواسية ».

\- - - - - -

.
1 - Ibid.
2 - Ibid., 1er Février 1958.

وبالمناسبة، تأكد أيضا الخط الرافض لاستقلال تاريخ ما قبل الفتوحات، واستمر تفادي مناقشة مكانة الثقافة الموروثة عن تلك الحقبة : *« إن المثل الأعلى ليوغرطا، ألا وهو الاستقلال القومي، والمثل الأعلى للسيركنسيليون*[1] *المتجسد في المساواة الاجتماعية ازدهرا بصفتهما نزعتين إيجابيتين وبناءتين ضمن الإمبراطوريات اللامعة التي قامت في المرحلة الإسلامية*[2]*. »*.

هذا وقد مهد تفضيل إبراز العامل النفسي التاريخي، المحدد للهوية الجزائرية السابقة للغزو الفرنسي، لاستبعاد تبني عامل إرادة العيش المشترك (شرط تكوين الأمة حسب رينان) لبناء المستقبل، والذي كان الألجيريانيون يؤسسون عليه طرحهم :*« إن وجود الأمة الجزائرية ليس مشروطا بإرادة بناء مستقبل مشترك [بين المجموعتين السكانيتين] وحدها. إنه يتحدد أيضا وقبل كل شيء من خلال التضامن الذي وقع في الماضي، والمحن والإنجازات الكبرى لشعب واع بتاريخه»*، وهي خبرة لم تشترك فيها المجموعتان حتما.

فبعد فشل الاندماج في روما وبيزنطة في القدم، كون اندماج شمال إفريقيا في العالم العربي الاستثناء الذي لم يتكرر مع فرنسا في العصر الحديث.

وبالنتيجة، يصبح ما تقوم به ثورة نوفمبر ترجمة لبعث الأمة المغيبة منذ نهاية دولة الأمير عبد القادر، لكن ضمن أفق التجديد الذي فتحه العمل الحزبي بعد الحرب العالمية الأولى.

بهذا الصدد، تم تبرير خيار الحزب الواحد بكل وضوح، بل اعتبر أن التعدد الحزبي فقد مبرر وجوده في الجزائر منذ 1945 :

«إن خلق حزبين قوميين مختلفين [الإشارة هنا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري] كان مبنيا على الاستخفاف بالشروط الأساسية للكفاح المعادي للإمبريالية. فعندما تكون جميع الطبقات عرضة للقمع بهذا القدر أو ذاك، فإنها تكون أيضا صاحبة مصلحة في الفوز بالاستقلال ويكون توحيدها داخل

------

1 – يقصد بالسيركنسيليون الفلاحون الذين قاموا بانتفاضات أثناء فترة الاحتلال الروماني لشمال إفريقيا.

2 – Ibid., 13 Juin 1958.

أنظر *المجاهد*، عددي2 و 22 جويلية 1958، علما أن النص الفرنسي المعتمد في البحث أكثر إفاضة.

إطار جبهة نضالية عريضة ضروريا. وقد وجدت الشروط الموضوعية لمثل هذا التجمع في الجزائر أكثر من أي مكان آخر، نتيجة حصول بلترة اجتماعية شديدة بلغت 93%، حسب الإحصائيات الرسمية الفرنسية.»

وبلا تردد، طرح التعدد الحزبي كمرادف للخلافات والنزاعات الفردية والعشائرية وتفكك التجنيد والجمود السياسي[1].

في هذا السياق يتعين أن نلاحظ أن بموازاة نشر هذا التصور، كان مصطفى الأشرف يوجه خطابا خاصا إلى المثقفين الفرنسيين، لا سيما من خلال مجلة *«طان مودرن»* (الأزمنة الحديثة) الشهيرة.

هذا المدرس في الآداب العربية، المتأثر بالماركسية، تحول إلى الكتابة بالفرنسية عن تاريخ العهد الاستعماري في الجزائر، ثم بات واحدا من المؤدلجين الرسميين الرئيسيين.

إنه لا يختلف عن غيره ممن يرون تطابقا وحتى تماهيا بين وجود الأمة ووجود الدولة. إلا أنه تميز عن باقي عناصر النخب الثقافية والسياسية بتقديم تحليل فكري مفاده ضرورة إحداث نوعين من الفرز : الأول بين الوطنية والقومية في الجزائر والثاني بين القومية الجزائرية والقومية العربية.

بالنسبة له، وجدت دولة - أمة جزائرية في عهد الأمير عبد القادر. وبنهاية هذا العهد، انطلقت *« وطنية ريفية»* ضد الاستيطان بين 1830 ونهاية القرن 19. ثم تلتها *« قومية مدينية»* انبثقت أول الأمر بصفتها *«قومية بروليتارية»* ضمن حزب نجم شمال إفريقيا في باريس، قبل أن ترسخ على أرض الجزائر وتشمل شرائح اجتماعية تنتمي إلى البرجوازية في إطار حزب الشعب والاتحاد الديمقراطي للبيان.

وعلى صعيد العالم العربي، يرى الأشرف أن *« القومية الشمالية الإفريقية»* ناتجة عن *«تطور تاريخي قومي لا شك فيه»*، فرضته مواجهة مشكل الأرض الزراعية ومشكل التعايش العرقي التعسفي مع الأوربيين. وهي بالتالي تختلف جذريا عن *« قوميات الشرق*

------

1 – Ibid., 4 Juillet 1958.

المصدر، 22 جويلية 1958.

الأدb» التي استمدت طابعها من مواجهة *« إمبريالية إدارية واقتصادية »*. ويخلص هذا الكاتب إلى إنكار حصول أي تفاعل بينهما في ا لال السياسي الفكري والعملي، سواء قبل أو بعد نوفمبر 1954. أما في مجال الثقافة العربية، فإن تأثير المشرق سلبي إلى درجة أفضى بأنصارها الجزائريين إلى ممارسات تسودها ما أسماه *« السذاجة الصبيانية »*[1].

سنرى فيما يلي تعبيرا واضحا عن أصداء هذه التوجهات.

ǯ – «gǿƺǯőä ťƐǟÀäÙȺä» ءŸ؟ « őǯ8őä ÀDzHuǪţä ».

بعد أشهر قليلة من تكوين الحكومة الجزائرية المؤقتة، اعتبر البعض ذلك الحدث بمثابة تحقق الأمة وإيذانا بحلول عهد ا لتمع، أي الانتقال من القومي إلى الاجتماعي : *« إن أكثر ما يهم الجزائريين بالفعل ويبلور تطلعات أوسع الجماهير، ليس الاستقلال الوطني، الذي أصبح من قبيل تحصيل حاصل، بقدر ما يهمهم بناء هذا الاستقلال وتحقيق محتواه الاجتماعي*[2]*. »*

وقبل النظر في هذا المحتوى، بحث أحد محرري *ا لاهد* في الماضي القريب للعالم الإسلامي، منذ أن وž العصر الحديث باب السلطنة العثمانية ومصر محمد علي وتونس خير الدين وبذر بذورا في فاس وتولى الإمارة عبر عبد القادر في الجزائر.

وهو يرى أن الإمبرياليات تدفقت على حين غرة وأشاعت العقم في مجرى تلك التيارات التجديدية، ما أدى إلى انتقال التعبير عن حركة عتق ا لتمع إلى القوميات. وبعد إحداثه ذلك الفصل بين الإمبريالية وحركة التجديد، قام بإحداث فصل آخر داخل هذه الأخيرة بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، قبل إعادة دمج ال عة العبدوية ضمن القومية العربية لكي يتسا له الحديث عن صلب اهتماماته. فتلك ال عة قدمت حلا

------

1 – Cf. M. Lacheraf, *L'algérie : nation et société*. F. Maspéro, Paris, 1965.

أنظر : م. الأشرف، *الجزائر : الأمة وا لتمع* .. ترجمة د. حنفي بن عيسى. م.و.ك.، الجزائر، 1983.

استسمح القارئ لأشير إلى أن هذه النبذة مستخرجة من بحث حول فكر مصطفى الأشرف قمت بتقديمه لملتقى الدراسات العليا بقسم التاريخ، جامعة الجزائر في ماي 1999 ولم ينشر بعد.

2 – *El Moudjahid*, 15 Janvier 1959.

لمشكل الانتقال من العهد القديم إلى العهد الحديث تمثل في «العقلانية الجديدة»، القاضية بمصالحة الدين والعلم أو بتفصيل أكبر : *« إدانة الـ عة التقليدية العمياء، ومبدأ الولاية، وإعادة الاعتبار للعلم، وللتحري المستقل وللعقل النقدي.»* إلا أنها جاءت، حسب تقدير المحرر، بنتائج محدودة لأن عملها بقي محصورا في النخب، في حين أن المشكل كان ولا يزال يقع عند الجماهير :

« إن تحويل المجتمع الإسلامي إلى مجتمع حديث لا يعني دائما تقليد الغرب من الخارج، لا يعني فرض اللباس وتصفيف الشعر على طريقة الأوربيين وإدخال نظام برلماني زائف أو تبني الأبجدية اللاتينية[1]. إنه قبل كل شيء، هدم البنيات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الإقطاعي وتعويضها ببنيات ديمقراطية ثم تحرير الجماهير، عن طريق عمل متواصل، من المخلفات والأحكام المسبقة الألفية التي طالما انقاد لها وعيها وعمقت عبوديتها.»

وفي الجزائر تحديدا، تكون الجماهير، حسب هذه النظرة، تعيش الاستلاب الشامل حتى صارت *« غولا متحجرا (...) فما كان يعد فضيلة في المجتمع الإسلامي القديم أصبح جبنا وتسليما. وما كان زهدا وتواضعا تحول إلى استقالة أمام الاضطهاد الأجنبي وما كانت تقوى أخذت أحيانا وجه الهروب من المشاكل الأكثر واقعية في الحياة.»* في ظل الاستعمار، أصبح وعي الجزائري هو *« وعي العجز وتفاهة بذل الجهد وفقدان الحياة لجدواها »*.

وبناء على كل ذلك، أصبحت المهمة الجديدة تتحدد في تحرير الضمائر مما سمي قيود *«العهد الاستعماري - القروسطي »*، أي الحقبتين السابقة واللاحقة لعام 1830.

وراء توجيه الاتهام شكلي للاستعمار، يختبئ تبني خطابه العريق عن الإسلام والمسلمين وتوجيه اتهام سهل وغير مكلف للجماهير.

هذا وقد سبق أن عين جيش التحرير الجزائري كقالب لبعث الأمة وتجديدها. فأوكلت إليه مهمة تحرير العقول احتذاء بما كان يقع في مصر منذ ثورة يوليو 1952 وفي العراق

---

1 – إشارة إلى تركيا مصطفى كمال *أتاتورك*.

منذ ثورة تموز 1958. فالجيش مكلف في ا لتمع العربي بالقيام بدور التنوير الذي قامت به النخب البرجوازية في ا لتمع الغربي. بل تم تحذيره أن تضحيات الجزائريين سوف تذهب هباء في حالة ما إذا لم يولد على أنقاô الاستعمار مجتمع جديد « *متخلص من تناقضات، وقيود، ورثات ا لتمع الإسلامي القدﻻ*[1]. »

في الشهر الموالي لنشر هذا المقال، صدر أمر من رئيس الجمهورية الفرنسية يفرô على المسلمين في الجزائر القوانين العلمانية الفرنسية في شأن الزواج والطلاق، أي يمس قـانون الأحوال الشخصية. والملفت للانتباه أنه لم يحş بكلمة في *ا اهد* إلا في جويليـة 1959 وبقلم من الواضح أنه ليس قلم صاحب المقالات المذكورة أعلاه. بالعكس، تم تناول ذلك القرار بوصفه حلقة جديدة في حلقات المظالم المتتابعة منذ 1830 والهادفـة إلى تـضييق حقل القضاء الإسلامي لصاﻟ القضاء الفرنسي[2].

كان نفوذ التيار الداعي لنوع القطيعة المذكور يزداد على صفحات لسان حال الثورة *ا اهد* الصادر بالفرنسية وكذلك في البعثات الخارجية، أي على صعيد النشاط الدعائي عامة الموكول إلى جبهة التحرير[3].

ومع ذلك التزايد، راح التوجه القومي المحلي يتعمق، موحيا بالتماثل والتطابق مع الوطنية وآخذا أحيانا حتى مظهر المركزية الجزائرية، وذلك على خلفية الصراع مع فرنسا حول مسألة حق تقرير المصير، من ناحية، والتوتر مع الجيران حول مسألة الحدود، من ناحية ثانية. هكذا كتب أن « *في الوقت الذي كانت فيه بلاد الغال منطقة تسكنها أقوام همجية، في الوقت الذي كانت فيه على قارعة العالم المتحضر المعروف، كانت الجزائر دولة قائمة بعد وقوية وتزدهر فيها العلوم والفنون.* » وهكذا اكتشف أن « *أول من قرر مبدأ القومية في تاريخ البشرية كان جزائريا، ألا وهو ماسينيسا، مؤسس الدولة الجزائرية الممتدة من الملوية إلى السيبوس*[4] » الخ.عدد51 ـ 29 سبتمبر1959. وأصبح الوعي التاريخي، بصفته عاملا أساسيا لبناء الهوية الجماعية، مختزلا في الاعتراف بسلسلة الزعامات والدول

- - - - - -

1 - *El Moudjahid*. 15 Janvier 1959.
2 - Ibid., 6 Juillet 1959.
3 - Cf. notamment numéros de juillet 1959.

4 - *El Moudjahid*, 29 Septembre 1959.

المتعاقبة، سلسلة متصلة الحلقات ولا تشوبا شائبة بالضرورة. وإن حدث أن اختفت «الدولة الجزائرية » مثلما وقع في عهد الموحدين، ينبري من يفسر ذلك الاختفاء على أنه كان *« لأجل الانصهار في المغرب الكبير، وهو عمل الجزائري عبد المؤمن. »*

وبالنتيجة، تكون الدولة الجزائرية هي كل دولة قامت على أرô الجزائر منذ عهد ماسينيسا إلى العهد العثماني.

أما المشكل الذي يكون أصحاب هذا الطرح قد وعوه ولكن لم يجدوا له حلا – لأنه بدون حل - هو المشكل الخاص بالتطابق المفترô بين الدولة و«الأمة»، إذ ينبني الطرح المذكور على عدم الفصل بينهما، بغض النظر عن الحقب التاريخية وما جد خلالها من تحولات على مختلف الأصعدة. فالأمة تكون، من هذا المنظور، تساير مطاطية الدولة، حجما وهوية، حتى يمكن القول بوجود أمم على مقاس السلالات الحاكمة : واحدة نوميدية وأخرى رسطمية وثالثة حمادية ... الخ.

2 - ǥøƺǯöä ﺪƹäÀüäĘ Ęzǖ ‹‹ ǥøƺǯöä ĦÀĘä««.
ǖ – ﻣﺪ ﻣÔÀ ǖБ ÄĦÀäa.

بموازاة كل ذلك، برز موضوع التوحيد العربي في سلسلة مقالات طويلة وغير ُالضاة أيضا، لكن الربط الواضح بينها وبين تلك المرصودة حول الثورة الديمقراطية يبعث على الجزم بأ‌نا من تحرير نفس الأقلام، لا سيما قلم رضا مالك، المسئول عن جريدة جبهة تو منذ النصف الثاني من عام 1957 وحتى عشية الاستقلال.

كان الظرف مفعما بالوقائع الساخنة.

في فبراير، انطلقت تجربة إقامة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وتلتها في أفريل بداية تجربة طنجة المغربية. ثم قامت ثورة تموز العراقية ووقعت حملات تدخل عسكري بريطانية وأمريكية في كل من لبنان والأردن. كما بات البترول العربي يعد عنصرا هاما في حسابات موازين القوة الإقليمية والدولية.

وقد دفعت تلك التطورات إلى وضع تصور لسيرورة تتكامل وقائعها بثبات لا يقهر، هي سيرورة « الثورة العربية » التي لا مفر من الا٧راط فيها بشكل من الأشكال.

أول مرة تم فيها استعمال عبارة « ريفوليسيون آراب » كانت، على ما يبدو، في مقال صدر في شهر جويلية 1958، بمناسبة الذكرى السادسة لحركة « الضباط الأحرار » في مصر والتي صادفت مرور أسبوع على نجاح حركة « الضباط الأحرار » في العراق.

لقد اعتبر أن هاتين الحركتين كانتا، حتى تلك الساعة، تشكلان الطورين الوحيدين على طريق تحقيق الثورة العربية أو القومية العربية الجديدة. وجرى تعريف الغاية الرئيسية للثورة العربية على أنا تتجسد في الانتقال بالمشرق عموما من مكافحة الاستعمار إلى مكافحة الإقطاع والإمبريالية، الأمر الذي تم النص على معادلته، على الصعيد النظري، بالتحول من « المرحلة الوطنية » إلى « المرحلة الاجتماعية ».

وضمن هذا المنظور، جرت ترقية عامل المصلحة الاقتصادية المشتركة - بشأن البترول خصيصا [1]- إلى مرتبة المعيار والمنطلق الحقيقيين لبناء وحدة عربية موعودة، وذلك عوضا عن المصلحة السياسية. ولم يكن من العسير العثور على الحجة الدامغة المناسبة. فالمشرق كان يبدو معقدا، إذ أنه يتقدم للخارج في صورة فسيفساء سياسية من صنع الخارج ولخدمة مصالحه. كما بدت جامعة الدول العربية، طوال العقد الأول من عمرها، عاجزة عن تحويل هذه البنية والقضاء على الانقسامات والمؤامرات، ما فسر بدعوى أنا « *لم تستطع أن تنخرط بصورة ملموسة في الحياة الاقتصادية لجميع الدول العربية* ».

وعليه، أصبح يعتقد أن مهمة التغيير عادت « للثورة العربية»، وبصورة أخص إلى القوى القادرة على قيادة مرحلتها الثانية، التي حدد محتواها في التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن محرري *المجاهد*، خلافا لأولئك الذين كان بن بلة يمثلهم بعض الشيء،لم يظهروا

------

1 - *جاء في أحد المقالات « في نفس الوقت الذي تنتهي فيه المرحلة الوطنية للثورة العربية، تبدأ المرحلة الاجتماعية، وسيشكل المؤتمر العربي للبترول المزمع عقده في القاهرة بين فاتح نوفمبر المقبل ومنتصفه خطوة تاريخية أولى على طريق الوحدة العربية »*. أنظر .*El Moudjahid*, 22 Août 1958

ميلا إلى النظر إلى مصر تحت حكم عبد الناصر أو تجربة الجمهورية العربية المتحدة على أنها جديرة بالاهتداء.

قد يقال إنهم كانوا حريصين على عدم إثارة غضب المناوئين للناصرية، داخل القيادة الجزائرية وداخل الحكومة التونسية المضيفة لجريدة *المجاهد* والتي سبق لها أن صادرت أعدادا منها لم تعجبها. لكن الأهم من الاعتبارات الظرفية – مهما كانت - هو أنهم كانوا قد وضعوا نصب أعينهم مسألة تحالفات الدولة الجزائرية بعد نيل الاستقلال، قبل كل شيء.

من هذه الزاوية، إنهم رشحوا حكام العراق الجدد بزعامة الجنرال عبد الكريم قاسم، أولئك الذين كانوا يضطلعون بمهمة « *إعادة ثروات بلدان الشرق الأوسط بين أيدي شعوبه* » لتحقيق « *الوحدة التي كانت ولا تزال ممكنة من الناحية التقنية، ومنشودة شعبيا*[1]. »

باختصار، كان يعتقد أن سياسة بترولية مشتركة، مبنية على التأميم، تستطيع أن تشكل أساس الوحدة الاقتصادية، التي تعد بدورها بمثابة العمود الفقري للوحدة الشاملة.

إنه مسار التوحيد الأوربي، كما هو معلوم.

والحال أن النخبة السياسية الجزائرية المثقفة بالفرنسية كانت، بصفة عامة، تحمل تصورا للوحدة يستبعد صيغة الجمهورية العربية المتحدة وينشد تلك التي يطبقها الاتحاد الأوربي.

في جويلية 1958، دافع فرحات عباس عن مؤتمر طنجة بحجة أنه يساير التوجه الأوربي ويتبنى، على حد قوله، « نفس الانشغال والغاية». ورفض نهج الجمهورية العربية المتحدة، دون ذكر اسمها، قائلا : « *إن اختيارنا صيغة الكنفدرالية الشمالية الإفريقية تفترض استتباع المحافظة على ثلاث دول شمالية إفريقية [مع] وجوب أن يشكل المغرب العربي وحدة واحدة في ميادين التعليم، والاقتصاد، والتصنيع، والدفاع الوطني والسياسة الخارجية*[2]. »

------

1 – Ibid. *المجاهد*، 58/9/17.

2 – Ibid., 17 Septembre 1958.

عكس هذا، كانت المجاهد بالعربية قد نشرت ترجمة لمقال (إمضاء الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائريين) يندد بالسوق الأوربية المشتركة باعتبارها «منظمة استعمارية جديدة» . أنظر *المجاهد* 58/2/15.

وعلى النقيض من ذلك، لم يخف عبد الحفيظ بوصوف، المسئول عن جهاز الاستخبارات في جيش التحرير الوطني، تفضيله للتوحيد بالقوة مثلما لم يخف تفضيله «للتحديث» بالقوة. ومن أجل ذلك، تم علنا – تحت وطأة تزايد الصعوبات على أرض جيران الجزائر- قطع العلاقات بين فرنسا وكل من المغرب وتونس لتعم الحرب أرجاء المنطقة كلها[2].

وعند انتهاء اجتماعها المتوتر (على ما يبدو) في تونس بين 20 و23 أوت 1958، صادقت الاتحادات الطلابية الثلاثة، المغربية والجزائرية والتونسية، على لائحة احتوت موقفا مماثلا لموقف بوصوف[1].

لكل هذه الاعتبارات، شكلت الثورة العراقية بؤرة اهتمام خاص.

فضلا عن ماضيه البعيد ذي المكانة المتميزة في الذاكرة العربية، كان تطور العراق المعاصر نموذجيا إلى حد كبير، من حيث اشتماله على مراحل توجز تاريخ العرب العام.

على الصعيد السياسي، وظف استعراض الحقبة المعاصرة أولا لنقد حركة القومية العربية القديمة، السابقة للحرب العالمية الأولى، مع العلم أن بلاد المغرب لم تنخرط فيها.

في هذا السبيل، كان اغتراف عناصر التحليل من الخطاب الرسمي العراقي المبثوث حينذاك كافيا، أي كيف تحول نوري السعيد، أحد القادة البارزين في تلك الحركة، إلى عميل للمستعمر البريطاني، بعد نيل الاستقلال عام 1930، وإلى مستبد جائر وفاسد، يقمع الحركات الشعبية العراقية، « *رغم وجود تعدد الأحزاب* »، ويبذر عائدات البلاد النفطية ويجسد « روح حلف بغداد» المعادي لحرية العرب ووحدتهم[3].

كما أن تاريخ العراق سمح بالدفاع عن النظام الجمهوري وذم النظام الملكي. هكذا تم الجزم بأن الجمهورية تساوى حتما عهد« *الاستقلال الحقيقي والمساواة والحرية* » وتتطابق معه، عكس الملكية المقرونة بمساوئ « *الدكتاتورية المتعفنة ... الحماية المستترة...*

------

1 - Ibid, 22 Août 1958. — الشاهد، 58/8/28.

-2 - Ibid. 17 Septembre 1958. — 58/8/28.

نفسه،

3 - Ibid.,10 Octobre 1958.

الإمبريالية الغربية ». ثم إن الجمهورية العراقية الوليدة اختارت سياسة خارجية «حيادية حازمة »، ترجمها الخروج من حلف بغداد. أما على الصعيد العربي، فقد رفضت الاندماج في الجمهورية المتحدة وأخذت تساهم في تجديد الجامعة العربية وتوسيعها، إشارة إلى استحسان توسطها لانضمام كل من المغرب وتونس رغم تحفظات مصر.

وللثورة العراقية وجه جذاب على صعيد إيديولوجي آخر، يتعلق هذه المرة بالمسألة الزراعية تحديدا، بعد إصدار حكومة عبد الكرC قاسم قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1958، الأمر الذي عد تعبيرا عن معاداتنا للإقطاعية :

« في أقل من ثلاثة أشهر، مرت الثورة العراقية من المرحلة الأولى الوطنية والسياسية إلى مرحلتها الثانية، الاجتماعية والاقتصادية. من الآن فصاعدا، يأخذ الشعب العراقي، وهو سيد مصيره، طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنه ينجز مبادئ الثورة العربية إنجازا كاملا (...). إن الشعب الجزائري يتابع باهتمام وتعاطف هذا الكفاح الذي يعده كفاحه الخاص كذلك[1]*.»*

وقد سبقت الإشارة إلى أن الكتاب العربي الوحيد الذي احتفلت به صحيفة *الماهد* (باللغتين) هو كتاب إبراهيم كبة «أضواء على الثورة الجزائرية» الصادر أصلا في 1956. هذه المعاملة الاستثنائية تأخذ معناها عندما نعلم أن المؤلف أصبح وزيرا للاقتصاد بعد نجاح ثورة تموز وأن قيادتها قررت زيادة دعمها للكفاح الجزائري.

كما أن التصريح بالتماهي بين الكفاحين يغدو مفهوما أكثر على ضوء معرفة تطور العلاقات العراقية الفرنسية. لقد كانت حكومة نوري السعيد تمون فرنسا بكميات هامة من احتياجاتها البترولية بشروط تفضيلية مجزية للغاية للمشتري، تتمثل في تسديد سعر التكلفة لا غير وبالفرنك الفرنسي. وقد شكلت تلك المعاملة الخاصة واحدا من الدوافع التي جعلت الحكومة الفرنسية لا ترى ضرورة التعجيل باستغلال موارد الصحراء الجزائرية من تلك المادة. كما كان للشركات الفرنسية حصة الأسد في مختلف المشاريع الاقتصادية.

غير أن القيادة الجديدة التي تولت السلطة في بغداد بعد 14 جويلية اختارت سلوك

1 – Ibid.

سياسة مغايرة. فهي لم تكتف برفض إعادة العلاقات الدبلوماسية مع باريس (المقطوعة منذ حرب السويس في 1956) فحسب، بل زادت عليها تجميد مجمل العلاقات الاقتصادية بين البلدين[1].

ā – ȸɗȘ áåÀǨöå БǓ ÀøåÂƨå.

في 1958، تم التقرير بأن الشعب الجزائري يشكل مع « الشرق الأوسط العربي » وحدة مردها الثقافة والتاريخ الماضي وأيضا *« المستقبل الواجب بناؤه بصورة مشتركة »*[2]. لكن ما يلفت الانتباه هو أن تطور تجربة الجمهورية العربية المتحدة لم يشكل – على ما يبدو – موضوع متابعة ومناقشة داخل مؤسسات الثورة الجزائرية.

أما انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر 1961، فقد حظي باهتمام فريق *المجاهد*. فخصه بدراسة نظرية مطولة في جانفي التالي، مع التنبيه في مقدمتها إلى أن *« الثورة الجزائرية [عزمت على أن] تتقدم للعالم العربي، من الآن فصاعدا، بمساهمتها الخاصة »*.

جرى الإقرار مبدئيا بأن طموح الجماهير للوحدة يعد « ثابتا سياسيا». فهناك مجموعة من عوامل التماهي التي تشكل أساس الفكرة الوحدوية العربية وحتى أساس « أمة عربية»، منها : الوحدة الثقافية – إن لم تكن الوحدة الدينية – الاشتراك في الظروف القائمة في ظل العدوان الإمبريالي، نفس التخلف الاقتصادي ونفس المطالب الجماهيرية في الميدان السياسي. هذا ما ظهر أثناء الكفاح من أجل الاستقلال.

– – – – – –

1 – يقول خرنان مسعود بن موسى : تولد لدى مسؤولي العراق شعور بأن ‹‹استمرار إطلاق التصريحات عن إسناد الثورة الجزائرية وتأييدها، من شأنه أن يضفي على النظام نوعا من السمة الثورية كان قد أخذ بفقدانا بسرعة لدى الجماهير في الداخل. ومن ناحية أخرى، فقد وجد النظام في مساعدة جبهة التحرير الوطني الجزائري [كذا] والإعلان عن ذلك في كل مناسبة، مجالا لمنافسة الجمهورية العربية المتحدة››، *العراق والثورة الجزائرية*، المصدر المذكور، ص 143.

2 - *El Moudjahid*, article cité du 22 Juillet 1958.

غير أن تلك السيرورة لم تكن أحادية الدلالة والتوجه، وإنما كانت متناقضة، لأن كل عنصر مكون للأمة العربية « *كان ''توحيديا'' ولكن، وفي نفس الوقت، ''تنويعيا''، باستثناء العامل الثقافي العربي».*

ضمن تلك السيرورة، اعتبرت مرجعية الحقبة السابقة للاستعمار عامل توحيد للهوية التاريخية العربية العامة. أما فيما يخص العهد الاستعماري، فقدر أن الممارسات – لا سيما أثناء مرحلة الانعتاق - كانت واحدة من حيث الإلهام والهدف ومتمايزة من حيث الكيفيات : « *على الصعيد السياسي، كان الحصول على الاستقلال هو السمة المشتركة، ولكن طريقة التحاق كل بلاد بالاستقلال الوطني، والظروف المحيطة بذا الالتحاق وكذلك تنظيم كل واحدة منها بعد الاستقلال، هي عوامل شكلت مظهرا خاصا لكل بلاد ولكل شعب*[1]*.»*

هكذا فسر ما يمكن أن نسميه « تخصص » القومية العربية الأولى إلى قومية مصرية وقومية عراقية وأخرى سورية، الخ.

هنا يتعين لفت الانتباه إلى اختلاف تناول صحيفة *المجاهد* الصادرة بالعربية لنفس الموضوع.

كان الفريق القائم عليها يضم عناصر متأثرة بالعروبة اليسارية، مثل المنور مروê، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الجزائر بعد الاستقلال. وكان محمد الميلي، ابن مبارك الميلي، قطب جمعية العلماء المسلمين في عهد بن باديس، قائد ذلك الفريق، قبل أن يتولى، بعد 1962، مناصب رسمية هامة داخل الجزائر وخارجها، أغلبها يتصل بالإعلام والثقافة.

لاحظنا أعلاه أن *المجاهد* بالعربية لم تساير سلسلة المقالات المنشورة في الطبعة الأصلية بالفرنسية والتي تحدثت عن الثورة الديمقراطية في الجزائر، باستثناء واحد منها كان ذا طابع تاريخي وقد جرت الإشارة إليه. وبصورة عامة، يمكن القول إنا لا تخوô في مسائل التجريد والتنظير. أما فيما يتعلق بالعالم العربي ككل، فإنا رفضت بوضوح تبني التصور

------

1 - Ibid., 29 janvier 1961.

المطروح بشأنه في الطبعة الفرنسية، أي أننا لم تبق - في هذا الموضوع - ضمن حدود مكتب ترجمة النصوص إلى العربية.

إننا نددت بشدة بمسار تكوين الدول الحديثة في المشرق، معتبرة إياها وجامعتها معا زائفة وألعوبة بين أيدي الاستعماريين السابقين[1]. ومن دون تردد، جرى تعيين إسرائيل باعتبارها « *مخلب الاستعمار* » في المنطقة والحليف الرئيسي للأمريكيين المعتدين[2]، الأمر الذي يبرر التحالف مع روسيا السوفييتية دون التزام عقيدتنا [3]. وطالب أحد محرريها بما سماه «*ثورة العرب على المفاهيم المغلوطة*»، على رأسها مفهوم الاستقلال نفسه الذي يترك العربي في م لة الرعية ولا يرقيه إلى م لة المواطن[4].

لنعود إلى العلاقة بين الثورة الجزائرية والثورة العربية، كما كان يراها رضا مالك وزملاؤه.

إنهم أقروا بأن فكرة الثورة العربية، التي بعثت بعد الحرب العالمية الثانية لتجديد القومية العربية، بدءا بالثورة المصرية عام 1952، أثرت على «*جميع القوى الثورية في العالم العربي، قوى المغرب المكافحة، وكذا قوى سورية ولبنان والعراق*»، تأثير ترجمه توجهها العام المعادي للإقطاع وللإمبريالية وتبنيها سياسة الحياد إزاء الحرب الباردة، أي الإيديولوجيا المشتركة بين تلك القوى والتي كان يطلق عليها اسم «الاشتراكية العربية».

كما سجل الاعتراف كذلك بأن الثورة الجزائرية حصلت على « *دعم ثابت، لا تشوبه شائبة من أقصى العالم العربي إلى أقصاه* » (بغض النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية إذن). وهي تعد إحساسها بالانتماء إلى العالم العربي، الذي « *تستمده من التاريخ والحضارة العربية - الإسلامية من بين مقومات الأمة الجزائرية* » (وهو عنصر ينتمي إلى الماضي).

غير أن انفصال سوريا عن مصر والتوتر المتفاقم بين مصر والعراق وغير ذلك من الخلافات والتناقضات بين القوى الموسومة بالثورية دلت على أن الثورة العربية كانت هي

------

1 - المجاهد، 58/2/15.

2 - نفسه، فاتح مارس 1958.

3 - نفسه، 58/8/28، مقال «*القومية العربية تنتصر على الغرب*».

4 – نفسه، 58/8/28، مقال «*ثورة العرب على المفاهيم المغلوطة*».

الأخرى عامل تنويع.

في هذا المضمار، أضحى التشديد على الخصوصية « الحداثية » في الجزائر، المستمدة من الحقبة الاستعمارية، تشديدا لا يقف عند حد : « *الجزائر مستعمرة استيطانية، وهي المثال الأوحد في العالم العربي* » (تجاهل وضع فلسطين)، الجزائر البلد العربي الوحيد الذي وقع فيه اقتران الحركة القومية بالحركة الاجتماعية من خلال التقاء القوى الثورية في الريف والمدينة مع تلك الموجودة بين العمال المهاجرين إلى فرنسا (فضلا عن فلسطين، وقع مثل هذا اللقاء في أكثر من بلد عربي آخر، في الحقيقة). وأما الإرث المتكون من « بلاد *ريفية ولكنها حديثة جزئيا، بلاد حيث جرى خنق الثقافة الوطنية، بلاد تتسم هجرتنا العمالية إلى الخارج بأهمية كبيرة جدا، بلاد يتركز اقتصادها الحديث على الساحل وفي المدن، بين أيدي برجوازية تكاد تكون أوربية بالكامل، هذا الإرث لم يتلق بلد عربي أيا كان مثيلا له يوم الاستقلال*[1]. »

وتلبية للحاجة الجديدة، جرى التخلي عن المقولة التي سبق أن قدمت كمبرر لإطلاق الثورة الديمقراطية من أجل تحرير العقول. فلم يعد الشعب غولا متحجرا بل تم قلب هذا الزعم إلى نقيضه تماما : « *لا يوجد أيضا بلد عربي فيه شعب غيرته طبيعة الكفاح التحريري ذاته إلى هذه الدرجة من العمق : طول الكفاح، إجماعه، وحشية القمع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية قلبوا الجزائر رأسا على عقب ودفعوا بكل جزائري إلى إعادة النظر في مجموع رؤاه، بدءا بالبنيات الخاصة بحياته العائلية وانتهاء بأفكاره حول مستقبل البلاد*[2]. »

وإلى هذا الإرث الذي أصبح يساق كبرهان على الخصوصية الاستثنائية للسيرورة الجزائرية المؤدية إلى الاستقلال، أضيف عنصر الإيمان بريادة الثورة الجزائرية في « *فتح الطريق للثورة الإفريقية وتولي ربط الصلة بينها وبين الثورة الأمريكية - اللاتينية* ».

وعلى ضوء كل ذلك، استنتج بأن المساهمة الخاصة للثورة الجزائرية تتحدد في الاضطلاع « *بالمحتوى الكامل للثورة العربية وأكثر* »، الذي أصبح يتمثل في إيجاد حل

------

1 – *El Moudjahid*, 16 Janvier 1962, article *Nation arabe et Révolution algérienne.*

2 - Ibid.

طريف لمعضلة مستقبل السكان الأوربيين ولمشاكل التنمية والتنظيم الاقتصادي ومهام تشييد دولة حديثة وديمقراطية. الأمر الذي أفضي بدوره إلى إعادة النظر فيما أبدي من أفكار سابقة تتعلق بوجود أمة عربية أو وحدة بين الجزائر والشرق العربي أو ضرورة بناء مستقبل مشترك بينهما.

فبدعوى أن العالم الثالث هو الثوب المناسب لمقاسات الثورة أو « *حيث تتكشف الأهمية التاريخية لثورتن* » ، وبدعوى الواقعية المستنتجة من فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة، جرى استبعاد مسألة التوحيد العربي إلى أجل غير مسمى[1].

4 - ǰﻪﻠﻣÀǽ ǥøƺǄöä ǟǕÙäÀǢƸدöä : ǨƠ øäǼﻟ ǟƐƺƍﻠÀöä.

أ - ǡǟā äǰ ﺔﻣ ﻪÀǪƺdz öƳǭǢƮ ǻƮĮöƧǽøǟǢĶ äǬǠǪƺDzǩǫ.

كان بيان أول نوفمبر قد أخذ بشأن مستقبل أوربيي الجزائر بالموقف الذي كان حزب الشعب/حركة انتصار الحريات قد سبق أن حدده، ألا وهو منحهم، ضمن الدولة - الأمة الجزائرية، الاختيار بين الاحتفاƭ بالجنسية الفرنسية والالتحاق بالجنسية الجزائرية، بما فيها المساواة الموعودة في الحقوق والواجبات. أما محررو وثيقة الصومام، فإنم صاغوا تصورا لأمة جزائرية متعددة الثقافات، كما سلف الذكر، لكنهم لم يدخلوا تغييرا على مضمون الاختيار المعروƻ . وبقي هذا الموقف على حاله حتى أواخر الحرب.

من الناحية العملية، تموقعت شريحة ضئيلة من السكان غير المسلمين إلى جانب أو داخل جبهة تو. لكن بينما تم تكوين « لجنة اليهود من أجل استقلال الجزائر »،لم يحصل ما يعادله على مستوى الفرنسيين غير اليهود.

تحت دفع تطورات الحرب، ازدادت مسألة مستقبل كل هؤلاء حدة بين 1960 و1962.

على إثر قيام الأوربيين بأعمال عصيان في 24 جانفي 1960، وجه إليهم رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، فرحات عباس، نداء يتضمن تبني قضيتهم بصفتها « *تخص*

------

1 – Ibid.

الجزائريين أنفسهم، بالدرجة الأولى، يعني أنتم وأنا.» إنه طلب منهم اعتبار الحكومة المؤقتة حكومتهم ومنحها ثقتهم لأنها تستطيع توفير الأمن لهم والحفاظ على مستقبلهم، بدل انتظار كل ذلك من الجيش الفرنسي.

بهذا الصدد، لم يخل تفسيره للحرب من اللبس. إنه أنكر دور الوعي الثقافي في تغذيتها كما أنكر وجود وعي سياسي سابق لها، قائلا : *« إن حرب الجزائر ليست حرب العرب ضد الأوربيين، ولا حرب المسلمين ضد المسيحيين. وهي ليست حرب الشعب الجزائري ضد الشعب الفرنسي، أيضا. إنها الحرب المفروضة على شعب عاش مدة طويلة في الوهم، مصدر مآسيه. إنها حرب شعب عانى الاستهتار زمنا طويلا. إنها حرب شعب طالما غرر به.»*

وألح على اعتبار الجزائر *« ميراث الجميع (...) الجزائر للجزائريين، لكل الجزائريين مهما كان أصلهم »*، باسم قاعدة *«العيش المشترك»* أو باسم الجنسية الترابية. بل إنه ذهب إلى حد التقرير : *« من الآن فصاعدا، لأن كلنا أفارقة، محكوم علينا تحمل نفس المحن وتغذية نفس الآمال*[1]*.»*

من أجل نصرة هذا الخط، جرت محاولة دق إسفين بين الدولة الفرنسية والأوربيين في الجزائر، لكن بالعمل على قلب الموقع الذي طالما احتله هذان الطرفان في الفكرة القديمة القائلة بوجود فرنسا خيرة وأخرى سيئة.

لقد بات التوكيد على أن العقبة الأساسية التي تقف في طريق تقدم الشعب الجزائري تتمثل في *« المصالح الاستعمارية لفرنسا كدولة إمبريالية يهمها (...) المحافظة على سيطرتنا على بلادنا » بعد نيل الاستقلال.* وإذا كان النشاط المالي يشكل أساس تلك المصالح ،فهي إجمالا وقف على رأس المال الكبير، صاحب السلطة الاقتصادية في فرنسا والحائز على نفوذ مباشر على شؤون الدولة فيها.

من هذه الزاوية، عد انتصار ديغول على حركة العصيان التي وقعت في جانفي 1960، أمرا مهما يبشر بنهاية الاستعمار الفرنسي في شكله التقليدي. إلا أنه يتعين التذكير بأن

------

1 - Ibid., 20 Janvier 1960, *L'Appel du Président Abbas*,

الجنرال لم يضرب المتطرفين الأوربيين حتى لا يضعف موقفه إبان المفاوضات الجارية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، من جهة، وحتى لا يقضي على مصداقية التزامه المعلن بالسير على طريق الحل *«الليبرالي »* الذي كان ديغول يغذي انتظاره لدى شريحة من الجزائريين مستعدة للانخراط فيه.

فقد كان لا يزال يستهدف تحقيق الأمرين الذين تضمنهما الخطاب الذي ألقاه في 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير : بروز *« قوة ثالثة»* تقبل بذلك الحل وتقسيم الجزائر إلى أقاليم إثنية ثقافية تتطابق مع وجود*« جماعات »* منفصلة في الجزائر (عربية، قبائلية، ميزابية، أوربية ...). وكان متوقعا أن يقوم الأوربيون بإدخال الانسجام والوحدة على هذه البلقنة المخطط لها.

وعلى الجانب الجزائري، تم التنديد بعنف وأكثر من مرة بهذه السياسة، التي رأت فيها جريدة المجاهد *« أسرلة »* للجزائر، أي إقامة على أرضها دولة شبيهة بدولة إسرائيل حول الأقلية الأوربية[1].

وما يهمنا بوجه خاص، هو أننا نشرت في نوفمبر 1960 دراسة اجتماعية نادرة - إن لم تكن استثنائية – قدمت خلالها عرض حال عن سكان الجزائر وميزان القوة السياسي الذي كان قائما بينهم. وأتبعتها في جانفي التالي بتحليل مطول يعكس مباشرة الموقف السياسي للقيادة الجزائرية المتعلق بموضوع الأوربيين.

الجماهير ؟

إننا *« الجماهير الفلاحية التي يعرضها مخطط شال للقصف والتمشيط، جماهير المليونين من المحشورين المجمعين، جماهير مدن القصدير البائسة »* والتي يجب أن يضاف إليها *«الأوساط العمالية والمستخدمين وصغار الموظفين»* في المدن. هذا المجموع هو الذي يكون الرأي العام الحقيقي.

------

1 – Ibid., 16 Mars 1960, articles *De l'autodétermination au chantage sur la partition* et *L'Algérie en miettes ?*

البرجوازية ؟

تتكون من النخب، أو بالأحرى، من المنتخبين أو « الوجهاء ». بعبارة أخرى، إنا برجوازية الوظائف وليست البرجوازية الاقتصادية. وقد جاء الحكم قاسيا بشأنا، إذ أنا متهمة باستعادة شجاعتها فقط بعد أن لاحظت أن *« الأمة الجريحة، المنقوصة من مليون ضحية، مستمرة في الكفاح »*.

∩〈℘⇒〈⎰∩⊇ ↵

تم النظر إلى موقف اليهود (حوالي 150 ألفا) بنفس الإيجابية التي سبق التعبير عنها في نصوص الصومام، سواء فيما تعلق بنخبهم أو عامتهم :*« من اللافت للانتباه أنه منذ بداية حرب التحرير، لم يسجل التحاق أي واحد من الجزائريين الإسرائيليين الذين يتمتعون بالشهرة والجدية بمعسكر المتطرفين»*. وبالرغم من مرور عشرات السنين على تطبيق قانون التتجنيس الفرنسي عليها وما ترتب عليه من الإمتيازات السياسية والإقتصادية، لم تبد *«الجماعة الإسرائيلية الجزائرية»* في مجملها موقفا ينم عن شيء آخر غير الإنتظار. بل لوحẒ أن *« منذ فشل [مفاوضات] مولان، تبدو ساعة الإختيار قد دقت لعدد متزايد من الإسرائيليين الجزائريين الشبان، الذين يطالبون باستعادة جنسيتهم الجزائرية، والنضال من أجل الثورة من خلال التحاقهم بجبهة التحرير الوطني[1] »*.

ولدعم انطباع التفاؤل هذا، نشرت *الماهد* شهادة أ. سرفاŹ، تحت عنوان «صراع طويل ضد الاستلاب». وقد جاء فيها أنه أعاد اكتشاف جزائريته لأنه وليد وهران، كما هو شأن والديه وأجداده من قبله، أي أنه انتهى إلى إدراك معا الجنسية الترابية. أما دافعه الثاني، فإنه استمده من خبرة الحربين، العالمية الثانية ثم الجزائرية، بحيث استطاع القيام بمقارنة بين العنصرية والفاشية المعاديتين لليهود والعنصرية والفاشية المعاديتين للعرب. وعليه، فإنه يرفض أن يبقى مواطنا – ذريعة، على النحو الذي أراده المستعمر لليهودي المتجنس، ويعلن أنه جزائري متضامن مع شعبه[2].

– – – – – –

1 – *El Moudjahid*, 24 Novembre 1960, *Quest-ce que l'opinion publique en Algérie ?*
2 – Ibid.

نفس العدد نشر تقريرا عن أعمال اللقاء العالمي الثاني للصحفيين الذي عقد في مدينة بادن النمساوية نهاية أكتوبر 1960. وقد صادق المجتمعون فيه على لائحة حول الجزائر تحمل مضمونا إيجابيا. والجدير بالملاحظة أنه تم إبراز أن « *إسرائيل صوتت لصالح النص*[1] ».

أما غير اليهود من الفرنسيين ذوي الأصول الأوربية (حوالي 800 ألفا)، فإن البرهنة الطويلة والمعقدة أحيانا التي سيقت بشأنهم بين 1960 و1962 كانت تستهدف هدم الصورة التي تقدمهم على أنهم يكونون « جماعة »، من بين « جماعات » أخرى، ضربت جذورها في الجزائر ويتوجب التعامل معها بالتالي ككلية واحدة.

بنيت تلك البرهنة على أسس التحليل الذي كان فرانز فانون قد نشره عام 1959 [2].

في هذا الإطار، تم استبعاد بصورة قطعية، إمكانية بقاء المستوطنين من كبار الملاك الزراعيين في الجزائر المستقلة، لا سيما وأنهم كانوا أصلا متغيبين ويحولون ثرواتهم إلى فرنسا أو سويسرا أو حتى الباراغواي في أمريكا الجنوبية.

كما استبعدت إمكانية بقاء أصحاب المناصب العليا والمتوسطة في الجهاز الاستعماري، على غرار ما وقع في تونس والمغرب بعد 1956. بهذا الصدد، يجدر التسجيل أن وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، العقيد الأخضر بن طبال أوضح لإطارات جبهة وجيش التحرير الوطني بالمغرب في مارس 1960: « *فلنكن واقعيين، إننا مقتنعون أن الشعب الجزائري لن يقبل تنصيب أوربي أو يهودي في الحكومة أو في منصب مسؤولية، وهذا لأسباب تتعلق بالثقة من السهل فهمها (...). هذا المشكل قد لا يطرح نظرا لكون الأوربيين المشاركين بنشاط في الثورة لا يمثلون نزعة أو فصيلا، وإنما بضعة أفراد (إنهم حالات خاصة، لا أكثر، لحسن حظنا)* [3]»

------

1 – Ibid, *La II-eme rencontre mondiale des journalistes. Résolution sur l'Algérie*.
2 – Cf. F. Fanon, *l'an V de la révolution algérienne*. Maspero, Paris, 3ème édition, p. 155-161.
3 – *Les archives de la révolution*, op. cit., p. 298.

أما فيما يتعلق بالمستوطنين المتوسطين والصغار، فقد كانوا، بصفة عامة، منخرطين بنشاط في الحرب على الجزائريين من خلال مشاركتهم في أعمال القمع والتعذيب. ومع ذلك، وجب التسجيل أن عددا من المزارعين، القاطنين في شمالي قسنطينة ومنطقتي متيجة ووهران، كانوا *« يسددون ضرائبهم لجيش التحرير الوطني منذ 1955 »*، وأخذ بعضهم ينتظم في مجموعات صغيرة كشفت عن استعدادها للاندماج في الجمهورية الجزائرية المستقلة: *« يتعلق الأمر بصفة عامة بملاك صغار، يقومون بالعمل على أراضيهم بأنفسهم، وتوصلوا بالخبرة إلى إدراك حقيقة الحرب، حقيقة الواقع »*، بناء على شهادة كل من جون بيليقري وجول روا الصادرتين عام 1960 لتأسيس تصريحهما بالتضامن مع كفاح الشعب الجزائري.

في المدن، *« يبدو أن من هم صائرون إلى المكوث هم المستوطنون من ذوي الحال المتوسط مثل أصحاب المؤسسات الصناعية وممثلي التجارة الكبرى والمتوسطة والمؤطرين التقنيين »*. إلى جانب هؤلاء، يعيش القسم الأعظم من أوربيي المدن من كده، ويقترب دخله من دخل الجزائريين الحضر ذوي المستوى المعيشي المتوسط. فاستخلص أن *« هؤلاء وأولئك يتقاسمون مصيرا واحدا »*.

باختصار، كان عرض المواطنة الجزائرية يخص *« جمهرة صغار المستثمرين الزراعيين والأجراء وبعض الإطارات، أي المجموعة السكانية العاملة التي لم تأت إلى الجزائر سوى بحثا عن شغل، عن مورد رزق[1]. »*

من الناحية السياسية والنفسية بوجه خاص، كان معلوما أن الأوربيين بلغوا حينذاك أقصى درجة من البلبلة.

فالطرح القائل بانسجام الكتلة الاستعمارية والذي كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تدافع عنه أمام منظمة الأمم المتحدة، قد انهار بعد أن قامت مجموعات المتطرفين الأوربيين،

------

1 - *El Moudjahid*., 29 Janvier 1961, *Le F.L.N. et la question de la minorité européenne.*

مدنيين وعسكريين، بأعمال العصيان في جانفي 1960. وإن وجد أوربيون ليبراليون، فلم يتشكل بينهم تيار أو رأي عام ليبرالي. وبالنتيجة، بدأ الإعياء يدفع بفئات من أوربيي المدن إلى مواقف يشوبها الشك ومن ثمة التحفظ وإيثار الانتظار.

ومع ذلك، اعترفت جبهة التحرير بوجود واقع خاص.

إن أكثرية أوربيي الجزائر يطالبون بالجزائر وطنا ثانيا لهم، وهو أمر لا سابق له سواء في تونس أو في المغرب. ففي هذين البلدين، وجد الأوربيون أنفسهم بحضور جنسية ودولة تستثنيانهم على الدوام. لقد كانوا يشكلون أقلية مسيطرة ولكنهم ظلوا يحيون في منزلة الغرباء وينظرون لذواتهم على هذا النحو.

أما في الجزائر، فإن تصفية الدولة عام 1830 واستملاك الأراضي والاستعباد الشرس للشعب وسياسة الفرنسة التي جاءت فيما بعد لتضفي الشرعية على الوضع الجديد، إن هذه الأمور ساهمت في خلق وتنمية « *ذهنية «جنوبية»* حادة لدى العنصر الأوربي. فبصفته مواطنا فوق العادة، « *صار الأوربي السيد المطلق السلطات، الصانع والخالق والمالك الأوحد للجزائر (...) يتماهى مع البلاد بسهولة، لا سيما وأنه كان يقوم بإقصاء الساكن الأهلي منها.* »

غير أنه يمكن النظر إلى تلك العنصرية وذاك الزيغ ذاتهما من زاوية أخرى : لقد كانا يحملان في صلبهما ما يتطابق مع شعور بالتعلق بالأرض. هذا ما لم تتردد قيادة الثورة الجزائرية بالتسليم به.

فإذا كان الكفاح التحريري الجزائري قد أفضى إلى القضاء على أمل إقامة جنوب إفريقيا أو إسرائيل جديدة في البلاد، فإن تلك القيادة رأت، في نفس الوقت، إمكانية أن «*يتحول [ذلك الشعور] وأن يحدث تجاوزه ليلد وطنية حقيقية سوف تتماثل مع وطنية الأمة الجزائرية جمعاء. وتلك الوطنية الآتية ليست ضربا من الخيال. إنا محسوسة منذ الآن، كما شرعت في التبلور والتحقق* [1]» من خلال نموذج أوربيي الجزائر الملتزمين جانب الشعب الجزائري.

------

1 – Ibid.

ما هو مضمون المواطنة الجزائرية المقترحة ؟

«إنا تعني أنه سيكون للجزائري ذي الأصل الأوربي نفس الحقوق والواجبات التي ستكون للجزائري الأهلي، على الصعيدين السياسي والمدني، في إطار دولة جزائرية موحدة (حقوق الانتخاب والترشح، على الخصوص ...). هذا الأمر لا يستلزم نفي الخصائص الثقافية والروحية والأخلاقية التي للجزائريين من أصل أوربي.

حقا، الأمر لا يتعلق بممارسة « دمج » مقلوب ببعث سياسة الإدماج في أشكال جديدة، باسم عبادة عبثية للهوية[العربية الإسلامية].

إن المميزات والاختلافات المشروعة ستكون محل اعتراف واحترام، وعلى الخصوص الأصالة الثقافية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وكا الحريات الفردية (حرية التنقل والتنظيم ، إلخ...)

(...) ستكون الدولة الجزائرية دولة ديمقراطية، تقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات لكافة المواطنين الجزائريين، دون تمييز في الأصل/ المنشأ، ومنها الحق في الشغل والالتحاق بالوظيفة العمومية، الخ.[1]»

وقد تكررت النداءات للأوربيين بصيغ مختلفة ولكن بنفس المحتوى[2] في نفس الوقت الذي كان يتزايد فيه حجم الأخبار المنشورة بشأن مظالم الأوربيين في المدن.

السؤال الأساسي : هل مشكل مستقبل الأوربيين كان مشكل الشعب الجزائري كما كان يقول فرحات عباس ؟

فيما يتعلق باليهود، وجد من ذكر بأن التحاقهم بالجنسية الفرنسية، تطبيقا لمرسوم كريميو عام 1870، لم يكن فرديا وإنما كان التحاقا جماعيا، الأمر الذي عده الجزائريون المسلمون ضربا من الخيانة وطعنا للوحدة الوطنية [3].

------

1 – Ibid.
2 – Cf. par ex, *El Moudjahid* 23 Février 1961, *Appel aux Européens d'Algérie*, publié par la Fédération de France du F.L.N.
3 – Ibid., 29 Août 1961.

وفيما يتعلق بذوي الأصول الأوربية، فإنم نظروا إلى خيار ربط مستقبلهم بقيام دولة جزائرية مستقلة على أنه ليس سوى خيار سبيل التقهقر والانحطاط. وفي الحالتين، تصرف المعنيون – فرنسيون يهود وفرنسيون مسيحيون – كمجموعتين اجتماعيتين صاحبتي تفوق سياسي واقتصادي وثقافي وتنتميان لأمة فرنسية متقدمة، ذات حضارة غير الحضارة العربية - الإسلامية، علما أن سلوك الأفراد مسألة أخرى.

أليس هذا هو صلب العقبات التي واجهت المفاوضات ؟

على إثر انفضاض ندوة إيفيان في 13 جوان 1961 دون التوصل إلى نتيجة، وجه كريم بلقاسم، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الخارجية، اتهاما للسلطات الفرنسية بأنها تخلط عن عمد بين مفهومين لحق تقرير المصير : المفهوم المتعارف عليه والذي يترك بالضرورة الكلمة الأخيرة للشعب، ومفهوم آخر يوظف للقفز فوق تلك الضرورة والاتجاه رأسا إلى « *مناقشة مستقبل جزائر مستقلة افتراضيا*[1] ».

ضمن هذا الخلط، قدم الوفد الفرنسي خطة « إزالة الاستعمار » التي تدور حول النقاط التالية : جزائر مبتورة من أربعة أخماس مساحتها (الصحراء) وتتضمن ثغورا تحت السيادة الفرنسية بحيث تبقى الثروات فعلا وقانونا، خارج السيادة الجزائرية. كما يتم إجراء تجميع الأوربيين كأقلية ممتازة وجماعة ذات وجود مقنن ومعارضة للشعب الجزائري، بما في ذلك داخل بعض المدن. وفي حال عدم تلبية هذه المطالب، تلجأ السلطات الفرنسية إلى فرض تقسيم البلاد.

في سبتمبر 1961، سجل رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، بن يوسف بن خدة، بارتياح تصريح الجنرال ديغول القاضي بالتخلي عن اعتبار الصحراء مفصولة عن بقية البلاد، وطالبه بالمزيد من أجل إنجاح مفاوضات صريحة وصادقة. في هذا الصدد، ندد على الخصوص بدعم الجيش والشرطة الاستعماريين للمتعصبين الأوربيين. والملفت للانتباه أنه لم يكرر النداء التقليدي الخاص بالأقلية الأوربية، وإنما وجه لهم عوضا عنه تحذيرا صارما

------

1 - Ibid.,25 juin 1961

بسوء العاقبة، معربا عن اعتقاده أن أمرهم أصبح ميؤوسا منه[1].

وعند نشر كلمة بن خدة، مهدت لها *المجاهد* بافتتاحية طويلة جدا أظهرت امتعاضا واضحا من كون عدد الأوربيين الذين يسيرون وراء قيادة *منظمة الجيش السري* ومجرميها في الجزائر لا يزال ضخما إلى حد يجعلهم غير مؤهلين للالتحاق بالأغلبية الجزائرية. كما خصصت أكثر من أربع صفحات لتتبع أعمال الاغتيال والتخريب التي اقترفتها تلك المنظمة، الثمرة المرة « *لإزالة الاستعمار* »[2].

وعلى كل حال، فإن رحيل هؤلاء جعل المسألة برمتها تفقد أهميتها.

غير أن ذلك الرحيل، إن دق جرس النهاية بالنسبة للسياسة الألجيريانية، إنما لم يدق جرس نهاية الإيديولوجيا الألجيريانية.

ā – ǓzlȧĢå ţÊĢäĢĠŌ.

مقارنة بحركة انتصار الحريات، قدمت جبهة التحرير الوطني مجموعة من الأفكار والمواقف المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع والدولة كانت على صلة ببرامج حزب الشعب السابقة. ومثلما كان الحال قبل نوفمبر 1954، استمرت النصوص والتصريحات حتى عام 1962، محكومة إجمالا في هذه الميادين بشبه قاعدة سياسية ثابتة، مفادها أن كل شيء مؤجل إلى ما بعد التخلص من السيطرة الأجنبية.

لقد حدد بيان أول نوفمبر 1954 هدف استعادة الدولة الجزائرية ذات السيادة، لكنه اكتفى بالإشارة إلى نية واضعيه الغامضة إضفاء عليها طابع ديمقراطي واجتماعي ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

وتحضيرا للقاء الصومام في أوت 1956، عبر محمد العربي بن مهيدي عن موقف ربما بقي فريدا من نوعه طوال عدة سنوات. ففي جويلية 1956، نشر ذلك الزعيم التاريخي، قائد المنطقة العسكرية الغربية حينذاك والحليف السياسي لرمضان عبان، مقالا مركزا حول

------

1 – Ibid., 1er Octobre 1961.
2 – Ibid.

الأهداف الأساسية للثورة تغلب عليه نبرة البرامج الفيتنامية والصينية. إنه حددها في إقامة «*حكومة ديمقراطية واجتماعية، من أجل نظام اشتراكي يتضمن على الخصوص إصلاحات زراعية عميقة وثورية، ومن أجل حياة معنوية ومادية كريمة ومن أجل السلم في المغرب* ». وضد عبادة الشخصية، أعلن عن العزم على تأسيس « *قيادة جماعية ضمن المركزية الديمقراطية* »[1].

واللافت للانتباه أنه أتبع بمقال طويل وغير ﱠلاض، يتناول بالتفصيل نفس النقاط الواردة في نص بن مهيدي ولكنه يختلف عنه تماما في التناول.

لقد وضع له عنوان أقل دغمائية أو حزبية واستخدم لكتابته أسلوب وقاموس يتميزان بالحذر الشديد، قصد تفادي شق الصفوف وإثارة القلق والخوف لدى الشرائح الوسطى الجزائرية والأوربية المطلوب التحاقها بجبهة التحرير. ولنفس الغرô، تم التشديد على مصلحة الفرد، بما في ذلك عند تقدﱘ تبرير مستفيض للحاجة إلى تدمير النظام الاستعماري وإقامة الدولة الوطنية بدلا عنه : إنها تتمثل في توفير الظروف لكي « *يعيش الجزائري [بصفة عامة] حياة اجتماعية سليمة ضمن شخصيته الوطنية الخاصة وتتناسب مع التطور التاريخي العالمي* ». فأزيلت كلمة الاشتراكية تماما وعوضت بعبارة العدالة الاجتماعية التي لا ترتبط بلون إيديولوجي بعينه ولا تحيل بالضرورة إلى الصراع الاجتماعي. ثم جرى اشتراط تحقيق العدالة الاجتماعية بإنجاز إنتاجية اقتصادية عالية، سواء تعلق الأمر بحل مشكل الفلاحين بلا أرô عن طريق الإصلاح الزراعي أو مكافحة البطالة عن طريق الصناعة (لا سيما صناعة التعدين). وفيما يخص الدولة ذاتها، فإن محرر النص جعل من الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات، والتي يستمدها من الحرية الفردية باعتبارها «*المصدر الجوهري للديمقراطية* »[2]. بعبارة أخرى، حمل هذا المقال انشغالات عناصر

\- - - - - -

1 – *El Moudjahid* n° 2, M. L. Ben-M'hidi, *Objectifs fondamentaux de notre Révoluton.*

هذا النص ينفي القول بأن كلمة اشتراكية ظهرت لدى المسئولين الجزائريين فقط عند اقتراب موعد الاستقلال. أنظر: *S. Chikh, op. cit., note (4), p. 349.*

2 - Ibid., *Pourquoi nous combattons ?* Sur cet article cf. aussi S. Chikh, op. cit., p.346 – 347.

الشرائح الوسطى الحضرية بشأن مهام الدولة المستقلة.

غير أن الوثيقة المعروفة باسم « أرضية الصومام » لم تذكر شيئا حول هذه الموضوعات[1] بينما استطاعت جماعة عبان ترقية بعض تلك العناصر إلى مراتب من المسؤولية. الأمر الذي لقي معارضة أعضاء الوفد الخارجي (لا سيما بن بلة وبوضياف) وأثار أيضا حفيظة القادة العسكريين[2]، الذين كانت غالبيتهم تنحدر من الريف.

وقد سبق التطرق إلى مذهب « الثورة الديمقراطية » ، الذي اعتنى بدءا من 1958 بمسألة تجديد الأمة في الجزائر وفي العالم العربي على أيدي الجيش. فلاحظنا التأرجح الذي كان يميز النظرة إلى الماضي التاريخي وإلى مسألة وعي الجماهير وعلاقتهما بكل من البنيات الموروثة عما سمي العهد « القروسطي – الاستعماري » من جهة، والتحولات الناتجة عن حرب التحرير، من جهة ثانية. كما سجلنا التعبير عن طموح اعتبار الثورة الجزائرية انتقالا بالثورة العربية إلى طورها الثالث الأكثر جذرية والأوسع نطاقا لتشمل العالم الثالث بأكمله.

لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، للبت في مجموعة من القضايا التنظيمية والسياسية.

في هذا الإطار، عرض عليه « مشروع القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني » الذي كان بن يوسف بن خدة، وزير الشؤون الاجتماعية، قد أعده مع كل من مبروك بن الحسين (مدير مكتب أوعمران) والأمين خان (الطبيب والضابط بالولاية الثانية).

في ديباجته كما في مواده، تم الإلحاح على تداخل الجيش والحزب. فالأول عرف على

– – – – – –

1 – أنظر على التوالي : *El Moudjahid* n°4 ، حزب جبهة التحرير الوطني، *النصوص الأساسية لحزب جبهة تو*، المصدر المذكور، *مقتطفات من منهج الصومام*.

2 – بالنسبة لعلي كافي، نائب يوسف زيغود، ثم خلفه على رأس المنطقة الثانية (شمال قسنطينة)، « *كانت عناصر من هذا التيار تدافع عن المدن والبورجوازيين والبروقراطيين، متجاهلة الريف الحصين، مهد الثورة ومعقلها الشامخ (...) وكان كل نشاط هذا التيار تحت غطاء ''الوحدة الوطنية'' سعيا لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا إلى الكفاح السياسي ومواصلة طريق المفاوضات.* » أنظر *مذكرات الرئيس علي كافي*، المصدر المذكور، ص 103 والتالية.

أنه « *منظمة مكونة من مناضلين مسلحين*»، منها يستمد الحزب شرعية وجوده ودوره الراهنين : « *تقود جبهة تو (...) الكفاح المسلح بفضل جيش التحرير الوطني .*» وبالمقابل، نصت المادة 3 من الفصل الأول على أن « *جيش تو جزء من جبهة تو. كل جندي هو مناضل (في جبهة تو). وكل مناضل (في جبهة تو) على استعداد للتحول إلى جندي.*» وأوصدت المادة 8 من نفس الفصل الباب في وجه تحويل التنظيم إلى جبهة متعددة الأحزاب، إذ تقرر أن « *صفة المناضل في جبهة تو تتعارÔ مع الانتماء إلى أي تجمع سياسي آخر، سواء كان وطنيا أو دوليا*». وكان المقصود هو إقصاء أعضاء كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث.

أما مستقبلا، فالعزم معقود على نضال جبهة تو كي تقيم في الجزائر « *مجتمعا حرا، خال من استغلال الإنسان لRنسان ومؤسسا على ديمقراطية اجتماعية لا غاية لها سوى مصلحة أوسع الجماهير ورفع مستواها المعيشي. ولبلوǑ هذه الغاية، فإنا [س]تناضل لتضمن للشعب الجزائري مراقبة وتسيير واستغلال ثروات البلاد الموجودة على سطح الأرÔ وفي باطنها.*» إلا أن الصيغة التي وافق عليها مجلس الثورة نصت على أن جبهة تو « *تضطلع بالكفاح التحريري* » وفي نفس الوقت « *تقود ثورة* »، الأمر الذي يتماشى مع مشروع البرنامج الآŹ ذكره، مع الملاحظة أن الإشارة إلى غاية تخليص ا‪ـ‬‪ـ‬تمع من استغلال الإنسان لRنسان قد أسقطت[1].

وبالنتيجة، تم اللجوء إلى الالتفاف على مشكل الدمج بين الحزب والجيش بوضع قانون أساسي للجبهة، من جهة، ونص آخر عن « المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية »، من جهة ثانية. هذه الوثيقة جعلت من ا‪ـ‬‪ـ‬لس الوطني للثورة الجزائرية، الذي كانت أغلبية أعضائه قادمة من جيش التحرير، القيادة الفعلية للجبهة وفي نفس الوقت الهيئة التشريعية

------

1 – أنظر على التوالي :

«Projet de statuts du F.L.N.», adressé (Tunis 10 septembre 1959) par Benyoussef BEKHEDDA (sic), Ministère des Affaires Sociales au Ministre de l'Intérieur; *«STATUTS DU F.L.N.»*, D.N.A., *Archives du C.N.R.A.*, CO 16 et CO 17.

التي تعين الحكومة وتراقبها[1]. كما أرجئ البت في فكرة إنشاء « جمعية استشارية تمثل الشعب الجزائري[2] ».

وفي مجال السياسة الخارجية، احتوى مشروع لجنة بن خدة هدف « *بناء دولة المغرب*» الموحد وأعاد تأكيد انتماء الجزائر « *لجماعة الشعوب العربية الكبرى* » على أساس التواصل التاريخي والثقافي، من ناحية، ومكافحة الاستعمار والإمبريالية والتزام جبهة تو الحياد الإيجابي من ناحية أخرى. هذا في حين تضمنت الوثيقة المصادق عليها صيغة عامة جدا تقر بانتساب الجزائر إلى كل من المغرب العربي والعالم العربي وحركة تحرر شعوب إفريقيا وآسيا.

أما فيما يخص برنامج العمل، فإننا لا نعرف عنه شيئا سوى ذاك الذي أورده محمد حربي (المستشار بوزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة عندئذ).

يكون ذلك المشروع ينطلق من مبدأ عدم الفصل بين تحرير التراب الوطني والثورة الاجتماعية والاقتصادية. وضمن هذا الربط، جرت ترقية الفلاحين إلى القوة القائدة للثورة، وطلب من ممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يلتحقوا بؤلاء ضمن لجان القيادة القائمة على مستوى الولايات والنواحي والقطاعات. وحول الدور المنوط بالمثقفين والطلبة، قدمت وجهتا نظر متعارضتان، واحدة ترى مواصلة دفعهم إلى الكفاح وأخرى ترى فيهم إطارات المستقبل الذين يتعين المحافظة عليهم.

ومن منطلق البحث عن وسائل مادية ومالية، فتح باب التحالفات الخارجية على حكومتي تونس والمغرب والبلدان الاشتراكية وأوساط الأعمال والشركات الغربية في نفس الوقت، على اعتبار أن التوجه الأساسي يبقى « *معاد للاستعمار وليس للغرب* »[3].

وقد وافق مجلس الثورة على المشروع « دون صعوبة »[4]، ما قد يعني دون مناقشة.

------

1 – *«INSTITUTIONS PROVISOIRES DE L'ETAT ALGERIEN»*, D.N.A., Archives du C.N.R.A., CO 17.

2 – *«Résolution sur la constitution d'une assemblée consultative»,* D.N.A., *Archives du C.N.R.A.,* CO 17.

3 - M. Harbi, *Le F.L.N.*, op. cit., p. 252 – 253.

4 – أشير إلى أن الوثائق غير المنشورة المسموح تداولها (حتى عام 2003) لا تتضمن شيئا عن هذا البرنامج.

ومن المعلوم الآن أن الجزء الأساسي من مشروع البرنامج كان من وضع فرانز فانون[1].

هذا الطبيب القادم من المارتنيك، استقال من منصبه بمستشفى الأمراض العقلية في البليدة (50 كلم غربي مدينة الجزائر) والتحق بداية 1957 بالكفاح الجزائري ثم أصبح رئيس البعثة الجزائرية في أكرا. وعندما توفي في نوفمبر 1961، بعد مرض عضال، نظمت له الحكومة المؤقتة جنازة رسمية وتولى جيش التحرير دفنه في مقبرة خاصة بالشهداء على الحدود الجزائرية التونسية. ويذكر أن صورته باتت تشرف على مكاتب هيئة الأركان العامة.

وأبنته جريدة *المجاهد* بالفرنسية، التي انتسب إلى هيئة تحريرها طيلة ثلاثة أعوام، بصفته « الأخ » و« المثقف الجزائري (...) والمثقف الإفريقي ومثقف العالم الثالث ». وبالمناسبة، قامت بتقديم آخر كتبه[2] على أنه يحوي « نظرية إزالة الاستعمار»، ونشرت مقتبسات منه تخص مهام ما بعد الاستقلال[3]. من جهتها، ذهبت الطبعة الصادرة بالعربية أبعد من ذلك. فرئيس تحريرها، محمد الميلي (ابن مبارك الميلي رفيق بن باديس في قيادة جمعية العلماء) اضطلع بنشر ترجمة كاملة لنفس الكتاب على حلقات تحت عنوان « الكادحون في الأرض»، متبنيا وجهة النظر التي عبر عنها الفيلسوف الفرنسي جون بول سارتر في التصدير بقوله إنه «*كان له دوي في أروبا نفسها لم يحدثه كتاب من قبل منذ عهد ماركس وانجلز*[4]. » فلنتوقف قليلا عنده.

بالنسبة لفانون، يختلف الصراع الدائر في البلاد المستعمرة عن ذاك الدائر في غيرها، لأن الأول ليس قائما بين الطبقة العاملة والبرجوازية أو بين المدينة والريف، على النحو المعتاد في المجتمعات الرأسمالية. فالعالم الخاضع للاستعمار هو عالم مقسم قسمين، على قاعدة

----

1 – يقول م. حربي أن اللجنة التي حضرت المشروع كانت تتكون من كل عمر أوصديق وفرانز فانون ومحمد الصديق بن يحيى وعبد الرزاق شنتوف. أنظر : M. Harbi, *Le F.L.N.*, op. cit.,p. 251.

2 – F. Fanon, *Les damnés de la terre*. Maspero, Paris, 1961.

3 - Cf. *Frantz Fanon, notre frère* et *Les damnés de la terre*, *El Moudjahid*, 21 Décembre 1961 et 16 Janvier 1962.

4 – *الكادحون في الأرض*، المجاهد، بدء من عدد 25 ديسمبر 1961.

الإقصاء العنيف المتبادل، وانعدام إمكانية مصالحتهما. فالذي يضطلع فيه بدور الوساطة بين القسمين هو الجندي أو الدركي، أي من يجسد العنف الاستعماري بجدارة.

في مواجهة القسم الاستعماري، لا نجد القوة الثورية المعروفة في العالم الرأسمالي: *« في البلدان المستعمرة، من الواضح أن الفلاحين هم الثوريون دون سواهم. ليس عندهم ما يخسرونه وأمامهم إمكانية ربح كل شيء. إن الفلاح، ضحية التفكيك الاجتماعي والجوع، هو المستغل[1].»*

يقصد فانون بحديثه عن الفلاح المستغل الثوري الأغلبية الساحقة من سكان البادية. أما أقليتهم، وقوامها البرجوازية والإقطاعية الزراعيتين، فإنها أقلية استغلالية ومتحالفة مع الإمبريالية.

ولأولئك « الفلاحين الثوريين » امتداد طبيعي يتمثل في حثالة البروليتاريا (المكونة من القوادين والصعاليك والبطالين والجانحين) القادمة أصلا من البادية. هذه الشريحة هي الأكبر عددا بين السكان الحضر، لكنها تعيش على الهامش من حيث الموقع المكاني والموقع الاجتماعي والاقتصادي معا وتعارض الإمبريالية بعنف.

وعن البروليتاريا، يقول فانون :

« في الأقاليم المستعمرة، يشكل البروليتاريا نواة الشعب المستعمر التي تحظى بأكبر قدر من الرعاية على أيدي الاستعمار. إن البروليتاريا الجنينية في المدن تعيش وضعا ممتازا نسبيا. في البلدان الرأسمالية، ليس للبروليتاريا ما يخسره، ويفترض أن يكون مرشحا لربح كل شيء. في البلدان المستعمرة، البروليتاريا مهدد بخسارة كل شيء. ذلك لأنه يمثل، فعلا، الجزء من الشعب المستعمر الضروري وغير القابل للتعويض من أجل السير الحسن للآلة الاستعمارية، على غرار سائقي الطراموي وسيارات الأجرة، وعمال المناجم، وحمالي الموانئ، والمترجمين، والممرضين، الخ. هؤلاء الذين يؤلفون زبانية الأحزاب القومية يكونون بالنظر إلى الموقع الذي يحتلونه في النظام الاستعماري القسم

------

1 – F. Fanon, *Les damnés de la terre*, op. cit., édition 1981, p. 25.

''البرجوازي'' من الشعب المستعمر[1]».

فضلا عن هذه الفئات *البروليتارية - البرجوازية*، تكون البرجوازية الوطنية (المعرفة بوكلاء الشركات الأجنبية) والبرجوازية الصغرى (المعرفة بصغار الملاك والموظفين في النظام الاستعماري)، الحليفين الآخرين لRمبريالية في المدن وللبرجوازية الزراعية في الأرياف.

إن وضع هذه اللوحة الاجتماعية يستهدف لدى فانون طرح مشكل طبيعة إزالة الاستعمار والسبل المؤدية إلى تحقيقها.

والخلاصة التي تقود إليها هي أن « *الشعب المنسجم* »، بتعبيره، هو ذاك المؤلف من جماهير الفلاحين، انسجام يعزوه تحديدا لممارستها للعنف، الشاهد في كل هبة مسلحة على « *تعدد حضور الأمة* »، كما يعزوه كذلك لمحافظة هؤلاء على ذاتيتهم، على قيمهم الأخلاقية، الخ. سنعود لتحليل الكاتب لدور الثقافة والمثقف في فصل آخر.

إنه حكم على تجربة الأحزاب الحضرية في إفريقيا – مهما كانت قاعدتا الاجتماعية – بالفشل في تنظيم الثورة المعادية لRمبريالية. وهو يرجع ذلك الفشل إلى أسباب ذاتية، على رأسها الخوف من العنف، لانعدام ثقة الأحزاب بالفلاحين، الأمر الذي كان يفضي با إلى تفضيل البقاء في حدود الشرعية الاستعمارية. أما السبب الموضوعي، فيتجلى في تمثيل تلك الأحزاب لطموحات شرائح اجتماعية تبحث عن حل وسط مع الاستعمار.

في ظل عجز الأحزاب أو ممارساتا الإصلاحية، تدخل العفوية الثورية للفلاحين ميدان الكفاح بمفردها. وفانون لم يقدس تلك العفوية، بل خصص لحدودها فصلا كاملا[2]، لكن دون أن ينجح في تقدٌ تفسير لتجاوزها. هذا الأمر أجبره على إعادة دمج الأحزاب ضمن السيرورة الثورية : « *بالطبع، داخل الأحزاب السياسية، بين إطاراتا، يوجد ثوريون يولون ظهورهم لمهزلة الاستقلال الوطني [المبني على الحل الوسط]. لكن سرعان ما تثير تدخلاتم، ومبادراتم، وحركاتم الغاضبة، انزعاج آلة الحزب. وبالتدريج، يتم عزل هؤلاء ثم يتقرر طردهم تماما.* » ونتيجة للعزلة وللمطاردة البوليسية أكثر منها نتيجة لوعيهم

\- - - - - -

1 – Ibid., p. 64.
2 – Cf. chap. 2.

الخاص، تنتهي مغامرة المغضوب عليهم في الأرياف حيث يتعلمون الثقة بالفلاحين مقابل تعليم هؤلاء التنظيم والبرنامج الضروريين لتحويل الانتفاضة المسلحة العفوية إلى ثورة. فيغدو الحزبيون السابقون هم القادة[1].

بالنسبة لفانون، لا يعني الحصول على الاستقلال السياسي نهاية الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، بل يعني فتح باب المرحلة الثانية على طريق التحرر الشامل من كافة أشكل السيطرة.

في هذه المرحلة، تصبح البرجوازية الوطنية هي العدو، ولكن ليس من منطلق اعتبارها طبقة اجتماعية استغلالية تنتمي لنسيج اجتماعي تاريخي معين، وإنما بالعكس، لأنها ليست برجوازية وليست وطنية : *« لا يجب محاربة البرجوازية الوطنية في البلدان المتخلفة بدعوى أنها قد تعيق التنمية الشاملة والمنسجمة للأمة. بل يجب مواجهتها بحزم لأنها حرفيا لا تصلح لشيء[2].»*

وأطال فانون في وصف آثار السيطرة البرجوازية، لكنه لم يجد حلا لمشكل تصفيتها، لرفضه مبدأ صراع الطبقات وما يقتضيه من صياغة منظور وسياسة واضحين للتحالفات. وللخروج من مأزقه، اكتفى بالتعبير عن موقف أخلاقي بحت تمثل في تحدي تلك المجموعة بأن تقدم على الانتحار للبرهنة على وطنيتها، بدعوى أن مآلها الفشل المحتوم.

وعلى الصعيد الدولي، أسقط فانون رؤيته عن الفلاحين ليجعل منها الصورة الكنائية لعالم ثالث مناضل ومستقل. فمثلما حبذ الاستفادة التكتيكية من المواجهة الداخلية بين الأحزاب السياسية والاستعمار، حبذ الاستفادة من تداعيات الحرب الباردة، المتمثلة في دعم المعسكر الاشتراكي للكفاح ضد الاستعمار ورفض الانحياز الاستراتيجي ضد الغرب: *« المشكل الملموس الذي نواجهه ليس مشكل الاختيار بأي ثمن بين الاشتراكية والرأسمالية[3].»* بل دعا فانون إلى إقامة ما يسمى اليوم شراكة بين الرأسمالية الأوربية المتأزمة والعالم الثالث الفقير ماليا وتقنيا، ضمن مشروع إنقاذ متبادل. وهو الموقف الوحيد الواضح

------

1 – Ibid., p. 30.
2 – Ibid.,p. 116.
3 – Ibid., p. 56 *sq*..

فيما يتعلق بموضوع التحالفات.

ومن جهة أخرى، استنتج فانون من الملاحظات التي دونا بشأن الدور المفكك للبرجوازية الوطنية على الصعيد الداخلي، عدم توفر شروط إقامة وحدات تتجاوز الأوطان الصغرى، على غرار مشروع الوحدة الإفريقية.

هذه التحاليل وغيرها أفادت مباشرة محرري برنامج طرابلس الشهير، رضا مالك، مصطفى الأشرف، محمد بن يحا ، محمد حربي وعبد المالك تمام.

وقد بات ذلك البرنامج واحدا من النصوص الأساسية بعد تبنيه من قبل الملس الوطني للثورة الجزائرية في آخر دوراته بين 25 ماي و 7 جوان 1962 [1]. سنعود إلى محتوياته الخاصة بالمهام العملية حسب الحاجة في الفصول المقبلة، ونكتفي هنا بإجلاء صلته بما تقدم عرضه.

بعد أن حيت هذه الوثيقة مكاسب *« الكفاح المسلح »*، المتمثلة في تحقيق وحدة الوطن والشعب والسيادة، أبرزت ضرورة إعطاء محتوى للتحرر الوطني يسمح للحكومة المستقلة مواجهة كل من التركة الاقتصادية والاجتماعية الثقيلة التي خلفها الاستعمار والقوى الباحثة عن حل وسط مع الاستعمار الجديد. فقدمت نقدا صارما لجبهة التحرير الوطني يستلهم مضمون الملاحظات التي كان فانون قد أبداها بشأن الأحزاب، أحيانا بحذافيرها: جهلها بالمؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف، الكسل وعدم الاهتمام بقضية وضع برنامج لما بعد الاستقلال، ممارسة السلطة السياسية على نحو إقطاعي وبنفسية البرجوازية الصغيرة. هذه السلبيات تعود، حسب النص، إلى الهوة التي فصلت بين القيادة والجماهير الشعبية، بعد أن قررت قيادة جبهة تو الاستقرار في الخارج ثم وقع اندماج الحكومة المؤقتة في تلك القيادة، ما أدى إلى تحويل الحزب إلى أداة إدارية [1].

وإذ جرى تحوير تسمية الثورة من ديمقراطية اجتماعية إلى ديمقراطية شعبية مع الإشارة إلى خيار الاشتراكية، عرفت القوة المعادية بالإقطاعية وحدها، بدعوى أنا كانت، حسب

------

1 – جبهة تو، *النصوص الأساسية*، المصدر المذكور، *« مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ة »*، ص 64 – 68. للمقارنة، أنظر، فضلا عما ذكر أعلاه : F. Fanon, *Les damnés*, op. cit., p. 112*sq*.

الوثيقة، الشريحة الاجتماعية الوحيدة التي حالفت الاستعمار. أما حقيقة وجودها، فاكتفي بالقول إنها *« الإقطاعية الزراعية والإدارية (...) والحركة المرابطة الRخوانيات الكبرى[1] »*

بذا الصدد، ذكر أن الكفاح الشعبي قد وجه ضربة قاضية لوجودها المادي، وبقي على الدولة المستقلة أن تقوم *« بإلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الRقطاع ومخلفاتها وإقامة هياكل جديدة ومؤسسات من شأنها أن تعمل لفائدة تحرير الإنسان والممارسة الكاملة لحرياته وضمانها[2].»*

أما القوة المرشحة لتحقيق الثورة، فهو *« الشعب وهو الفلاحون والعمال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون »*. واستبعدت البرجوازية أساسا بحجة عدم قدرتها على الوقوف في وجه الاستعمار الجديد. وتذكر المحررون ما قرؤوه عن فانون، فطلبوا منها أن تخضع مصالحها الخاصة لوحدة الشعب لأن *« [منطق؟] الثورة والمصلحة العليا للشعب يجعلان من ذلك إحدى الضرورات وسوف تقاس وطنية البورجوازية عندنا بقبولها لذلك وتقيم دعمها لقضية الثورة وعدولها عن إرادة التحكم في مصير البلاد[3] »*.

لم تجر مناقشة هذا البرنامج، وربما لم يطلع عليه سوى نفر قليل[4].

ومع هذا وجد نقاê على الهامش حول مستقبل الجزائر.

في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مثلا، أطلقت الفيدرالية الوطنية للكهرباء والغاز شعار التسيير الذاتي وتطبيقه في شركة هذا القطاع، لكن لا الملس الوطني للثورة ولا الحكومة المؤقتة تحدثا عن التسيير الذاتي، على ما يبدو. وفي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وضع تقرير كبير عن الاقتصاد الجزائري[5].

\- - - - - -

1 – جبهة تو، النصوص... نفس المصدر، ص 71.

2 – نفسه، ص 75.

3 - نفسه، ص 76.

4 – أنظر على التوالي : M. Harbi, Le F. L. N., op. cit., p. 341. مذكرات الرئيس على كافي، المصدر المذكور، ص 288 –289.

5 – Cf. S. Chikh, op. cit., p.351.

.ɄclłǬDZɍǟş ɃǻlÔǬçɍǟ ǰ۾ǟş ǟȯşǟ ø ƷǟǟÀȯǟ ŌÔȦǟ

المقصود هنا هو دمج الإقتصاد الموروث عن الإستعمار ضمن الإطار الوطني وكذا الدمج الإجتماعي المستهدف عن طريق السياسة الإقتصادية المتبعة.

الأمر الذي يقره الجميع هو أن التصنيع هو الذي قلب علاقات الملكية الموروثة عن الإستعمار، فأنجب قطاع الدولة ثم وسع مجاله. جرى هذا عبر مرحلتين شهدتا نزع ملكية وسائل الإنتاج من أيدي الرأسمال الإستعماري في الفلاحة، ثم من أيدي أقسام أخرى من الرأسمال الأجنبي، لا سيما المناجم والمحروقات. ما عدا هذا الأمر، إختلفت التحليلات والتقييمات، بطبيعة الحال : هل كان التصنيع في الجزائر معاد للإمبريالية ؟ هل خدم مشروع بناء مجتمع مندمج إشتراكي؟

في الجزائر، ارتبط التصنيع بسياسة المحروقات.

لقد كانت المحروقات – لا سيما النفط – قد أصبحت في الفترة محل الدرس تحديدا، أحد الرهانات الرئيسية في السياسة الدولية، بوصفها موردا استراتيجيا عالي الحساسية وموردا إقتصادبا أساسيا. إنها دخلت صلب إهتمامات الدول المعاصرة، بشكل متزايد الوضوح، منذ السويس 1956 واستهلاك المليار الأول من أطنان النفط في 1959 ثم تكوين منظمة البلدان المصدرة للنفط في العام التالي. وبما أن ثلثي مجمل البلدان المصدرة هي بلدان عربية، أصبح للمنتجين وللمستهلكين على السواء، سياسة نفطية و«سياسة عربية» متكاتفتين في الغالب. هذه الإعتبارات ضغطت بقوة على العلاقات بين الجزائريين وفرنسا كما على العلاقات الداخلية والخارجية لكل منهما، لا سيما منذ 1958. وربما أمكن القول أن زعامة حرب التحرير الجزائرية لم تتحول إلى حاكمة للجزائر سوى بعد إظهار تشبثها بالصحراء، أي قوميتها النفطية. وللدفاع عن مصالح الدولة الجديدة، راحت تقضم إتفاقيات إيفيان وتصوغ سياسة إقتصادية وسياسة خارجية متمحورتين حول تملك المحروقات وبيعها واستغلالها الصناعي بين 1962 و1978. وإن تم نقد هاتين السياستين

بعد ذلك وشرع في إعادة تنظيمهما، باسم محاربة التبعية وتبذير المحروقات، فإن موقع هذه الأخيرة في بنية الإقتصادلم يتغير، كما دلت الأزمة المالية المروج لها بدء من 1986.

فيما يلي، سيتم تتبع تطور تصورات القيادات السياسية وأهم الخطوات التي رافقتها أو لحقتها بين 1962 و1980، على أن يجري وضع حصيلتها الملموسة في الفصل الثامن.

.Bølŧ̶ȞǪȅɍä ţlÛäöä äȺöşå :1971-1962 äɆöläǪɋqä gȀǪȦöä - 1

المقصود هنا بالفترة الإنتقالية، ليس فقط وقت «خلو العرȇ» في الجزائر بين مارس وسبتمبر 1962. كما أنا أطول من «مرحلة الإنتظار» التي تكون، حسب بعض المحللين، قد ميزت القوى الإجتماعية الجزائرية، بين 1962 و1966 [1]. إنما المقصود هو شبه العقد، الذي بدأ باتفاقات إيفيان وانتهى بزوالها، وظهرت فيه النخب القائدة الجزائرية متوافقة حول هدف إعتبرته أساسيا. ذلك الهدف تمثل في حماية مصاɽ الدولة الوليدة، دون إحداث تبديل جذري، سواء في العلاقات الجزائرية الفرنسية أو في موازين القوى الإجتماعية الداخلية.

.ǧlȺɆǪÊöä БŮ ǧlȺɆÊŧʅä ȸ ɐäɆɛlÛäöä äɆəlȺǯöä :ålÔǪȩqä gøȥȍ - Ů

الصورة التي رسمها أخصائيون وساسة فرنسيون عن الإقتصاد في الجزائر إبان الخمسينات، تظهره مقسما إلى *قطاعين*، واحد *حديث* وآخر *تقليدي*، يفرق بينهما نوع الإنتاج ونسبة الإنتاجية ونمط التجهيز. جاء في *خطة قسنطينة* عام 1959، على الخصوص:

« لقد تمخض بوضوح عن الإختلاف البين في تقنيات الإنتاج وعادات الإستهلاك إقتصادان جزائريان: إقتصاد سوق وإقتصاد معاȇ يتجاوران أو يتعايشان أكثر مما يتداخلان...

إقتصاد المعاȇ هو قبل كل شيء إقتصاد ''البلاد''، أي الأغلبية الساحقة للأرياف الجزائرية (...)

إقتصاد السوق الذي يوصف أحيانا كثيرة ب''القطاع الحديث'' في الإقتصاد الجزائري مقارنة ب ''القطاع التقليدي'' يساهم بالعكس في الحياة الإقتصادية العالمية

- - - - - -

1- أنظر: ع. بن أشنهو، *التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 -1980*. ترجمة جماعية (د.تȂ د.م)، ص 21 والتالية. كثيرون هم الذين يعتبرون أن مرحلة جديدة بدأت مع المخطط الثلاثي عام 1967.

وفي التقدم الناجم عن الثورة الصناعية [1].»

إنتقد محررو صحيفة *المجاهد* هذه الخطة عدة مرات[2]، إلا أنهم لم يشيروا إلى التصور المذكور فيها، ولم يكتبوا تحليلا مغايرا. كما أنهم، عند تعرضهم لأحد الكتب المبنية على ذات التصور، إكتفوا بالإشارة إلى أن مقالهم ليس مجال مناقشة مسائل مذهبية أو منهجية[3].

غير أن برنامج طرابلس (جوان 1962) نص دون مواربة:

«إن الاقتصاد الجزائري إقتصاد مختل التوازن وغير متناسق. يتواجد فيه قطاعان تربط بينهما شبكة تجارية هشة.

أ) القطاع الأول قطاع رأسمالي عصري ونشيط يشكل بالفعل موقعا أماميا للاقتصاد الفرنسي، وهو يشمل الفلاحة الأوروبية المخصصة لأسواق المدن والتصدير ومختلف فروع الصناعة والنقل والتجارة الكبيرة والخدمات. والمشاركة الجزائرية الوحيدة تتجسد في اليد العاملة.

ب) القطاع الثاني قطاع تقليدي يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين أي 5.225.000 شخصا، وهو لا يزال يحتفظ بالهياكل الموروثة عن الماضي ويسيطر عليه الاقتصاد الاستهلاكي وعلاقات الانتاج التي كانت تميز عصر ما قبل الرأسمالية، وتكاد تكون الوسائل التقنية والمالية [معدومة فيه][4].»

------

1 - Cité in C. Chaulet, La terre les frères et l'argent…, O.P.U., Alger, 1987, t 1, p. 40.

2 – Cf. *El Moudjahid* n° 39 *sq*.

3- Il s'agit du livre de R. Gendarme, *L'Economie de l'Algérie, sous – développement et politique de croissance. Paris, A. Colin, 1959. Cf. El Moudjahd* , 15 Octobre1959, *A propos d' un livre: L'ECONOMIE DE L'ALGERIE VUE PAR M. RENE GENDARME*.

4 –جبهة تو، *النصوص الأساسية*، المصدر المذكور، ص82. أكملت آخر جملة بالعودة إلى النص الأصلي الفرنسي :

F.L.N., *Projet de programme pour la réalisation de la Révolution démocratique populaire (adopté à l'unanimité par le C.N.R.A. à Tripoli en juin 1962*). Imprimerie spéciale d'Al-Chaab (s.l.;s.d.), 36.

نفس التصور ورد في *ميثاق الجزائر*[1] الصادر عن مؤتمر حزب جبهة التحرير في أفريل 1964.

وفي خطابه الإفتتاحي للندوة الوطنية الأولى للقطاع الإشتراكي الزراعي (1 – 3 أفريل 1970)، تحدث وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي بلسان الخبير، مذكرا الحاضرين:

« إن الزراعة الجزائرية كانت منذ أكثر من قرن منقسمة إلى قطاعين منفصلين تماما. القطاع الأول يشمل مجموع المزارعين الأوربيين والمزارعين الجزائريين البارزين [كذا] وهو القطاع العصري الذي يتميز بميزتين أساسيتين هما التجهيز والقروض الزراعية التي توفرها صناديق القرض الفلاحي الجهوية مما كان يضمن للمستغل ميزانية تسيير دائمة.

والقطاع الثاني الذي يشمل كل المزارعين التقليديين ويتكون خصيصا من الفلاحين الجزائريين الذين كانوا يتميزون أساسا بالفقر الإقتصادي والفني والإجتماعي وبانعدام الوسائل المادية وقلة القروض والمساكن وأمية الأطفال[كذا]...[2] »

هناك إذن، إستمرار لنفس الطرح المقدم بشأن الإقتصاد عامة والفلاحة خاصة، من الخمسينات إلى غاية 1970 على الأقل. إن ما تغير يخص الآفاق المقصودة لتصبح لدى القيادة الجزائرية آفاق بناء إقتصاد يسمى *وطنيا* حينا أو *إشتراكيا* أو *حديثا*، أحيانا أخرى،

----

1 - مع الإشارة إلى وجود إختلاف في المعنى بين الطبعتين. النص العربي متسق مع المضمون المعروض أعلاه. أنظر: جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، *ميثاق الجزائر*. طبع بالمطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر (د. ت.)، ص 89. أما النص الفرنسي، فقد جاء فيه:

«Cette non-intégration s'explique *par* (souligné par nous) la situation actuelle de l'agriculture retardataire…». *Cf. LA CHARTE D'ALGER*. EDITEE PAR LA COMMISSION CENTRALE D'ORIENTATION DU F.L.N. Imprimée sur les presses du journal AN NASR. Constantine, (s.d.), p. 87

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي. الندوة الوطنية الاولى للقطاع الاشتراكي الزراعي. قصر الامم من 1 إلى 3 افريل 1970. الخطاب الافتتاحي الذي القاه السيد محمد بلحاج طيبي عضو مجلس الثورة ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعي، ص 89. لاحظ عبارة *المزارعين الجزائريين البارزين* و *أمية الأطفال*.

ويخص، بالتالي، القوى المرشحة وكذا المبعدة من ذات القيادة للقيام بمهمة البناء تلك و/أو الإستفادة من ثمارها. فلننظر الآن في الإجابات العملية.

ā - ﻣﻠèÊﺔ öQÊŁK äöØäź.

حتى عام 1960، كان 22.000 مستوطن يستحوذون على 2,8 مليون هكتار (من دون الغابات)، من أراضي *التل* (مركزة على الشريط الساحلي بصورة أخص)، ويشغلون عليها بين 200 و250 ألف عامل دائم. وكان جل الإنتاج، من Rور وحمضيات وحبوب، يصدر إلى فرنسا ويدر نسبة عالية من قيمة مجمل الصادرات بلغت 56 % عام 1960.[1]

من جهة أخرى، شهد العقدان السابقان لاعلان الإستقلال صياغة وتنفيذ استراتيجية *استيراد - إحلال* خصت بعض الفروع الصناعية كالميكانيك المتصلة بالفلاحة وصناعة تحويل المنتوجات الفلاحية وتلك التي تخدم الإستخراج المنجمي والبناء والأشغال العامة، الخ.

هذا وقد تبنت إتفاقيات إيفيان التوجه السياسي الرئيسي الوارد في خطة قسنطينة، فربطت إستقلال الجزائر بتعاون حكومتها المقبلة مع فرنسا في اﻟﺎل الصناعي، على الخصوص. وحصل المفاوô الفرنسي، بالفعل، على التزام بالمحافظة على الوضع القائم في ميدان المحروقات والمناجم، مقابل ضمان اعترافه بالحدود الصحراوية القائمة[2]، ما ثبتته *الهيئة التنفيذية المؤقتة* لاتفاقيات إيفيان قبل تنصيب الحكومة الجزائرية في سبتمبر 1962.

أما الزراعة الإستعمارية والمؤسسات الصناعية والتجارية التابعة للفرنسيين ، فإن نفس

------

1 - R. Gallissot, *L' Economie de l'Afrique du Nord*. P.U.F. Paris, 3ème édition, 1969, p. 67.

2 - République Française. Journal Officiel du 20 mars 1962. *Accord de cessez-le-feu en Algérie. Déclaration de principes sur la coopération pour la mise en valeur des richesses du sous-sol du Sahara.* Préambule, Titre 1er et Titre II.

المفاوô ضحى بـا في الواقع، مكتفيا بالنص على مبدأ تعويض أصحابـا[1]. وقد مر بنا أن برنامج طرابلس إعتبر *القطاع التقليدي* – يقصد به حينذاك ما كان بحوزة الجزائريين الأهالي بصورة عامة - غير قادر على توفير فائض يمكن الإعتماد عليه، عكس *القطاع الحديث* المتكون، حسب التحليل المشار إليه أعلاه، من الزراعة الإستعمارية والمحروقات والمناجم وعدد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، أي كل ما كان بحوزة الأوربيين إجمالا. بما أن القيادة الجزائرية لم تكن تنتظر أن يأź البترول بأكثر من مدخول الضرائب الخاصة به (12 %)، في أفضل حال، فإنـا تطلعت إلى الزراعة الإستعمارية كمصدر تمويل أساسي، يكمله ما جاد به المتعهدون تقدĆ المساعدة، على رأسهم فرنسا والدول العربية[2]. من جهتهم، أعطى الجزائريون ما استطاعوا *لصندوق التضامن*.

والحال أن الجالية الأوربية المستحوذة على *القطاع الحديث* واصلت، إبان 1962 و1963، تكثيف إخراج رؤوس الأموال[3] والأفراد من الجزائر. وفي كثير من المزارع والمؤسسات التابعة لها، تكونت لجان *تسيير ذاź* من الأجراء العاملين بـا، إستطاعت أن تقاوم تعطيل الإنتاج، بصورة عامة. فاعترفت السلطات الجزائرية ب *لجان التسيير (دون الذاź)* في أكتوبر 1962، ثم أصدرت، بعد أشهر قليلة، مراسيم مارس 1963 التي بقيت سارية المفعول حتى 1987، عام انطلاق إصلاح زراعي جديد.

بين التاريخين، كتب أحد الباحثين الجامعيين عن الوظيفة الإيديولوجية المضللة لمفهوم الثنائية القطاعية، من الوجهة النظرية[3].

1- Ibid., *Déclaration de principes relative à la coopération économique et financière*, art 1er, 2 et 3.

2- أ.ر. شرف الدين، *جامعة الدول العربية...*، المصدر المذكور، ص 298.

3 - R. Gallissot, op.cit., cf. Tableau: *Solde des transferts privés entre le Maghreb et la France,* p. 75.

3- كان عالم الفلاحة ينتظم ضمن نظام إنتاجي رأسمالي، و «لا يتشكل من مجموعين متصارعين بل من عدة بنيات نشطة، تربطها علاقة تكامل وسيطرة وتنافس أو خضوع. Ůان أمام طبقات مصاſ حقيقية متصارعة في علن أو في صمت (...)» لمزيد التحليل النظري أنظر:

M. Boukhobza, Une approche critique du concept de dualisme dans les recherches sur l'agriculture. Débats et critiques (revue de l'INEAP), 5, 1981, p.1-29.

ودللت باحثة أخرى عن زيفه، من وجهة التطور التاريخي[1]. كما تم بيان تحويل التسيير الذاتي إلى مجرد قول عن فعل ملموس حقا تمثل في الدولنة. لكن مسألة ظروف نشأته[2] بقيت بين أخذ ورد: هل كان حركة مدبرة سلفا وإلى أي حد ؟ هل كان بالعكس حركة عمالية عفوية ؟

فالبرجوازية الجزائرية عدت، في برنامج طرابلس، غير مؤهلة سياسيا واقتصاديا لتشغيل مستثمرات فلاحية ومؤسسات صناعية وتجارية، طالما شكلت رمز الاضطهاد الإجتماعي والقومي. نفس الوثيقة استبعدت كذلك العمال المعنيين. أما الدولة، فإنها، مثلما كرره مسؤولوها مرارا، لم تكن تملك التأطير اللازم[3] للقيام بذلك الدور مباشرة. ولئن آل التشغيل للبروليتاريا، خاصة جناحها الزراعي، إنما لأنها

«إكتسبت مشروعية غير منتظرة من خلال قيامها بصيانة المزارع بعد ذهاب المستوطنين، وخاصة بحفاظها عليها كوحدات إنتاج حديثة غير مقسمة. إنها برهنت على قدرتها على الإستمرار في استخراج فائض، وفي نفس الوقت، إنها كانت على درجة من الضعف الإجتماعي لم تؤهلها لاستملاك هذا الفائض بصفة كلية. وأخيرا، كان الحل مرضيا على الصعيد الإيديولوجي، إذ أنه «لفائدة الشعب» و«حديث[4]».

1- *« 'قطاع الكولون' و'القطاع التقليدي' واقعان (...) في تبعية متبادلة، ولا يصمد أحدهما إلا بصمود الآخر، ضمن إختلافهما وتناقضهما. على 'التقاليد'، أي العائلة ومحيطها الإجتماعي – الثقافي، أن تصمد كي ينجح الكولونيا وعلى الكولون الإبقاء على هذا النمط من الإستثمار الزراعي كي تجد العائلة – ومن خلالها المجتمع الذي تشكل عموده الفقري – غذاءها، وتحافظ على قوتها الداخلية وقدرتها على المقاومة.» أنظر:*

C. Chaulet, op.cit., p.248.

2 - Cf. S. Bedrani, *L'expérience algérienne d'autogestion dans l'agriculture*. Les cahiers du cread: LES AGRICULTURES D'ETAT: Présent et Avenir. N° 23/24 (3° et 4° trimestre 1990), p. 20-26.

3- «لم تستقبل إدارة الفلاحة قبل 1954 سوى تقنيين اثنين ومهندسا واحدا. فيما يتعلق بالمناصب التنفيذية، فقد تم توظيف كثير من الطلبة القدامى المتخرجين من المدارس التطبيقية (...) لممارسة وظائف مختلفة لا سيما وظيفة المرن لنشر التوعية الفلاحية. واستفاد الممرنون من تربصات مختلفة لتحسين المستوى، واستفادوا من الترقيات ما بين 1956 و 1962، وكثير منهم مارس وظيفة مهندس رئيسي أو رئيس مهندسين وحتى منصب مدير.» د. الصديق تاوتي: *تكوين الإطارات من أجل التنمية*. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الجزائر، 2001، ص50.

4- C. Chaulet, op.cit., tome 1, p. 41 – 42.

غير أن الدولة فعلت أيضا كل ما كان بوسعها فعله.
لتفادي الالتباس، شرحت حصص إذاعية في ماي 1963:
- الرأسمال الأصلي، (الأرô، الماشية، البنايات والآلات) ملك الموعة الوطنية، الدولة والبلدية، وليس ملك أحد بعينه. ما هو متروك لعمال الأرô والصناعة هو التسيير وليس الملكية.
- من واجب العمال المحافظة على سلامة قيمة *رأس المال* الذي يسلمه/*التمع* وديعة بين أيديهم، فلا يبذروه .
- بقاء البلاد حرة وسائرة قدما في بناء الإشتراكية يقتضي الإعتماد على الفائض الوطني، «*أي على الجزء من مدخول كل مستثمرة ومؤسسة لا يستهلكه العامل، وإنما يقع تراكمه في صورة وسائل إنتاج جديدة، قادرة على إنتاج ثروات جديدة*[1].»
فالمدير، المعين من الدولة للسهر على هذه السياسة على رأس كل وحدة إنتاجية، يملك حق نقض أي إجراء يمس مصا‏ٱ وصايته، في صدارتا تحديد عوائدها من المداخيل. وتزامنا مع اعترافها *بالتسيير الذاتي*، أنشأت الدولة الديوان الوطني لRصلاح الزراعي، الذي منحه مرسوم 3 جويلية 1963 « *صلاحية إتخاذ كل إجراء يهدف إلى تجميع الأراضي أو تجزئتها وتقسيم أو تحويل وجهة المال الجامد/العتاد واستخدامه أو الماشية بحثا عن تحسين إنتاج المستثمرات الفلاحية ودخلها*.»
وبالفعل، استطاع هذا الديوان أن يعيد تشكيل القطاع الزراعي الإستعماري السابق برمته قبل 1968. غير أن صعوبات التموين بالمستلزمات (قطع غيار، أسمدة، بذور...) وتمويلها، وأكثر منها فقدان السوق المفضلة للمنتوجات من برتقال وRور وغيرها، هذه الصعوبات دفعت الدولة Uو إعتبار قدرة تعبئة الريع الناجم عن المحروقات أساسا للسلطة. فطلقت قاعدتا الإجتماعية الفلاحية. هذا لا يعني توقف تدخل الدولة في الفلاحة أو التزام

1- R.A.D.P. Ministère de l'Informtion, Direction de la Documentation et des Publications, Documents sur l'Autogestion, 1ère èdition, août 1963, texte de l'émission La Voix de l'Algèrie Socialiste du 27 mai 1963, p.72, et du 29 mai 1963, p.73, cité in C. Chaulet, op.cit., p. 42-43.

الصمت بشأننا. فالمسألة الغذائية أخذت تزداد أهمية.

Ʒ - ǰǻǽ ȶlÛǖöä ȽølǱǪöä ȘÔǖǍlǕȾ.

في ذات السنوات، شرع في إلحاق الوحدات الصناعية والخدمية المسيرة ذاتيا بالشركات الوطنية، الشكل التنظيمي لقطاع الدولة الآخذ في الإنتشار. أما تلك التابعة رأسا لشركات فرنسية والتي بقيت تشتغل، فإنها خضعت لدولنة أبطأ امتدت بين 1966 و1975، وكونت القاعدة الإنتاجية الأساسية لقطاع الدولة الصناعي.

من جانبها،لم تكن الوحدات المملوكة للجزائريين، القليلة العدد والمتواضعة الحجم والمستوى التقني، ذات وزن مؤثر في الإنتاج الصناعي. فالرأسمال الصناعي المستقل لم يظهر إلا على إثر صدور قانون الإستثمارات الثاني في 1966، في رحم وفي تجاوز أيضا، لرأس مال تجاري أقدم وجودا :

« عام 1967 يحدد بداية مرحلة أساسية لنمو رأس المال الخاص الصناعي، إذ أن حوالي 30 % من المؤسسات المحصاة في 1969 والمشغلة أكثر من 5 أجراء، قد تم إنشاؤها بين 1967 و1969. من جهة أخرى، إن عدد التجار الذين إستثمروا أثناء هاتين السنتين يعادل حوالي نصف عدد التجار الجزائريين الذين إستثمروا في الصناعة طوال 70 سنة (1900-1970). [1] »

1967 هو عام توضيح استراتيجية الدولة، المسماة الصناعات التصنيعية. وهو عام انطلاق المخطط الثلاثي والعزم على إستثمار 50 % من الموارد في الصناعة، لكن في التعدين والمحروقات قبل المواد الإستهلاكية. والحال أن رأس المال الصناعي الخاص كسب موقعا مهيمنا في هذا القسم بالذات بالسير على الدرب المعبد منذ الخمسينات : تحقيق استراتيجية *إستيراد – إحلال*، التركز في الأقطاب الجهوية المعهودة (الجزائر العاصمة فوهران ثم قسنطينة بدرجة أقل بكثير)، الإستثمار في الفروع ذات السوق الجاهزة، لكن

------

1 - D. Liabes, *Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962 - 1982*. C.R.E.A. (Alger), 1984, p. 96.

في ظل دولة وطنية تحمي الإنتاج المحلي.

صحيح أن رأس المال المذكور خضع لقطاع الدولة في باب التموين بالمواد الأولية والتجهيزات. غير أنه كان، بالمقابل، يستفيد من الشروط التفضيلية التي تحصل عليها الدولة عند شراء عوامل الانتاج الأجنبية ويحظى بحماية الدولة للسوق الداخلية وبتشريعاتها الخاصة بالرقابة على الشغل والنشاط النقابي. كما يستفيد من رفعها أجور الموظفين، ومن دعم أسعار المواد الإستهلاكية ومختلف الخدمات التي تسمح له تحقيق توفيرات معتبرة.

وعليه، بالإمكان إستخلاص وجود تقسيم للعمل بين القطاعين وتخصص كل منهما في فروع معينة[1]، بغض النظر عن خطاب الدولة المناهض للرأسمالية.

د – [illegible]

القسم الرئيسي الثاني في القطاع الإقتصادي *الحديث* هو المحروقات. هنا بقي كل شيء على حاله عند الإعلان عن الإستقلال. لم يرحل الفرنسيون عن حقول النفط والغاز[2] ولم يحصل فيها تكوين لجان تسيير ذاتي. لقد كانت مناطق محرمة على الجزائريين. ولم تعترف اتفاقيات إيفيان للطرف الجزائري بأكثر من دور جابي ضرائب، في وقت كانت قيمة الأتاوات تتدهور، نتيجة استمرار إنخفاض أسعار النفط منذ 1959 [3].

وقد رفض برنامج طرابلس ذلك الدور وتبنى مبدأ التأميم. لكن التأميم أرجئ والإتفاقيات هي التي طبقت : بقي سريان المفعول *للقانون البترولي* الفرنسي، والأولوية عند منح التراخيص الجديدة للشركات الفرنسية، فضلا عن عدم خضوعها للرقابة على الصرف. وظل أمن التموين بالنفط محفوظا لفرنسا وبالعملة الفرنسية، وشكلت *الهيئة*

1- D. Liabes, op. cit., p. 259 *sq*.

2 - بدقة أكبر، عرف عدد المستخدمين عموما تذبذبا حادا بين 1959 و1962 ثم استقر بدءا من 1962. أنظر:

H. Mazri, *Les hydrocarbures dans l'économie algérienne*. S.N.E.D., Alger, 1975. TABLEAU N° 8: REPARTITION DU PERSONNEL DANS L'INDUSTRIE PETROLIERE FRANCAISE EN ALGERIE DE 1959 A 1967, p 37.

3- هذا هو السبب المباشر في إنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط عام 1960 في بغداد. أنظر مثلا:

J. J. Berreby*: Le pétrole dans la stratégie mondiale*. Casterman, (s.l.), 1974, chap.XI: *La décolonisation en marche.*

الصحراوية لتكون *« عين فرنسا في الصحراء»*، كما قيل. ولم تتعرض هذه التدابير للإلغاء من قبل من سبق وأن قالوا ب«الخيانة وبيع الصحراء للمرة الثانية»، بعد تسلمهم الحكم، لأن الإلغاء كان يعني إختيار إحتمال وقف تدفق الأموال والمدرسين وغيرهم من المتعاونين الفرنسيين. كما كان يعني، في نفس الوقت، التعجيل بفتح ملف الحدود. هذا هو التبرير الذي يسوقه بلعيد عبد السلام، المندوب الجزائري للشؤون الإقتصادية في هيئة تنفيذ إتفاقيات إيفيان، مفسرا:

«مسألة البترول مثل مسألة المرسى الكبير والقواعد العسكرية. الفرنسيون قبلوا الخروج من الجزائر ولكنهم كانوا يقولون لنا: ''لان بحاجة لقاعدة المرسى الكبير وللقواعد الجوية ولمواصلة تجاربنا النووية في الصحراء...'' وكانت إجابتنا: ''حسن، لا بأس، المهم أن تعترفوا بسيادتنا. سنعطيكم خمس سنوات، عشر سنوات...'' الأمر يصبح ثانويا! ما هو جوهري هو الاعتراف بالسيادة الجزائرية على كل التراب... كان ذلك هو الثمن الذي تحتم دفعه[1].»

كما لم يتعرض عبد السلام للابعاد، بل جرى تكليفه ملف تثمين الغاز ومشروع بناء أنبوب نفط ثالث، ثم تكوين وترؤس شركة *سوناطراك* (31 ديسمبر 1963) لتنفيذ السياسة المذكورة. فأحاط نفسه ببعض رفاقه الحزبيين القدماء وبفريق من المهندسين المتخرجين للتو من فرنسا وأوربا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية[2].

هذه المجموعة، العديمة الخبرة المهنية والمحرومة، عمليا، من الممارسة التقنية الميدانية، سعت لنيل شهادة الجدارة والشرعية على الصعيدين المفتوحين آنذاك أمامها : السياسة والتوجيه في ميداني المحروقات والصناعة. وبالمقابل، شكلت ترقيتها، من جهة، وإسهاماتها الحاسمة، من جهة ثانية، واحدا من العوامل الرئيسية لشرعية النظام ككل وكذا استقراره حتى عام 1978. فيمكن القول إنها دشنت عهد *الإطارات* عامة وعهد ازدهار التكنوقراطية الفرنكوفونية، خاصة.

------

1 - B. Abdesselam, *Le hasard et l' histoire*, op. cit., t 1, p. 206.

2- عن الأسماء أنظر:

B. Abdesselam, op. cit., p. 193 – 194; H. Malti: *On l'a appelé le pétrole rouge*. Editions Marinor (s.l.), 1997, p.72 et 82.

إنا عاودت مفاوضة ملف إيفيان مع الفرنسيين طيلة أشهر، وتوصلت معهم إلى اتفاق جويلية 1965 الذي ظل محل افتخارها[1]. بموجبه، أصبح السعر المرجعي لتقدير الجباية يحدد ويعدل بموافقة الحكومة الجزائرية (الشيء الذي لم تحققه بلدان الأوبيك إلا في 1971). وأزيل الاحتكار الفعلي الذي ضمنته إتفاقات إيفيان للشركات الفرنسية في الصحراء، إذ تم إخضاع المنطقة الممنوحة لها للتحديد ولشروط إمتياز جديدة، منها مشاركة جزائرية بنسبة 51 % في عمليات التنقيب (50 % في حقول الامتياز القدC) وحقها في تسويق حصتها من البترول تسويقا حرا ومباشرا واحتكار تسويق الغاز.

وفي الميدان المالي، تم وضع حد لإلحاق الجزائر بمنطقة الفرنك الذي كان يحرم حكومتها من التصرف المباشر في رصيدها من العملات الأجنبية. وكانت شركات البترول الفرنسية قد ألزمت، في خطوة سابقة، إبقاء نصف مداخيل صادراتا، على الأقل، في الجزائر. وهو ما يعادل حاجات مدفوعاتا بالدينار، بما فيها الجباية الواجبة عليها تجاه الدولة الجزائرية.

كان الإتفاق في طور الصياغة النهائية عندما أصبح العقيد هواري بومدين على رأس هذه الدولة في 19 جوان 1965. إلا أن هذا التبدل السياسي لم يفض إلى إعادة نظر في الإتفاق، وتم توقيعه في 29 جويلية بصورة عادية، حسب رئيس سوناطراك. إن الغاية المنشودة من الإتفاق الجزائري الفرنسي كانت تتمثل في *« البحث عن توازن جديد وأكثر عدلا بين مصالحنا المتبادلة، منظور إليها في أفق تعاون يبعث على قدر أكبر من الرضا*

1- أنظر ما كتبه بعضهم :

1 - Cf. S.A.Ghozali, R.A.S.J.P., vol. VI, n° 1, Alger, mars 1969; H. Mazri: *Les hydrocarbures* ..., op. cit., p. 102 - 104; B. Abdesselam, op. cit, p.332 - 336; H. Malti, *On l'a appelé le pétrole rouge*, op. cit., p. 88 -93.

يقول عبد السلام على الخصوص: *« لأول مرة في التاريخ، قام بلد منتج للبترول بإجبار شركات بترولية على الإرتباط بذا الشكل في دورته الإقتصادية الداخلية. كان ذلك سبق عالمي حصلت عليه الجزائر في مدة تكاد لا تتعدى سنة واحدة بعد إستقلالها. ففي البلدان الأخرى المنتجة للبترول والمتجمعة في الأوبيب منذ1951[كذا]، تقوم الشركات البترولية بإجراء حركات رؤوس أموالها برمتها، من إيرادات ومصاريف وتوظيفات، في الأسواق*

المالية لبلداننا الأصلية مقصية تماما البلدان التي تستغل حقولها. هذه البلدان لم تنل الميزة التي إكتسبتها الجزائر سوى في السبعينيات، أي بعد عقد كامل.»

وليس بمنطق القطيعة[1]».

الخطوة الموالية تمثلت في محاولة السيطرة على توزيع المحروقات.

لم تكن شركة *بريتش بتروليوم* المتعددة الجنسيات تنتج في الجزائر، لكنها كانت تملك فيها شبكة بيع، فضلا عن حصة في معمل التكرير بالعاصمة. وقد أدت التسوية الودية المتوصل إليها معها، نهاية 1966 بداية 1967، إلى فتح امكانية انطلاق سوناطراك في التوزيع الداخلي. لكن اندلاع *حرب الأيام الستة* في المشرق والتوتر الناجم عنها في العلاقات بين مصر وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، هما اللذان عجلا بمصير شركات *شل* و*موبل* و*إيسو* في الجزائر. فغدا توزيع المنتوجات البترولية كله، تقريبا، بأيدي الحكومة الجزائرية في صيف 1967. ثم مدت هذه الأخيرة سيطرتها على جميع المصالح الأمريكية في مجالي البحث والإنتاج. ما أفضى إلى توسيع نفوذ الدولة الجزائرية في ميدان البترول خصوصا، والصحراء الشرقية عامة، نفوذ دعمته إجتماعيا بتقرير برنامج خاص لفائدة الواحات وبتخفيض أسعار أنواع الوقود والمنتوجات الكيميائية (كالأسمدة) لفائدة الأرياف عامة.

شرع إذن في تنفيذ سياسة محروقات، بأتم معنى الكلمة، قبل حدوث التأميمات، متمحورة حول إنشاء شركة وطنية تبيع حوالي 12 مليون طنا بيعا *مباشرا* في السوق الدولية وتشارك، بصورة متزايدة، في أعمال الانتاج والتوزيع. هذه السياسة هيأت لتأميمات 1971، وفيما بعد، قللت من آثار الردود السلبية عليها. لكنها كشفت أيضا عن حدود مقاومة أجهزة الدولة لما كان يسمى إستعمارا جديدا أو ضعف قدرتها التفاوضية الدولية. فجاء قرار الإنتساب إلى منظمة الدول المصدرة للبترول في جويلية 1969 والاتفاق، في ذات السنة، مع الشركة الأمريكية *البازو* على صفقة تقضي بتموين الولايات المتحدة الأمريكية بالغاز مدة 25 عاما تعبيرين عن إرادة الخروج التام من قيود اتفاقيات إيفيان. ومن جديد، برز فريق عبد السلام.

------

1 - B. Abdesselam, op. cit., p. 351.

عندما حان الأجل الرسمي لمراجعة الإتفاق الجزائري الفرنسي، طالبت وزارة الصناعة الجزائرية البدء بمصافة سعر البترول الجزائري بسعر مثيله في ليبيا وفي المشرق، ليصبح 2،85 دولارا للبرميل. رفض الفرنسيون المطلب، بحجة اختلاف سعر التكلفة، قبل أن يقترحوا، في العام الموالي زيادة 27 سنتا على مدى Rس سنوات. أوقف الطرف الجزائري التفاوô وأمر الشركات بدفع ما عليها، ابتداء من تاريخ معلوم، حسب السعر المرجعي الجديد وهو 2،85.

كانت المباحثات الجزائرية الفرنسية قد بدأت في ظل تبدل في السوق العالمي للبترول لصاΓ الطلب وقيام سلطة جديدة في ليبيا في فاتح سبتمبر 1969.

كانت هذه السلطة تريد الإحتفال بالذكرى الأولى للتولية وفي حصيلتها إتفاقات معدلة حول القواعد الأنجلو - الأمريكية الموجودة في ليبيا وسعر أعلى لبترول البلاد. وضمن علاقات تتسم، في نفس الوقت، بالتحالف والتباري مع القيادة الجزائرية، حصل تعاون بين الجانبين[1] لدعم موقف الدولتين التفاوضي، نتج عنه رفع السعر المرجعي للبترول في ليبيا، وبالتالي سقوط حجة الفرنسيين القائلة باستحالة بيع البترول الجزائري بالسعر المطلوب منهم[2]. وعندما اجتمعت منظمة البلدان المصدرة للبترول في كراكاس في ديسمبر 1970، جرى تعميم المطالبة برفع الأسعار[3]، ما أدى إلى فتح مفاوضات بين الشركات الغربية والبلدان المنتجة المعنية وتوقيع اتفاقات بينها، باستثناء حالة الجزائر.

إن تديد البلدان المصدرة للنفط باللجوء إلى الحظر، في حال عدم الاتفاق على زيادة في الأسعار، قد جعل الشركات تشتري ما تجده من الكميات لتخزينها تحسبا للاستهلاك الشتوي. الشيء الذي كان يعني عدم وقوع أزمة تسويق لو نفذت الجزائر تديدها بالتأميم آخر ديسمبر. إلا أن ذلك لم يحدث.

------

1 - أنظر بذا الشأن ما كتبه حسين مالطي عن المهمة التي كلف با: H. Malti, op. cit., p. 204.

2 – B. Abdesselam, op. cit., p. 404.

3 – أنظر النص الكامل للقرار في: H. Mazri, op. cit. note 1, p. 208 – 209.

وعليه، فإن الحكومة الجزائرية التي لعبت دورا مهما في إحداث ذلك الاهتزاز في السوق الدولية، وجدت نفسها تفاوô الفرنسيين وتددهم بالتأميم، وقد أخذت الآثار المترتبة عن تلك العاصفة تخفت، أي وجدت نفسها وحيدة. أما الفرنسيون، فإنم كانوا يدركون أن الوقت في صالحهم، خاصة - وهو الأهم - أنم كانوا يعتقدون أن بومدين يناور بورقة التأميم أكثر مما هو عازم على توظيفها[1].

ترتب عن ذلك اللبس المزيد من الصعوبات، غداة تطبيق نصوص التأميم، المعلن عنه يوم 24 فيفري 1971.

رفضت الحكومة التونسية التنسيق مع نظيرتنا الجزائرية بشأن البترول المصدر عن طريق ميناء السخيرة - وقد كانت كميته تقدر بعشرة ملايين طن ـ بحجة أن التاميم يثير نزاعا لا شأن لها به. فقررت الجزائر وقف سيلانه. وعلى مستوى السوق العالمية، كان قد حصل تشبع، فلم يعثر على زبائن جدد أو على طلب جديد. وعليه، فإن الحكومة الجزائرية لم تبع سوى الكمية التي إعتادت على التعاقد عليها قبل التأميم. بالمقابل، وافقت ليبيا على منح قرô بمئة مليون دولار، وهو نفس الرقم الذي أعلنه بومدين، يوم أمضى قانون 12 أفريل 1971 – بمثابة القانون البترولي الجزائري – كقيمة إجمالية لتعويض الشركات الفرنسية. بعد تردد، انتهت شركة *سي آف بي* إلى قبول الوضع الجديد والتعويض المعروô عليها، فعادت في شهر جويلية إلى نشاطها، كمشارك أقلي هذه المرة، مما سمح بحل مشكل تسويق حوالي Rس إنتاج البترول.

أما الحصيلة المالية المباشرة للتأميمات، فإنا لم تكن سلبية، حسب بلعيد عبد السلام[2].

وهناك حصيلة سياسية داخلية، بالطبع. فبومدين نفسه، يكون قد صرح، في إجتماع مشترك لمجلسي الثورة والوزراء، أنه « لعب رأسه » إبان هذه الأزمة، ولكن عن دراية ووعي، يضيف بلعيد[3].

لقد بدأت تلك الاستراتيجية بالمطلب الخاص بالسعر قبل أن تنتقل إلى مطلب رفع

– – – – – –

1 – B. Abdesselam, op. cit., p. 406 – 407 ; H. Malti, op. cit., p. 199.

2 – Ibid., p. 409 – 413.
3 – Ibid., p. 414.

النسبة الى 51 % كما مر بنا.

فجاء رد البعض بأن 85،2 دولارا، سعر مبالغ فيه، ينم عن موقف مغامر، يهدف إلى توقيع القطيعة مع فرنسا لفائدة الأمريكيين. ثم وظفت حجة أخرى، مفادها أن لفرنسا قوة ضاربة ووسائل لإسقاط النظام الجزائري نفسه (على رأس الوسائل المشار إليها، إمكانية إثارة أزمة اجتماعية ضخمة عن طريق منع التحويلات المالية للعمال المهاجرين من فرنسا إلى الجزائر). في عدد ماي ـ جوان 1971 من أسبوعية *لو نوفيل أوبسرفاتور*، كتب جون دانيال أن بعض القادة الفرنسيين هيأوا حملتهم عل الجزائر بتواطؤ بعض الموظفين السامين الجزائريين.

لقد وجد من كان يرى أن تنمية الجزائر لن تتم إلا متمفصلة مع المصالح الفرنسية. ولكن التعبير عن مثل هذا الرأي لا يجري في العلن.

«لقد وقعت مواجهة فعلية بيني وبين بوتفليقة. كان يقول : ''لماذا الاصطدام مع فرنسا بينما أستطيع تحقيق إتفاق... '' وكان الفرنسيون يقولون لنا حينذاك : '' نحن على استعداد أن نمنحكم قروضا معتبرة، ولكن لا تطلبوا ال51%.''غير أن بومدين لم يتزعزع على هذا الصعيد، وقال : '' حسن، أنا أيضا مستعد لتقديم تضحيات على المستوى المالي. ولكنني أريد إسترجاع السيطرة على ثروات البلاد. أريد نظاما لاستغلالها تكون فيه الجزائر، مستقبلا، سيدة اللعبة ولا مجال فيه لنظام الإمتيازات.''

مهما كانت عيوب بومدين، ومهما يقال عن تساهله، أحيانا، مع بعض المناورات...، فإنه كان على الدوام يميل لصالح الوطن في الأوقات الحاسمة، عندما تطرح مسائل أساسية. مثلا، فيما يخص المفاوضات، إنه ترك بوتفليقة يناور. ولكنه لم ينجر وراءه، حين تعلق الأمر بالتنازل للفرنسيين عن ال 51%... وهكذا إختار التأميمات (...)[1].»

------

1 - Ibid., p. 416 - 419.

كثيرا ما يلح بلعيد على أن الأمور لا تحدث في الإجتماعات وأن الصراع من أجل السلطة شيء ماكر، يقع في الدوائر الضيقة وجلسات الصالونات، على شكل دسائس. «عندما نكون وجها لوجه، الجميع يصبح ثوريا متطرفا. الجميع يسكت. قليلون هم الذين يساندوك...»

كل ذلك لم يمنع هذا القليل وذاك الجميع من الانتقال إلى حاسي مسعود في 19 جوان للاحتفال بالتأميم، مسبوقا بطائرة خاصة تحمل الزهور العاصمية والمشروبات المتنوعة لتسهيل هضم 600 خروف مشوي. أما الشعب، الذي جلب من مدن الواد وتقرت وورقلة، فقد حاز على شيء من الخبز وقطعة جƏ وبرتقالة[1].

.ŸÃȞöä ølùqä Ž ğltﻤƐüQöä ɹlÒﻪ - Ȼ

فيما يخص البترول، سبق أن جربت حكومة مصدق تأميمه في 1951. فضلا عن اختلاف الظروف، فإن التأميم الجزائري الذي حدث بعد عشرين عاما، إستفاد أيضا من أسباب فشل تلك المحاولة، بأن تمت التهيئة له بالسيطرة على التوزيع الداخلي والمشاركة في التسويق الدولي.

وهناك جانب آخر. عندما ثار الـ اع في إيران، تحولت الشركات الغربية Ûو العراق والعربية السعودية، إذ أنا، بصفتها أعضاء في الكارتل، كانت تتحكم في الإقتصاد البترولي لكل منطقة المشرق (فضلا عن مناطق أخرى)، ﻤﺎ يسمح لها بالإنتقال بين بلدانه وتنويع مصادر التموين عند الضرورة. هذه الاستراتيجيا غدت غير قابلة للتطبيق في حال بترول المغرب العربي. فضلا عن كون نشاط الشركات الفرنسية محصورا - أساسا - في الجزائر وغير قابل للتعويض (الفوري على الأقل)، فإن التنسيق بين القيادتين الجزائرية والليبية بشأن السعر المرجعي أضاف ورقة رابحة مهمة للغاية، سرعان ما وظفتها حكومة بومدين لصد حجج الفرنسيين ثم تأزC علاقاتا بم. هذا مع العلم أن نصوص 1971 عممت محتوى الإتفاق المعقود عام 1968 مع *جيتي أويل* الأمريكية المستقلة، ومفاده أن الحكومة

------

1 H. Malti, op. cit., p. 270 – 271.

الجزائرية هي التي تحدد السعر المذكور، من حيث المبدأ (وحسب السوق الدولية عمليا). كان ذلك يعني نهاية السيادة المشتركة، المكرسة في القانون البترولي الفرنسي، الذي سلف ذكره، والذي يمثل نموذج الإمتيازات التي تفرضها الشركات على البلدان المنتجة، وبداية الإنتقال إلى «علاقات تجارية بحتة».

هذا الإنتقال أفاد، بدوره، حكومات ليبيا وبلدان المشرق النفطية، إذ أنها غدت منذ تلك السنة 1971 تشارك في تحديد الأسعار، قبل أن تحول هذه المساهمة إلى حق من حقوق السيادة في نهاية 1973. بين التاريخين، قررت الحكومة العراقية، بدورها، التأميم (جوان 1972)، وبالتعاون مع كل من الجزائر والإتحاد السوفييتي، شرع في البحث والتنقيب في منطقة الرميلة. على الإثر، صرح الوزير السعودي للبترول من نيو يورك : «إن أصدقاء الغرب لا نريد أن نتخلف إزاء الجزائر والعراق »، إشارة إلى مطالبة بلدان الخليج بالمشاركة في رأسمال الشركات صاحبة الإمتياز فوق أراضيها. وبعد الجزائر والأقطار العربية الأخرى، امتدت المعركة إلى باقي أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول.

هذا ويجب أن يشار إلى أنه ترتب عن هذه التطورات إضافة درجة جديد من انعدام المساواة والانقسام في العالم العربي، نكتفي هنا بنقل ما كتبه بشأنه أحد الباحثين عام 1971:

«هل من العدالة أن نجد البترول العربي تعود عائداته والثروات الضخمة والرهيبة التي يمثلها إلى جيوب فئة محدودة من الأفراد أو إلى خزانة أقاليم ضيقة وفقيرة بالسكان في نفس اللحظة التي تقف فيها جماهير عريضة لا فقط تعاني الفقر بل وتبحث كالغريق عن مصدر للقوة والدفاع عن نفسها فلا تجده بدعوى أن آبار البترول توجد في تلك الأقاليم الجرداء وأن باقي أجزاء الوطن العربي قد حرمت من تلك الثروة ؟ هل يعقل أن الكويت والبحرين وقطر التي يتأرجح عدد سكانها حول نصف مليون يدور فائض عائداتها البترولية خلال العشرة أعوام الماضية حول أربعة آلاف مليون دولار في نفس الوقت الذي يتعين على ثلاثين مليونا في وادي النيل أن يواجهوا حربا كان من الممكن أن تتحول إلى حرب عالمية لمجرد الحاجة إلى مائة مليون دولار في سبيل إقامة سد عال يسمح بتنظيم عملية الاستهلاك للموارد المئية ؟ وهل من الممكن أن يتقبل المنطق أن أكثر من مليون عربي يعيشون في

الخيام في حالة من الفقر والمرض والذل التي يعرفها كل من زار مناطق اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي ترتفع فيه العائدات البترولية المكدسة في البنوك الأوربية لإمارة كالكويت لا يزيد عدد سكانها الأصليين عن بضعة آلاف إلى أكثر من Rسة مليار [كذ] دولار فقط خلال الفترة التي تمتد من عام 1949 إلى عام 1956 ؟(...) [1] ».

2– ẩɎèǪÀäǨƐDzƎä äǪȺƈɀΛä äƨÂäəÀΛä: äöدمهǰ äöǪÔȺƐȞƯ 1970 – 1979.

Ů – « äöÔȺاعä äöǪÔȺƐȞƐä ».

جرت تلك الوقائع في الوقت الذي كانت السلطة الجزائرية قد أطلقت سيرورة تنبني على تصور نظري مكون من ثلاثة مبادئ : التصنيع، الدمج وال وع إلى الداخل. ومن الشائع أن واضع هذا التصور هو العلمقتصادي الفرنسي جيرار دستان دو برنيس.

حسب هذا الخبير، فإن التصنيع، مفهوما على أنه إقامة « *بنية صناعية منسجمة* »، هو الجواب الفعال الوحيد لمعالجة تفكك الاقتصاد الموروث عن الإستعمار وتوجهه نحو الخارج.

تتم إقامة بنية صناعية كهذه انطلاقا من صناعات دامجة « *يمكن نعتها بالتصنيعية* » (التسطير من المؤلف). وهي تتضمن :

- القطاعات التي تتقاسم الصناعات الحديدية، التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية ... لأنها تقدم التجهيزات الصناعية، الآلات - الأدوات، المحركات والتوربينات والأدوات؛

- القطاعات الكبرى للصناعة الكيميائية، كالكيمياء المعدنية والكيمياء العضوية؛

- قطاع إنتاج الطاقة، بواسطة آثاره التصنيعية عند الأعلى (حفر، نقل، تخزين) وما يجيزه عند المصب (تخفيض تكاليف إنتاج النشاطات ذات الإستهلاك الطاقوي الكبير كالألومينيوم والاسمنت وغيرهما.

يرى دو برنيس ضرورة توفر عدة شروط للتصنيع - التنمية الذي يقترحه :

------

1 – حامد عبد ا! ربيع، *البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة*. دار النهضة العربية، 1971، ص 20 -21.

1 - أن تكون الدولة هي «رب العمل الإرادوي»، شريطة ألا تكون السلطة السياسية فيها بأيدي مجموعات التجار؛

2 - أن يؤسس قرار الإستثمار على دراسة الآثار التصنيعية المرتقبة أكثر مما يكون على معايير جزئية اقتصادية تقليدية كمعايير نسب الفائدة والربح. يتعلق الأمر والحالة هذه بتأسيس قرارات التنمية على عقلانية مغايرة، كلية اقتصادية، ذات الأفق البعيد الأمد؛

3 – تمفصل الصناعة والزراعة، الضروري لزيادة انتاجية العمل الزراعي، يمر حتما عبر إصلاح زراعي. هذا الإصلاح الزراعي سيساعد تصنيعا موسعا «تغذيه» التنمية الزراعية المفضية إلى تطوير استهلاك سكان الريف للمنتوجات ذات الأصل الصناعي. وفي انتظار عرض معتبر للشغل من قبل الصناعة، يستهدف الاصلاح الزراعي أيضا كبح البطالة الريفية بفضل التحسينات التنظيمية الدافعة إلى التشغيل الكامل لقوة العمل الزراعية؛

4 – يتعين أن تقوم التجارة الخارجية، الخاضعة « لسياسة متشددة»، بتوفير الفائض من العملة اللازم لتمويل مرحلة التصنيع الأولى؛

5 - «لا توجد إمكانية تصنيع دون تخطيط صارم»؛

6 – فضلا عن كونها « ثقيلة»، ستكون الصناعات القاعدية جميعها ذات أحجام كبرى. فيتعين تعويض الضيق المحتمل للسوق الوطنية بتعاون إقليمي[1].

هذا المنظور الذي صاغه ج. دو برنيس بين 1963 و1974، تحول إلى إطار مرجعي يحدد الشروط الرئيسية لتنمية الجزائر وأخذ صبغة المذهب الرسمي من خلال الميثاق الوطني لعام 1976 [2]. قبل أن يحدث ذلك، كان على أنصاره أن يخوضوا معركة وجود.

ā – مHÀÕä äöQÔÆ3 : øşäΛä äŸHÆد عGد äöÊŸÿ.

حتى نهاية المخطط الثلاثي (1967 - 1969)، بدت النخب على وفاق بشأن الميدان الإقتصادي. فالمشكل الرئيسي كان يتمثل، في نظرها، في مواجهة البطالة عن طريق تدابير

------

1 – أنظر عرضا مفصلا لهذه الاستراتيجية عند :

B. Hamel, *Système productif algérien et indépendance nationale*. OPU, Alger, 1983, t 1, p. 116*sq*.

2 – أنظر جبهة التحرير الوطني، *الميثاق الوطني 1976*، الباب السادس والباب السابع.

إستعجالية : إعادة تأهيل عدد من المؤسسات الموروثة عن العهد الإستعماري، مواصلة بعض العمليات المسجلة ضمن مخطط قسنطينة ... الخ. كان الاعتقاد السائد في تلك الأوساط أن « فرنسا تركت لنا بنية تحتية حسنة للغاية، لا تحتاج إلا للقليل من الإضافة»، إلى جانب مقدار من العناية. بل تقرر غلق مطارات وإهمال موانئ وطرق وغيرها، اعتبرت زائدة. هذه الذهنية طالت الزراعة أيضا : كيف التخلص من فائض إنتاج الخضر والفواكه؟ كيف رفع المردودية المالية لقطاع التسيير الذاتي؟ المطالبة بدفع الضرائب، الخ.

بدأ الفرز مع تشكيل الاحتكارات الصناعية الخاصة بالمنتوجات المعدنية (أسند الاحتكار لشركة *آس آن آس*) والمحروقات (*سوناطراك*) والكيماويات (*سنيك*) والمنتوجات الكهربائية (*سونيليك*) والميكانيكية (*سوناكوم*)... حتى ذلك الوقت (1968 - 1969)، كانت التجارة الخارجية حرة، في حدود نظام رخص الاستيراد القائم، منذ الحرب العالمية الثانية، في فرنسا ذاتها وفي الجزائر. وضمن هذا النظام، نشط كثير من الفرنسيين والجزائريين، بمن فيهم عدد من قدماء جبهة وجيش التحرير، كوكلاء للمؤسسات الأجنبية.

من جهته، يدافع بلعيد عبد السلام عن إنشاء الاحتكارات الصناعية بذكر ثلاثة عوامل.

أولهم، عدم معرفة المواد التي تستهلكها الجزائر، أي الجهل بالسوق الداخلية. هناك، بالطبع، إحصاءات الجمارك، لكنها عدت غير كافية وغير ملائمة لتكون قاعدة دقيقة لتصور المشاريع الصناعية. فاعتبر أن فرض الاحتكار كان أفضل وسيلة للوصول إلى طلبات الإستيراد نفسها والتمكن، بالتالي، من تحديد مواصفات كافة المنتوجات وصانعيها ومصادرها، الخ. هكذا، شكلت الشركات الوطنية رصيدا ضخما من المعلومات، قامت على أساسه بعمليات الاستيراد، في مرحلة أولى، ثم صياغة المشاريع الخاصة بها، في مرحلة ثانية.

ثاني حجة تمثلت في كون تلك التجارة مربحة للغاية : «فكرنا في حشد المال الذي يجمعه بعض الأفراد، على أرض سوقنا الخاصة، في خدمة التصنيع، بدلا من تركه في جيب التجار. فعندما جعلنا من الشركة المكلفة مهمة صنع منتوج معين، هي الشركة التي

تستورده وتسوقه، فإننا أعطيناها وسيلة لتغرف من العمليات التجارية الخاصة بالمنتوجات غير المصنوعة بعد، ما يدعم مجهود الاستثمار ويسد العجز المتوقع عند دخول مصانع جديدة طور الإستغلال.»

أما الحجة الثالثة، فقد تولدت عن إكتشاف ضعف الموقف التفاوضي تجاه الممونين الأجانب. عند الاتصال بهم، طلبا للمساعدة على غرس صناعات لم تزل حينذاك ضمن إحتكارهم، كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والصيدلانية والإلكترونية، كان هؤلاء يرفضون صيغ التشارك المقترحة بحجة أنهم نالوا حصتهم من السوق الجزائرية وليسوا بحاجة إلى الحكومة الجزائرية[1].

ولم يغيروا موقفهم هذا إلا بعد فرض الإحتكار، أي وقوعهم تحت تهديد غلق السوق في وجههم، إن بقوا مصرين على عدم التعاون. فوافقوا، مكرهين، على التنازل عن حق استخدام البراءات التي كانت بحوزتهم والكشف عن أسلوبهم الصناعي. إنه الطريق الياباني، قبل أن يصبح هذا البلد منتجا للتكنولوجيا.

في مواجهة تأميم التجارة الخارجية، نشط الكثيرون وكبرت الجبهة المناوئة لعبد السلام إلى حد اضطره إل الابتعاد المؤقت عن الساحة السياسية. لقد اتهم بالسطو على صلاحيات غيره من الوزراء وبأشياء أخرى، بما فيها أنه كان يستعد للاستيلاء على السلطة. من جانبه، لم يحبذ رؤية أي أساس اجتماعي للصراع المذكور، مفضلا الحديث عن «نزاع بين سياسات» فحسب. وإذ يضرب مثالا بجماعة وجدة، مستثنيا منها بومدين، يقول : *«حقا، كان لديهم تصور معين للتنمية. إنهم كانوا يتمنون شكلا مختلفا للتنمية. لقد كانوا يعتبرون أن الخط المتبع هو خط يميل إلى الماركسية، خط اشتراكي على النمط السوفييتي... بينما كانوا يريدون خطا، عبر عنه أحمد طالب بالاجتماعي - الديمقراطي ... إنه لم يتلفظ بعبارة اجتماعي ـ ديمقراطي، وإنما كان يتحدث عن اشتراكية على الطريقة السويدية... بالنسبة له، كان يتعين إتباع شكل من التنمية تتولى فيه الدولة الإستثمارات الكبرى ويترك الباقي للخواص، أي ترك الاقتصاد، على ما يظهر، يسير حسب قوانين السوق[2].»*

‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐

1 – B. Abdesselam, op. cit., t 2, p. 36 – 37.
2 – Ibid., p. 35.

هل حلت وزارة الصناعة والطاقة محل وزارة التجارة ؟ «*(...)عند تأسيس هذه الإحتكارات، لم يكن المتعاملون ـ أولئك الذين يقومون بالإستيراد ـ لا وزارة التجارة ولا هيئات تابعة لها، وإنما خواص جزائريون أو أجانب.*

إني أخذت مكان الخواص، إذن، ولا سيما الأجانب منهم (...)، لأن المنتوجات الصناعية كانت تستورد من قبل هؤلاء، بينما كان الخواص الجزائريون يشتغلون، أساسا، في النسيج والبقالة والأحذية، إلخ[1].» الأجانب المقصودون جلهم فرنسيون. وعلى كل، سرعان ما قامت وزارة التجارة، متبوعة بوزارات أخرى، بإنشاء إحتكارات وشركات وطنية لممارسته، في جو تسوده حمى التباري لنيل «الصفة الاشتراكية».

من جانبه، كان الرئيس بومدين يزداد اقتناعا بضرورة التصنيع. فبرنامج الاستيراد كان يتضخم سنة بعد أخرى، وكانت السلطات تقرر تحديد حجمه، في كل مرة، محدثة قدرا إضافيا من الكبت على مستوى شرائح متسعة من السكان. كما أنه كان مدركا بالمشكل الذي يثيره رجال الأعمال الجزائريون، أو الوسطاء الخواص وحماتم، وبالخطر الناجم عن سلوكهم. فاستعاد عبد السلام إلى منصبه بمناسبة توقيع قانون المخطط الرباعي الأول، في جانفي 1970.

حتى ذلك الوقت، لم تعارô وزارة التخطيط المشاريع الصناعية المقترحة، وإن سبق أن تحججت بنقص المال، الذي كانت وزارة المالية تضعه حجر عثرة، لتأجيل بعضها. إلا أنا أخذت تشكو، هي الأخرى، سطو وزارة الصناعة على جزء من صلاحياتا، منها تحضير دراسات تقنية ودراسات السوق. وتصاعد التوتر بين الجانبين أثناء تحضير الرباعي الثاني. ففي حين طرحت وزارة الصناعة والطاقة تصورا جديدا يقضي بوضع نصب الأعين الطلب المستقبلي للسكان على الأشياء والخدمات، اعتبارا لنسبة تزايدهم، بقي التخطيط يدافع عن رؤية اقتصادية تقليدية (مداخيل، توفير، استهلاك ...). كان الجزائريون قد استيقظوا على الاستهلاك، على التعليم، على تغيير نمط حياتم : كان يجب صنع المنتوجات المطلوبة في عين المكان.

\- - - - - -

1 Ibid., p. 39.

ثم هناك ذاك الطموح شبه المعلن، المتمثل في اللحاق بمستوى إسبانيا. كل هذا دفع بومدين إلى التحكيم لصالح وزارة الصناعة. فأثارت وزارة التخطيط نظرية «التوازنات الكبرى». على الصعيد المالي، معتبرا أن الدين الخارجي سوف يصل مستوى يجر الكارثة على الجزائر. وعلى صعيد التنمية ككل، أثيرت مسألة عدم الانسجام بين وتيرة نمو الصناعة المتسارعة، من جهة، وشبه ركود القطاعات الأخرى، من جهة ثانية، زيادة على ما اعتبر إخلالا بالعلاقة بين «الاستثمارات المنتجة والاستثمارات غير المنتجة».

بالنسبة لبلعيد عبد السلام، «*عوضا عن محاولة رفع مستوى نمو القطاعات الأخرى إلى مستوى القطاع المتسم بأعلى درجة من النشاط، كان يراد دفع هذا الأخير ليصبح على ذات خط القطاعات الأكثر تخلفا، ليس على صعيد وتيرة الإنجاز فحسب، بل أيضا على صعيد التفكير، وهو أمر أخطر*[1].»

بالمقارنة، إنه يبرر جسارة تفكيره – ما يعده الغير إرادوية غير مأمونة الجانب – بالواقع الجديد، ألا وهو التحكم في مصدر المداخيل بالعملة الأجنبية، أي المحروقات، وفي نفس الوقت، بالتوقع المتفائل للمداخيل المنتظر أن تترتب عن تطبيق مشروع تثمين هذه المحروقات. فيتحول مشكل الدين الخارجي إلى مسألة جانبية، وفي أقصى تقدير، إلى ضغط مؤقت سرعان ما يزول.

ويهزأ من جمود مواقف أولئك الذين لم يتعلموا من الكتب إلا «نموذجا مرجعيا أزليا»، بدل السلوك المنهجي وإعمال التفكير حسب الظروف. إنهم يهيئون لشق طريق أو لتوسيعها بحساب عدد السيارات، كما لو كانت الجزائر بلدا متطورا، يتمتع ببنية تحتية مكتملة يكفي إجراء التحسينات عليها، بين الحين والآخر، وفق نسبة تدفق الأشخاص والبضائع. إنهم لم يروا مبررا للطلب المقدم عام 1967 بمضاعفة خط السكة الحديدية شرق - غرب، وعارضوا إقامة حوض جديد في ميناء عنابة ليصبح فعلا ميناء مجمع الحديد والصلب، وغابت عنهم الضرورة الانتاجية لمشروع تكوين مئة ألف عامل، فرفضوا تمويله ...إلخ. إنها عقلية بالية، قانعة بالإرث الفرنسي[2].

– – – – – –

1 – Ibid., p. 52 – 54
2 – Ibid.

الأجانب يقفون وراء العراقيل التي يعانيها التصنيع. وفي الداخل؟ ألم تكن بسبب وجود علاقة برأس المال الأجنبي، مباشرة أو عن طريق الوسطاء، مثلما بدا، مثلا، من موقف قسم من نواب الملس الوطني الذين طالبوا بإزالة إحتكارات الدولة ؟ وعلى الجانب الآخر، الشعبي، ألم تكن معارضته لأنه خلق تكنوقراطية متعالية ؟

ما عدا «الغيرة» التي يشير إليها باستمرار، لا يرى عبد السلام ما يربط بين خصومه، مكتفيا بسرد قائمتهم : أحمد طالب الإبراهيمي والشيوعيين والبربريين والأنصار السابقين للاتحاد مع فرنسا[1].

والإتحاد العام للعمال الجزائريين ؟ هل كان جزءا من «*حزب فرنسا* »؟

بالنسبة لعبد السلام، يجب التفريق بين موقف الفيدراليات النقابية وبين جهاز الاتحاد. فالفيدراليات التي نشطت في قطاع الصناعة (البترول، المناجم، شركة سونلغاز...) تعاونت مع وزارة الصناعة لحل المشاكل المطروحة في الوحدات والمؤسسات. طوال العقد الممتد بين 1967 و1977، جرت صياغة مجموعة من الاتفاقات والقوانين الخاصة، انبثق عنها في النهاية، القانون العام للعامل. كانت الاتفاقية الأولى، بطبيعة الحال، تخص سوناطراك، وكانت الإرادة معقودة على جعلها نموذجا يحتذى. أما جهاز الاتحاد العام، فقد تحالف مع كل من قيادة جبهة تو (محمد الشريف مساعدية وأحمد قائد) واليسار الشيوعي (حزب الطليعة الاشتراكية) للاطاحة بعبد السلام بوصفه « عميلا أمريكيا» لأن وزارته «لم تتم بالتسيير الذاتي»، أي أنا كانت تعارضه[2].

وما حقيقة الإشاعة حول «الجهوية» ؟ ما هي، بتعبير مباشر، حقيقة التهمة بإرادة إخضاع الدولة لسيطرة « القبائل» – فتأخذ « الجهوية» هنا طابعا خاصا تماما – عن طريق تحكمهم في تسيير مقدرات سوناطراك ؟

ما هو واضح من كلام وممارسة بلعيد أن الـ اع المشار إليه انصب، فعلا، على مراقبة

------

1 – Ibid., p. 100 – 103.
2 – Ibid., p. 106, 109 – 110 et 115.

الإقتصاد، وبواسطته، على مراقبة الدولة ككل. من وجهة نظره، وهي وجهة النظر الشائعة رسميا، فإن «التأميم» ينهي عهد أرباب العمل الخواص دون أن يفتح عهد أرباب عمل من نوع جديد، إذ لا وجود، حسب وجهة النظر تلك، سوى «لمسيرين». فبتلك النهاية، تضمحل، آليا، العلاقات المرتبطة بذلك العهد، أي العلاقات الرأسمالية. فالتأميم يتساوى والدخول في عهد «الإشتراكية»، ما يعني إيجاد علاقات جديدة بين « المسيرين» وممثلي العمال، أساسها الذي لا يقبل الجدل، حسب هذا المنظور، هو أن تتسم هذه العلاقات بطابع التعاون، لا طابع الصراع، كما كان الشأن قبل التأميم، أي إخراجها من «فلسفة» الصراع الطبقي وإدخالها ضمن « سياسة الاتحاد الوطني» لفائدة الدولة. هذه هي غاية التسيير الإشتراكي للمؤسسات، كما تتضح من النصوص. أما عند التطبيق، بدء من انتخاب ممثلي العمال، فقد تحالفت النقابة والحزب لتحريك مبدأ الأغلبية ضد الأقلية المتمثلة في الوزارة الوصية، وهذا خلافا للنصوص، من جهة، وللأسلوب المتبع في الانتخابات الرسمية (المجالس البلدية، الولائية والمجلس الشعبي الوطني فيما بعد) وهو أسلوب إختيار المرشحين بإجماع الأطراف المعنية وتحكيم هيئة عليا عند الاختلاف، من *جهة ثانية*.

وعليه، «*فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي وضع لإحداث التوافق في العلاقات بين المسيرين والعمال، داخل المؤسسة، تحول إلى آلة حرب حقيقية بين أيدي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وعبره، بين أيدي الحزب [جبهة ت و]، وإذن، بين أيدي فريق من السلطة ـ إذ تعرفون مآل الاتحاد ع ع ج؟ جهاز خاضع مباشرة للحزب. وعندما أقيم التسيير الإشتراكي للمؤسسات، آلت قيادته إلى... الشريف بلقاسم، يعاونه إدريس الجزائري الذي سبق لي التعامل معه في ظروف أخرى، وأظهر العديد من أفعاله ميله لدفع الأمور باتجاه ما تتمناه مصالح خاصة. فسلوكه يتأكد، بما لا يدع مجالا للشك، على أنه ليس سلوكا جديرا بجزائري، بالرغم من محاولته، يوما، الحصول، في نصوص رسمية، على لقب أمير بادعاء نسبه للأمير عبد القادر. إذن : [إدريس] الجزائري لتطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات... لا حاجة لقول المزيد*[1].»

------

1 – Ibid., p. 119.

من حسن حڊ الصناعة أن الطاقةلم تتبع وزيرا آخر حتى عام 1977 : «*لولا الدفع القوي الذي أعطيناه لنشر الكهرباء عبر القطر ولتوزيع الغاز، لتقلص برنامجنا التصنيعي إلى بعض المنشآت حول المراكز الحضرية الساحلية الكبرى، ولما استطاع [ذلك البرنامج] أن يمد الميزات المتولدة عن النشاطات الصناعية إلى المناطق النائية من بلادنا*[1]*.*»

ولحسن حڊ الصناعة والتصنيعيين أيضا، أن الرئيس بومدين تبناهم، بلا تردد، بدء من 1974- 1975. فلم يدعو لا البنك المركزي ولا وزارڗ المالية والتخطيط لتحضير القسم الإقتصادي في الميثاق الوطني. يرجع عبد السلام هذا الموقف، مرة أخرى، لما يسميه «الجوهر القومي» [المحلي] لبومدين، وإن ذكر، في موضع آخر، أن وزارة التخطيط بالذات، فقدت حظوتنا لدى الرئيس عندما علم أن استشرافها لمستقبل الجزائر بحلول عام 1980 يصور بلدا متخلفا عن بلغاريا بربع قرن، الأمر الذي لم يقبله، هو الذي كان يضع بلغاريا ورومانيا وحتي إسبانيا في عداد البلدان المتأخرة[2]. فأصبح يوافق على كل مشاريع وزارة الصناعة، التي راحت بدورها، تتصرف كحكومة تنمية، مسؤولة عن طموحات قيادتنا، بالدرجة الأولى. إننا تنشئ مكاتب الدراسات ومؤسسات الإنجاز التابعة للشركات الوطنية (بمساعدة تقنية أجنبية) ومعاهد تكوين التقنيين والمهندسين، وتحل بنفسها مشاكل الماء والسكن والنقل التي تنغص حياة وحداتنا والعاملين فيها... وكل هذا، يقر عبد السلام، ضمن «عمليات قرصنة»، كان أثرها السلبي المباشر تحويل جزء عظيم من الاستثمارات الصناعية لاو منشآت تخص البنية التحتية، فضلا عن الزيادة في التكلفة وفي الآجال.

ج - ţlÛǣöä ʅä l Î Ķɖ ȖǵȤÄöä.

المفارقة تشتد في هذه المرحلة. فالرئيس بومدين يتدخل شخصيا في العديد من المرات، تعبيرا عن هيمنة غيورة وقلقة (في 1974 و1976، خطاب تيزي وزو المندد بالبرجوازية الإستغلالية...) وبحثا عن مساندة فئات شعبية (الفلاحين المستفيدين من الثورة الزراعية)،

------

1 – Ibid., p. 58.
2 – Ibid., p. 51.

وNاصة عمال القطاع الخاص (إصدار نصوص حول علاقات العمل في القطاع الخاص في 1975). فالمؤسسات التابعة لهذا القطاع والمشغلة Rسة أجراء فما فوق أصبحت عند حدود 5000 مؤسسة في نـاية المرحلة، في حين كان عددها 1845 في 1969-1970، ناهيك عن العدد الضخم للمعامل العائلية الصغرى، الزائلة والعاملة تحت الأرô.

إلا أن « *في هذه الحقبة المتسمة بالتخطيط (المخططان الرباعيان 1970-1973، 1974-1977)، واختبار نظرية واستراتيجية صيغت للتنمية، وتكوين جهاز برمجة اقتصادية وتقعيد إجراءاتا [يسجل] شبه تغييب وتجاهل لوضع ولبنية القطاع الخاص، بصفة عامة، ولرأس المال الخاص الصناعي، بصفة خاصة[1].* » (مسطر في النص)

فالقطاع العام استمر يظهر نزوعا بينا إلى التراخي فيما يتعلق بإنتاج المواد الإستهلاكية (6 % من مجموع الإستثمارات المرصودة بين 1972 و1980، نسبة تأخير عالية في إنجاز الأهداف المسطرة). في نفس الوقت غدا القطاع الخاص يحتل مواقع شبه إحتكارية في بعض الفروع.

د - ĝøzǯöä ãöÂøäعƐة:

ظل *القطاع الخاص* الفلاحي محل تدخلات محدودة من قبل الدولة، أو بالأحرى متروكا لتدخلات السوق، في نوع من التحالف الموضوعي بين الدولة و*البرجوازية الريفية*.

فالخطاب الرسمي يرى هذا القطاع جامدا، ساكنا و« يفتقر لكل شيء ». فأنيط بالثورة الزراعية تحقيق أربع غايات متكاملة : تقليص الملكيات الكبرى والمستثمرات الرأسمالية توسيعا للقطاع العمومي، دمج الفلاحين الصغار في « حركة » تعاونية متدرجة، إقامة تعاونيات فلاحية متعددة الخدمات تكون بمثابة قطب إدماج للقطاعات الثلاث (« القطاع الإشتراكي »، أي الإستعماري سابقا، « القطاع الخاص »، أي « التقليدي » سابقا و «قطاع الثورة الزراعية» ، المزمع تكوينه من التعاونيات على الأراضي المضمومة بعد التحديد)، وأخيرا تنصيب نظام جديد لتوزيع الخدمات يحل محل ذاك الذي عرقل سير المزارع المسيرة ذاتيا.

1- D. Liabes, op. cit., p.389*sq*.Pour les détails chiffrés, *cf*. Tableaux et listes p.418-436.

وإذا كانت الكلمات المفضلة لدى السياسيين والتقنيين في الستينات هي « تحديث » الفلاحة و« تنميتها » أو « تنويع » المنتوجات الزراعية، فإن ميثاق الثورة الزراعية، الصدر عام 1971، كرس « التكثيف» كمرجعية مذهبية[1]. من خلال هذا النص، تبدو الدولة وكأنا تجاوزت التصور الثنائي الموروث عن تحليلات الفترة الاستعمارية، وتبنت بوضوح سياسة زراعية تكثيفية.

لقد جاء في التقرير العام للرباعي الثاني (1974-1977) أن « العمل الذي يتعين على المخطط المقبل القيام به لتلبية حاجات البلاد ذات الأولوية يكون بصورة رئيسية برامج واسعة لتكثيف الزراعات الرئيسية بدف زيادة المردودات المتوسطة والمنتوجات زيادة معتبرة[2].»

ومع هذا، فإن مقارنة هذا النص مع ميثاق الثورة الزراعية تبين، مثلما أظهرته إحدى الباحثات، أن « نبرة التشديد تقع على وسائل الانتاج أكثر مما على العمل[3].» ففيما يخص الحبوب مثلا، تقرر الانتقال من 6 إلى 9 قناطر للهكتار عن طريق التخصيب والبذور عالية المردود والتأطير... فالمقصود، إذن، عبر تبني كلمة *التكثيف* هو مدلول أضيق من مدلول الميثاق ويتمثل أساسا في تكثيف رأس المال.

غير أن معركة إعادة هيكلة العلاقات الدولية حول الثروات الوطنية المسترجعة استرعت اهتمام الدولة وجعلت تطبيق الثورة الزراعية يبقى ضمن حدود ضيقة، حتى في الأراضي البلدية الأقل مثارا للنزاع. ومرة أخرى، أفضى تبدل العلاقات الخارجية إلى تبدل وظائف الدولة. فالندرة، المرتبطة بالتبدل الأول، زادت دور الموزع للمواد الاستهلاكية إلى دور الموزع للاستثمارات، الأمر الذي أصبح ممكنا بعد زيادة أسعار النفط في 1973. هذا ما عبر عنه برنامج *« ألف قرية اشتراكية »* وتكليف التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات بتوزيع المواد التي تقرر أنها أساسية ودعم أسعار المواد الضرورية والطب المجاني... إلخ.

------

1 – Cf. R.A.D.P., Présidence du Conseil, *Charte de la Révolution Agraire. Alger, Imprimerie Officielle (s.d.)*, p. 17 – 18 et 26 – 27.

2 – CF. 2ème Plan Quadriennal (1974 – 1977). *Rapport Général*, p. 107.

3 – C. Chaulet, op. cit., p. 95.

فابتداء من المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)، لم يعد مطلوبا من الزراعة سوى تغذية السكان لتقليل آثار السلاح الغذائي على مواقع الدولة الجزائرية في الخارج. فكلفت معاهد التنمية، المنبثقة عن تفكيك المعهد الوطني للبحث الزراعي والمتصلة بالسوق الدولي للتكنولوجيات الزراعية « توطين وسائل تحويل النفط إلى غذاء في الجزائر[1]».

غير أن الإنتاج لم يرتفع حسب المطلوب وزادت الندرة تفشيا والأسعار التهابا.

إن «إدماج سكان الريف تقدم، حقا، لكن بتأثير سياسات لم يكن الإنتاج الزراعي غايتها.» فالتقدم الذي حصل كان نتيجة نشر التعليم الواسع والذي تولد عنه نمو إنتظار منصب أو «مهنة» تدر مدخولا نقديا مضمونا غير زراعي. لقد جرى إدماج عدد من الريفيين، ولكن عبر السوق، سوق العمل أولا، ثم سوق الإستهلاك ثانيا. فلم يكن في صا؟ الفلاحة. بالعكس، فر بائعو قوة العمل على ںاو متزائد بعيدا عن الأعمال القاسية وغير ا لزية، نقدا واعتبارا اجتماعيا.

إن الدولة قادت تجاه الفلاحة والأرياف عامة، وبصورة شاملة، سياسة دمج سياسي واقتصادي وثقافي. لكن تلك السياسة لم تؤد إلى تمفصل البنيات الموجودة على الصعيد الوطني، وإنما إلى إخضاع الانتاج والمنتجين للسلطة المركزية.

لقد كان ينظر للريفيين على أنم «خارج مجال العقلانية التحديثية»، ويتعين إدخالهم فيه (في أدb ترتيب بوصفهم آخر الملتحقين)، تسهيلا للحصول على استجابتهم المنظمة لكل أمر بالتحرك يصدر عن القمة. هذا المسعى هو الذي فشل[2].

.ğlęşÀǂả ƙŧǯ ţşÀÎە – ₡

سبقت الإشارة إلى ظروف بروز الفكرة عام 1968. أما تحويلها إلى مشروع يجعل من المحروقات وسيلة تنموية استراتيجية، فإنه لم يتم سوى على إثر دولنتها، الأمر الذي استتبع تحمل الدولة منذئذ، المسؤولية الكاملة عن استخدام الموارد التي تدرها.

– – – – – –

1 – Ibid., p. 71.
2 – Ibid., p. 75 – 77.

كان الرباعي الأولى (1970 ـ 1973)، المرصود له استثمار إثنان وثلاثون مليار دينار، على وشك أن ينتصف. ومثلما جرى في السنوات السابقة، عندما تعلق الأمر بالبرامج الخاصة والمخطط الثلاثي، كان تمويل المخطط الرباعي يفوق المداخيل المباشرة أو الفورية. بالنسبة لبلعيد عبد السلام، كان يجب الإختيار بين تنمية تعتمد على الوسائل المتوفرة، فتكون محدودة وانتقائية بالضرورة، وبين تنمية « *تأخذ بعين الإعتبار الموارد التي كان يمكن تعبئتها، في الخارج، على شكل قروض، استنادا إلى التنمية المستقبلية للموارد البترولية*[1] ».

ثم هناك السياسة المتبعة من الشركات الفرنسية في السنوات السابقة للدولنة : كانت حكومة باريس قد أمرتا بتطوير إنتاج البترول الجزائري في حدود ثلث الاحتياجات الطاقوية الفرنسية، لا أكثر، بقصد مزدوج : تقليل تبعية السوق الفرنسية إزاء هذا المصدر التمويني، وفي نفس الوقت، إبقاء سياسة الجزائر البترولية (الإنتاج والإيرادات) خاضعة للاستراتيجية الفرنسية. وغداة فيفري 1971، هاجم الفرنسيون التأميم باستخدام هاتين الحجتين : إن الجزائر مفلسة ومدينة للفرنسيين بمبالغ ضخمة ومقدراتا البترولية محدودة. إنا لن تستطيع، بالتالي، إنجاز مخططها الرباعي دون مساعدة فرنسا.

يستجيب مشروع تثمين المحروقات، إذن، لحاجة التمويل الخارجي من خلال بيان ما يضمن التسديد في المستقبل. لذا، فهو عبارة عن رصد « *الآفاق المالية للجزائر حتى عام 2000، بحيث تستطيع (...) طلب قروض من أجل تشييد مصانع وطرق وسكك حديدية وسدود، الخ.، [أي كل]ما يتضمنه مخططها التنموي، انطلاقا من الموارد التي تدرها محروقاتا، بطبيعة الحال*[2]. » هذا مع العلم أن المداخيل المتوقعة حسبت بناء على الاحتياطات المعروفة وعلى سعر متدني (لا يرتفع إلا بثلاث أو أربع نقاط في حين أنه عرف زيادة فعلية ضخمة). قدم الملف لبيت الخبرة ''*بشتل*''، عامي 1972 - 1973 (على ما يبدو) ولكنه لم يعرض في المراكز المالية العالمية الكبرى (واشنطن، نيو يورك،

------

1 – B . Abdesselam, op. cit., t 2, p. 430.
2 – Ibid., p. 437.

لندن، باريس، ميلانو، زيوريخ وطوكيو) سوى عام 1977.

وقفت الأوساط الصهيونية، وكذا رئيس تونس وملك المغرب في نفس الخندق الفرنسي، حسب عبد السلام[1].

أما داخليا، فإن المشروع تعرô ، يمينا ويسارا، لحملة ماكرة أكثر منها صريحة، تاجم إجرام مسعى «التضحية بالأجيال القادمة» وطيش الأسلوب المؤدي إلى «تحويل الجزائر إلى بلد مستورد للبترول بعد عشر سنوات» وخيانة «بيع الجزائر للأمريكيين». عن هذه التهمة، كشف عبد السلام *« إن من حثنا على المبادرة في مخطط تثمين المحروقات المشهور، الذي يكثر حوله الحديث الآن [في الثمانيات] هم السوفييت! وهم الذين ساعدونا على تجسيده وليسوا الأمريكيون! »*[2].

بلغت الضغوط حدا جعلت بومدين نفسه يطلب تحكيم مجلس الوزراء، في بداية 1978، من خلال التحضير للخيار بين تثمين البترول والغاز، وبالتالي تنمية البلاد في حدود ما سوف تسمح به الموارد (التي أصبحت معروفة لأول مرة)، وبين عدمه. إلا أن الأمر لم يبت فيه، إذ أن الرئيس مرô ثم توž في نهاية تلك السنة.

ş – ﺪﺓ ǒ ﻣȞÀ̏Ȭﺔ ǬQÊŁK şâţÀ̏ﺔﻟáş.

كان نظامه في الواقع يتراجع أكثر فأكثر إلى مواقع دفاعية.

قبل عام من ذلكÛ ركز بومدين خطابه حول وضع الأمة (21 مارس 1977)، على الإشادة بعهده، قائلا إن الاقتصاد نما بنسبة 7 % والانتاج الداخلي زاد بحوالي 85 % خلال العشرية 1965 - 1975 [3]. وخلص إلى أن المشكل في 1977 لم يعد في زيادة النمو، إنما في «*التحكم في المؤسسات التي كبر حجمها*». كما أنه لم يعد في بناء سلطة

------

1 – Ibid., p. 436.
2 – Ibid., p. 295*sq*.
3 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني*. الفترة التشريعية الأولى. الدورة [كذا] الأولى والثانية لسنة 1977 – 1978. الدورة الأولى. الجلسة الختامية المنعقدة يوم الخميس 31 مارس 1977، «*خطاب رئيس الجمهورية حول وضع الأمة*»، ص 58. من الآن سيشار إلى هذا المصدر كالتالي : م.ê.و.، محضر...

تسيير أو أية سلطة، إنما في تقييم الأشخاص الممارسين للسلطة على أساس معياري «*الجدية والصرامة*».

هكذا أخذت معركة التسيير تحل محل معركة التنمية كمهمة وطنية. بل إن مضمون الوطنية تغير إذ أصبح يعني، على لسان الرئيس، « *الفضائل الأخلاقية والمساهمة الملموسة في دعم الدولة وتشييد المجتمع الجديد*[1]. » كراس 1 ص4. إنه التعبير الرسمي على أن الدولة أصبحت تبدي عزما على مواجهة العجز المزمن للميزان التجاري وأن الميدان الأول للمعركة الوطنية الجديدة هو التجارة الخارجية. وبصورة خاصة، كان يتعين تقنين مجال تدخل القطاع الخاص[2] أخذا بمعيار يتماشى مع التعريف الجديد للوطنية : تفريق «*المفيد*» منه عن الطفيلي. واللافت للانتباه أن بلعيد عبد السلام هو الذي طرح مشروع احتكار الدولة للتجارة الخارجية على المجلس الشعبي الوطني، وليس الوزير المعني بالأمر. بهذه المناسبة، طالب بعض النواب إبقاء حق التعامل مع الشركات الأجنبية لوسطاء قطاع الدولة وحدهم، بحجة أن الخواص هم الذين يمارسون الرشوة ويتسببون في عدم تلبية حاجات السوق الداخلية[3].

لكن شيئا فشيئا، تم الاعتراف في السنوات التالية بما كان يكتنف هذا النشاط من غموض : عدم تطبيق احتكار الدولة أو تطبيقه على حساب السوق الداخلية أو بقصد الإثراء غير المشروع[4]. بعبارة أخرى، هل يؤخذ بالمعقلانية الاقتصادية أم بالأخلاق ؟

أما المعركة الثانية، فهي « *ضمان المردودية القصوى*» للعمل، كما صرح وزير القطاع عند تقديمه مشروع القانون الأساسي للعامل يوم 13 مايو 1978. إن كتلة الأجور كبرت بأكثر من الضعف بين 1973 و1977 لارتفاع « *الأجرة الإسمية المتوسطة* » وزيادة عدد العمال الأجيرين. واعترف أن الفوارق الكبيرة، لا سيما بين الصناعة

------

1 – نفسه.

2 – م. ê. و.، محضر مختصر... الثلاثاء 27 ديسمبر 1977، تقرير اللجنة الاقتصادية، ص 211 – 212.

3 – نفسه، ص 235.

4 – أنظر م. ê. و.، محضر مختصر... 25 جوان 1980.

والزراعة، ترجع لقوانين «العرض والطلب» من جهة، ولأن «مشيئة بعض المسؤولين تعلو الاعتبارات الأخرى. »

غير أن زميله في المالية، محمد الصديق بن يحيى، كشف بجفاء : « *هل إن مدخول العائلة يربط بالعمل او بعدد الأطفال؟* »[1]. ضعف النتائج الاقتصادية، تعاظم اللامساواة في المداخيل، الخ.، هل انتهى عهد دولة التوزيع ؟ هل بدأت مرحلة إعادة تنظيم المجتمع - على رأسه العائلة - والاقتصاد ؟

غداة وفاة الرئيس بومدين في ديسمبر 1978، قررت 40 شخصية نافذة تعيين العسكري « الأقدم والحاصل على أعلى رتبة» خلفا له. فضلا عن عودة الجيش إلى مقدمة المسرح السياسي، جرى هكذا التعبير عن رفضه استمرار النموذج القائم، الذي أصبح يمثله محمد الصالح يحياوي، منسق الحزب. لكن إبعاده لعبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجية، كان يترجم إرادة عدم إفساح المجال للانفتاح الليبرالي الذي كان يمثله ذلك المرشح.

في أول خطاب له حول وضع الأمة، أكد الرئيس الشاذلي أن « *الاختيارات سليمة، والهياكل والمؤسسات أثبتت صحة بنائها وصلابتها (...) وإننا ندرك تمام الادراك الأهداف التي يرمي إليها أولئك الذين يفسرون كل مراجعة للتطبيق على أننا تراجع عن الخط (...) إن الذي يجمع بيننا هو الميثاق الوطني، وعلى من يريد أن يكون في صفوفنا أن يدرك بأن هناك حزبا واحدا هو حزب جبهة التحرير ودليلا إيديولوجيا واحدا هو الميثاق الوطني والميثاق الوطني كل لا يتجزأ*[2]. » وقد تم تشكيل مكتب سياسي ولجنة مركزية ولجان دائمة للحزب وبدا نوع من تعدد المراكز مصحوب بغليان على سطح النظام انتهى في 1980 و1981 بابعاد أبرز المرشحين لخلافة بومدين، وأنصارهما. وكان الاثنان يتقدمان ويقدمهما الغير على أنهما يمثلان طرفي نقيض النخب السياسية.

------

1 - م.ج.ش. و.، *محضر مختصر*... الاثنين 5 جوان 1978، ص 395.

2 – نفسه، *محضر مختصر*... الثلاثاء 30 أكتوبر 1979، «*خطاب سيادة رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب حول وضع الأمة*»، ص 6.

وتبدلت الفرق الحكومية والطواقم الإدارية.

وعند عرض مشروع القانون المتضمن المخطط الخماسي 1980 –1984، لم يتوان وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، عبد الحميد إبراهيمي، من نقد سابقيه :

«إن مخططنا ليس مدونة أفكار أو قائمة لمشاريع مشكوك في حصرها وذات كلفات مالية صعبة التقدير ولا يكاد يلمح تأثيرها في الاقتصاد الوطني وتنميته. كما أنه ليس ''عرضا تعليميا'' يعكس السير العفوي لعلاقات القوة الحقيقية في الميادين الاقتصادي والاجتماعي(...) إن المخطط الخماسي المعروض عليكم اليوم للمناقشة ثم المصادقة قد خضع لأول مرة في تاريخنا للمقاييس الثلاثة التي نص عليها الميثاق الوطني[1].» كان يلمح إلى المقاييس المشهورة : علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ.

وأضاف أنه مخطط يرتكز على العمل ليحقق الأهداف الرئيسية التالية :

- إعادة التوازن إلى العلاقات مع الخارج : «يتوقع وتيرة نمو بالسعر الحقيقي لاستيراد الأموال والخدمات معدلها 6 % ».
- علاج نقص استعمال الطاقات الإنتاجية و«تصلب الاقتصاد» .
- إعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي.
- «من غير المعقول أن يستمر [القطاع الخاص] في التطور خارج كل إطار قانوني ينظم نشاطه»[2].

من حيث التقديرات، سجل توقع انخفاض نسبة نمو الفلاحة من 7.6 عام 1979 إلى 5.5 % عام 1984 وزيادة طفيفة في البناء والأشغال العمومية وزيادة هامة في الصناعات الخفيفة (من6. 1 إلى 9. 12) مقابل الحفاظ على نفس النسبة للصناعات التحويلية وانخفاض حاد للمحروقات (من 3. 32 إلى 6. 4%). وتوقع إنشاء أكثر من مليون منصب عمل، منهم 700 ألف ذات تأهيل، بينما لايستطيع نظام التعليم والتكوين تخريج أكثر من 460 ألفا[3].

------

1 – نفسه، محضر مختصر...الخميس 23 أكتوبر 1980، ص5.

2 – نفسه، ص 6 – 10.

3 – نفسه، محضر مختصر...السبت 25 أكتوبر 1980، تقرير لجنة التخطيط والمالية، ص 5 – 6.

في تقريرها حول المشروع، فضلت لجنة التخطيط والمالية وضع الخماسي ضمن آفاق عشرية 1980 – 1990 التي كان يتوقع أن يصل عدد السكان في ختامها إلى 27 مليون على أساس معدل نمو سنوي بحوالي 3،2 % . تكون تلك الآفاق تستهدف تلبية الحاجيات الاجتماعية حسب الخطوط العريضة التالية : تدعيم الإمكانيات الطاقوية وتنميتها؛ «تعبئة قصوى للموارد المائية»؛ تكثيف الزراعة وتوسيع مساحتها؛ «متابعة تنمية الصناعات القاعدية الضرورية لقطع روابط التبعية للخارج».

فإذا تم استخدام كامل لليد العاملة وعاد المغتربون من أوربا، فإن العدد الإجمالي للعاملين سيصل3، 6 ملايين ونيف في 1990 في حين كان 3 ملايين و700 ألف في 1979، إذ يتوقع أن يتقلص عدد العاملين في مجال الفلاحة من مليون إلى 900 ألف وأن يزيد في «الاقتصاد غير الفلاحي» ب 2،7 مليون منصب جديد. الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهد لصا؟ قطاعات التكوين، لأن المناصب الجديدة المزمع إنشاؤها «على درجة متوسطة من التأهيل ومستوى معتبر من الإنتاجية». هنا طالب التقرير «جميع هياكل الجهاز التربوي والثقافي والتكويني» – دون غيرها – بذل جهد «التحكم في اللغة الوطنية على كافة مستويات التعليم وكذلك اعتمادها في جميع الفروع». وينتظر أن يرتفع العدد الاجمالي للاطارات من 100 ألف إلى 300 ألف، وعدد التقنيين وأعوان التحكم من 360 ألف إلى 900 ألف وعدد العمال المؤهلين من 500 ألف إلى 1،8 مليون. كما ينتظر نمو المداخيل بأكثر من 150 % : 180 % للأجور خارج الفلاحة و70 % للمداخيل الأخرى. أما الإستهلاك، فإن المتوقع أن ينمو من حيث الحجم الاجمالي ب 120 % وبالنسبة للفرد بحوالي 4 % في السنة. في ميدان السكن، يتوقع بناء 1،2 مليون مسكن، لكن ينبغي بناء مليونين للوصول إلى ظروف عام 1966 فقط. ومن الضروري انجاز 40 ألف سرير بالمستشفيات وبناء 850 عيادة متعددة الاختصاصات و1800 مركز صحي وتوفير 20 ألف إطار طبي إضافي ورفع عدد الأعوان شبه الطبيين من 20 ألف إلى 80 ألف. ويتعين مضاعفة المساحات المسقية المقدرة ب 300 ألف هكتار ورفع تزويد المواطن بالماء من 150 لتر/ يوم عام 1980 إلى 250 في 1990 و300 في عام 2000.

أما في ميدان الصناعات، ينتظر نمو ب12 % للتحويلية و10 % للاستهلاكية و15% لصناعة المواد شبه المصنعة. إن تحققت هذه النسب، تنخفض الواردات من الأموال والخدمات من 50 إلى 25 % في 1990. في باب الصادرات، لا ينتظر تغيير توجهها العام، إنما ستنمو صادرات الغاز وستنخفض صادرات البترول الخام لصالح المنتجات المصنعة.

وتم تقدير الاستثمارات للعشرية ب 900 مليار دج. فيتطلب الخماسي 1980-1984 إيجاد «*حوالي50 مليار دج من القروض الخارجية الجديدة لمواجهة تسديد الدين الخارجي وضمان توازن ميزان المدفوعات.*

وبعد 1984 إلى غاية 1990، ينبغي أن يسمح الفائض الناتج على مستوى تبادل الأموال والخدمات بضمان تسديد كامل الدين الموروث بما فيه دين المخطط القادم وكذلك باناء العشرية دون التزامات مالية جديدة من شأنا أن تؤثر على التوازنات الخارجية على الأمد الطويل.

وفي هذا المنظور، فإن نسبة استيفاء الدين بالنسبة من القيمة [كذا] الاجمالية لصادراتنا التي تبلغ حاليا 30 % ستتحسن شيئا ما بحيث تصل إلى 20 % في 1984 ثم إلى 10 % في 1990.[1]»

أثناء المناقشة، قام نائب بدور رجع صدى أقوال وزير المالية : «سبب تدهور اقتصاد لبلاد يرجع بالدرجة الأولى إلى السلبيات المتفشية لدى العامل الجزائري كاللامبالاة والاهمال، والديماغوجية، بالاضافة إلى الضغط الديمغرافي الذي بلغ حدا خطيرا». هذا في حين لاحظ آخرون بحذق أن «*ما ينتظر الانجاز يساوي تقريبا الاعتمادات المخصصة للاستثمار، إذ يبلغ ما ينتظر انجازه 9، 169 مليار دج بينما خصص للاستثمار مبلغ 9،159 مليار دج* ». بعبارة أخرى، مشروع المخطط المعروض ليس جديدا. ووجهت عدة انتقادات لعرض وزير التخطيط، منها أنه لا توجد «وسيلة علمية يمكن التأكد بواسطتها من مدى سلامة [المخطط]، وعدم سلامته. وكل ما يمكن قوله أن نسبة تطور

------

1 – نفسه، محضر مختصر... الاثنين 27 أكتوبر 1980، ص 14 والتالية.

الاقتصاد الوطني في المستقبل [هي] التي ستبين ذلك»، محذرين، في هذا الشأن من مغبة عدم اخذ عوامل حدوث الكوارث الطبيعية وا٢فاô سعر المحروقات بالاعتبار. كانت الإشارة واضحة إلى زلزال الأصنام الذي كانت هزاته الارتدادية متواصلة حينذاك، والذي اعتبر النائب سليمان حمداوي حجم خسائره نتيجة اللجوء إلى الدراسات الأجنبية وعدم اشراك الإطارات الجزائرية المعنية بالتخطيط، فضلا عن عدم توحيد التقنيات[1].

كما طالب عدة نواب بمد التصنيع إلى الهضاب العليا والصحراء، بينما رأى أحمد سماê تناقضا بين الثورة والعقلانية : «إن الثورة التحريرية قامت بفضل الارادة الصلبة والنية الحسنة والأخلاق الفاضلة، لا على التخطيط والميزانية.»

ولم يخف النائب محمد بن عدة شكه في تطبيق اللامركزية لوجود «أزمة سلطة على مستوى الولايات والبلديات»، بسبب فقد الثقة بين رموزها وبين الجماهير. وأثيرت أيضا مسألة التعريب والثورة الزراعية : لماذا لم يقل المخطط شيئا عن الموضوع الأول وسكت عن المرحلتين الثانية والثالثة من الثورة الزراعية ؟ وحتى رئيس ا الس، رابح بيطاط، الهادƠ والمهدƠ في العادة، لم يتمالك نفسه وتحدث بعنف، رافضا تحميل الشعب مسؤولية المشاكل ومدافعا عن الإطارات الذين لا يشار في حقهم إلا للسلبيات المزعومة.

هذا وقد أعادت لجنة التخطيط توزيع بنية الاستثمارات على النحو التالي : 32 % للتجهيزات الاجتماعية، 23 % للقطاع الصناعي، 16 % للمحروقات، 12 % لقطاعي الفلاحة والري، 9 % للمنشآت الأساسية الاقتصادية و8 % لوسائل الانجاز وتجهيزات النقل. وأصبح المبلغ الاجمالي للنفقات المرخص بـا 400 مليار و600 مليون دج[2].

كانت تدخلات النواب تعكس بعض الشيء قناعاēم الخاصة. كما أĔا كانت تعكس شعورهم بالمرارة من الصورة الرائجة عنهم وقدرا من القلق تجاه التطورات.

فمشروع المخطط الخماسي طرح عليهم في وقت كان الخطاب الرسمي لا يتميز بالانسجام.

----

1 – نفسه، ص 9.

2 – نفسه، محضر مختصر... الاثنين 3 نوفمبر 1980، ص 14.

في ديسمبر 1979، مثلا، استمعوا إلى تحامل وزير المالية ضد الجماهير، إذ أنه حملها مسئولية ارتفاع الأسعار واختفاء البضائع وتفشي المضاربة، لأنا تستهلك وتبذر أكثر مما تنتج، على حد قوله. وفي المقابل، صرح بأن على القطاع الخاص « أن يشعر بالاطمئنان[1] ». وعليه، تقرر رفع حد فرض الضريبة من 36 إلى 90 ألف دج على المنتجين والحرفيين في مجال الرسم على رقم الأعمال وإعفاء عدد من المنتوجات والقطاعات (الصناعات الغذائية والبناء بصورة رئيسية) من الحقوق الجمركية والرسم الاجمالي لدى الانتاج. وبالمقابل، تقرر إعفاء الأجور التي تقل عن 1000 دج (بدل 800) من الضرائب[2].

وفي أواخر 1982، أشار الرئيس إلى الصعوبات المتصاعدة في الميدان المالي، التي يتسبب فيها النظام الدولي المجحف لكن أيضا التزايد في عبء الدولة المالي الذي لا يقابله تزايد في حجم الجهد الإنتاجي، وبالعكس «الزيادة المخيفة التي يعرفها النمو الديمغرافي في بلادنا»[3] بل إنه نزل بنفسه إلى الحلبة، في أفريل 1983- نزول قدم على أنه زيارة للبرلمان - ليطلب من النواب التراجع عن بعض التدابير المالية التي تضمنتها مشاريع قوانين «*التأمينات الاجتماعية والتقاعد وحوادث العمل والأمراض المهنية*»، حسب مقرر لجنة التربية والثقافة والشئون الاجتماعية [4]. واتضح أن المطلوب هو زيادة الموارد المقتطعة من الأجور في مجالات التعويضات الخاصة بالعجز عن العمل والمرض والتقاعد باحالة القرارات إلى مراسيم رئاسية[5]. وضغط رئيس المجلس الشعبي الوطني، رابح بيطاط، في نفس الاتجاه لتتم المصادقة على التعديلات المطلوبة دون مناقشة في جوان 1983. ثم جاء دور وزير المالية

---

1 – نفسه، *محضر مختصر*... الاثنين 3 ديسمبر 1979، تقديم مشروع قانون المالية لسنة 1980، ص 5 – 6.

2 – نفسه.

3 – نفسه، محضر مختصر... الاثنين 29 نوفمبر 1982، خطاب السيد رئيس الجمهورية حول وضع الأمة، ص 15 – 17,

4 – نفسه، محضر مختصر... الأحد 5 يونيو 1983، ص 11 والتالية.
5 – نفسه، ملحق رقم 01.

ليقر صراحة بوجود أزمة مالية وأنه يتعين خفض برنامج الاستيراد وتجميد بعض من «نفقات تسيير أو تجهيز» -خاصة إرجاء التوظيف المقرر من عدد من الوزارات - والطلب من الصناديق الاجتماعية مساهمة أكبر في تمويل الصحة وغيرها. لكنه طمأن من يهمهم الأمر: *«تسديد ديوننا الخارجية الناجمة عن الالتزامت السابقة يتم بصفة منتظمة وكثيفة هذه السنة مما سيدعم مركزنا المالي تجاه الخارج[1]»*. ص24.

لقد انطلق عقد الثمانينيات تحت دوي الثورة الإسلامية في إيران وآثارها المباشرة، من بينها ارتفاع عظيم لسعر النفط. وقد حصلت كل البلدان المصدرة للغاز الطبيعي على تحسين محسوس للسعر القاعدي لهذه المادة وعلى إحلال جزئي أو كلي لأسعار النفط الخام محل أسعار مشتقاته. كل البلدان المعنية ... ما عدا الجزائر. فالقائمون فيها على القطاع لم يسعوا للبيع، وإنما سعوا لتغيير طريقة التسعير، معتبرين أن «الفريق السابق»، أي فريق عبد السلام في عهد بومدين، كان يبيع الغاز الطبيعي بأبخس الأثمان ويقوم بالتالي، بتبذير الموارد الطبيعية للبلاد، دون اعتبار لحاجات الأجيال المقبلة.

وفي أبريل 1979، قدم فريق من العلمقتصاديين، العاملين بوزارة التخطيط، تقريرا للمكتب السياسي لجبهة ت و مفاده أنه يتعين إلغاء بعض المشاريع الصناعية، تفاديا لاقتراض سلفيات جديدة يترتب عليها إثقال المديونية الخارجية إلى حد تصبح عنده لا تطاق في حال هبوط سعر البترول[2]. في ذات الوقت، كان المسؤولون الجدد عن قطاع الطاقة يرون أن أسعار النفط الخام تقع تحت التحكم، لأن منظمة الدول المصدرة للبترول هي التي تحددها، وأنا بالتالي، لن تتغير سوى نحو الارتفاع. وعليه، لن يتم السعي لزيادة الصادرات من النفط والغاز الطبيعي، وإنما ستتقدم الجزائر بمطالبة زبائنها قبول مساعرة الغاز الطبيعي بالنسبة للنفط الخام وليس بالنسبة لمنتوجات تكريره، كما كان جاريا.

------

1 – نفسه، تقديم مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 1983، ص 13.
2 - الفريق المشار إليه أصبح يقود الإصلاحات الاقتصادية بعد أقل من عشر سنوات.

فالإختلاف بين الطرحين كان، إذن، حول تقدير تطور سعر النفط. وقد بينت التقلبات اللاحقة أن الصواب لم يحالف من كانوا يعدون خبراء الجزائر في هذا الشأن. إلا أن الأهم من الإختلاف المذكور هو الاتفاق حول الهدف المتمثل في إلغاء عدد من المشاريع الصناعية، وهو ما حصل بالفعل. أما ولوج باب الإقتراô الخارجي، فإنه لم يتوقف بعد ذلك الإلغاء، مع العلم أن القروô المتحصل عليها وظفت لفائدة مشاريع غير منتجة أو لاقتناء منتوجات إستهلاكية.

.1982 - 1962 Žlǎǯöä ǰـمدöäȿ äöȿدöä - Ȅـا٢ä ŌÔÀöä

خلافا لجمعية العلماء، كان حزب الاستقلال منذ نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني يدعو، مثله مثل الشيوعيين والعباسيين إلى جعل اللغة العربية رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية. أثناء حرب التحرير، استمر شأن الثقافة داخل القيادة، مختزلا في الاهتمام بشيء من التعليم وبقدر أوفر من التاريخ التعبوي. من وجهة النظر هذه، تبدو دراسة فانون لظاهرة الاستلاب والعمل المفهومي الذي قام به مالك بن نبي حول مصطلح الثقافة، يبدوان من وحي الثورة وعلى هامشها في نفس الوقت، بمعنى أنهما كانا يخصان معركة مقبلة أكثر منها قائمة.

فالجدير بالملاحظة بهذا الشأن أن محرري برنامج طرابلس (جوان 1962) لم يجدوا، عند الحديث عن الثقافة، ما يستشهدوا به للربط بين تعلق الشعب الجزائري بالقيم الوطنية وبين اندلاع ثورة نوفمبر، سوى «*خلق المدارس الحرة وصيانتها*»، وهو عمل ارتبط بجمعية العلماء المسلمين.

من هذه الزاوية، لا شك أن توقفهم عند مسألة الثقافة يعد «حدثا»، قياسا على ما مضى، علما أنه كان يندرج ضمن تصورهم الخاص بالثورة الديمقراطية الشعبية والذي تم التطرق له في فصل سابق.

وبعد 1962، جرى التركيز على نشر التعليم بالدرجة الأولى، وهو مسعى جعل هذا القطاع أكثر القطاعات إدماجا للشباب الجزائري، وفي نفس الوقت أكثرها تفاعلا مع مشاكل اللغة والهوية والاحتياجات الاجتماعية، الخ. واستمر هذا المسلك إلى غاية مناقشة الميثاق الوطني والمصادقة عليه، عام 1976، حيث تم تكريس «الثورة الثقافية» كواحد من المكونات الثلاثة «للثورة الاشتراكية». إلا أن عقد الثمانينات انطلق في جو تفجير صراعات شملت مجمل أقسام المنظومة الثقافية وتداخلت مع صراعات أخرى، اجتماعية اقتصادية وسياسية، بلغت ذروتها في أكتوبر 1988.

ومع ذلك، لن يتم، فيما يلي، تتبع مراحل زمنية بقدر ما سيتم استعراÔ عدد من المسائل، وهذا لسبب أساسي. إن الدولة الجزائرية احتكرت الإعلام وأ٢ات المسرح وقاعات السينما ودعمت ماليا إنتاج بعض الأفلام ونظمت مهرجانات مسرحية وغنائية وكذلك الملتقيات في مجال الفكر الإسلامي أو في الأدب، لكنها لم تتƏ مشروعا ثقافيا صريحا وواضح المعالم إلا من خلال ميدان التعليم.

في برنامج طرابلس ، تم تحديد استراتيجية تنم عن قناعة واضعيها الضمنية بعدم وجود «ثقافة جزائرية » وبضرورة بنائها بعد نيل الاستقلال.

تستهدف تلك الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف : *« ستكون* ***äØÉÌÙŞ äÌÄªäÂÆä äzläĵÖä*** *[قومية]* ***äÌÓZİŞ äÉtÝÈŞ*** *.» (التشديد في النص)*

1 - وطنيتها / قوميتها تفترô *« قبل كل شيء إعادة الكرامة والفعالية للغة العربيـة بصفتها لغة حضارة»*، الأمر الذي يتم من خلال الاضطلاع بالتراث، جمعا وتثمينا ونشرا. *«هكذا سوف تكافح الكونية الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكـثير مـن الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم القومية/الوطنية.»*

2 - تتحدد ثوريتها من إسهامها في عمل عتق الشعب مـن *«مخلفـات الإقطاعيـة والخرافات المعادية للمجتمع والعادات الذهنية الرجعية والامتثالية. إنا لن تكـون ثقافـة طائفة مغلقة في وجه التقدم ولا ترفا عقليا. إنا سوف تنير، كثقافة شعبية ومناضلة، كفاح الجماهير والكفاح السياسي والاجتماعي بكل أشكاله.»*

3 - أما طابعها العلمي، فإنه سوف يظهر بواسطة «سمتها العقلانية»وتجهيزها الـتقني وروح البحث.

وينتهي نص طرابلس إلى استخلاص أولى المهام المترتبة عـن هـذه الإسـتراتيجية : *«ضرورة التخلي عن التصورات النمطية التي يمكن أن تعرقل الجهد الخلاق وتشل التعليم بما يزيد الظلامية الموروثة عن السيطرة الاستعمارية تفاقما. هذه الضرورة تفرô نفسها لا سيما وأن ما تعانيه اللغة من تخلف بوصفها أداة ثقافة علمية حديثة، يحتم ترقيتها، ضـمن دورها المستقبلي، بواسطة وسائل ملموسة ومتطورة تماما[1].»*

وقد كرر ميثاق الجزائر، الصادر عن مؤتمر جبهة تو في أفريل 1964، هذا الطرح، مع الإشارة إلى أن الترجمة العربية أوردت هنا عبارة *« ثقافة قومية»*.

------

1 – جبهة تو، *النصوص الأساسية...*، المصدر المذكور، ص 78؛ جبهة تو، اللجنة المركزية للتوجيـه، *ميثـاق الجزائر*، مجموع النصوص ...، ص 34 – 44. تبدو لي الترجمة العربية الواردة في ميثاق الجزائـر وفيـة للأصـل الفرنسي أكثر بكثير من تلك الواردة في *النصوص*، علما أنني أقدم هنا ترجمة مختلفة بعض الشيء عن المصدرين معا.

كان ذلك يعني باختصار أن :

- التكفل بالتراث يكرس الطابع الوطني والحضاري للثقافة الجزائرية.
- الثورة على الذهنيات المتخلفة تكتفي بثقافة إيديولوجية.
- العربية ليست أداة الثقافة العلمية الحديثة.

فلننظر في مآل هذه المحاور عند المثقفين ثم في النصوص المذهبية وفي سياسة التعليم.

.ālzTâş ğl8Ÿöâş ǫâÀǭöâ : ƙÀǻǯţâ ālÛǹ – 1

.1954 ÿlȞö ĘälÊöâ ǫâÀǭöâ - Ů

كان بن نبي قد تحدث في كتابه *وجهة الإسلام* عن استمرار عاهات إنسان مـا بعـد الموحدين، بدء من عام 1369 وحتى 1954، مستخدما عبارة *الفوضى* ومحملا الجميع حدوثها واستمرارها. أما الكتاب الأحدث عهدا، فإنم استخدموا مفهوم *ديكولتوراسيون* أو ترجمته والذي ظهر حوالي عام 1963 على صلة بالإثنولوجيا، ويدل علـى تـدهور الهوية الثقافية لمموعة إثنية، بل قد يدل على الإبادة الحضارية، وعلى الأقل، التخلي عـن بعض المعايير الثقافية أو نبذها. فهو، بالتالي، مفهوم نشأ بعد مفهوم *أكولتوراسيون* بنصف قرن، والذي كان يعني تمثل فرد أو جماعة لثقافة غيره.

وفيما يخص تحديد تاريخ انطلاق تدهور الثقافة والشخصية في الجزائر أو مـسخهما - وبالتعميم في بلاد المغرب وحتى العالم العربي برمته - فإن هؤلاء الكتاب يتوزعون بين من يقول بالقرن 14 أو القرن 16 وبين من يقول ب1830، عام الغزو الفرنسي للجزائـر. هذه التحديدات المختلفة تعكس، بالطبع، نية أصحابا - المعلنة أو المضمرة - في تحميـل طرف معين مسؤولية التدهور المدان.

حسب الأشرف، بلغت الثقافة العربية في الجزائر حد «*التكلس*»[1] نتيجة دخولها علـى مستوى العالم العربي كله «*عصرا مديدا من الانحطاط منذ القرن 16*.[2]»

- - - - - -

1 – M. Lacheraf, «L'avenir de la culture algérienne», *Les Temps modernes*, octobre 1963, extrait in *Culture algérienne dans les Textes*, choix et présentation par J. Déjeux, O.P.U. – PUBLISUD, 2ème édition , 1982, p. 20.

2 – Ibid., «Spécificités culturelles et industrialisation dans le monde arabe», *Revue tunisienne de sciences sociales*, 1975, extrait in *Culture algérienne…*, op. cit., p. 17.

بعبارة أخرى، يكون الانحطاط والتكلس على علاقة ما بموضوع الجزائر وبقية البلدان العربية للدولة العثمانية، علاقة ربطها مثقفون عرب كثيرون. ويميل أبو القاسم سعد الله إلى اعتبار ذلك الخضوع محطة جديدة في سيرورة الانحطاط انطلقت قبل ذلك بكثير[1]. وكتب عبد الله مازوني : « *إن التدهور الثقافي الذي أصاب الشعب الجزائري وأدى بالتالي إلى محو شخصيته قد بدأ قبل وقوع الغزو الأوربي بعدة قرون*[2].» وحدد عبد المجيد مزيان البداية في القرن الرابع عشر، مثل بن نبي، ولكنه حصر المشكل في حدود شمال إفريقيا، حيث توجد ثقافة موحدة ذات أصول إسلامية و«*إسبانية - مغربية*»، حسب تعريفه. هذه الثقافة تكون قد انتقلت «*من الخصوبة إلى المحافظة*[3].» أما أحمد طالب الإبراهيمي، فإنه يؤرخ بداية التدهور بعام 1830 [4].

ما هي مظاهر التدهور المشار إليه ؟

يجيب الأشرف أن الثقافة الجزائرية أخذت «*صبغة دينية وأخلاقية*» بقيت لصيقة بها كونها ظلت تنهل من جامع الزيتونة، دون المنابع الأنشط والأحدث منه، والقادرة على مدها بعناصر التطور. وإذا كان الغزو الاستعماري قد دفع بهذه الثقافة إلى الانتقال إلى «*شكل الكفاح السياسي، بواسطة الشعر والصحافة المناضلة والمسرح ''التاريخي'' من حين لآخر*»، فإن الأدب العربي المكتوب بقي عاجزا عن تناول الأنواع الأدبية الأخرى كالرواية والمقال التحليلي النقدي والتاريخ (باستثناء التصنيف النمطي/التقليدي). أما على الصعيد العربي العام، فإن الانحطاط الذي أصاب ثقافته السابقة للاستعمار هو الذي أضفى عليها «*خصوصيتها، بمعنى تقليديتها الضحلة والفيورة*»، وإن كان الانحطاط هو

------

1 – أ. ق. سعد الله، «من حضارة الشعر إلى حضارة العلم»، المؤتمر 8 للأدباء العرب، دمشق 1971، «الأديب العربي والثورة التكنولوجية»، المؤتمر 9 للأدباء العرب، تونس 1973. أنظر منطلقات فكرية، الدار العربية للكتاب، 1976، على التوالي ص 18 والتالية، ص 27 والتالية.

2 – A. Mazouni, *Culture et Enseignement en Algérie et au Maghreb*. Paris, Maspero, 1969, p. 108 – 109, extrait in *Culture algérienne*, op. cit, p. 18.

3 – A. Méziane, «La culture algérienne : permanence et dynamisme», *L'Algérien en Europe ,* 16 – 30 avril 1972, extrait in *Culture algérienne*, op. cit., p. 24.

4 – A. Taleb Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle*. Alger, S.N.E.D., 1975, p. 11 – 12, extrait in *Culture algérienne*, op. cit., p. 22.

نفسه، «*يعكس أقطعة متفاقمة للعلاقات الاجتماعية وللذهنيات في المغرب وفي الشرقين الأدنى والأوسط*» معا. حدث هذا في الوقت الذي طلع فيه فجر الأزمنة الحديثة في أوربا وشرعت فيه الرأسمالية تقوم بقلب الأوضاع في أوربا. بل إن الثقافة الجزائرية لم تقلع عن هذه الصفات حتى عندما قامت حركات احتجاج ضد الأتراك، لأن هذه الأخيرة كانت بفعل طلبة ومؤدبين ينتمون لجامعات دينية «*حامية للتقاليد التي تكرس البنيات الاجتماعية البالية*[1]». إن الاقتباس من بن نبي واضح في شأن التقييم العام، وإن غلف بغلاف القاموس الماركسي، مع فارق هام هو أن بن نبي لا يرى الثقافة انعكاسا لعلاقات اجتماعية فحسب، بل التزاما حضاريا شاملا بين الفرد والمجتمع[2].

مازوني ثم مزيان وطالب يتحدثون هم أيضا عن تحول إلى المحافظة أو - على حد تعبير طالب - «*الافتقار إلى الجديد*». وقدم مزيان تفسيرا مفاده أن «*الإسلام السني*» طرد الثقافة العالمة أو الرفيعة لفائدة ما اعتبر ضروريا في مجالات الفقه والنحو والتربية الروحية، وهو الضروري الذي تم اختصاره في «*كتيبات حمراء عمت المغرب كله بدء من القرن السادس عشر*[3]». التشبيه بالماوية هو، بالطبع، إيحاء بتقلص الثقافة إلى إيديولوجيا لمراقبة الجماهير. لماذا هذا التقلص؟ ولفائدة من؟ هل كان الإسلام الشيعي يقف موقفا مغايرا آنذاك ؟ مزيان تغافل هذه التساؤلات. وما هي حقيقة الأقطعة ؟ ما هي حقيقة القول إن الانحطاط هو أب الخصوصية وأن الخصوصية ما هي إلا التقليدية ؟

ما هي التغييرات التي حصلت بفعل الاحتلال الفرنسي؟

في محاضرة ألقاها بالجزائر العاصمة يوم 30 مارس 1963، رد بشير حاج علي على محرري برنامج طرابلس، مبرزا وجود ثقافة جزائرية بالربط بين النشاطات الثقافية عامة وتطور الحركة السياسية الوطنية في الجزائر.

فالنهضة الثقافية ليست شرطا مسبقا للتحرر الوطني أو القومي (إشارة إلى العلماء). كما أنها لا تنطلق بعد حدوث هذا التحرر (إشارة إلى حزب الشعب - حركة انتصار

------

1 – M. Lacheraf, «Spécificités», op. cit.

2 – مالك بن نبي، *مشكلة الثقافة*، ترجمة عبد الصبور شاهين. دمشق، دار الفكر، ط 4، 1984.

3 - A. Méziane, «La culture», op. cit.

الحريات وجبهة التحرير الوطني). بل إنها تبدأ في نفس الوقت الذي تقع فيه اليقظة السياسية الوطنية. إنه يرى أن الجزائريين لجئوا إلى سلاح الثقافة بالضبط لأنهم كانوا محرومين من الحقوق السياسية. «*يقوم العامل الذاتي بدور هام للغاية في كفاح هذه الشعوب. وإذا كان التحرر الوطني/القومي شرطا لازدهار الثقافة والتحاق الجماهير العريضة بها، فإن النضال من أجل المحافظة على الثقافة في ظل السيطرة الأجنبية يهيئ هذا الازدهار. إنه جزء لا يتجزأ من كفاح التحرر.*»

إن دور المدرسة القرآنية يشهد على هذا جليا، وهو دور إبقاء وعي الجزائريين بامتلاكهم لنظام تعليمي قاعدي خاص بهم وبشخصية تختلف عما تنوي المدرسة الفرنسية فعله بهم. كما أن هناك صلة غير قابلة للفصم بين قصائد الشكوى بالدارجة في أعوام الهزيمة والإبادة والنهب وبين السلام الوطني المكتوب بالفصحى أثناء حرب التحرير. وأما الحياة اليومية، التي كانت مسرحيات رشيد القسنطيني تعرضها بالعامية، فإنها وجدت صداها على مسرح السياسة بمناسبة نشر مشروع بلوم فيوليت الإدماجي، وذلك من خلال عرضها التمزق الذي أصاب مختلف الشرائح الاجتماعية وما أفرزه من تناقضات. ومن جهة أخرى، ظهرت فرق تستعمل الفصحى، بفضل التقدم الحاصل فيها، نتيجة عمل المدارس الإصلاحية. ويشهد الحاج علي أن « *الفهم لم يكن يسيرا ولكن قاعات العرض كانت مملوءة عن آخرها.* » إن تسابق الناس لسماع لغتهم (أي أن السماع أصبح تعلقا بالوطنية) كان يدفعهم إلى التسامح مع الأخطاء الفاضحة الواردة في النصوص أو المشاهد، وكذلك الأمر تجاه الأفلام المصرية التي كانت في أغلبها مجرد مشاجي مبتذلة.

وانطلقت الموسيقى تتجدد هي الأخرى، فأنجب « *الزواج السعيد بين الموسيقى الكلاسيكية [الجزائرية الأندلسية] والموسيقى الشعبية* » الموسيقى الخفيفة التي حازت على رضا الجمهور. في هذا الباب، لعب محمد العنقى [العنقاء] دورا متميزا إذ أنه جعل من هذه الموسيقى «*سدا في وجه تدفق طراز من الموسيقى المصرية ذي الأصل الجنوبي الأمريكي .*» وفي ميدان العمارة ، «*لا توجد مستحدثات خاصة بالفترة الاستعمارية جديرة بالاعتبار من وجهة نظر التقليد الوطني، (...) إن منشآت الذكرى المئوية للغزو*

[الفرنسي]، [كمقر] العمالة [ومقر] البريد المركزي، التي تزعم توخى الطـابع المغـربي ليست سوى قمما في القبح.»

فالتحول النوعي من هذا القبيل كان على الدوام مربوطـا بالتقـدم الـسياسي، لأن الحركتين السياسية والثقافية تتبادلان الدعم إلى حد تبدو الحدود بينهما أحيانـا كـثيرة وكأنا قد زالت تماما. وللتقاليد الأخلاقية قيمة ثقافية جوهرية هي كذلك. لقد لاحـظ الحاج علي أن في نفس الوقت الذي شهد تقدما سياسيا وثقافيا، تجسد في فـتح مقـار منظمات تنشط في هذين المالين، أخذت المحششات ومحال الدجالين تغلق أبوابا.

ووقعت نفس الظاهرة في ميدان الأدب المكتوب. لقد اعتبر بشير الحاج علي أن الكتاب الجزائريين باللغة الفرنسية تمثلوا هذه اللغة وتاريخها ومحتواها ثم حولوها إلى درجة أن *«أعمالهم تختلف شكلا ومضمونا عن الأدب الفرنسي وتكون إسهاما لتراثنا الثقافي.*

إنم كتبوا أشعارا وروايات جزائرية بذه اللغة ليس لأنم ذهبوا إلى المدرسة وتعلمـوا الفرنسية، وإنما لأنم عاشوا حياتم كجزائـريين في الظـروف الجزائريـة للاسـتعمار. فشخصيات كتاباتم لم تخرج جاهزة من أدمغتهم. تلك الشخصيات كانت مـن صـنع الشعب، بل هي الشعب الجزائري. واكتفى الكتاب ببعث الحياة فيهم بذا القـدر أو ذاك من النجاح.»

إن الانتصار على الإدماج، غداة الحرب العالمية الثانية، كان هكذا علـى الـصعيدين السياسي والثقافي. بعبارة أخرى، لم يولد نوفمبر 1954 من عدم، بل إنه نتاج التحولات التي حدثت طوال العقود السابقة على هذين الصعيدين.

إلى جانب هذه الشهادة الشخصية، تطرق الحاج علي للمسألة اللغوية، مبرزا النقـاط التالية.

- إن التعريب لا يعني بتاتا إلغاء اللغة الفرنسية. فاللغة الفرنسية تستطيع مواصلة القيام بدور هام في الجزائر لأسباب موضوعية وذاتيـة تتمثـل في الإرث الثقـافي للمرحلـة الاستعمارية ووجود مئات الآلاف من الجزائريين في فرنسا وأقليـة أوربيـة في الجزائـر، وانطلاق عمل تحديث البلاد.

- يتعين أن تستمر العلاقة بين الدارجة والفصحى، على النحو الذي كانت عليه أثناء حرب التحرير، أي إدخال مفردات أدبية في الدارجة وفي أثناء هذا التعامل قد تصبح الفصحى أكثر مرونة وخفة.

- «وما هو مصير اللغة القبائلية ؟ في رأيي، يتعين علينا أن نسهر على المحافظة عليها. لقد جرى إلحاق الهزيمة بالجهوية كسلاح تقسيمي في عهد الاحتلال. فكيف يمكنها أن تنبعث في وقت سوف تزدهر فيه لغتنا الوطنية ؟ إن التنوع يمثل هنا مصدر إثراء ولن يحدث التقسيم وينشأ الخوف بالتالي من خطر الجهوية إلا في حال توفر إرادة خنق - بلا جدوى - للغة القبائلية وما تنقله من قيم ثقافية.»

- معرفة اللغة العربية سيقضي على جهل الجزائريين بالثقافة العربية القديمة والحديثة وبروح الشعوب العربية، بالنتيجة. ثم إن هذه المعرفة شرط لحصول الشباب على توازنه الكامل. « *ولكن يجب تفادي المركبات النفسية لأن من جملة تسع جرائد جزائرية، تصدر ست بالفرنسية وثلاث بالعربية، ولأن نقاشات الجمعية الوطنية التأسيسية تجري أحيانا كثيرة بالفرنسية ولأن الإنتاج الأدبي الجزائري يظهر غالبا بالفرنسية. الأمر الأساسي هو أن يكون المحتوى المعبر عنه في هذه اللغة محتوى ثوريا* [1].»

في فاتح فيفري 1964، كتب خالد بن ميلود، طبيب الأمراض العقلية المشهور، عن الشخصية أو الهوية، متسائلا عما إذا كانت الجزائر ستستغل خصوبة ظرف الاستقلال لتدفع الثورة إلى النمو في هذا المجال.« *إن الثقافة الوطنية هي شخصية الشعب، شخصية الأمة (...) سؤال واحد قد يكفي لطرح المشكل : هل كان عرب بعد أم سنصير عربا ؟*

(...) هل يوجد فكر وطني ؟ أين يجب أن نبحث عن الأجوبة على مشاكلنا الثقافية والتربوية ؟ في الكتب الأوربية. والحيرة أعظم في مجال الحياة الاجتماعية. إن مجتمعنا إسلامي التقاليد والأخلاق، ولكن تصرف عدد كبير منا لم يبق كذلك (...) بكلمة واحدة: ما هو الجزائري ؟ من السهل تماما أن نصف ما لم نعد، ما لسنا. أما الانتقال إلى تقديم تعريف [إيجابي]، فهو أمر أكثر صعوبة. كما أن الزعم بأن هذا السؤال لا يشغل

------

1 – *B. Hadj Ali, Culture nationale et révolution* . Texte intégral de la conférence prononcée à Alger le 30 mars 1963. Tiré à part de *La Nouvelle Critique,* juin 1963.

سوى القليل من الناس هو زعم خاطئ (...) لماذا هذه الحيرة ؟ أهي متعلقة فقط بوضعنا كبلد حديث الاستقلال ؟ »

وطالب بن ميلود بالتخلي عن الحديث عن الاستعمار وعن عمله الدؤوب قصد نـشر الاستلاب، لأن شيئا ما تغير بعنف فور الطلقة الناريـة الأولى في حـرب التحريـر : إن التحول الذهني راح يسير بموازاة تقدم التحرر الوطني. وبعد أن تحرر مـن الاسـتعمار، اكتشف الإنسان الجزائري أنه « *لا يملك بعد فكرة واضحة عن جماعته ولا يعرف بعـد صلاحيات وحدود مجموعته. فهو يفتش عن الوجه الدائم لمتمعه، وهي ضرورة حيويـة (...) حينئذ يقع عراك فكري حقيقي. لم يعد أي شخص يفهم شخصا آخر. لكل واحد رأيه. يستحيل الحوار في هذا الباب، إذ أن المواضيع واللغات لانهاية لها ومتنـافرة (...). وعليه، فلنتوقف عن طرح السؤال لمعرفة من نحن، وإنما لنطرح سؤال من سنكون[1].* »

في 1965، أصدر الفيلسوف والمؤرخ، محمد الشريف الساحلي، دراسـة متميـزة في خضم النقاش الدائر. إنه وجه نقده لمؤرخي جامعة الجزائر في العهد الاستعماري بالدرجة الأولى، إذ رأى في فتحها عام 1909 الانطلاق الحقيقي للمدرسة الاسـتعمارية. لقـد استخدم أولئك المؤرخون عددا من الأعراف الإيديولوجية، بمعنى الأحكام المسبقة، الـتي تكون في مجموعها نظاما دفاعيا معنويا مضروبا حول الاستعمار. هذه الأعـراف هـي الحتميات الجغرافية والعرقية والاجتماعية وضربة المروحة و«خرافـة الإدمـاج»، الخ. وإذ حذر، بصورة غير مباشرة من تأثيراتها، لاحظ أن الماضي العربي والإسلامي كان «*تراثـا وماضٍ جرى دفنهما عن عمد، ولا شك أن معرفتهما الموضوعية والحكيمة سوف تقضي على اعتبارهما ''عصورا مظلمة''* » وطالب المثقفين الجزائريين « *بمراجعة مجموع أدواتـهم الفكرية (...) هذه المراجعة تمر بصفة خاصة من خلال إزالة الاستعمار عن التاريخ وعلم الاجتماع[2].* »

\- - - - - -

1 – K. Benmiloud, «Culture et personnalité», Révolution africaine, 1er février 1964, extrait in Culture algérienne dans les textes, op. cit., p. 48.
2 - M. Chérif Sahli, *Décoloniser l'histoire*…Alger, E.A.P., 1986, p. 122sq.

بالنسبة لمزيان لا مجال للتردد عن الحديث عن «*خطة لدهورة الثقافة*»، جرى تطبيقهـا على الجزائريين ابتداء من عام 1871 وأدت إلى «*خلق وضع مأساوي يتسم بالاجتثـاث المعمم (...) ولم يعثر الشعب أثناء هذا التدهور الثقافي العميق على ملاذ أو مصدر أمل. فالدين نفسه أصبح مستعمرا.*» وطوال الفترة الممتدة بين 1871 والذكرى المئوية للغزو، لم يجدالشعب وسيلة يحافظ ب‍ا على جوهر شخصيته الثقافية سوى سبيل الرواية الـشفوية التي ينقل المداح المتجول من خلالها بعض الذكريات التاريخية المبهمة ونتفة من المعـارف الإسلامية[1].

كانت الثقافة العربية في الجزائر متسمة بالركود، في تقدير طالب الإبراهيمي، وبحاجـة إلى « *ما يعيدها إلى وعيها الذاتي وإلى الوعي بالعالم، لتتجدد وتنمو.*» ولكن الذي حصل هو العكس، إذ أنا تعرضت للتدمير وللمزيد من التخدير. « *إن فرنسا لم تقـم بـسرقة الأراضي وإخضاع العباد فحسب، وإنما قامت باغتصاب الضمائر أيضا.*» وإن حاولـت عرô نتيجة الهدم وكأنا موت طبيعي لذلك التراث، فلأنا كانت تبتغي تحقيق غايتين : بعث «*مركب نقص في نفوس الشعب الممسوخ ثقافيا (...) وتأكيد الطرح القائل بتحملها ''رسالة تمدينية''. فبعد القضاء على قدرة شعب بأكمله على بعث صورة ماضيه، وإطفاء وعي الإنسان الجزائري بقيمته الخاصة وبقيمه العليا، تم تلقينه (في المدرسـة الفرنـسية) عادات جديدة في التفكير والإحساس والتصرف*[2].»

.1954 ÕĜę ÆĒY - ā

وتكون نتيجة هذه السيرورة الطويلة من التشويه الثقافي ومحو الشخصية قد برزت عام 1930 مجسدة في «*لـب زائفة*».

من الناحية الاجتماعية، تكون هذه القوى الوسيطة بين السلطة الاستعمارية والجزائريين مشكلة، حسب مزيان، من هيئة دينية مصطنعة (مهمتها إبقاء جماهير الفلاحين في الظلامية

------

1 – A. Meziane, «La culture algérienne», op. cit.
2 – A. Taleb Ibrahimi, op. cit., p. 11 – 12.

المرابطية) وإقطاعيين زراعيين و« *قوة جديدة انحدرت من هذه البرجوازية [؟] وعقد عليها الأمل في توليها ظاهرة المثاقفة وبالتالي الإدماج.*» هذه الأخيرة تعد «*صـفوة كـل النخب*»، تمتاز بكونها « *شبه مثقفة وبرجوازية إلى حد بعيد*»، فآل إليها دور « *أداة دعاية جامحة لصالح الفرنسة*» ، استمر حتى عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954.

أما الرابط بين هذه «*النخب الطوائف*»، كما يسميها، فقد كان يتمثـل في نجاحهـا الاجتماعي المفضي بها إلى الرفاهية المادية، وفي احتقارها للجماهير الشعبية الباعث لـديها على الازدراء بمبادئ العدالة والأخلاق والمعايير الثقافية[1]. وعاد مزيان إلى الموضـوع، في 1972، ليفرق بين نخبة وأخرى. «*إن بواكير النخب المكونة باللغة الفرنسية لم تكن قد تبنت بعد [إبان العشرينات] سلوك الطبقة المتميزة مقارنة بالبرجوازية التقليدية في المدن.*»، أي أنها لم تكن برجوازية، كما وصفها من قبل.

لقد كانت في الواقع جيلا مزدوج الثقافة تحدد همه الرئيـسي في الارتقـاء إلى مرتبـة المخاطب للإدارة الاستعمارية، بتفويض من السكان. «*وتميزت الكتابـات الأولى باللغـة الفرنسية في الجزائر بالخطب السياسية الساذجة وتكرار الالتماسات بلا كلـل، ونـشر تصاريح المحبة والإنسانية المنقولة عن بعض الصحف التقدمية الفرنسية. أما عملها الفكري، فقد انحصر في تحرير القصائد والمقالات التاريخية وترجمة الوثائق العربية وتقديمها. في هـذا الصدد، يمكن ذكر أسماء بن رحال، بالنسبة للخطاب السياسي، ومحمـد ولـد الـشيخ، بالنسبة للشعر، ومحمد بن شنب في مجال النقد الأدبي والترجمة.*

غير انه ظهر إلى جانب هذه النخبة، الحريصة على انتمائها للجماعة، ما يمكن اعتباره انبثاقا لنخبة ذات مستوى ثقافي أقل، قوامها حملة الشهادات، والتي راحت تبدي نوعـا من التحدي في حياتها وسلوكها للثقافة التقليدية. وامتازت هذه الثقافة الناقصة، الـتي واظبت على الإساءة للقيم الشعبية، بالنزعة العلمانية الرنانة والعلموية الاستفزازية.»

------

1 – A. Méziane, « Les élites castes »*, Révoluton africaine*, 27 décembre 1969, extrait in Culture algérienne, op. cit., p. 26.

ولاحظ مزيان أن الجماعة الجزائرية، بالرغم من « *شموليتها على الصعيد الثقافي*» (أو بسببها؟) لم تطرد هذه الزوائد الهامشية، بل تحركت لمنع تلك النخب الطوائف « *من الانفصال عن الأمة، أو من غزوها كالمرض الفتاك (...) فحصل حينذاك الانتفاض الثقافي عام 1930 (...) بفضل حركة الإصلاح العميق التي قام با بن باديس ورفاقه*[1]. »

مازوني يرى، من جهته، أن الجزائريين توزعوا إجمالا بين « أربعة أنواع مختلفة من المثاقفة » حوالي عام 1930.

الأول، سليل « الجزائر قبل الاستعمار» هو نتاج المسجد والزاوية، وفي أحسن الأحوال، نتاج الجامعات « *في كل من فاس وتونس والقاهرة (الأزهر) أو حتى دمشق والمدينة ومكة والتي كانت لا تزال غارقة في العصور الوسطى.*» هذا النوع أحادي اللغة وصاحب ثقافة بالية، شعرية وفقهية. «*هؤلاء، الذين يمثلون بقايا الثقافة الجزائرية التقليدية، يؤمنون بصورة شبه عفوية باستمرار معين لتاريخ الجزائر.*»

النوع الثاني كان نتاج الفرنسة اللغوية ويتكون منهم قسم من الوجهاء والموظفين الصغار ونفر من أعضاء المهن الحرة و« *الأرستقراطية البرجوازية أو الإقطاعية، القديمة أو الحديثة. إن الجزائريين ذوي اللغة الفرنسية متأثرون بالتيارات الجمهورية، العلمانية والاشتراكية، التي يحملها الفكر الأوربي. إنم يعيشون الواقع الجزائري، بالطبع، ولكنهم يعكسونه عبر موشور التكوين الذي خضعوا له، أو تعمدوا اختياره.*»

أما النوع الثالث، الضئيل جدا مقارنة بالأول والثاني، فإنه يتشكل من مزدوجي اللغة، المتفتحين على الثقافتين العربية والفرنسية.

والنوع الرابع والأخير هو ذاك الذي يجمع أغلب الجزائريين في المدن والأرياف: الأميون. «*بالنسبة لهؤلاء أيضا، بل بالنسبة لهؤلاء خاصة، تمثل الثقافة واقعا معاشا ومحسوسا، تجري صيانته، [وفي نفس الوقت] أملا تتم مداعبته، ووعدا أخلف أو بر به جزئيا. إن الثقافة الشعبية بكل أشكالها لها من الممثلين ما لا يعد، وجمهور ضخم، وآثار متنوعة لكنها ضاعت نائيا، للأسف*[2].»

------

1 – A. Méziane,« La culture algérienne», op. cit.
2 – A. Mazouni,« Cultures et sociétés : le cas de l'Algérie de 1962 à 1973» , *R.A S.J.E.P.*, n° 1, 1975, extrait in *Culture algérienne*, op. cit., p. 28..

بعبارة أخرى، وبغض النظر عن تعميمه الخاطئ عن حالة الجامعات المذكورة وخلطـه المقصود بين طبيعة التكوينات المقدمة فيها وبين طبيعة دراسات المتخرجين الجزائريين منها، فإن مازوني لا يفرق هنا بين شيوخ الزوايا والطرق وبين المنخرطين في جمعيـة العلمـاء المسلمين. بل هو يجعلهم جميعا أبناء مرحلة ما قبل الاستعمار بغض النظر عن الوظيفة الاجتماعية والسياسية التي كان يتولاها هؤلاء وأولئك عند حلول عام 1930. وهـو في ذلك لم يفعل أكثر من ترديد ما كان الأشرف قد كتبه عام 1963 عن العلماء، حيـث جاء بعد الإشارة إلى تكوينهم في الجامعات العربية : *«يمكن القـول أن هـذا القطـاع، الحداثي في الظاهر بما أنه شمل الكفاح السياسي وإصلاح الإسلام، كان يحوي العديد من السمات القروسطية : إن هذا يرجع ببساطة إلى أن ذلك التعليم [في الجامعات العربيـة] وجد نفسه مفصولا، رغما عنه، عن منهج لم يكن ليتوفر سوى في لغة حضارة صناعية أو في اللغة العربية التي يتم تدريسها في الجامعات الحديثة[1]»* [الأشرف نموذجا]

2 - [illegible]

في دراسته للعلاقة بين القومية و الثقافة قي الجزائر (مارس1964)، انطلق الأشـرف من العبارة التالية : *«قيل لنا أنه تم فرÔ استعمال الفرنسية علينا.»* في رأيه، لا يكمـن المشكل هنا، إذ أن الزجر هو جزء لا يتجزأ من النظام الاستعماري، ولكنه يكمـن في احتياجات ا لتمع الذي يعاني الاضطهاد.

فطالما بقيت للمجتمع الجزائري ثقافته - و قد كانت «فقهية لغوية و دينية أساسا» - فإنه رفض تعلم اللغة الفرنسية. ضد *«الفراĥ الفكري»*، من جهة، ومن أجـل *«تعلـم الحداثة»*، من جهة أخرى، وجد *«الشعب»* [؟] في نفسه القدرة علـى *«تـبني لغـة أخرى»*. هذا ما يسميه الأشرف *«ثقافة الضرورة»*. فاللغة ليست صفة مـن صـفات الأمة، فحسب، بل هي، أكثر من ذلك *«صفة ا لتمع النشيط الذي يريد تفادي*

1 – M. Lacheraf, «L’avenir de la culture algérienne», op. cit.

الاضمحلال».

وأما تقهقر اللغة العربية المكتوبة، بدءا من عام 1830، فهو لا يخرج عن كونه مظهرا من مظاهر تقهقر المجتمع ككل، إذ أن ذلك الأمر كان سيحدث لا محالة، حتى لو لم يتم تحريم استعمالها. فالتعليم التقليدي كان يتميز «بالطابع الرجعي».

هذا ما لم يفهمه أنصار التعريب - الذين يشير إليهم الأشرف على الدوام باصطلاح *«القومية»* - لأن تفكيرهم لا يخرج عن *«السذاجة الصبيانية»*.

وإذ يقر بأن المسألة تثير تناقضات بين الأمة، التي تكافح من أجل البقـاء، والمجتمـع الهادف إلى تشييد مستقبله، إلا أنه اختار صراحة الأخذ بالأمر الواقع : يتوجب *«زعزعة الجوهر الذهني للماضي»*، لأن ما أتى به الأجنبي *« يؤسس قاعدة اللعبة الاجتماعية، إن لم تكن السياسة الوحيدة».*

أما الحاجة إلى تعلم الحداثة، فقد دفعت الى سلوك ثلاثة أشكال من العمل الفكـري في ظل الاستعمار، انتهت كلها إلى مأزق.

- التوفيق بين التخلي عما لا يمكن تثمينه في المكتسب الذاتي القديم وبين مطلب *«الحداثة الممكنة نظريا»*، المحرمة عمليا.

- إحلال عناصر ثقافية *«مستعارة من لغة أجنبية»* محل قصور التراث التقليـدي، مـع تبديل التصور الذي ينظر به أصحابه إلى العالم.

- العيش في ضجر واضطراب بسبب حركة الذهاب والإياب *«بين العودة المستحيلة إلى الماضي والمسايرة المستحيلة، هي الأخرى، لحاضر الرقي القائم الذي يصبو إليه الجميع.»*

و يرى الأشرف أن هذا العجز في ربط الصلة بين الماضي والحاضر والمستقبل هو الذي كان يقف حائلا دون تكوين وحدة ثقافية أو *« تيار مستقل بذا القدر أو ذاك»*. ولكنه يرفض اعتبار ذلك العجز تعبيرا عن تمزق الإنسان، الخاضع للاسـتعمار، بـين الثقافـة الشرقية والثقافة الغربية، ملحا على أنه كان يترجم تأرجحا بين المحافظة علـى المجتمـع القديم وضرورة بناء مجتمع جديد، أي أن حل المشكل كان داخليا، محليا وحسب.

هذا المشكل بقى بدون حل وإن أثار ردودا «دينية وأخلاقية»، من جمعيـة العلمـاء المسلمين، وأخرى تركز على« الأمة وخصائصها العاطفية » لـدى الـنجم وحـزب الشعب.

تلك هي الثقافة السياسية «الجزائرية في ذاتا»، المعبر عنها بالفرنسية وبالعربية، والـتي كان ممكنا أن تقوم بتسهيل الانتقال من الأمة الى المجتمع، أي من القومي إلى الاجتماعي لو اتفقت جمعية العلماء (في عهد بن باديس) مع حزب الشعب. غير أن «مصالي،المتسم بالاندفاع والذي كان يجهل أو يحتقر كافة إمكانيات البناء الفكري القومي داخل الحركة التي يتزعمها، عارض ابن باديس وشن عليه حربا لا هوادة فيها، في حين كـان هـذا الأخير هو المفكر المستنير الوحيد لقومية حديثة من الوجهتين التاريخية والثقافية، وتقدمية نسبيا.»

إلى كل تلك الصعوبات، يضيف الأشرف تدخل عامل «*محاكاة*» ما كان يجـري في المشرق ليجعل تلك الثقافة تتميز بما يلي :

- «*تصور للتاريخ بوصفه أسطورة براقة وحنينا إلى الفردوس المفقود ووقـائع فرديـة ومعجزة استثنائية».*
- «*تصور أخلاقي ذي طابع برجوازي صغير، أساسه الوعظ الديني وأفكار عامة يـراد با القيام مقام الروح المدنية».*
- «*تصور للتضحية و مواجهة الشدائد والشجاعة، في أبسط درجاتا، والفضائل، العادية تماما، وكأنا مواقف بطولية خارقة».*
- «*وأخيرا، تصور اللغة العربية على انا إحدى شعائر المسارة وكرمز عاطفي وعودة الى إحساس العصر الذهبي، وإن كان إحساسا قدسيا أكثر منه دنيويا.»*

وإذ يعود الى المشكل الثقافي غداة الاستقلال، يواصل الأشرف هجومه على ما يسميه «الذهنية القومية الدائمة التخمر» والمتقلبة أبدا، مدافعا عن استعمال الدارجـة واللغـة الفرنسية، معتبرا اللغة مجرد وسيلة والاستلاب فكرة زائفة صنعها وروج لها جزائريـون هاجروا إلى المشرق. بالنسبة له، كان على القومية، المنتصرة من خلال تكريس الدولـة والإجماع الثوري، «*التخلص من نزعاتا الخصوصية ''لصالح'' النزعة الكونية التي ينبغي*

أن تنعكس في ميادين الثقافة والمجتمع والاقتصاد والروح المدنية، وعلى الأخص، في البنيات الذهنية التي تتحكم في التحويل الضروري للقيم على الصعيد الجماعي».

بدون التخلي عن الخصوصية لصالح الكونية، يبقى قائما خطر تحول القومية إلى مذهب شمولي. هذا هو الرهان الحقيقي الذي تشكل فيه «*الثقافة وسيلة حاسمة بأيدي المسؤولين أنفسهم أو بأيدي أولئك الدين ينيرون لهم الطريق، قبل غيرهم*».

فإذا كانت طليعة أية طبقة صاعدة تتشكل دائما من أفضل عقول زمانها، فبالنسبة للبلدان المتخلفة، تكفي، في نظر الأشرف، طليعة إيديولوجية متفتحة على تجربة الثورات الاشتراكية[1].

يعتبر سعد الله أن العلة الأولى تكمن في تغلب روح التقليد على المثقفين. هؤلاء سادرون في حضارة الشعر المتميزة «*بالرتابة والتكرار والحشو (...) وتنسحب روح التقليد والرتابة والاجترار على إنتاجنا الجامعي أيضا.*» وللخروج منه ومن حضارة الشعر، يتعين توفير الحريات ومحاربة «الطبقية الثقافية» بالقيام بثورة ثقافية قوامها :

- «*خلق أدب جماهيري متحرر من الارتباطات التقليدية والطبقية*»
- «*تكريس جميع جهود الأمة العربية الفكرية وحشد طاقاتنا المعنوية*» (استعادة المثقفين المهاجرين، توفير حرية الانتاج وشروط العيش،الخ)
- بناء «*روح عربية جديدة قائمة على الإيمان بالإنسان وعلى الإنسان*»
- محاربة الأمية وتعميم التعليم ودفع البحث العلمي المجرد إلى الأمام مع إجادة اللغات الأجنبية.
- «*إذا لم تدخل الثورة التكنولوجية إلى المجتمع العربي (في المصانع والورشات والمخابر ومراكز البحث العلمي الخ) فإن اللغة العربية ستظل لا محالة لغة الشعر والخطابة وستبقى بعيدة كل البعد عن ميادين العلوم المحضة[1].*»

------

1 – M. Lacheraf, «Réflexions sociologiques sur le nationalisme et la culture en Algérie», in *l'algérie : nation et société*, op. cit., p. 313 – 346.

م. الأشرف، «نظرات اجتماعية حول الحركة القومية وحول الثقافة في الجزائر»، ضمن *الجزائر : الأمة والمجتمع*، ترجمة د. حنفي بن عيسى، المرجع المذكور، ص 413 – 459. للعلم لم أعتمد هذه الترجمة لعدم موافقتي عليها.

2 – أ.ق. سعد الله، من حضارة... الأديب العربي... المصدر المذكور.

من جانبه، صرح مولود معمري عام 1966 أن القول بأن جزائرية الفرد لا تعبر عنها تعبيرا سليما سوى العربية والبربرية قول غير صحيح. فالطابع المتناقض للعلاقة بين الشكل والمضمون يتوارى مقابل تقدم الحضارة العالمية: «*إن الاعتقاد بأن انفعالاتنا ومثلنا العليا ترتبط بصورة لا تقبل الانفصام باستخدام لغة معينة هو بالضبط وقوع في فخ من كانوا يريدون، في الماضي، إنكارنا. إنه يعني جعل ما نفكر فيه أو نحس به وقائع ذات طابع إثنوغرافي، آثارا ميتة تصلح للمتاحف. إن هذا يؤدي بنا إلى تشيئتنا وفصلنا بالتالي عن الأسرة البشرية الكبرى (...) .بالنسبة لي، تمثل اللغة الفرنسية أداة تحرر لا مثيل لها، ثم أداة تواصل مع بقية العالم. إني أعتبر أننا تترجمنا أكثر بكثير مما تخوننا*[1].»

خلافا لذلك، نشر عام 1968، نص جماعي يقول بأن العربية الدارجة هي التي «*تنقل جميع تقاليدنا (...). فبواسطتها دون سواها وصلتنا الروح الجزائرية عبر الزمن (...). يكفي تعليمها في المدرسة (...) لكي تزول أغلب الصعوبات التي تعترضنا مرة واحدة (...) إذ تكون مواد التاريخ والرياضيات وكافة العلوم مقدمة (للطفل) بلسان أمه، فتزول الحاجة لديه لبذل جهد خاص لفهمها (...). في الإدارات العمومية، سوف يتوقف مشكل ''اللغة الوطنية'' عن الطرح إذ تنمحي ضرورة مطالبة الموظف تعلم العربية. فإذا كان يعرف القراءة والكتابة، إنه قادر، بالنتيجة، على التعبير ويكون كلام الدولة، هكذا، هو كلام عموم الناس*[2].» إنها مطالبة صريحة باستمرار سريان السياسة الاستعمارية، المطبقة منذ 1898على الخصوص، القاضية بفصل الدارجة عن الفصحى والتي أكدها، آخر المطاف، القرار الوزاري الفرنسي المؤرخ في 24 سبتمبر 1960 الذي يضعهما على قدم المساواة. إنها كذلك مطالبة بوقف تغيير التعليم والإدارة الموروثين أو تكييف هذين القطاعين حسب أهداف الدولة الجديدة. كانت هذه المجموعة تريد استثمار الجو التالي لهزيمة 1968 لنشر معارضتها لاستئناف التعريب.

يقر مزيان بوجود الفراغ الذي أشار عليه الأشرف، وإن يراه نسبيا وتتحدد سماته فيما يلي:

------

1 – «Entretien avec A.Mazouni sur la littérature algérienne», extrait in *Culture algérienne dans les textes*, op. cit., p. 127.
2 – Cf. revue *Jeune afrique*, janvier 1968.

- غياب إيديولوجيا سائدة. فالمجتمع الجزائري مفتوح على كل التيارات والتأثيرات.
- ضعف كثافة مختلف الإيديولوجيات الموجودة في الجزائر والذي يظهر في قلة تأثيرها *«إلى حد أنها لا تشكل سوى ذهنيات سطحية»*.
- الفوضى الفكرية التي تميز القوى المنتجة في ميدان الثقافة.
- انتشار الانتقائية العقيمة.

التيار الإيديولوجي الأول *«الأكثر بروزا في بلادنا (...) هو الذي يمكن تسميته، من الناحية العملية، الاشتراكية الوطنية، ومن وجهة نظر إيديولوجية وفكرية بحتة، الماركسية الضمنية أو الإصلاحية.»* أما أنصار هذه الإيديولوجيا فهم أناس مثقفون من جيل حرب التحرير الذين يحتلون وظائف إدارية وتقنية في الدولة : غالبيتهم العظمى ترتبط بالطبقات الشعبية الأكثر تواضعا، إذ أنهم أبناء فلاحين وعمال وتجار صغار. ويستبعد مزيان انتماء التكنوقراطيين والبيروقراطيين، إلى هذا التيار، لكونهم، حسبه، *«يتصفون بالحياد واللامبالاة والتعالي إزاء كل الإيديولوجيات. فالتكنوقراطي يتعامل مع جميع الإيديولوجيات بوصفها أشياء موضوعية يسخرها لأهدافه الشخصية»*.

وإذا كانت الحيوية الوطنية تدفع « الجزائري التقدمي» إلى تبني ممارسات الماركسية، فإن وعيه الوطني يقف بالمرصاد لكل مساس ببعض مبادئ الإرث الروحي قد يأتي من جانب التحاليل الفلسفية المادية. *« إن معايشته وحتى تحالفه مع تقني الماركسية أو منظرها ليست سوى موقفا تكتيكيا، موقف يشترك فيه الحليفان في الواقع. فالماركسي المقتنع إيديولوجيا توصل اليوم إلى قبول تجزئة ماركسيته. إنه يبدو قابلا للتضحية بالجزء الفلسفي لمنظومته، لأنه يعلم أن جوهر المنهج الماركسي يقع في ميدان الممارسة، في تغيير الوضع الاقتصادي.»*

التيار الإيديولوجي الثاني هو «الإسلام المحافظ» الذي يحركه التيار الوريث لرصيد جمعية العلماء ويجد أنصارا في أوساط المثقفين. يرى مزيان، هو أيضا، أن الأمر يتعلق بالإسلام الموروث عن الحقب السابقة للاستعمار وعن الإصلاحية السلفية التي بدأت ثورية مع بن باديس وانتهت محافظة عام 1954 فما فوق. لهذا التيار مواقف بناءة كالتنبيه إلى القيم

الروحية الإسلامية وتثمينها والدفاع عن الشخصية الوطنية في حـدود الثقافـة العربيـة الإسلامية (من هنا تميزه بمطالبته بالتعريب الجذري والسريع) والدعوة إلى حماية الأخـلاق العامة والزعم بمواجهة غارات الإيديولوجيات الواردة من الخارج. أما مواقفه التي يمكـن اعتبارها ردود أفعال أكثر من شيء آخر، فهي تتلخص في ضراوة الاتامات الموجهة لكل تيار إيديولوجي أو ثقافي معارô له، ومطالبته المتكررة باتخاذ إجراءات ضد ما يعتبره إلحاد الشباب ووقاحته الأخلاقية وانعتاق المرأة.

التيار الثالث هو ما يسميه مزيان « الإسلام المتفتح »، وهو تيار فكري محدود النفـوذ وقليل الفعالية لأن محركيه هم مثقفون كبار ويفتقرون إلى جذور اجتماعية تختلـف عـن جذور الإسلام المحافٍِ. وعليه، فبالإمكان تسميته « إسلام النخبة ». إنه يشير بـذلك إلى مالك بن نبي وحلقته من الجامعيين. وهو ينجذب بعض الشيء إلى السلفية (كنظام ثوري) وينفر من المالكية والأشعرية. أما مبادئه فهي تشمل تبني مرجعية فلسفية للجنـسية مـع التأكيد على أن الإسلام دين عقلاني وعلى إمكانية خلق فلسفة إسلامية ثوريـة تـساير الوقت، واحترام المبادÙ الكبرى لRسلام وتطهيرها من الشوائب (هنا وجه الاتفاق مـع السلفية)، وتوافق الإسلام والمكتسبات العلمية الحديثة، والانفتاح على بعض تيارات الفكر المعاصر. وتنم الكتابات الصادرة عن هذا التيار عن نزعة إلى التركيب النظري بين الإسلام والماركسية بغض النظر عن التناقض بين الروحانية والمادية. ونبه مزيان إلى أن تعرô هذا التيار للسخرية من قبل التيارات الأخرى وكذا لسخرية المثقفين الغربيين ليس دليلا علـى هشاشته : فهو لا يزال، عام 1970، في طور الصياغة.

وما هي مكانة العروبة في هذه اللوحة ؟ أليست تيارا إيديولوجيا قائما ؟ بالنسبة لمزيان، لا تعدو العروبة أن تكون مجرد جو سياسي وثقافي في شمال إفريقيا، خلافا للمشرق. ومع ذلك، فإنه قسمها إلى «عروبة موضوعية» تتجلى في التعلق بـالمواقف القوميـة العربيـة الرائجة، و«عروبة عاطفية» تتمحور حول تحديد ضيق للشخصية، لتشكل المقابل للتيـار البربري والقطب المضاد للنفوذ العام للثقافة الغربية[1].

– – – – – –

1 – عبد الـيد مزيان، *الفراȟ*، يومية *الشعب*، 19 جانفي 1970

ويرى مزيان وجود نوعين من « *المقاومة الخطيرة في الميدان الإيديولوجي : تلك الخاصـة بالرفض البدائي وتلك الخاصة بالوعي*[1] »

وهو يقصد بالأولى رفض الجماهير لخطاب الدولة والمثقفين المرتبطين بها. لقد سـبقت الإشارة إلى أنه كان يسم ثقافة التمع بالشمولية. فهو يضيف، في مقال بالفرنـسية، أن الخاصية الرئيسية لأي ثقافة بدائية هي شموليتها، « *بمعنى أنها لا تقبل العيش إلا شاملة ولا يمكنها أن تموت إلا موتا شاملا (...). إنها تطرح خصوصية مطلقة، أي تمييزا واسـتقلالا كاملا عن بقية البشرية. إنها تعتبر أن كل تأثير خارجي هو جسم غريب يضر بحياة النوع (...) هنا تقيم النزعة المحافظة الخالصة، المحافظة المثالية، التي تحاول وقف أي نـوع مـن الصيرورة التاريخية.* »

ويوجد شكل آخر من المقاومة : إنها مقاومة الوعي. « *فالذين يخشون غزوات العالم الخارجي الإيديولوجية ولا يشعرون بالقدرة على مواجهتها الند للند ليس أمامهم سـوى الانطواء وراء حصانة الدغمائية.* » فيدعو مزيان إلى التفتح على الكون لتفادي «*الـشلل الذهني (...) إن مجتمعا ما لا يستطيع بلوغ مستوى حضاريا أرقى إلا إذا صار تمثليا، أي أنه يتعين على شخصيته القاعدية مواجهة التأثيرات الأجنبية ومعرفة كيف يكيفها مع نمط حياته الخاص، بدلا من الانغلاق ضمن مواقع مقاومته.* » يجب التخلي عن انتظـار قيـام معتقد جديد يحمي شخصيتنا من التفتت. « *إن انتظار إفراز هيئة رسمية لإيديولوجيا مريحة ومنيعة هو تفكير بذهنية قروسطية. وأما انتظار أن يرضى التاريخ (...) فيجود علينا بثقافة منعشة، فهو عودة لقدرية الأزمنة القديمة.* »

وإذ يرى أن بين النخب والشعب، يجري تبادل الموافقة والتملق والإعجـاب[1]، فإنـه يقترح ثقافة مناضلة في مواجهة ما يسميه «الفتات الثقافي» التاريخي.

من ضمن هذا الفتات يوجد قسم متصل بالثقافة «الغربية - البرجوازية»، يرفض مزيان

------

1 – A. Meziane,« Le faux confort des orthodoxies », *Révolution africaine*, 14 février 1970.

ربطه بالظاهرة اللغوية الفرنكوفونية، إذ يراه يمثل حالة ذهنية لا تختلف عما سبق دراسته، وإن يؤكد، في نفس الوقت أن «*هذا الموقف الثقافي (...) يملي [على من يملكوه] المحافظة على تفوقهم كامتياز طبقي. وتمثل البيروقراطيات والتكنوقراطيات أبرز ظواهر هذه الذهنية .*» *ثم يسميها* «*ثقافة طائفة*»، مقررا استحالة تكيفها مع الثقافة الوطنية، إذ هـي تحـت شعارات الاعتدال والرزانة تبتغي «*المحافظة على نظام معين وعلى تقاليد معينة قائمة منـذ العهد الإستعماري.*» *فالذهنية الغربية البرجوازية تمقت الجماهير* «*المتعصبة*». فيصل مزيان إلى خلاصة مفادها أن «*الثقافة الغربية - البرجوازية تمتلك بناء ثقافيا وذهنيا تقوم بحمايته، إذن، مثلما تقوم على صعيد آخر بالدفاع عن امتيازاتا الاقتصادية. ومن أجل هذا فإنا تستخدم كافة الوسائل المتاحة عن طريق المعارضة أو الاختراق، الانتقاء أو التخريب، التأجيل أو التحريف، لعرقلة مجيء ثقافة وطنية ترمي إلى ترقية الجماهير[1].*»

3 – [illegible] 1964 ş 1976.

في تقريره المقدم للمؤتمر الأول لجبهة تو (16 ـ 21 أفريل 1964)، تعـرȏ رئـيس الجمهورية، الأمين العام للحزب، إلى القسم التاريخي في مشروع برنامج الحزب، مبـديا عدم موافقته على تقرير اللجنة التحضيرية الذي اكتفى بالتأريخ للحركة الوطنية : «*أعتقد أنه كان باستطاعتنا وكان من واجبنا أن نمضي إلى أبعد من ذلك في التاريخ. ؤـالجزائر لم تظهر إلى الوجود في 1830، فقد ظهرت قبل ذلك بكثير، قبل ظهور الحضارة العربيـة الإسلامية. فقد أنجبت أرضنا رجالا ذوي قيمة يمتزج عندهم حب أرȏ المولد بالكفـاح من أجل الحياة وضد الاضطهاد. كيف يمكن الحديث عن الجزائر بدون التعرȏ للحديث عن ماسينيسا ويوغرطا ؟ فثروتنا هي التنويع في الوحدة (...) على أنني أريد أن أشير هنـا بقوة إلى أننا بقينا وسنظل ورثة هذه الحضارة العربية الإسلامية التي كانت ينبوعا للرقـي البشري وعاملا في إثراء ذلك الرقي[2].*»

------

1 – A. Meziane, «Miettes culturelles et culture militante», *Révolution africaine*, numéro spécial 19 juin 1970.

2 – جبهة تو، ميثاق الجزائر، المصدر المذكور، تقرير الأمين العام، ص 157.

كان بن بلة قد ذكر، قبل هذا، بوجوب محاربة جبهة القوى الاشتراكية، بقيادة حسين آيت أحمد، وحزب الثورة الاشتراكية، بقيادة بوضياف، وغيرهما من القوى التي كان يسميها «الثورة المعاكسة»[1] وجاء نص الميثاق يتضمن فعلا إشارة إلى مساهمة المغرب الأوسط في الحضارة الإنسانية تمتد ثلاثة آلاف سنة «*ازدهرت بصورة خاصة في المملكة النوميدية العظيمة منذ القرنين الثالث والثاني قبل المسيح وفي عهد ماسينيسا بالذات (...) ومنذ القرن الثاني قبل المسيح إلى القرن السابع بعد المسيح تميزت هذه الفترة أساسا بالكفاح ضد السيطرة الأجنبية الرومانية والوندالية والبيزنطية، وبهذه المقاومة الشعبية ترتبط أسماء مثل يوغرطا الذي كان بطلا حقيقيا، وكانت مقاومة الاضطهاد تتجسم على الصعيد الإيديولوجي في المقاطعة المستمرة لديانة المضطهدين*[2].»

أما فيما يخص العربية والإسلام، فإن ميثاق الجزائر يقول بسرعة انتشارهما وعمقه ويفسره «*بالدور التحريري لهذه الديانة وهذه الحضارة الجديدة التي لم يكن شعب بمثل هذه الروح النضالية يقبلها لو لم تكن تقدم له التحرر والرقي الاجتماعي والإثراء الثقافي والرخاء والتسامح (...). وهكذا فإن الجوهر العربي الإسلامي قد بقي أساس الشخصية الجزائرية*[3].»

وفي باب «الأسس العقائدية للثورة الجزائرية»، جاء أن « *الجزائر بلد عربي إسلامي، ولذا فإن هذا التحديد ينفي أي رجوع إلى مقاييس عرقية ويتعارض مع كل انتقاص من الإسهام السابق على الفتح العربي، ورغم تجزئة العالم العربي إلى وحدات جغرافية أو اقتصادية متميزة فإن عوامل الوحدة المكونة من تاريخ وثقافة إسلامية ولغة مشتركة، ظلت تحتل المقام الأول*[4].»

في ظل الاستعمار، اختفت الأمة الجزائرية باختفاء الدولة. هذا الربط جعل محرري

------

1 – نفسه، ص 146.

2 – نفسه، ص 10.

3 – نفسه.

4 – نفسه، ص 35.

الميثاق يكتبون : « *إن اتفاقات إيفيان تشكل القالب الذي انطلق منه انبعاث الأمة والدولة الجزائرية*[1]*.*» وهو انبعاث لم ينتج عنه الحصول على السيادة الكاملة بسبب القيـود الـتي تضمنتها تلك الاتفاقات : إنها وجهة نظر المتحالفين الذين آلت إليهم السلطة. كمـا أن تلك الصيغة سمحت بإبراز واجب الربط بين تدعيم الاستقلال والكفاح من أجل انتـصار الخيار الاشتراكي. ضمن هذه العلاقة الجديدة، أعيد الطرح الخاص ببعث مفهوم جديـد للثقافة، والذي ذكر أعلاه.

وفي باب «تحقيق مطامح الجماهير الشعبية»، جاء التأكيد على فتح باب التعليم لكـل المواطنين «*وفي الدرجة الأولى لأطفال العمال في الأرياف والمدن*»، وعلى توجيه الطلبـة نحو الدراسات الملبية لحاجات البلاد. وإذ اعتبر «*إدخال اللغة العربية في التعليم الابتـدائي من بين إنجازات الاستقلال، [فإن] تعريب التعليم عمل طويل المدى ومهمـة مـن أدق المهام، لأنها تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن أن تتم في ظل التـسرع*» . كمـا تم النص على أن محو الأمية «*أول عمل وطني*» يقوم الحزب بتنشيطه ويحظى بكافة الوسـائل الضامنة لإنجاحه[2].

وبعد عقد من الزمن، وضع الميثاق الوطني الثورة الثقافية على رأس المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية. وتم تبريرها بكون الاستعمار كان قد ألحق أضرارا بليغة بشخصية الشعب في ثلاثة من مقوماتها - اللغة، التاريخ والثقافة – وبأن الثورة قد تعجز وتؤول إلى الركـود وتفسح مجالا «للثورة المضادة»، إن لم تعالج هذه الأضرار عن طريق :

«أ - التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية، وتقويتها، وتحقيق التنمية الثقافيـة بجميـع أشكالها.

ب - الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.

ج - اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية، كما يحددها هـذا الميثاق[3]*.*»

------

1 – نفسه، ص 36.

2 – نفسه، ص 79.

3 – جبهة تو، *الميثاق الوطني* 1976، ص91 – 92.

هذه هي الأهداف المسطرة للثورة الثقافية.

فالمهم، في فلسفة الميثاق ككل، هو دور الثقافة الإيديولوجية في العلاقة بين البنيتين العليا والسفلى. فيتعين أن يترافق إضفاء الاشتراكية على وسائل الإنتاج مع التحويل الفكـري والأخلاقي إذ أن «عملية تحويل الإنسان ليست أقل ضرورة من عملية تحويل البلاد[1]».

والملاحظ في هذا الشأن أن «الوسط الحضري» مستهدف بصورة خاصة. إنـه متـهم بالتشبع بثقافة يصفها الميثاق بأنها *«مشبوهة»* ، مكررا ما سبق أن سجله برنامج طرابلس في هذا الموضوع ولكن مع توسيعه، من جهة، وتبرئة استعمال اللغة الفرنسية، من جهـة ثانية، وربطه ببرجوازية غير معرفة، من جهة ثالثة. فهي *«ليست كما يتبادر إلى الـذهن، بقايا ثقافة أجنبية منتظمة ذات طابع عالمي، بل هي ضرب من مناخ أخلاقي تحدده أشباه الثقافات التحتية الهزيلة، وتصرفات متولدة من التبعية الطويلة للبنيات الإدارية والتجارية، والضغوط الاجتماعية للمحتل السابق. وهي مجموعة مـن الأذواق المبتذلـة، والمواقـف البغائية المستوحاة من أنماط العدو الثقافية السطحية، طغت على جزائريين مـن مختلـف الأوساط، بصرف النظر عن لغة التعبير لديهم ومستواهم الفكري، بل مست حتى عناصر أمية منهم. وباختصار، فإن هذا التأثير(...) والذي هو في الغالب منفصل عن ممارسة لغـة المستعمر القديم، قد امتد تقريبا إلى جميع الناس، وخاصة في المدن. وإن ثقافتنا الوطنيـة، مهما كانت الصيغة المعبرة عنها، ما زالت تعاني هذه التأثيرات التي يعتبر الفكر البرجوازي، بجميع أشكاله، أهم مميزاتها[2].»*

أما المسألة اللغوية في حد ذاتها، فهي مطروحة على أنها مسألة سياسة التعريب، لا غير: *«إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية [اللغة الفرنسية في الواقع] أمر غير وارد البتة، ولا رجعة في ذلك. ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى، والوسائل، والمناهج، والمراحل، والمفهوم العام للغة مدعوة للقيام بالدور الـذي يجـب أن يعود إليها (...) وإذا كانت مسيرة التعريب قد أصبحت واقعا لا رجعة فيه، فإن العبء*

------

1 – نفسه، ص 91.

2 – نفسه، ص 93.

الثقيل المتمثل في الأحكام المسبقة الموروثة عن العهد الاستعماري، وما ألحق باللغة العربية في الجزائر من تخلف، قد أديا إلى عدم إمكانية إيجاد حلول لهذه القضية دون توفير ظروف تستجيب لمقتضيات النوعية الرفيعة، ودون مراعاة مراحل ضرورية تـستطيع وحـدها أن تتغلب على العقبات المادية والمعنوية[1]». وهكذا يبقى التعريب هو الميدان الوحيد الذي يتم بشأنه باستمرار اشتراط مسبق بتوفير ضمانات النوعية والصرامة والتبصر وروح المسؤولية ...الخ.

فالميثاق الوطني يقر أن التعريب المستهدف ليس تعريب الكهول - الذين ينتظر منـهم الالتزام بثقافة إيديولوجية وسياسية اشتراكية قبل كل شيء آخر - وإنما تعريـب تعلـيم الصغار الذين سوف يقومون لاحقا بتعريب إدارات الدولة ومختلف المؤسسات. فـالطفرة أو الثورة مستبعدة في هذا الباب لصالح منهج إصلاحي طويل المدى. كما أنه لا يؤمـل «*اكتشاف النفس*» المفقودة في العهد الاستعماري إلا عن طريق هذا المسار، أي مـسار تجاوز الجيل القائد آنئذ. ويمكن إبداء نفس الملاحظة في شأن النهوض والإبداع.

إننا أمام نوع من الداروينية الوطنية. ولعل في هذا يكمن تفسير الأهمية السياسية المعطاة للتعليم والمعلمين. وضمن هذا المنظور، سجل الميثاق، على الخصوص، الانشغال السائد في بعض الأوساط بسبب وجود نظام تعليمي إسلامي إلى جانب النظام الغربي، مطالبا بدمج الأول ضمن الثاني:«*إن توحيد التعليم في الجزائر يقضي على الاختلافـات في المحتـوى، والتوجيه، والوظائف المعروضة على المتخرجين. تلك الاختلافات التي تخلـق الآن فـرزا خطيرا، وتحول دون الوحدة النوعية الضرورية، بسبب بعثرة الوسائل المادية والبشرية(...) إن التربية(...) في حاجة إل صياغة جديدة شاملة، وإلى طرائق تربوية متطورة، وإلى وحدة قوية تستبعد قيام قطاعين متجاورين، وإلى إطارات، واختيارات، ومبـادئ، ومحتويـات جديدة كل الجدة*[2].»

أما أساس الصياغة الجديدة المنشودة، فيتمثل فيما أصبح - منذ ميثاق الجزائر عام

------

1 – نفسه، ص 94.

2 – نفسه، ص 97.

1964 - يسمى الجزأرة : *«ويجب، قبل كل شيء، أن يكون التعليم جزائريا في برامجـه واتجاهاته، وذلك بالرجوع إلى المنابع الحية للتراث الشعبي الثري، وتمـتين العلاقـة بـين المدرسة والبيئة الجغرافية والبشرية، ومعرفة المحيط الطبيعي، والواقع الاجتماعي، والتجربـة التاريخية والثورية لأمة عريقة (...)».* هذا مع العلم أن الجزأرة المقـصودة تكـون بـأفق اشتراكي.

أما الأساس الثاني للصياغة الجديدة، فهو وجوب توجيه النظام التربوي *«لا لتهيئة الفرد للقيام بوظيفة معينة فقط، بل لتمكينه، على الخصوص، مـن أداء دوره كمـواطن واع بمتطلبات الوضع الراهن، وباهتمامات شعبه[1].»*

ونشير في الأخير إلى أن الميثاق الوطني لم يأت بجديد في ميدان محو الأمية، مقارنة بميثاق الجزائر.

4 – [illegible]

على الصعيد المؤسسي، من المفيد التذكير أن قطاعات الإعلام والثقافة والتعليم كانـت عام 1963 مسيرة من قبل وزارة واحدة، تسمى وزارة التوجيه الوطني ويترأسها الشريف بلقاسم. ثم جرى على مر الأيام تطبيق لامركزية أدت إلى تشكيل وزارة التربية الوطنية ثم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الإعلام والثقافة ثم كتابـة الدولـة للتعلـيم الثانوي. هذا مع العلم أن العديد من الوزارات والشركات الوطنية أقدمت علـى فـتح مؤسسات تكوين، بل منظومات تعليمية كاملة تحت إشرافها.

[illegible]

بالرغم من فرار أغلب المدرسين الفرنسيين وهدم المدارس وحرق المكتبة الجامعية وشتى الصعوبات التي رافقت المرحلة الانتقالية بين وقف القتال وإعلان الاستقلال، جرى

\- - - - - -

1 – نفسه، ص 97 – 98.

الدخول المدرسي والجامعي Ž ناية صيف 1962. فتقدم عدد يناهز 850 ألف تلميـذ للمدارس التي فتحت لهم أبوابا في مختلف الأطوار، إلى جانب تـسجيل حـوالي 2500 طالب جامعي. بعد عشرة أعوام، أصبح العدد على التوالي مليونين ونصف و28 ألفـا[1]. وبعد عقد آخر، أصبح عدد التلاميذ يفوق 4 ملايين ونصف المليون وحوالي 150 ألف طالب في التعليم العالي[2]. وقد انتقلت نسبة التمدرس أثناء السنين العشرين هذه من 20 %(تقريبا) إلى ما يزيد أو يقل قليلا عن 80 %، أخذا في الحسبان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14/13 عاما.

هذه الزيادة الكمية العامة الكبيرة لم تكن بنفس الوتيرة داخل المنظومة ككـل وعلـى صعيد القطر في مجمله.

لقد أخذت وتيرة الزيادة في التعليم الابتدائي والتعليم العالي تـ ع شـيئا فـشيئا إلى الاستقرار. وفي الإعدادي والثانوي، اتسمت وتيرة الزيادة بالتسارع وفي نفـس الوقـت بالتغير من سنة إلى أخرى، إلى جانب تميزها بتعميق تخلف التعليم التقني مقارنة بتـضخم التعليم العام.

ووجدت، كما كان يقال حينذاك، «فوارق جهوية» هامة، إذا أخذنا بالاعتبار عامـل الكثافة السكانية. والمعلومات المتعلقة با شحيحة للغاية وتتطلب تقص خاصا، ولكن يمكن التوقف عند مثال واحد. في سنة 1973، بلغت نسبة التمـدرس 98, 96 % في ولايـة العاصمة و78,47 % في وهران و73,39 % في تيزي وزو، في حين أنا تراوحـت بـين 46,39 و49,19 % في كل من ولايتي الأصنام (الشلف حاليا) والمدية[3]. ويمكن تسجيل

----

1 – هذه الأرقام والتالية مستخلصة (وهي بالتالي تقريبية) من الإحصائيات الواردة في المصدرين التاليين:

R.A.D.P.,Ministère des Enseignements Primaire et Secondaire, *Les grands axes de développement du système algérien d'enseignement de 1974 à 1985.* Avril 1973. p. 11; *Statistiques* (revue trimestrielle éditée par l'O.N.S.), n° 24, 1989, *Séries statistiques. Retrospective 1962 – 1987*, p. 16.

2 – Ibid.

3 – R.A.D.P., M.E.P.S., *Les grands axes…*, op. cit., p. 12.

نفس الملاحظة فيما يتعلق بالفوارق بين الجنسين، إذ وصل تمدرس البنات نسبة 91,92 % في ولاية العاصمة و71,30 % في وهران و54,79 % في تيزي وزو، بينما لم تتعد 33 % في ولايتي الأصنام والمدية[1].

وإذا كان صحيحا أنه كان للعوامل الثقافية والاجتماعية دورا أكيدا فيما ذكر على مستوى العائلات، فإنها لا تبدو عوامل حاسمة على نطاق واسع وشامل. في الواقع، كان توفر هياكل الاستقبال والمعلم أو عدم توفرهما يتحول إلى الحافز الإيجابي أو المثبط الأكبر والأقوى كلما زاد نشر نفوذ الدولة على الاقتصاد وقوى بث إيديولوجيتها القاضية بالترقية بواسطة التعليم. ففي نهاية 1972، كان عدد المدارس الابتدائية المفتوحة على النحو التالي في الولايات المرجعية المذكورة[2]:

- الولاية	ذكور	إناث	مختلطة
العاصمة	188	257	318
وهران	114	137	359
تيزي وزو	31	23	717
الأصنام	30	28	330
المدية	65	59	655

ولا شك كذلك أن التمايز كان قائما داخل المدن بين القصبة (المدينة العربية) والأعالي وبين « المركز» والأطراف، تمايز راح يتسع في ظل استمرار كل من النزوح الريفي والاختلالات الموروثة عن العهد الاستعماري.

وكانت السلطات مدركة، بالطبع، لهذه الفوارق. ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس هواري بومدين عندما افتتح، يوم 20 مارس 1973، الملتقى الخاص بالسكن الريفي، أدان كون وسائل التعليم والخدمات الاجتماعية ومناصب الشغل الجديدة مركزة في المدن[3]. إلا أن الحل الذي طبق أكثر من مرة وتحت أكثر من عنوان، منها البرامج الخاصة لمحاربة

------

1 – Ibid.
2 – Ibid., p. 13.

3 – أنظر *الشعب*، 21 مارس 1973.

الفوارق الجهوية، لم ينجم عنه القضاء على انعدام التوازن. كما لم يدفع الإدماج إلى الأمام إلا بالصورة التي تم الحديث عنها فيما سبق . بل إنه أدى، في نهاية المطاف، إلى ترحيـل المشاكل من خلال المزيد من إبعاد بعض الفئات من المركز الحضري باتجاه الأطـراف في المدن ومن خلال حملات إرجاع أهل البادية إلى باديتهم.

ā - ÆĒʌÀȞǨ : ĻĘŸȞǪöä ĻŁǕ ǧäŏäÀDZɋä ƖȚDzəƖǪɸȘ.

تحت تأثير حرب التحرير والجو النفسي الذي لف استعادة الاستقلال، قررت الحكومة تضمين مناهج التعليم بضع ساعات خاصة باللغة العربية منذ أكتوبر 1962، ثم أقـدمت على تعريب السنة الأولى ابتدائي عند الدخول المدرسي التالي في 1963-1964.

أما السنة الثانية، فإنها لم تعرب سوى في 1967- 1968. وبقيت الدراسة تقدم في سنوات الابتدائي الأخرى باللغتين، العربية والفرنسية، إلى غاية تطبيق ما سمي *«المدرسـة الأساسية المتعددة التقنيات»*، بدء من عام 1980.

في الإعدادي والثانوي، أدخلت مادة العربية في برامج جميع الأقسام، ثم جرى تعريـب المواد الدراسية الخاصة بالإنسانيات بالكامل بحيث غدا التلاميذ يتلقون ثماني ساعات عربية في السنة الأولى وخمس ساعات في النهائية. بموازاة ذلك، فتحـت بعـض المتوسـطات والثانويات تدرس مباشرة بالعربية، ليس على سبيل التجربة بأفق التعميم، وإنمـا بهـدف استيعاب عدد هام نسبيا من الحاصلين على شهادة الابتدائي باللغة العربية، المتخرجين من المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء، والذين أغلقت المؤسسات الحكومية «العادية» أبوابها في وجوههم. ودرس هؤلاء في أسوأ الظروف، بشهادة وزير التربية نفسه[1]. من جهتـها، أنشأت وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية شبكة من المعاهد الإسلامية، غايتها تحضير الأهلية بالعربية، وصل مجموعها 17 وتلاميذها سبعة آلاف عام 1966.

في هذه السنة تحديدا، كان وزير التربية الوطنية، أحمد طالب الإبراهيمي، قد عرō

------

1 – A. Taleb Ibrahimi, *de la décolonisation à la révolution culturelle (1962 –1972)*. op.cit., p. 96.

على الحكومة خطة خاصة بقطاعه للسنوات العشر المقبلة. وفي ندوة صحفية عقـدها في شهر أوت، تحدث عما تضمنته حول التعريب بالذات.

بالنسبة له، « *يبدو الحجم المخصص للعربية كافيا ليتعلم الأطفـال أوليـات اللـسان والقراءة والكتابة والحساب والأخلاق*[1].» وفسر ما كان يعتبره البعض إبطاء أو تسويفا في هذا الميدان، بنقص المدرسين كما وكيفا. في هذا الشأن، أكد على أن عددا منهم كان آت من الشرق الأوسط في إطار التعاون، ولا يملك دائما المؤهل المطلـوب، وأعلـن إنهـاء توظيفهم في الطور الابتدائي. أما الجزائريون، فإنهم كانوا بنسبة تفوق النصف من حاملي شهادة التعليم الابتدائي ويطلق عليهم اسم «الممرنين». غير أن جهد الدولـة، يـضيف الوزير، «*المبذول باتجاه الممرنين المفرنسين، من الصعب بذله باتجاه المعربين، لسبب بسيط هو أن التأطير شبه معدوم ... أضف إلى ذلك عدم تناسب الكتاب المدرسي ... كل هذه الظروف جعلتنا نصطدم، خاصة لدى أولياء التلاميذ، ببعض الفتور في تعلقهـم باللغـة العربية*[2]». ثم أوضح ثلاثة أمور :

- يتعين القبول « *بالازدواجية اللغوية الظرفية (...) كظاهرة تاريخية حتمية لها ميزة إبقاء لغتنا ضمن التيار الكوني لتبادل الفكر العلمي.* »
- إن « *الجزائر محكوم عليها، قبل أن تسترجع تماما شخـصيتها الأصـيلة وأن تعمـم استعمال اللغة الوطنية أن تمر بمرحلة تكون فيها اللغة الأجنبية السائدة، يعني الفرنسية، هي الغالبة على الاتصالات بين الأفراد*[3]. »
- « *إن تكوين الإنسان والمواطن تجري الآن بالعربية بما أن جميع برامج التربية الأخلاقية والدينية والمدنية معربة.* » ولكن تكوين عمال الغد «*يجري قصد تلبية مجموعة من المهن والوظائف تلعب فيها اللغة المستعملة دورا كبيرا.* »

وعن المنهج المزمع اتباعه، استبعد سلوك تعريب سنة بعد أخرى أو مادة بعـد مـادة وصرح تبنيه لما اشتهر بعد ذلك « *بالتعريب النقطي*» أو عبر القفزات المتوالية.

------

1 – Ibid., p. 94.
2 – Ibid., p. 95.
3 – Ibid., p. 98.

باختصار، كان الوزير يفضل ترك التعريب للظروف، أو بالأحرى لقـانون العـرض والطلب، متحدثا في هذا الشأن عن وزارته على أنا بمثابة « *شركة (مـسطر في الـنص) تحتاج إلى تخطيط إنتاجها*».

وهكذا كان الحال فعلا.

فنتيجة *للتراكم* الحاصل طوال أكثر من عشر سنوات، من جهة، وللتـدخل المتزايـد للدولة في توجيه التلاميذ والطلبة، من جهة أخـرى، تقـرر في 1975 إلغـاء شـهادة البكالوريا، شعبة الآداب الثنائية اللغة، في حين استمرت شعب العلوم والرياضيات والتقنية على حالها إلى غاية 1989.

وفي التعليم العالي، تم تعريب الفلسفة والتاريخ بدءا من 1966. وفي إطار الإصـلاح الجامعي لعام 1971، أدرجت العربية كمادة تعليمية بذاتا في العلوم الإنسانية المختلفـة وبقيت مسألة تعريبها الشامل معلقة إلى غاية 1980، عام انطلاق تلك العملية. أمـا في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، فقد تم فتح شعب معربة في الرياضيات والفيزياء والكيميـاء والعلوم الطبيعية من أجل تكوين أساتذة الثانوي في الاختصاصات المذكورة[2]. وكان مبرمجا أن يشرع في تعريب كافة الدراسات الجامعية في 1989، تواصلا مع مسار توحيد لغة التعليم الثانوي المنتهي في تلك السنة. لكن ذلك لم يتم حتى الآن.

بصورة عامة، تقدمت نسبة التلاميذ المعربين في الفترة الممتدة بـين 1964 - 1965 و1977 - 1978 من 5،1 % إلى 6،52 % في الإعدادي ومن 50،7 إلى 1،57 % في الثانوي[2].

------

2 – حول هذه الخطوات بصفة عامة، أنظر : د. تركي رابح، «*جهود الجزائر في تعريب التعليم...*». مجلة *الثقافة*، يناير – فبراير 1986، ص 83 والتاليةا ط. زرهوني، «*التعليم في الجزائر، قبل وبعد الاستقلال*». الثقافة، ماي – جوان 1986، ص 147 والتاليةا م.ق. نايت بلقاسم ، «*العربية في التعليم العام والعالي...* » .*الثقافـة*، العـدد 101 – 1988، ص 22 والتالية.

2 – K.Bensalah, *Arabisation, développement et changement*... Thèse de Doctorat 3ème cycle, Université R. Descartes. Paris V, p. 124 – 128.

.

أما في الجامعة، فإن النسبة انتقلت من 8 % عام 1971 – 1972 إلى 6، 28 % عام 1977 - 1978[1].

يمكن القول، إذن، إن التعريب تقدم بصورة ملحوظة.

من الناحية الكمية، أفسح بناء شبكة من المؤسسات التعليمية مجالا معينا للتعريب ضمن استراتيجية الازدواجية اللغوية الفعلية. في هذا السياق، يبدو واضحا أن عام 1968 ـ 1969 كان عام استئناف انتشار التعريب في التعليم، بينما شهدت فترة المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1978 زيادة كبيرة في سرعة وتيرة ذلك الانتشار. والمعلوم أن السنوات المذكورة تمثل حقبة وضع الإستراتيجية التنموية موضع التطبيق. فلا شك في وجود علاقة بين الأمرين، يجب أن نتوقف عندها قليلا.

بناء على حصيلة المخطط الرباعي الثاني في قطاع التربية، بلغت نسبة تعريب تلامذة التعليم المتوسط بين عامي 1975 و1978 ما يقدر ب 88 % في ولاية أدرار و80 % في ولاية تمنغست و79 % في الجلفة و73 % في المسيلة و71 % في بشار، في حين بلغت 8،35 % في تلمسان و6،41 % في وهران و50 % في العاصمة و52 وفي عنابة[2]. بعبارة أخرى، يتوجب أن نلاحظ أن خريطة أوسع انتشار التعريب لا تتطابق مع خريطة الغناء و«التحديث». إن التعريب تقدم بنسبة أكبر في الولايات الأكثر حرمانا. لقد كان المسؤولون القائمون على هذه الولايات يقررون السير فيه *كلما استحال عليهم العثور على مدرسين وأساتذة باللغة الفرنسية*. فالمخططات التنموية كانت تنشئ المؤسسات التعليمية، وفي نفس الوقت تطرد منها عددا من مدرسيها نحو القطاعات الاقتصادية التي ظلت تسير بالفرنسية وكانت تقدم رواتب أعلى وظروف عمل أفضل[3].

------

1 – MESRS, *Bulletin statistique* n° 7, mars 1978.

2 –Cf. K. Bensalah, op. cit., p. 128.

3 – يقدم ط. زرهوني، الذي كان موظفا بوزارة التربية ثم وزارة التعليم الثانوي، بعض المعلومات بهذا الشأن. أنظر مقاله «*تطور تعداد موظفي التعليم الثانوي*». *الثقافة*، ، يناير – فبراير 1986، ص 114 – 115. إلا أن التساؤل يبقى: ما وزن تحويل أولئك الأساتذة إلى قطاعات أخرى ؟ ما هو أثره على تعريب العلوم ؟ الخ.

وهكذا تلاحم التمايز الاجتماعي والاقتصادي القائم بين الأرياف والمدن مع تمايز ثقافي متزايد الحدة، كان له أبلغ الأثر على الناحية الإيديولوجية والسياسية في السنوات التالية. وبصفة مباشرة أكثر، «*سيطرح هذا المشكل فيما بعد على مستوى الجامعة بين فئة طلابية منحدرة من وسط محروم وريفي موجهة بنسبة شبه حصرية نحو الفروع الأدبية المعربة و"نخبة" اجتماعية حضرية حائزة تستطيع أن تواصل دراساتها العليا في الميادين التي تختارها لأنها مسلحة تسليحا مزدوجا على الصعيد اللغوي*[1].»

داخل منظومة التعليم ذاتها، كان تلاميذ الأقسام المعربة في الثانوي يوجهون - إلا نادرا - نحو التعليم العام، إذ أن قطاعه التقني لم يتعرب إلا بنسبة ضئيلة للغاية (10 % عام 1977 - 1978) وبقي حكرا على من يتقنون الفرنسية. هذا الأمر يتناقض مع مبدأ التعريب ومع متطلبات التنمية الوطنية معا. هذه الظاهرة السلبية تتضاعف من خلال التوزيع داخل التعليم العام ذاته، حيث في الوقت الذي انتقلت فيه نسبة التعريب من 4،50 إلى 100 % في الفروع الأدبية بين 1975 - 1976 و1977 - 1978، فإنها انخفضت في فروع الرياضيات والعلوم في نفس المدة من 5،42 إلى 8،28 %.

ونفس التوجه ساد توزيع الطلبة الجامعين. لقد كان 76 % من المسجلين المعربين موجودين في الآداب والعلوم الإنسانية (أي نصف المسجلين) والقانونية (ثلثاهم في القسم المعرب). ولم يلتحق منهم بالعلوم البيولوجية سوى 9 % وبالعلوم الدقيقة والتكنولوجيا سوى 7،7 % من مجموع المسجلين (مزدوجي اللغة ومعربين) عام 1977 - 1978[2].

أما فيما يتعلق بالتأطير البيداغوجي (إذ أن التأطير الإداري كثيرا ما استمرت مناصبه الرئيسية محجوزة للمفرنسين)، بذل جهد هام على صعيدي التوظيف والتكوين أثمر خفض عدد المدرسين المتعاونين العرب - الذين يعود لهم الفضل بمقدار هام في تعريب الابتدائي غداة الاستقلال - إلى نسبة تكاد لا تذكر (من حوالي 40 % عام 1964 - 1965 إلى 3،1 % عام 1977 - 1978)[3].. في التعليم المتوسط والثانوي، أصبحت نسبة المدرسين

------

1 – K. Bensalah, op. cit., p. 128.
2 – Ibid., p. 131 - 135.

3 – عن الأرقام التفصيلية المتعلقة بالمدرسين، أنظر :

Statistiques, n° 12, p. 1 – 45; n° 24, op. cit., p. 18 – 20.

بالعربية، في نفس التاريخ، تفوق 50 % بقليل أو كثير في كل من الرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية والفلسفة والآداب والتاريخ والجغرافيا والعلوم الاقتصادية، مع الإشارة إلى تقلص نسبة المتعاونين من البلاد العربية. ويتعين أن نلاحظ هنا أن المدرسين في المواد العلمية قليلون جدا حتى في البلاد العربية الأقدم عهدا في مجال تعريب التعليم ما قبل العالي كمصر وسوريا والعراق. إلا أن الجهد المبذول من الحكومات المتعاونة والمعركة الحقيقية التي خاضها هؤلاء المدرسون لتوصيل معرفتهم في ظروف لم تخضع للبحث، لم يشفعا لهم لحمايتهم من شتى أنواع التجريح.

إلى جانب الأرقام والشكل، لا شك أن لمضمون التعريب أهمية كبرى. ولا يتسع المجال لبحثه هنا، ولكن هناك مسألة جوهرية لا بد من التوقف عندها قليلا.

في 1989، صدر كتاب متميز تحت عنوان *المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف*. في ثناياه، بينت الباحثة في علم النفس اللغوي، مليكة بودالية قريفو، أن أهداف تعليم اللغة في المدرسة الجزائرية أصبحت، منذ عام 1965، تتلخص في تلقين لغة *تخاطب* بسيطة على غرار تلك التي تقدم لأبناء المغتربين في فرنسا. إنها مبنية على إحدى القواعد المعروفة في علم النفس الحيواني : *منبه/استجابة/تعزيز*. بدعوى عجز العائلات وصعوبة لغة الكتابة وضعف مستوى المعلم، «*ندمج ودون استثناء في صنف المعاقين لغويا*[1]». وهو أمر ينم عن احتقار العائلة والطفل والمعلم ويؤدي إلى قطع الصلة بالتراث المكتوب والشفوي على حد سواء. وأما نتائج هذه المنهجية البافلوفية، المضادة لمنهجية بن باديس، فهي كثيرة، منها انحطاط الهوية الثقافية وضمور مفهوم المعيار. فيصبح الطالب الجامعي (في العلوم الإنسانية) فاقد الحركية اللغوية :« *يبدو أن للطلاب مستوى لغوي شفوي وحيد أو سجل وحيد يستعملونه في كل حالة اجتماعية للتخاطب. فهم يتكلمون بنفس الكيفية مع عائلتهم، في الشارع، وعلى كرسي الجامعة. وهذا السجل عبارة عن مزيج نموذجي من ثلاث لغات : لغة عربية دارجة، ولغة عربية جامعية ولغة فرنسية*[2].» وإذ تذكر بأن توحيد العرب قد تم عن طريق لغة *الكتاب*، تساءلت الباحثة في الأخير: «*من أين سيأتي الخلف*

\- - - - - -

1 – مليكة بودالية قريفو، *المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف*.الجزائر، م.ج.ط.، 1989، ص 48.
2 – نفسه، ص 101 – 102.

العلمي والثقافي ؟»

ǯ - ÆĒΛÀĤϘŏă ǯøľǹ ĿΈŸĤϘŏă.

صدرت نصوص كثيرة، ابتداء من 1964، تخـص تعريـب المـوظفين وتـضمين الامتحانات مادة اللغة العربية وإنشاء شهادات خاصة بها وتطـوير الترجمـة العربيـة - الفرنسية وإقامة الهيئات واللجان، الخ.

في هذا الزخم من القرارات، يكفي أن نتوقف عند بعض الأمثلة.

في أفريل 1968، نص أمر رئاسي على إجبارية معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لمـوظفي ومستخدمي الوظيف العمومي. وربط المرسوم التنفيذي التقدم والترقية بالنجاح في شهادة مستوى العربية وحدد أجل تعريب الموظفين بأول يناير 1971. بعد انقضاء المهلة، وسع أمر رئاسي جديد نطاق التنفيذ للمستخدمين الجزائريين التابعين للـشركات العموميـة. وبموازاة ذلك، ظل مستخدمو الوظيف العمومي الحاصلون على الشهادة الابتدائية بالعربية أو على شهادة أخرى يتضمن برنامجها اختبارا واحدا أو أكثر في اللغـة العربيـة، ظلـوا ممنوعين من الترقية إلى غاية التوقيع على قرار وزاري مشترك في 1971يعفيهم من امتحان مستوى التعريب. حينذاك، كان فشل الأمر الرئاسي الأول قد بات واضحا. أما الأمـر الرئاسي الثاني، فإنه بقي حبرا على ورق.

لقد عاشت الإدارة الجزائرية محاولات تعريب أثنـاء خمـسة أعـوام (بـين 1968 و1973)، لكنها لم تفض إلى نتائج ملموسة، أي لم تترك آثارا حاسمة علـى الهياكـل الإدارية. فالتعريب الذي حدث فعلا في عدد من المصالح الإدارية ناتج عن توظيف شباب تعرب في المدارس. في هذا الباب بالذات، يتعين أن نتذكر أن حزب حـرب التحريـر لم تشكل، غداة جويلية 1962، سوى جزءا من جهاز الدولة. إنما اعتمدت على العدد الهام للغاية من صغار الموظفين الجزائريين، الذين تخرجوا في عهد الحاكمين العامين لاكوسـت وسوستيل ثم من خلال دفعة 1958 والذين ظلوا في مناصبهم وكونوا العمود الفقـري

لجهاز الدولة. لقد رجحت السلطة الجزائرية الجديدة دافع استعمال معرفة هؤلاء تسيير دواليب الدولة مع علمها بقلة تحمس هؤلاء لاستقلال البلاد.

فهؤلاء الموظفون القدماء عاشوا محاولة تعريبهم على أنها إكراه أملته جهات عليا كانت بحاجة إليهم. فضلا عن ذلك، لم تجر مناقشة تلك المحاولة أو تحضيرها بمشاركة المعنيين بالأمر، سواء تعلق الأمر بالإداريين أنفسهم أو بالكفاءات العلمية أو أطر التعبئة النقابية والسياسية.

على إثر قيامه ببحث ميداني بين 1976 و1977، كتب أحد المختصين :« نستنتج من إجابة أفراد العينة على مجموعة الأسئلة (...) أن مفاهيم الموظفين عن اللغة العربية ومواقفهم إزاء التعريب مختلفة على نطاق الوزارة الواحدة، ومتباينة بين الوزارات[1].» فكلما زاد السن وارتفعت الدرجة الوظيفية، قل الحماس لتغيير الوضع القائم وكبرت المعارضة للتعريب.

إن إنشاء لجنة وطنية للتعريب، ضمن جبهة تو، تشرف على لجان ولائية، اعتبر أمرا كاف. إلا أن هذه اللجان لم تمنح صلاحية وضع سياسة التعريب. وحددت مهمتها في تسوية المشاكل التقنية، مثلما أظهره تقسيمها إلى أفواج عمل خاصة بالنشر والمحيط والحالة المدنية والبحوث والدراسات. وحتى تركيب تلك اللجان كان ثمرة دائرة الصلات الخاصة أكثر منه اختيارا على أساس الالتزام السياسي أو الكفاءة العلمية. وقد شوهدوا وهم يقومون بأنفسهم باستخدام الطلاء لمحو كل ما هو «فرنسي» - والمقصود هنا كل ما هو ليس مكتوبا بأحرف عربية - على واجهات البناءات العامة وكذلك على لوحات الإشارة على جوانب الطرق أو الأرقام العربية على المنازل. وقعت حملة «تعريب المحيط» هذه عندما كان بوعلام بن حمودة وزيرا للداخلية.

وفيما يتعلق بمحو الأمية، تجدر الإشارة إلى إطلاق حملة جماهيرية عام 1963 بإشراف النقابات ووزارة الشباب والرياضة. وبعد سنتين أصبح فشلها ماثلا للعيان. وكشف تعداد السكان عام 1966أن عدد الأميين يقدر ب5941100 شخصا من أصل 7960000 شخصا عمرهم عشر سنوات فما فوق. فوضع مشروع بالتعاون مع

اليونسكو يمتد من 1967 إلى 1974 تم دمجه في المخطـط الربـاعي الأول (1970-1973) ويستهدف محو أمية

1 – للتفاصيل أنظر : د. أحمد بن نعمان، *التعريب بين المبدأ والتطبيق*. الجزائر، شركة دار الأمة للطباعـة...، ط 2، ص 295 والتالية.

مليون عاملا محوا «وظيفيا»، أي تعليمهم الكتابة والقراءة والحـساب بالارتبـاط مـع تكوينهم المهني في مجالي الصناعة والزراعة. ولكن بأية لغة؟ بحجة صعوبة تكوين المدرسين بالعربية وتحضير الوثائق والمدعمات الدراسية و«مصلحة العمال الطبيعية في اعتماد اللغـة الوظيفية»، تقرر أن اللغة الوظيفية ليست العربية وإنما الفرنسية. فالغاية كانت اقتـصادية بالدرجة الأولى، أي تبديل السلوكات بقصد زيادة الإنتاجية.

وفيما بين 1970 و1974، لم يتم تسجيل سوى 375000 عاملا، وتم محو أميـة أقل من عشرهم (أي 32000 منهم 26000 في الزراعـة و 6000 في الـصناعة). بعبارة أخرى، كان المخطط الرباعي الأول يعتزم الوصول إلى عامل من بين 6 مـواطنين أميين أي5،37 % ، إلا أنه لم يمس عمليا سوى واحدا من بين 16 أميا أي 25،6 % . و«نجح» في تخليص أقل من عشر هؤلاء من الأمية أي 53،8 %. وجاءت نتائج المخطط الرباعي الثاني أضأل من هاته، على ما يبدو. وإن سجل إحصاء الـسكان عـام 1977 سقوط نسبية الأمية بخمس عشر نقطـة (مـن 75 % عـام 1966 إلى 60 % عـام 1977)، فإن الأمر لا يعني هبوط عدد الأميين في المطلق[1].

هكذا، يتضح من حصيلة الأعوام الـ15 المشار إليها أن محاولات محو الأمية لم تساهم إلا بصورة هامشية للغاية في سيرورة التعريب.

في مجال الإعلام، كانت الازدواجية الثقافية تتجسد طوال عدة سنوات في وجود إذاعة بالعربية وأخرى بالفرنسية وكذا جريدتين يوميتين هما «*المجاهد*» بالفرنسية (شبه المتواصل منذ 1956) و«*الشعب*» بالعربية (منذ 1964). ثم أضيفت إذاعة تبث بالقبائلية. ومن الأمور اللافتة للانتباه أن الصحف والمجلات، التي أحدثت إلى جانب هـذين العنـوانين، صدرت بالفرنسية - بما فيها أسبوعيات جبهة تو والجيش واتحادات الـشباب والعمـال والنساء - قبل ظهور طبعة عربية لها أو تعريبها بالكامل في فترات لاحقة. هذا هو العنصر

المفسر لانتقال سحب «*المجاهد*» من 182 ألف نسخة في مطلع 1977 إلى 230 ألفا مطلع 1980.

------

1 - حول الأرقام التفصيلية، أنظر:
1 – K. Bensalah, op. cit., p. 169 – 170; Statistiques, n° 12, juillet – septembre 1986, p. 46*sq*.

بصورة عامة، أعطت الدولة الأولوية القصوى للسمعي البصري كوسيط توصيل خطابها، نظرا لتفشي الأمية، من جهة، وللمكانة المميزة التي أولتها لوظيفة الإعلام، مقارنة بالثقافة عند تحديد صلاحيات الوزارة المكلفة بهذا القطاع في 1971. فبعد 1966، بذلت جهود كبيرة لتقوية الإذاعة والتلفزيون، حتى ارتفعت الميزانية المخصصة لهما عام 1978 إلى ما يقدر ب 159 مليون دينارا (حوالي 79 % من مجموع المنحة الحكومية المعتمدة للإعلام)، في حين لم تحظ الصحافة المكتوبة في نفس العام سوى ب7 ملايين و350 ألف دينارا[1].

أما التلفزيون، فباستثناء الأفلام والمسرحيات الوطنية الناطقة بالعربية الدارجة في الغالب، فإنه كانت تعرض عددا من الأفلام الواردة من مصر والتي تغلب عليها لهجات وادي النيل، بلغ 24 من مجموع 150عام 1974 (16 %) و36 من 178 عام 1979 (22،20 %). ويمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يتعلق بشاشات السينما، حيث تم عرض 36 فيلما عربيا غير جزائري عام 1974 من بين مجموع قدر ب 372 فيلما في قاعات كل من العاصمة ووهران (6،9 %). وفي 1979، ارتفع العدد إلى 42 من بين 405(بنسبة 37،10 %). هذا مع العلم أن الجزائر كانت قد أممت قطاع السينما، أي أنها كانت تسيطر على توزيع الأفلام وتوجيه هذا التوزيع ولا تتعرض لضغوط خارجية مباشرة. وبالرغم من الحملة شبه الدائمة التي كانت الصحف المفرنسة تشنها عليها (بدعوى « عدم تناسبها مع الخيار الاشتراكي (...) وصعوبة فهم اللهجة المصرية»)، فإن الإنتاج التلفزيوني والسينمائي المصري حظي بإقبال واسع من قبل العائلات الشعبية والمتوسطة الحال. ولعل تأثيره في تغيير «الجوهر الذهني للماضي»، الذي كان يدعو له الأشرف، كان أكبر بكثير مما يتصور.

وفي ميدان الطباعة، كان إنتاج الكتاب العربي اللسان عام 1975 على النحو التالي:

------

1 – زهير احدادن، *الإذاعة والتلفزة في الجزائر*، ضمن *تاريخ الإذاعة والتلفزة* لكل من ب. ألبير، أ.ج. تودســك، ترجمة م. فدوê. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 107 والتالية

- التاريخ، الفلسفة، الدين والأدب : 95 %.
- العلوم الاقتصادية والسياسية و«الاجتماعية» 1 %.
- العلوم الدقيقة والطبيعية والطب والتكنولوجيا 0 %.

وللمقارنة، كان الإنتاج الفرنسي اللسان عام 1977 كالتالي :

- مجموع التاريخ، الفلسفة، الدين والأدب 8،38 %.
- العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية 4،34 %.
- العلوم الدقيقة والطبيعية والطب والتكنولوجيا 8، 13 % [1].

مرة أخرى، يظهر التقسيم المبني على ثنائية الوظائف اللغوية في الجزائر.

على الصعيد السياسي، جرت محاولة التصدي لبعض مظاهرها. في اللائحة حول التربية والتكوين لمؤتمر جبهة تو عام 1980، تم التصريح، مرة أخرى، بـإرادة تأكيـد الهويـة الوطنية الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار للغة الوطنية وجعلها الأداة الرئيـسية للتربيـة والتكوين، من جهة، واللغة السائدة في جميع ميادين الحياة الوطنية والاجتماعية. وجـرى التذكير بضرورة إصلاح التعليم، ووضع برنامج وطني لمحو الأمية، علـى الخـصوص في القطاعات الإنتاجية والخدمات، مع تحويل اللغة الوطنية إلى لغة عمل، طبقا للمادة 177 من القانون العام للعامل. بل تقرر وضع «برنامج خاص» بقطاع التربية والتكوين ضـمن المخطط المقبل لحل مشاكله المزمنة. وشدد المؤتمرون على نقص اليـد العاملـة المؤهلـة (بالاهتمام بالتكوين المهني) ولإطارات المتوسطة، من خلال إنشاء عدد هام من الثانويات التقنية ومعالجة مشكل نقص المدرسين في المواد العلمية والتقنية، من بينهم أولئك الـذين يدرسون بالعربية. وكررت المطالبة بتطبيق النصوص الخاصة بلغة التعليم وبتكوين المدرسين والأساتذة باللغة العربية وكذا استئناف التعريب الشامل لمعاهد التربية والفروع الأدبية في الثانويات طبقا لميثاق التربية. وتقرر تعزيز التربية الدينية وتعليم الحضارة الإسلامية وإنشاء

كلية خاصة بالشريعة ومواصلة دمج التعليم الأصلي ضمن التعليم العام. وأعلن عن الالتزام بصياغة سياسة عامة للغات الأجنبية «*سياسة يجب أن تعتمد على ضرورة تنويع اللغات الأجنبية*

------

1 – لمزيد من التفاصيل الإحصائية (دون النسب)، أنظر :

K. Bensalah, op. cit., p. 175.

سواء على صعيد تعلمها أو استعمالها في التعليم العالي حيث يتعين أن تجد امتدادا لها كلغات تعليم وتوثيق وبحث إلى جانب اللغة الوطنية.» وكتبت توصية بالعناية بأبناء المهاجرين ليكتسبوا اللغة الوطنية وحدا أدنى من التربية والثقافة الوطنية. وأعلن أخيرا عن«*التعريب الفوري للتعليم الابتدائي واخذ الإجراءات اللازمة لإزالة كل ثنائية على مستوى البكالوريا وليسانس العلوم الإنسانية في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية*[1].»

وفي اللائحة الثقافية، جاء أن الثورة الثقافية التي تستهدف تحويل الذهنيات وخلق الشروط الإيديولوجية والسياسية والنفسية لدعم الاستقلال والهوية الوطنية وبناء مجتمع اشتراكي، هي وسيلة أيضا للوعي بالصلات العضوية التي توحد الحركة الثورية داخل البلاد والعمل النضالي في الخارج للتعجيل بإقامة نظام دولي جديد. وعليه، قرر المؤتمر وضع سياسة عامة للنهوض الثقافي تشمل ضرورة العمل على تعميم اللغة العربية والتحكم فيها كأداة عمل وإبداع وتعبير في كافة جوانب الثقافة الوطنية والإيديولوجية الاشتراكية والتجربة الثورية للشعب الجزائري، وكذا تعميم استعمالها في جميع المؤسسات الإدارية والاقتصادية، خاصة منها تلك المتصلة بالجمهور (منها التعجيل بتعريب الحالة المدنية). كما تضمنت تلك اللائحة الإسراع في تنفيذ مشروع إنشاء أكاديمية اللغة العربية تحت اسم هواري بومدين[2].

من خلال ما استعرضناه من مواقف النخب الثقافية والسياسية (وكثيرا ما كانت تتبادل الأدوار)، يتضح أن السلطات المسؤولة، لا سيما الجهاز التنفيذي، ظلت تبدي إصرارا على إدماج عدد كبير من أبناء أجيال ما بعد الاستقلال. كما أنا ظلت تبدي نفس الإصرار

على حصر استعمال العروبة الإسلامية في دور حامي الشخصية التاريخية للجزائريين بعيدا

------

1 – أنظر النصوص المصادق عليها في المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة تو، *اللائحة حول التربية والتكوين*، ص67 – 97.

2 – نفسه، نص *اللائحة الثقافية*، ص 99 – 103.

عن مجال التحديث الاقتصادي والعلمي والتقني. فالنصوص المذهبية والبرامج والكتب المدرسية الرسمية ومخططات التنمية وغيرها من الممارسات النظرية والميدانية تذهب جميعاهذا المذهب، الذي يستهدف خلق ٧بة «الأصالة»، من جهة، و٧بة «العقلانية والتقنية»، من جهة أخرى.

Ǵǫ ǟǑÀǵ ǯه : 1987 – 1962 ǟɆçÀ Î ţǟ ÀəǟÂƨǟ ǟèlɆè – âåłÊǟ ŌÔÀǟ .åşدΣǟ ǟɆèlمζŸǟåş

لقد وضعت السياسة الخارجيةتحت مسؤولية رئيس الجمهورية، منذ 1958، وإن عين على الدوام وزير للشؤون الخارجية لمساعدته، بدءا من كرك بلقاسم. في عهد الحكومـة المؤقتة (1958 – 1962)، كان السلك الدبلوماسي يوظف بين أعضاء الاتحاد العـام للطلبة المسلمين الجزائريين. وبما أنها كانت تتلقى دعما أساسيا من البلدان العربية، فـإن أغلبية رؤساء البعثات الذين عينتهم لتمثيلها في هذه البلدان اختيرت من بين المتخرجين من جامعات القاهرة ودمشق وبغداد[1]. لكن الأسماء التي لمعت في المحافـل الدوليـة وخـلال المفاوضات مع فرنسا، عشية الاستقلال، ثم تولت السفارات الكبرى في العالم والمناصـب العليا في الحكومة بعد 1962، كانت أسماء المتخرجين من الجامعات الفرنـسية، وعلـى الخصوص، تلك التي ارتبطت بمجموعة وجدة.

أما السياسة الخارجية نفسها، فإنها غالبا ما تقدم على أنها استهدفت خدمـة صـورة الجزائر بصفتها « قطبا ثوريا » حتى 1965، ثم بصفتها « قطبا تنمويـا » بعـد ذلـك التاريخ. إن هذا التقسيم مبني على الفكرة التي أوعز بها الخطـاب الرسمـي ومفادهـا أن الانقلاب الذي حصل يوم 19 جوان 1965 يؤسس لاستراتيجية جديدة تماما. لقد قيل رسميا أن دافعه الأساسي تمثل في رفض قيادة الجيش لما اعتبرته مكانة مـضخمة للنـشاط الخارجي على حساب حل المشاكل الداخلية، علما أن النقد الرئيسي، في هذا الباب، وجه لما عد تأثيرا ضارا للمصريين على توجهات الرئيس بن بلة[2]. ولذا فإن الانقلاب وقع عشية انعقاد المؤتمر الثاني للدول الإفريقية والآسيوية بالجزائر. سنرى في هذا الفصل وفي الفـصل التالي أن هذا التقسيم يفقد معناه فيما يخص السياسة المشرقية والسياسة المغربية.

– – – – – –

1- M. Harbi, *Le FLN*, op. cit., p. 315.
2- A. Franco et J P Séréni, op. cit., p. 143 - 145.

1 - عÀşǻة عاǝطة : 1962 - 1967.

Ǚ – ǻbb ǻŸة ǻşǝعـد ǻöǻlÖÀ: ƠlöƵ ǻşɹ ǩzǵǼد.

نزولا عند طلب الحكومة المؤقتة وتطبيقا لقرار الجامعة العربية القاضي بتقديم العون للجزائر، أرسلت مصر حوالي أربعة آلاف مدرس[1]، شرع بواسطتهم في سبتمبر 1962، في تنفيذ « *ثورة التعريب*[2] » على حد تعبير الرئيس بن بلة. كما أنها أرسلت عددا من الأطباء والتقنيين، وأهدت الجزائر مصنعا للنسيج استورد من اليابان وأقيم بذراع بن خدة في كابيليا[3].

ولا شك أن هذا العون الهام والمتميز كان يدعم سلطة الرئيس الجزائري، غير الراسخة، في مواجهة معارضيه، خاصة وأنه قد أحاط نفسه أيضا بفريق من معارفه إبان سنوات 1954 - 1956، مثل فتحي الديب وعزت سليمان، من المخابرات المصرية، وسليمان لطف الله! ومصطفى موسى، المناوئين لعبد الناصر. غداة 19 جوان 1965، كان هؤلاء على رأس قائمة المطرودين.

سبقت الإشارة إلى أن قيادة حرب التحرير الجزائرية لم تكن تملك سياسة عربية واضحة المعالم، لا سيما فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي، وأن ذلك اعتبر سببا في بقاء الدعم العربي لها في حدود معينة. ولا يعرف إن كان المجتمعون في طرابلس في جوان 1962 والذين صادقوا على برنامج الدولة المستقلة، قد ناقشوا هذه المسألة. غير أن الوثيقة المذكورة نصت على أن مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الجزائر يتم « *بالاعتماد على مبادئ محاربة الاستعمار والإمبريالية من أجل دعم حركات الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وافريقيا*». وساقت تفسيرا، يكاد يكون صريحا، لفشل مؤتمر طنجة عام 1958، وفشل الوحدة السورية المصرية، المعلن عنها في نفس السنة، مفاده عدم التشبث

1- N. Grimaud, *La politique extérieure de l' Algérie*. p. 230.

2 م. خليفة، *حديث معرفي شامل مع: أحمد بن بلة*، ص 209.

3- نفسه، ص 218 -219.

بتلك المبادئ: *« إن مناورات التقسيم التي تقوم با الإمبرياليـة ومـصالح وخـصوصية الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا تعتبر من أهم العراقيل الـتي تجعل من الوحدة في أغلب الأحيان شعارا ديماغوجيا[1].»* إلا أن التفسير بقي علـى هـذا المستوى من التعميم غير المفيد.

في جانفي 1963، قام محمد خيضر، أمين عام المكتب السياسي لجبهة تـو، برحلـة مشرقية استطلاعية. عند عودته إلى الجزائر، أشار إلى شعبية الثورة الجزائرية حيثما حل، بل لاحظ أن هذه الثورة *«أزالت وصمة العار من جبين* [الأمة العربية] *الناتجة عن الهزيمة في فلسطين، وأعادت لها مجدها واعتبارها في أعين البشرية جمعاء[2].»* في المقابـل، يكـون المسؤول الجزائري التزم لمحدثيه العرب بإصدار كتاب أبيض يبين مساهمة كل بلد عربي في مساندة الكفاح الجزائري، واعدا إياهم، بصورة أخص، بالابتعاد عن سياسة المحاور: *« إن سياستنا، داخل الأمة العربية، قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليـة وعـدم تفضيل طرف على آخر (...) لأن عرب، جزء من هذا العالم العربي، لخيره وشره. ومـن مصلحة الجزائر، بالتالي، أن ترى جميع العرب متفقين».* كما جدد التزام سلطات بـلاده بالعمل على توحيد العرب وتحرير فلسطين[3].

بالنسبة للمسؤولين الجزائريين، أصبح يتعين على الدبلوماسية الجزائرية ألا تبدد رصـيد التماهي العربي العام مع الثورة الجزائرية بالانخراط في الخلافات المتجـددة بـين الحكـام العرب، بل بالعكس، كان يتوجب استثماره للعب دور حكم الصلح.

بعد أشهر قليلة من رحلة خيضر، اقترحت الحكومة السورية الجديدة، المكونة اثر انقلاب حزب البعث في مارس، تشكيل دولة فيدرالية مع كل من مصر والعراق (حيث استولى حزب البعث في فيفري على السلطة). نزولا عند طلب بغداد، وجهت الدعوة

1- حزب جبهة التحرير الوطني، *النصوص الأساسية*، ص 93.

2- *El Moudjahid*, 26 janvier 1963. يبدو أن الكتاب الأبيض الموعود لم يصدر أبدا.

3- Ibid

لكل من اليمن الجمهوري والجزائر حتى يشمل المشروع كافة البلدان الموسومة ثورية أو تقدمية. ولم تكد ثلاثة أسابيع تفوت على الإعلان عن تلك الخطوة حتى قام عبد الناصر بزيارة للجزائر، حظي خلالها باستقبال الأبطال. في خطاب الترحيب به، يوم 4 ماي 1963، ذكر بن بلة بما قدمه الرئيس المصري من مساعدات عسكرية للكفاح الجزائري ضد الاستعمار. ثم حيا خطوات التقدم على طريق التوحيد العربي، وأشار إلى نية الجزائر الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة[1].

وفي مطلع جوان، جاء صلاح البيطار وميشيل عفلق لبحث الموضوع مع القيادة الجزائرية. غير أن هذه الأخيرة لم تلب الدعوة في نهاية المطاف، بالرغم من تزامنها مع نشوب توتر حاد في علاقاتها مع فرنسا، بسبب استمرار هذه الأخيرة تفجير قنابلها النووية في الصحراء الجزائرية.

فيما بعد، شرح بن بلة أن رفض الانخراط في ذلك المشروع للدولة الفيدرالية كان راجعا لاختلاف المنطلقات المذهبية : إن القومية التي يدافع عنها حزب البعث ليست سوى نقلة اصطناعية جلبت من أوربا لتكون « *كمقابل للإسلام* ». الأمر الذي يعني فصل العروبة عن الإسلام، وهو ما لا يمكن حتى تصوره لدى المغاربة، حسب قوله، ويفسر ضآلة انتشار ذلك الحزب بينهم. أما في المشرق، فإن البعث يكون نال بعض الحظوة باستغلال وجود أقلية مسيحية، لكنه، من حيث النتائج، خرب الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961 ثم الوحدة بينهما وبين العراق في 1963 وانتهى إلى إقامة نظام استبدادي[2].

ربما كانت الحقيقة أبسط من هذا التبرير المثير للجدال في كل نقاطه التفصيلية. يجب التذكير أن الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة [مصر] وبين العراق لم تقم عام 1963 لأن جمال عبد الناصر اشترط إزاحة حزب البعث عن السلطة[3]. وحتى عندما تم ذلك على إثر انقلاب عبد السلام عارف،لم تتحقق الوحدة بين البلدين.

1- RADP, *Les discours*, op. cit., p. 77.

2- م. خليفة، نفس المصدر، 185- 187.

3- أنظر: أحمد حمروش، *قصة ثورة 23 يوليو*، 3 ، *عبد الناصر والعرب*، ص 176 والتالية.

إلى جانب هذا، كان مشروع حزب البعث، المرتكز على فكرة الأمة العربية الواحدة، القائمة على وحدة اللغة، يطرح تناقض النخب الجزائرية بشأن المسألة اللغوية والثقافيـة. وعلى الصعيد الاقتصادي، كانت الحكومة الجزائرية تستفيد حينذاك من دعم مالي مهم من الكويت الذي يطالب به العراق كجزء من إقليمه.

ثم إن بن بلة نفسه كشف أنه عرô، أكثر من مرة، على عبد ناصر توحيد بلـديهما، لتماثل تصورهما للقومية العربية، لكن الرئيس المصري كان يرد بانتظار الفرصة المناسبة[1]. وعلى العكس من هذا، لم يتردد هذا الأخير عن إمداد الجيش الجزائري بالرجال والعتـاد للدفاع عن حدود الدولة الجزائرية، عندما تعرضت لهجوم حربي مغربي وقع في الخريـف التالي، وذلك باسم تطبيق ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي أقر مبدأ عـدم المـساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

.Ǵǫ ǣŢǺ ǾɌŔȦǩ : ƘǕÊŸ - ā

أما فيما يخص قضية فلسطين، فقد وقف بن بلة، في 10 أكتوبر 1962، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصرح بأنه « *يجب إعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين. إن بقاء هذا المشكل الأليم، الذي سبق للأمم المتحدة أن أبدت فيه رأيها، بدون حل، يعرô السلم والاستقرار الدوليين للخطر[2].* » وفي24 نوفمبر 1962، تعرô محمد Rيستي، وزير الخارجية، للموضوع بنفس الاعتدال[3]. لكن عندما زار الأكاديمية العسكرية المصرية، في ماي 1963، بصحبة الفريق عبد الحكيم عامر، صرح بن بلة : « *إن ما رأيناه، التدريب الذي شاهدناه، يشجعنا على توقع تشكيل جيش عربي قوي من أجل معركة فلسطين التاريخية. إن الجزائريين سيكونون في هذه المعركة إلى جانب إخوانهم المصريين وسيشاركون في الكفاح حتى تعود فلسطين إلى شعبها[4].* »

1- *م. خليفة*، نفس المصدر، ص 218.

2- J-P. Chagnollaud, op. cit., p. 118.
3- Ibid.
4- Ibid., p. 119.

ويشهد الجنرال خالد نزار أن بن بلة أمر الملحق العسكري لسفارة الجزائر في القـاهرة بوضع الأسلحة الجزائرية، المخزنة بمصر منذ أيام حرب التحرير، تحت تصرف قيادة الجيش المصري، دون علم وزير الدفاع هواري بومدين[1].

منذ العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر 1956، كان حكام المشرق يبذلون مـا في وسعهم من جهد للإيعاز بانشغالهم بقضية فلسطين، ويتشاجرون، في الحقيقة، حول أحقية تمثيلها.

لقد أعلن عبد الناصر التكفل بها ضمن سيرورة بناء الجمهورية العربية المتحدة، بعد أن هدد الجيش الإسرائيلي أمن نظامه مرتين : عندما أغار على جنوده المرابطين في غزة، عام 1955، ثم عندما استولى على سيناء إبان العـدوان الثلاثـي[2]. ورأى حـسين الأردن، صاحب المملكة المتكونة على حساب أراضي الفلسطينيين، أنه أكثر أهلية لتمثيلهم، ضمن صيغة فيدرالية تجمعه وإياهم. وضد هذا وذاك، اقترح عبد الكريم قاسم من بغداد إنـشاء جمهورية فلسطينية، الخ.

في محاولة لإيجاد حد أدنى من التوافق، أقر مؤتمر القمة العربي الأول، الذي عقد بالقاهرة في جانفي 1964، مبدأ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، أي مبدأ اعتبار فلسطين خارج المشاريع المذكورة. كان قاسم قد سقط، في حين غدت دمشق تعاني العزلة. أما رؤساء الدول الأخرى، فإنهم ارتاحوا لذلك الحل التوفيقي، بما فيهم الرئيس الجزائري. في تقريره المقدم لمؤتمر جبهة تو في أفريل 1964، قيم بن بلة مشاركته في تلك القمة بأنها كانت للمساعدة « *على إيجاد التقارب بين البلاد الشقيقة التي تقود كفاحا واحدا ضد التهديد الصهيوني* »، وللتوضيح بأن الكفاح ضد إسرائيل « *معركة شرعية يقودها الفلسطينيون ضد المحتلين الأجانب الذين طردوهم من ديارهم[3].* » إنها السياسة المشرقية بمنظور القيادة

1- K. Nezzar, op. cit., p. 93-95.

2- أنظر: د. حسن نافعة، *مصر والصراع العربي - الإسرائيلي*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 25 والتالية.

3- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، *ميثاق الجزائر*، ص 139. والملاحظ أن هذا الكلام جاء في باب « *ضرورة الوحدة الإفريقية* » ولا توجد لائحة تخص السياسة الخارجية بين لوائح المؤتمر.

الجزائرية.

غير أن بن بلة استقبل مسئولي حركة فتح الفلسطينية، مخالفا موقـف عبـد الناصـر والجامعة العربية تجاههم[1]: *« كان رأيي انني لا أستطيع ان أترك هؤلاء الأخـوة وأتخلـى عنهم، ما داموا يقولون أنهم سيعملون من أجل تحرير فلسطين بالكفاح المسلح .. تلـك قضية مبدئية بالنسبة لي .. [2] »*

وفي 21 جانفي 1964، فتح مكتب فلسطين بمدينة الجزائر وتميز منذ البـدء بحيويـة كبيرة، إذ أنه نظم، في 17 فيفري، أول أسبوع تضامن مع فلسطين ثم والى المبـادرات. بتلك المناسبة، صادقت الجمعية الوطنية الجزائرية، لأول مرة، على لائحة تضامن طالبـت بالاستعداد لتحرير فلسطين، متمثلا في دعم تلك المنظمة الفلسطينية كأداة لتحقيق تلـك الغاية والقضاء على *« العصابات الصهيونية[3]. »*

على صعيد آخر، ربط أنصار عرفات، انطلاقا من الجزائر، علاقات مثمـرة مـع دول أجنبية كالصين وكوبا، ومع بعض المسؤولين العرب، منهم الدكتور زويـن والـدكتور الأتاسي، اللذين سبق لهما العمل مع جبهة التحرير أثناء حرب الجزائر.

وتكاتف بن بلة وعبد الناصر بقوة، لا سيما خلال إقامة منظمة الوحدة الإفريقية وأثناء لقاءات حركة عدم الانحياز. وقد أطاح انقلاب 19 جوان 1965 بƏ بلة عشية انعقـاد المؤتمر الإفريقي الآسيوي الثاني بالجزائر، حتى لا يجني مزيدا من الدعم لسلطته عبر تحالفاته الخارجية.

2 – ŕâÀYɍâ Ž ţâŀuöâ ŸÀȞöâ ȗŸĔâÀèqâ : 1967 – 1973

أ - ÀəâÂƨâ āÀģş ŷŀɉâ âqÊöâ.

إن إنشاء منظمة تحرير فلسطين بقيادة أحمد الشقيري في ماي، لم يتجاوز في حقيقة

1- كانت الحكومة المصرية والجامعة العربية تؤيدان أحمد الشقيري وتريان أن ياسر عرفات ومنظمة فتح يعملان لصاƖ التيار الرجعي ضد سياسة عبد الناصر.

2- م. خليفة، نفس المصدر، ص 269-270.

3- Cf. texte in extenso in J- P. Chagnollaud, op. cit, p. 121-122.

أمره، التعبير عن توافق شكلي ومؤقت حول نقطة توظيف الحكومات العربيـة للقـضية الفلسطينية. وقد انجلى هذا الجانب في مؤتمر القمة العربية الثالث بالدار البيـضاء، عـام 1965، حيث لم يحصل الشقيري على أي شيء مما وعد به، وعلى الخصوص، الميزانيـة العسكرية اللازمة لإنشاء جيش تحرير فلسطين. لقد كانت الدول العربية، على العمـوم، متخوفة مما قد ينجر عن توحد الفلسطينيين وانطلاقهم في المقاومة. لهذا السبب، لم تقم أي منها بشيء ضد إسرائيل إلى غاية 1967.

منذ 16 ماي 1967، أظهرت الجزائر الرسمية اهتماما واضـحا بتطـور الوضـع في المشرق[1]. أخذت الصحافة تسلط عليه الأضواء. وأفصح رئيس الدولة، هواري بومـدين، عن تأييده غير المشروط لكل من الأتاسي وعبد الناصر، في حين راح عبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجية، يؤكد تضامن حكومته مع البلاد العربية عامة، ومع سوريا خاصة، وينبه دبلوماسيي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا إلى قلق الجزائر. ثم خطت القيادة الجزائرية خطوة جديدة يوم 24 ماي عندما زار الطاهر الزبيري، رئيس أركان الجـيش، كلا من القاهرة ودمشق وعرض على مسئوليهما الدعم العسكري : منذ تلك اللحظـة، أصبحت الجزائر طرفا فعليا في الحرب الإسرائيلية – السورية الـدائرة بعـد وفي الحـرب الإسرائيلية - المصرية المحتملة جدا.

في نفس الأسبوع، اجتمع بالجزائر « الملتقى الاشتراكي العربي » (بين 22 و27 ماي) حيث ناقش المشاركون مشكل « *التحرير الشعبي لفلـسطين*» طـوال اليـوم الأول. بالمناسبة، ألح عبد العزيز بوتفليقة على أن «*الثورة العربية*» مهددة من كل جانـب وأن الأمة العربية مستهدفة عبر عمليات تقسيمها إلى مناطق نفوذ. وعليه، فإن « *الجزائر ستضع كل إمكانياتها المادية والمعنوية في المعركة (...)*».

في 25 ماي، قرر مجلس الثورة في الجزائر أن تستعد البلاد كلها لتلك المعركة وتعـد نفسها في حالة تعبئة. وبعد عودة العقيد الزبيري من المشرق، صرح قائلا : « *إذا كانت*

1- الملخص التالي للوقائع مستمد أساسا من :

J- P. Chagnollaud, op. cit., p.131-139; A. Bennamia, op. cit., p.222-241.

إسرائيل تتذكر الماضي، فإن حلفاءها وحدهم سيتذكرون أن دولـة إسـرائيل كانـت موجودة، وسيبين التاريخ أن القوات التقدمية العربية كانت قادرة على اسـتعمال القـوة لإزالة ما أقيم بالقوة.» وفي 29 ماي، أعلن عن قرار إرسال قوات جزائريـة إلى الجبهـة المصرية وفي فاتح جوان، تم منع دخول الصحافة الأجنبية.

عشية 5 جوان 1967، أفصح بومدين من مدينة بلعباس عن قناعته بأن وحدة مصير الأمة العربية أساسها مشكل فلسطين. ولذا، فإن «*المعركة من أجل تحرير فلسطين هـي معركتنا*»، رغم بعد المسافة بين الجزائر وفلسطين. وخاطب الجنود الـذاهبين إلى جبهـة القتال، يوم 5 جوان، مذكرا إياهم أنهم يحملون في أنفسهم «*مجد الأمير عبـد القـادر والجيش الوطني الشعبي ومليون ونصف من الشهداء* ». في نفس اليـوم ثم في 7 جـوان، أرسلت الجزائر عددا من الطائرات الحربية إلى مصر، لكن أغلبها بقي رابـضا فـوق أرض مطارات الصعيد المصري، على ما يبدو.

كانت التعبئة الفكرية، السياسية والعسكرية تستهدف عدوا محددا، الإمبرياليـة، الـتي تعتدي على الجزائر عندما تعتدي على الأمة العربية، إشارة إلى مشاركة الطيران الأمريكي والبريطاني إلى جانب إسرائيل. وما العدوان الصهيوني سوى امتدادا للعدوان الإمبريالي. في 5 جوان، هاجم متظاهرون المركز الثقافي الأمريكي بمدينة الجزائر وحاولوا القيام بـنفس الشيء ضد القنصلية البريطانية. وفي 6 جوان، وضعت الحكومة الـشركات الإنجليزيـة والأمريكية تحت سلطة الدولة وقطعت العلاقات الديبلوماسية مع الولايات المتحدة، وهو إجراء كان قد تم مع لندن منذ 1965 بسبب مشكل روديسيا. في 8 جوان، فرضـت حظر الصادرات - بدء من البترول – نحو هذين البلدين وكذا دخول سفن « *أعداء الأمة العربية*» ميناء الجزائر.

حتى يوم 9جوان، لم تنشر الصحافة الجزائرية سوى الأخبار السارة : الوضع العسكري العربي ممتاز. في 9 جوان، جرت مظاهرة في العاصمة الجزائرية، سمحت بـها الـسلطات، طالب فيها المشاركون عبد الناصر بمواصلة الكفاح، بل رفعت أثناءها أيـضا شـعارات بالموت له وللاتحاد السوفييتي : « *منذ تلك اللحظة، وقعت فعلا القطيعة الإيديولوجية بين*

العاصمتين الجزائرية والمصرية ». المرارة إزاء الاتحاد السوفييتي لم تكن قليلة أيضا، كما تدل مقالات الصحف، التي ركزت على فكرة محددة : « *يمكن أن نتساءل إذا ما لم يكن البحث عن السلام بكل ثمن لا يدفع القادة الاشتراكيين إلى وضع التأييد المرصود تقديمه إلى حركات التحرر في المرتبة الثانية. إن قيامهم بمساومة هذا التأييد، بحجة أنه قد يولد حربا عالمية، يفتح شهية الإمبريالية*[1]. »

لم يثن وقف إطلاق النار من عزيمة الجزائر مواصلة الكفاح . في 5 جويلية، قام بومدين بجولة استطلاع آراء نظرائه في كل من مصر وسوريا والعراق والسودان والأردن. في عمان والقاهرة، ظهر أن النقطة المهمة هي استرجاع الأراضي، وأن من أجل ذلك، كانت الحكومتان على استعداد للدخول في مفاوضات. أما السوريون، فإنهم باقون على موقف حازم. في موسكو، حيث توجه برفقة عبد السلام عارف، لم يجد بومدين موقفا أقل مدعاة للخيبة. لقد غدت الجزائر شبه معزولة، عربيا ودوليا، في وقت كانت لا تزال تواصل إرسال القوات إلى قناة السويس، وتدريب فرق المتطوعين (مثل تعبئة 5 آلاف طالب وطالبة)، وجمع التبرعات لصالح المجهود الحربي.

كما اجتمع بالجزائر، بدعوة من محمد البجاوي، وزير العدل، ملتقى هام للحقوقيين العرب بين 22 و27 جويلية، خص أشغاله لتحليل مختلف المسائل الشائكة ذات الصلة بفلسطين على ضوء القانون الدولي، مبينا ازدواجية تطبيقه وخرقه المتكرر من قبل الدولة الصهيونية. في كلمة افتتاحه الملتقى، ركز الوزير على تشبيه إسرائيل بالدولة النازية : العنصرية (المبنية على التعصب الديني) وسلوك التوسع الدائم من منطلق البحث عن مجال حيوي[2]. وعند اختتامه للأشغال، أبرز أن فلسطين سوف تضمن، بعد استرجاعها من قبل شعبها، الحماية والحقوق لمختلف الجماعات الدينية[3]. بعبارة أخرى، إنه وعد بتحقيق ما لم يتحقق في الجزائر عام 1962.

1- J- P. Chagnollaud, op. cit., p. 138-139.

2- *La question palestinienne*. Colloque de juristes arabes sur la Palestine. Alger 22-27 Juillet 1967. SNED, Alger, 1968, p. 16-19.

لم أعثر على نسخة عربية لهذا الكتاب.

3- Ibid., p. 226.

من خلال كل ذلك النشاط، كان الحكم، بطبيعة الحال، يدعم موقعه داخل الجزائـر. ظهر ذلك من خلال إقدام رئاسة الدولة، عشية انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطـوم، على وضع شركتي البترول *إيسو وموبيل* تحت رقابة الحكومة، باسم حق الرد على *«العدوان الإمبريالي - الصهيوني على الأمة العربية»*.

من جهة أخرى، وتحت ضغط التجنيد الشعبي الواسع حول حرب جوان، اضطر قائـد أركان الجيش، العقيد الطاهر الزبيري، إلى تأجيل محاولته الانقلابية إلى شـهر ديـسمبر، حسب ما صرح به هو نفسه[1]. وآثرت المعارضة للنظام، المقيمة في المنفى، الصمت عـدة أشهر. أما الطلبة الجامعيون الذين كانوا، قبل فترة وجيـزة يواجهـون الـسلطة عـبر الإضرابات، فإنم أبدوا، بصفة عامة، رضاهم عن التعبئة.

.ŞÀŐ Ÿ‡ Ǵ‹ Ļ‹ǻ – ā

وإذا كان أكبر المنتصرين في الحرب هم الإسرائيليون، فإن الهزيمة التي أصابت الـدول العربية فتحت الباب على مصراعيه لتأكيد الوزن السياسي والعسكري لمنظمة فتح. هـذا الوزن الذي تزايد بعد صمودها في معركة الكرامة في مـارس 1968، أدى في فيفـري 1969 إلى توليها قيادة منظمة تحرير فلسطين.

فيما بين التاريخين، خرجت تلك الحركة إلى العلن ومعها لسان حالها ياسر عرفات.

ففي قمة الخرطوم (29 أوت 1967)، التي رفض بومدين المشاركة الشخصية فيها، عارضت منظمة التحرير الفلسطينية والجزائر، دون غيرهما، تحليل عبد الناصر والملك حسين عن واقعية التعامل مع وجود دولة إسرائيل كونه مضمون من قبل الدول العظمى. وقد ظهر بعد بضعة أشهر أن البيان الختامي الشهير بلاءاته الثلاث - لا للتفاوô مع دولة

1- A. Bennamia, op. cit., p. 259.

عن الانقلاب قال الزبيري فيما بعد: *«وقد كان هدفي هو عقد اجتماع يضم كل أعضاء مجلس الثورة في مدينة البليدة يدعى إليه بومدين لحضوره ضمن كافة الأعضاء ولم يكن في نيتي قلب نظام الحكم أبدا... لكن الذي حدث أن بعد فشل المحاولة جرى تمييع الحقيقة.» الشعب*، 10 أكتوبر 1989، ص 7.

إسرائيل ولا للاعتراف بها ولا لعقد السلم معها -لم يكن سوى للتعمية. لقـد وافقـت حكومتا مصر والأردن على قرار 22 نوفمبر 1967 وقبلتا التفاوô مع إسرائيل، من خلال السيد يارينغ، الوسيط الأممي، ما شكل اعترافا واقعيا بإسرائيل. تجب الإشارة هنـا إلى أن الحكومتين أصبحتا تتلقيان بعد الحرب، عونا ماليا هاما من الـسعودية والكويـت وليبيا الملك السنوسي. على الأثر، دخلت العلاقات بين الجزائر والقاهرة مرحلة فتور، إن لم تكن مرحلة بغض.

©⇑(™ 22 ∇∩∇⇒ √⇑∇ {⇑ ⊇⟨⊄©⊇ ∩∠∑ ⊃©⊂∇⊇
⇑⇒(©⟨⟨ ∑⊂(©⟨∩ ∨∠∩⟨⟨∩ ⊄⇒™⟨∩ {⇑({©© ℘⟨∩
⊇∩¬⟨©⟨∩ ∇∩∪⊇∨∩({©©∇⟨∩ {∇∏©⟨∩
⊄™∨ ⊂∇⊆ ⟨⇓ ™∨ ⟨⊆ {⇑ ∩∑©⇑™ ⊃{ ∇∅∩®⊂⟨∩
.⊃{ ™{ ¬©⟨⇑⟨∩ ⊃{ √⇒⟨∩ ∨© ⟨©∩∨⊇⟨∩

لقد اختارت الحكومة الجزائرية الوقوف إلى جانب فتح، منذ عدة سنوات، لكن الأمر الجديد تمثل في إقدامها عام 1968 على إخراج العلاقة القائمة بينهما من السر إلى العلن : في 11 أفريل، استقبل بومدين رسميا وفدا عن الحركة وتم الإعلان عن فتح مكتب لها في العاصمة الجزائرية.

وفي 15 ماي 1968، أصدرت جبهة تو، لأول مرة، وثيقة تتضمن موقفها في عـشر نقاط، أهمها :

1- الكفاح الشعبي المسلح هو الطريق الوحيد المؤدي إلى اسـتعادة الأرô والحريـة والكرامة.

2- إنه يقتضي، بصورة حتمية، توحيد كافة قوى التحرر الفلسطينية.

3- إذا كان الكفاح المسلح يهم جميع الدول العربية، فإنه يخص الفلـسطينيين قبـل غيرهم.

4- على الجماهير العربية أن تعي أن تنميتها أو تحريرها يخضع لتحرير فلسطين، الأمـر الذي يتطلب منها التجند حول هذا الهدف قبل غيره[1].

في جويلية، صادقت المقاومة على ميثاق « وطني » حل محل الميثاق « القومي » لعـام 1964. وقد ذهبت التعديلات كلها باتجاه تأكيد وجود شخصية فلسطينية مستقلة.

1- J- P. Chagnollaud, op. cit., p. 176-177, A. Bennamia, op. ci.t, p. 293-295.

وعكس الميثاق الجديد مواقف وثيقة الصلة بمضمون نص جبهة تو فيما يتعلق بأولويـة الكفاح المسلح وتشكيل جبهة وطنية وربط مصير العرب بمصير القضية الفلسطينية. وقبل انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس في فيفري 1969، زار ياسر عرفات الـسلطات الجزائرية وصرح، على الخصوص، أن « *الثورة الفلسطينية هي امتداد للثورة الجزائرية* ».

لم يفت المتتبعين والدارسين القيام بإبراز ما اعتبروه عناصر مكونة لهذا « *الامتـداد* » : الاستعمار الاستيطاني هنا كما هناك، فقدان الأرô و« الهوية » [؟] والتشتيت[1].

المعلق السياسي المصري لطفي الخولي رصد، من جانبه، تأثر حركـة فـتح بالتجربـة النضالية الجزائرية في الأسلوب وفي التعلق بالدين كعامل يلعب دور « *الحـافز الروحـي للنضال حتى الموت*[2]. » وبعد أن أرجع هذا ضمنيا إلى الكادر القيـادتين مـن « *الطبقـة الوسطى* » (دون توضيح)، أوصله بما كان يشاع عن أن

« *ثمة ارتباطات معينة بين فتح وبين بعض القوى الرجعية العربية مـن ناحيـة وبعض العناصر المغامرة في الثورة العربية من ناحية أخرى (...)*

ومن هنا كان طبيعيا مع سير الأحداث وعلاقات القوى – بعد الهزيمـة – أن تسارع القوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي، بصفة عامة، إلى إثارة تساؤلات مشوبة بالمرارة والشك حول ''حقيقة دور فتح في المواجهة العربية الأخيرة مـع إسرائيل'' والتي أدت إلى توريط العرب في حرب لم يكونوا على استعداد لها، في حين أنها كانت مخططة ومدبرة من جانب القوى الإمبريالية الصهيونية[3]. »

حتى ذلك الوقت، كان سلوك الجزائر في هذا المجال يتكون من المبـادرات الحكوميـة بصورة أساسية. إلى هذا أضيف عنصران جديدان.

أولهما تمثل في إنشاء لجنة جزائرية لمساندة فلسطين في بدية 1968 بمبادرة وعضوية مثقفين مقربين من الطبقة السياسية، أمثال رئيس اللجنة مصطفي بن تومي (وزير العدل

1- J-P. Chagnollaud, op. cit., p. 17-54 et p. 176-184; A. Bennamia, op. cit, p. 89-111.

2- لطفي الخولي، *5 يونيو الحقيقة..والمستقبل*.المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1974، ص 349.

3- نفسه، ص 351-352.

السابق ونقيب المحامين) وجلول ملائكة (مسؤول علاقات جبهة تو مع حركات التحرير) ومحمد قصوري (مسؤول العلاقات الدولية في جبهة تو) وممثلين عن المنظمات الجماهيرية. وقد حددت غاية هذه اللجنة في إسماع صوتنا في الخارج، عامة، وفي أوربا، خاصة.

الأمر الجديد الثاني هو ترسيم استقبال الجامعة الجزائرية للطلبة المنضوين تحت لواء فـتح ابتداء من الدخول الجامعي في خريف 1968. فقد جرى توزيع بضع عـشرات بـين العاصمة ووهران، وهو عدد ضئيل جدا مقارنة بعدد الفلسطينيين المقيمين بالجزائر حينذاك (بين 2000 و4000 شخص) أغلبهم ينتمـون إلى فـتح ويـشتغلون في التعلـيم أو المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة.

في سبتمبر ثم في ديسمبر من نفس العام، اجتمعت بالرباط القمتان الإسلامية والعربيـة على التوالي.

في الأولى، ناضل الفلسطينيون والجزائريون بعناد ليستطيع وفد خالد الحسن أن يحـضر بصفة مراقب وأن يسمع صوت فلسطين.

وفي الثانية، انبرى بومدين كطرف مقابل لعبد الناصر، عازما على مكافحة فكرة الحل التفاوضي، مشككا في إرادة مصر مصارعة إسرائيل. بل يكون قد تحداه بعرضـه القيـام بالزج بنصف الجيش الجزائري وبموارد بلاده في المعركة إذا تخلت الدول المعنية عن قـرار 22 نوفمبر 1967 وتبنت خطة حربية محددة. واعترô على طلب الرئيس المصري توفير مساعدة مالية إضافية.

بالنسبة للقادة الجزائريين، لم يبق مجال للتحفẓ في شأن دعم الفلسطينيين، موضحين في نفس الوقت، أن الدول العربية حرة في التعامل مع الدولة الصهيونية لاسترجاع أراضـيها المحتلة. إنهم ظلوا يعتبرون أن « *الكفاح المسلح يبقى أكثر من أي وقت مـضى الـسبيل الوحيد للوصول إلى حل يتلاءم وطموحات الجماهير*[1]»، رافضين الاعتراف بوقف النـار ولNطة كاتب الدولة وليام روجرز القاضية بتسوية الـ اع بين الدول القائمة بعيدا عن قضية

1- بيان مجلس الثورة 29 جويلية 1970.

الشعب الفلسطيني. وعليه، فإنهم أعادوا القوات المتمركزة بالمواقع المصرية منذ جوان 1967، الأمر الذي أثار بعض النقد في المشرق. فأكد بومدين من جديد عند استقبال تلك القوات يوم 24 أوت 1970، على أن قرار 22 نوفمبر والخطة الأمريكية لا يمكن تطبيقهما إلا بشرط تصفية المقاومة الفلسطينية، «*الأمر الذي لا نشاه*». وقد جاءت التطورات التي حصلت بعد أسابيع قليلة من ذلك تأكيدا على أن تلك المخاوف كانت في محلها.

لقد أحدث القمع الذي سلط عليها في الأردن في سبتمبر وهنا شديدا بالمقاومة الفلسطينية. في ظل قبول خطة روجرز والعجز عن محاصرتها شعبيا، حصل عزل موضوعي للمقاومة، فسقطت آلاف الضحايا من الفلسطينيين، من ضمنهم قسم هام من الطاقة الحربية الهجومية. وفقدت القواعد الأساسية لانطلاق العمليات نحو أهداف العدو إذ كانت 70 % منها تشن من أراضي الأردن. واستغلت سلطات لبنان ذلك الوهن لتفرض تجميد نشاطات الفلسطينيين فوق التراب اللبناني، في حين كان التحرك من الجولان يخضع للتصريح الحكومي السوري. لكن الأزمة كانت ذات بعد داخلي أيضا إذ أنها كشفت عن بعض المساوئ تخص العلاقات بالجماهير ومسائل الإستراتيجية والتكتيك وما ينجر عن هذه كلها من تعثر الانسجام الداخلي. فظهرت فصائل جديدة مثل «سبتمبر الأسود» التي نفذت في سبتمبر 1972 عملية خطف رهائن أثناء ألعاب ميونيخ الأولمبية. من جهتها، وظفت إسرائيل الأزمة لتطبيق خطة حقيقية لإرهاب الدولة : في بضعة أشهر، قامت مخابراتها باغتيال عدة مسؤولين سامين في المقاومة وإلحاق الإعاقات بعدد آخر.

عقد السبعينات كان على مستوى الوطن العربي عقد دفن عبد الناصر سياسيا وإيديولوجيا، وإعادة ترتيب خريطة التحالفات العربية والدولية، بدءا بمصر، بطبيعة الحال. نظام أنور السادات تبنى في الداخل القمع الشديد ضد كل من تسول له نفسه إبداء الاحتجاج على سياسة التراجع عن الثورة الوطنية، المسماة هناك أيضا « اشتراكية »،

وهذا في جو يوحي رسميا بإزالة السطالينية المحلية ومكافحة قبضة المخابرات.

وعلى الصعيد الخارجي، تم تبنّي إستراتيجية تفترض أن التقارب مع الولايات المتحدة وحده يسمح بممارسة الضغوط اللازمة على إسرائيل من أجل حل سلمي. لكن التنازلات المتتالية لم تشبع نهم أمريكا كما أصبح بديهيا في مطلع 1973. ولذا كانت مصر تقوم، إلى جانب هذه السياسة، ببناء منظومة عسكرية قوية.

في سورية، طبع حزم متزايد سياسة رئيس الدولة الجديد الجنرال حافظ الأسد. هنا أيضا بدأ عصر الأتاسي المتسم بالغليان الإيديولوجي يتوارى. وإذ أبقت الحكومة الجديدة على معارضتها لقرار 22 نوفمبر 1967، فإنها أخذت كذلك تبحث عن وسائل المناعة الذاتية بمساعدة الاتحاد السوفييتي.

أما الأردن، الذي تخلص من الوجود الضاغط للمقاومة الفلسطينية، فقد قام بنشر إستراتيجيته بطلاقة. اقترح الملك حسين في مارس 1972 أن تدخل الضفة الغربية لنهر الأردن، بعد جلاء الإسرائيليين عنها، ضمن فيدرالية بعاصمتين - عمان والقدس - تكون فيها الضفة منطقة فلسطينية ذات حكم ذاتي، عاصمتها جزء من القدس التي سيكون جزؤها الآخر عاصمة لإسرائيل. هذه الخطة كانت تلتقي مع خطة الإسرائيلي آلون في اعتماد رفض الواقع الوطني الفلسطيني كجزء من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

بالنسبة للمسؤولين الجزائريين، كانت أحداث عمان هي البداية العملية لتطبيق الخطة الأمريكية الرامية إلى تصفية المقاومة الفلسطينية بصفة نهائية.

بدء من 14 سبتمبر، انطلق « صوت العاصفة » يبث برامجه من إذاعة الجزائر، تعويضا عن القاهرة حيث فرض عليها الصمت في جويلية. أشكال أخرى، ظاهرة وخفية، للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، رسميا وشعبيا، كانت جارية دون توقف، مثيرة حنق النظام الهاشمي في عمان.

في 23 سبتمبر 1970، نشر وزير الإعلام والثقافة، أحمد طالب الإبراهيمي، مقالا في يومية *لوموند* الفرنسية موجها للرأي العام الأوربي. لقد جاء فيه أن الحرب أفضت « *قبل كل شيء إلى تأكيد الواقع الوطني الفلسطيني بصورة لا رجعة فيها* ». وأما موقف الجزائر من نتائجها، فهو محكوم باعتبارات ثلاثة :

«1 - يجب عدم نسيان في أية لحظة أصول ال اع وغايات الكفاح».

فالأمر لا يتعلق فقط بمحو عواقب عدوان 1956 أو استرجاع بعض الأراضي التي احتلت منذ 1967 وإنما يتعداه ليشمل إزالة الظلم الذي وقع في حق الفلسطينيين عام 1948. *«إننا نرفض قرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر و"خطة روجرز" لأننا نرى فيهما محاولة جديدة لتقنين ذلك الاغتصاب وجعله أبديا ».*

2 – المعركة طويلة الأمد.

إنا ليست بين جيوê تقليدية، بل يتوقع *«أن تنظم المقاومة صفوفها وأن تمتد إلى مجموع البلاد العربية.»* وعليه، لا يمكن للجزائر أن تنصح الفلسطينيين بقبول "سلم الشجعان"، الذي سبق لها رفضه أثناء حرب تحريرها كونه يهدم المعنويات، بل لا يمكنها إلا أن تعلن بأنا لن تساوم مساعدتا لهم.

3 - *« طالما لن تقبل القوى العظمى وضع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ الفعلي، لا يسعنا إلا القول أن ما أخذ بالقوة لا يمكن استرجاعه إلا بالقوة[1]».*

تواصل تدهور العلاقات الجزائرية الأردنية، ولم تتوقف حملة النقد الموجه لسياسة تلك المملكة. في 29 مارس 1971، صرح بومدين : *« عندما نقول أن بعض الحكومات ترتبطا ارتباطا وثيقا بالدول الإمبريالية، فإننا نفكر مثلا في حكومة عمان. إن الولايات المتحدة قررت حمايتها مثلما تحمي حكومة تل أبيب ... هل ينتصر العرب على إسرائيل وعلى أعدائهم بمثل هذه الحكومات ؟[2]»*

بعد بضعة أعوام، تم توظيف بعض هذه الحجج ضد المغرب الأقصى، كما سنرى في الفصل التالي.

وفي نهاية اجتماع استثنائي مشترك بين مجلس الثورة والحكومة عقد في جويلية 1971، صدر بيان تضمن الإجراءات السياسية التالية :

1 - وقف جميع العلاقات مع النظام القائم في الأردن .

- - - - - -

1- Reproduit in A. Taleb Ibrahimi*, de la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)*. SNED, Alger,3ème édition, 1981, p. 47-51.
2- J-P. Chagnollaud, op. cit., p. 211.

2 - اعتبار « *هذا النظام يشكل تناقضا أساسيا مع مواصلة كفاح الشعب الفلـسطيني ومع تطلعات الأمة العربية* ».

3 - « *مواصلة دعم الثورة الفلسطينية في الميادين العسكرية والمالية والديبلوماسية* ».

4 - مطالبة الدول المجاورة لفلسطين بتسهيل وصول المـساعدات الموجهـة للثـورة الفلسطينية وجعل الدبلوماسية الجزائرية الموقف من هذه الثورة معيارا وهدفا لنشاطها[1].

بعد أسابيع قليلة، عقد بالجزائر المؤتمر السادس للطلبة الفلسطينيين تحت شعار :

« *تحرير عمان مرحلة تؤدي إلى تحرير فلسطين* ».

سياسة استملاك القضية وتفتيت المقاومة : هذا هو مدعاة الحنق الرسمي. فلم تدخر تلك السلطات جهدها قصد الوصول إلى موقف أسلم، على صعيد المقاومة كما على صـعيد الدول العربية، باستثناء الأردن.

في ماي 1972، زار السادات الجزائر واجتمع مع كل من بومدين والقذافي. وعلـى الأثر، جاء في البيان المشترك أن هؤلاء القادة قرروا اتخاذ كافة التدابير والوسائل الفعالة التي تدخل ضمن خطة تحرير ذات أهداف محددة تكون قاعدة عمل عربي منسق مـن أجـل استرجاع الأراضي وضمان مواصلة الثورة الفلسطينية كفاحها المظفر. هذا النص لم يأخذ دلالته الكاملة والملموسة سوى عند قيام حرب أكتوبر 1973.

في ديسمبر التالي، زار بوتفليقة دمشق وعبر عن موقف إزاء سياستها أقل تحفـظ مـن السابق، إذ جرى تأكيد دعم سوريا السياسي والمادي مع إثبات أن لا سلام ولا أمن قبل الانسحاب غير المشروط لكافة القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية وضمان حقـوق الشعب الفلسطيني المشروعة في أرضه ووطنه، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير[2].

Àǂžǫõǚ ǡÀǥş ÀəåÂƨå – ǯ.

في 6 أكتوبر 1973، عبرت القوات المصرية قناة السويس واقتحمت خط بار - ليف في حين غزت القوات السورية هضبة الجولان.

1- J-P Chagnollaud, op. cit., p. 211 – 212.
2 – Ibid., p. 215.

أثناء الأيام الأولى من هذه الحرب الرابعة العربية الإسرائيلية، انتشر لدى العرب حماس يختلط بالقلق ولدى الإسرائيليين اندهاê مختلط بالتعالي : كانت الأساطير لا تزال راسخة، إذ أن العرب لا يجرؤون على الاعتقاد أنم قادرون على تحدي إسرائيل، والإسرائيليون لا يساورهم شك بشأن مناعتهم. فتبين أن لهؤلاء قابلية للهزيمة ولأولئك القدرة على القتال. والعرب تصالحوا مع أنفسهم، فتصالحوا فيما بينهم وأظهروا فاعلية ميدانية : لأول مرة تكونت جبهة عربية موحدة لاشك أنا محدودة وتعتريها نقاط ضعف وتناقضات.

غداة اندلاع الحرب، أشارت وكالة الأنباء المصرية إلى وصول طائرات جزائرية بينما تحدثت الصحافة الجزائرية عن التحاق وحدات بالجبهة المصرية. وفي 12 أكتوبر، ذكرت *لو موند* أن إمدادات جزائرية هامة بالرجال والعتاد في طريقها إلى الشرق الأدb لتنضاف إلى أسراب الطائرات التي سبق إرسالها. وعادت نفس اليومية الفرنسية، بعد شهر (14 نوفمبر)، للحديث عن نفس الموضوع، محاولة وضع حصيلة حذرة بواسطة أرقام ضخمة : عشرات الطائرات، مئات الدبابات والعربات المدرعة، حوالي 25 ألف رجل. إلى هذا، يجب إضافة الأسلحة السوفييتية التي طلب بومدين إرسالها رأسا والتي بلغت، بلغة الاقتصاد، مبلغا يعادل مجموع تحويلات العمال المهاجرين الجزائريين طوال سنة. كما أن الجزائر تكون قد أمدت مصر وسوريا بعدة ملايين من الأطنان من البترول ووجهت فريقين طبيين واثني عشرة طنا من الأدوية إلى سوريا[1].

وربطت اتصالات دائمة بين الجزائر والقاهرة ودمشق ومع المقاومة الفلسطينية. وفي 13 أكتوبر، تمت إعادة العلاقات مع عمان.

على مستوى وسائل الإعلام، جرى التركيز على النقاط الثلاث التالية : انيار أسطورةالمناعة الإسرائيلية، دور الفدائيين والدعم غير المشروط للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل.

1- N. Grimaud, «Le Maghreb et la guerre d’octobre», *Maghreb-Machrek* n° 60.

على مستوى السلطات، تميز السلوك بالحزم الهادئ.

فالجو اختلف عما كان عليه في جوان 1967، حيث ارتفعت درجة التجنيد إلى حد انعدام التلاؤم مع الواقع العسكري الكارثي. في 1973، كان نظام بومدين قد أصبح ثابت القدمين في الداخل، معترفا به على الصعيد الدولي كواحد من كبار زعماء العالم الثالث. منذ الندوة الرابعة لحركة عدم الانحياز التي اجتمعت بالجزائر في سبتمبر 1973، أصبح بومدين رئيس ذلك التجمع القوي. وعلى الفور، وظف ذلك البعد السياسي المتميز لفائدة القضية العربية، وهو على علم، بدون شك، بنوايا القادة المصريين والسوريين. وكانت النتيجة قيام عدة دول بقطع علاقاتها بإسرائيل، منها كوبا التي اختار رئيسها التصريح بذلك من الجزائر.

وفي رسالة للقوى العظمى الخمس، مؤرخة 7 أكتوبر، ذكر بومدين بقرارات ندوة الجزائر، وعلى الخصوص قرار نبذ حيازة الأراضي بالقوة وضرورة إحقاق الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم لإسرائيل من شأنها أن تسمح لها بمواصلة العدوان والتوسع.

وعلى إثر زيارة مبعوث الرئيس المصري للعاصمة الجزائرية في 12و13 أكتوبر، انطلق وفد هام يرأسه بومدين صوب موسكو. كان الجزائريون يريدون معرفة الإجابة على سؤال محدد : هل الاتحاد السوفييتي مستعد لتقديم العون للعرب في حرب طويلة الأمد ضد إسرائيل؟ بعد محادثات مع بريجنيف، كوسيغين، بودغورني، قروميكو والماريشال غريتشكو، « تبين بسرعة أن موسكو لا تقبل تقديم العون الضروري، أولا لأن الكريملين لم يكن مستعدا بعد للاعتراف بكفاءات العرب العسكرية رغم الانتصارات التي حققوها في الميدان، ثم لأن استجابته فضلا عن ذلك كانت كفيلة بتعريض التعايش السلمي لمخاطر جسيمة [1].»

من هذه الناحية، لم يتغير الموقف، إذن، عما كان عليه في 1967: لمصالح الانفراج

1- J-P.Chagnollaud, op. cit., p. 249.

الأولوية المطلقة على ما عداها، وهو ما جدد لدى الجزائريين الشعور بخيبة الأمل والاقتناع أن موسكو ليست المركز الحيوي للثورة. هذا مع العلم أن القادة السوفييت استجابوا لطلب زيادة إرسال الأسلحة ويكونوا قبضوا جزء من ثمنها فورا بالعملة الصعبة.

في 16 أكتوبر، قررت بلدان الخليج المنتجة للبترول الرئيسية الست، المجتمعة بالكويت، زيادة الأسعار بصورة انفرادية. وفي الغد، قرر تسعة أعضاء من العشرة المكونين للمنظمة العربية لمنتجي البترول، برئاسة بلعيد عبد السلام، الوزير الجزائري للصناعة والطاقة، السير في سياسة تخفيض الإنتاج بمقدار 5 % شهريا، على أساس إنتاج سبتمبر، إلى غاية انسحاب القوات الإسرائيلية التام من جميع الأراضي المحتلة أثناء حرب جوان 1967 واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

كانت تلك أول مرة تلجأ فيها بلدان العالم الثالث إلى استخدام ثرواتها الطبيعية دعما لمواقفها السياسية.

وبالطبع، لم يكن ذلك الاستخدام يحمل نفس الآثار على الملتزمين به.

كانت مرارة الجزائريين من حدوث وقف القتال على قدر التزامهم، وإن أخفوها طيلة أيام عديدة وظفوها لمضاعفة الاتصالات بكل من مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. فالموقف الرسمي لم ينشر إلا في 30 أكتوبر، متضمنا ما يلي : عدم الفصل بين الجبهات العسكرية والاقتصادية والسياسية يقتضي ضرورة استمرار تحلي البلدان العربية باليقظة والاتحاد حول مصر وسورية وفلسطين حتى تتحقق غايات النضال. إنه رد فعل يختلف عما بدر من السلطات الجزائرية غداة جوان 1967 حيث جرى التعبير عن اختلاف وجهة نظرها ورفض بومدين الذهاب إلى القمة العربية بالخرطوم الخ. في هذه المرة، فضلت نفس السلطات إخفاء انتقاداتها ومنح الأولوية المطلقة لوحدة الصف العربي. فبعد بضعة أسابيع، اجتمعت القمة العربية في العاصمة الجزائرية، وبعد انتهائها، صرح

بومدين : « *كان بودي أن تستمر المعركة مع علمي أن هذا قد يتم على حساب التنمية ، على حساب بناء العديد من المدارس والمستشفيات والمصانع ... ولكن في مثل هذه*

الظروف، يكون تبني موقف يؤدي إلى سحب الغطاء عن مصر وسورية خطأ تاريخيـا[1].»

في الخريف، انتخب عبد بوتفليقة، وزير خارجية الجزائر، رئيسا للجمعية العامـة للأمـم المتحدة. فاستغلت الفرصة لتنظيم استقبال ياسر عرفات من قبل تلك الهيئة في أكتوبر على النحو المخصص للرؤساء. وبعد أيام، دافعت الجزائر، في قمة الرباط (26 – 29 أكتوبر)، عن مبدأ « منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ». يمكن القول أن القيادة الجزائرية أصبحت، منذ ذلك الوقت، تنسخ مواقفها بشأن النزاع العـربي الإسرائيلي من مواقف قيادة فتح، التي كانت تطالب بحل شامل. فلم تعـارض سياسـة الخطوة خطوة التي جربها هنري كيسنجر في 1974 مع كل من مصر وسـوريا، بـل أعادت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في نوفمبر من تلك السنة. وفي نهايـة جوان 1975، سحبت قواتها من مصر.

3 - [illegible].

في تلك الأثناء، انفجرت عدة نزاعات حدودية في المنطقة.

[illegible] - [illegible].

في مارس 1971، اعترفت السلطات العراقية باستقلالية الأكراد العراقيين، مفهومة من قبلها على أنها حرية ممارستهم لغتهم وثقافتهم الخاصة والاستفادة بقدر مـن الـسلطة لا مركزية. في آخر ماي 1972، طلب شاه إيران من الرئيس الأمريكي، رتشارد نيكسون، عند زيارته طهران، مساعدته على خلق متاعب للعراق عن طريق جماعة مصطفى البرزاني، وهو ما تم. «تقرير بايك»، المؤرخ 19 جانفي 1974، والذي كشف الأمر، يوضـح : «الرئيس والدكتور كيسنجر والشاه، سواء بسواء، لم يكونوا راغبين في حصول زبائننـا (الأكراد) على الانتصار. لقد كانوا يريدون أن يكون المنتفضون على درجة من القـدرة يكفي فقط لتغذية مستوى من العداوة يقوض موارد الدولة المجاورة[2].»

------

1 - Ibid., p. 252.
2- Cité in B. Boumaza, Ni émir ni ayatollah. Editions Cana, Paris, 1984, p. 28.

ثم اتصل الشاه بالقيادة العراقية وعرض عليها، أكثر من مرة - لا سيما بواسطة تركيا ومصر- عودة السلم مقابل إلغائها العلني لاتفاق 1937 الذي رسم الحدود بين بلديهما. كان الرئيس أنور السادات قد ربط علاقات وثيقة بالزعيم البرزاني، وبين حرب أكتوبر واتفاقات كامب ديفيد، وظف الورقة الكردية ضد العراق على طريقة الشاه : التخلي عن دعم البرزاني مقابل حياد العراق في مسألة عقد صلح مصري - إسرائيلي. لتفادي التورط، فضل صدام حسين وساطة الجزائر. من جهتها لم تكن الحكومة الجزائرية على علاقة ود مع إيران. لقد اعترفت باستقلال الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971، كما أنها عملت مع ليبيا كي يعاقب مجلس الأمن الأممي إيران على غزوها الجزر الثلاث لمضيق هرمز (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وحلولها محل بريطانيا المنسحبة رسميا من المنطقة. وكانت العاصمة الجزائرية تأوي الممثلين ''للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي وعمان'' حين تدخلت القوات الإيرانية، في ديسمبر 1973، بطلب من السلطان قابوس، ضد محاربي تلك الجبهة. وقد تم سحقهم بعد سنتين، وكللت العمليات الحربية ببروز دولة إيران كدركي خليجي ناجح، من جهة، وتوسع الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة من جهة ثانية[1].

ومع ذلك، أعلن، يوم 17 مارس 1975، بمناسبة عقد قمة منظمة البلدان المصدرة للنفط في الجزائر، عن التوصل إلى اتفاق عراقي إيراني وكلف عبد العزيز بوتفليقة بمتابعة تنفيذه والتحكيم بين المتنازعين عند الضرورة. غير أن الأمور لم تتقدم كثيرا، وعندما غادر بوتفليقة الوزارة والجزائر، بعد وفاة بومدين، بقيت القضايا الخلافية الرئيسية بين إيران والعراق دون حسم.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، قرر النظام الجديد إجلاء قواته من عمان لكنه لم يفعل نفس الشيء في العراق. ما جعل الرئيس صدام حسين يصرح ببطلان

1- للتفاصيل أنظر محمد عدنان مراد، *صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي*. دار دمشق للطباعة والنشر 1984، الباب الثامن، الفصول الثالث والرابع والخامس.

اتفاق الجزائر وبعزمه استرجاع الأراضي الشمالية المتنازع عليها – خوزستان بالنسبة لإيران وعربستان بالنسبة للعرب - بقوة السلاح. وأعلن، في نفس الوقت، رفضه المسبق لأية وساطة عربية. لكن بعد عامين من المعارك الطاحنة، عبر العراق عن استعداده وقف القتال فورا وإجلاء قواته من كافة الأراضي الإيرانية والنظر في اقتراحات البلاد الوسيطة لضمان شروط سلام عادل ودائم مع إيران[1]. وقد قامت محاولات وساطة عديدة دون جدوى، لإصرار إيران على شرط مسبق تمثل في تنحية صدام حسين من السلطة. من جهة أخرى، كانت القيادة الإيرانية تحاول فك العزلة من حولها. فقبلت وساطة الجزائر في مسألة الرهائن الأمريكيين، إذ تم إطلاق سراحهم في جانفي 1981. وفي 17 أفريل 1982، استقبل صدام حسين الوزير الجزائري للخارجية، محمد الصديق بن يحيى. لكن يوم 4 ماي التالي، أعلن عن إسقاط الطائرة المقلة للوزير وللوفد المرافق له، بينما كانت تدخل الأجواء الإيرانية، قادمة من أنقرة. لجنة التحقيق الجزائرية لم تنشر أبدا نتيجة تحرياتا، في حين كررت الصحافة الجزائرية – التابعة حينذاك للحكومة في كل شيء – اتام طهران للطيران الحربي العراقي، وهو الاتام الذي يبدو الجنرال خالد نزار متشبثا به[2]. أما بشير بومعزة، وزير الاقتصاد في حكومة بن بلة ورئيس الغرفة البرلمانية الثانية («مجلس الأمة») عام 1998، فإنه أصدر، بعد الحادث المذكور بسنتين، كتابا يدافع فيه عن مواقف العراق في حربا ضد إيران، ويبدي فيه ميلا إلى تحميل إسرائيل مسؤولية إسقاط الطائرة[3]. الشيء الأكيد هو أن تلك التضحية لم تضع حدا للحرب، التي استمرت إلى غاية مطلع أوت 1988 وكرست مزيدا من التقسيم العربي بين تحالف يضم سوريا وليبيا حول إيران وآخر يضم العربية السعودية والأردن ومجلس التعاون الخليجي حول العراق، تمهيدا لحرب خليجية أخرى.

------

1 - B. Boumaza, op. cit., p. 273.
2- K. Nezzar, op. cit., p. 268.
3- B. Boumaza, op. cit., p. 277-278.

ā – ÓGAلار.

بعد هزيمة جوان 1967، ثم مذابح « أيلول الأسود » 1970 في الأردن، توجهـت موجات جديدة من المهجرين الفلسطينيين إلى البلاد العربية، لاسيما لبنان، حيث أصـبح العدد الإجمالي للفلسطينيين يبلغ 300 أو 400 ألفا، على ما يقال. في تلك الـسنوات، تشكلت معارضة سياسية وعسكرية لبنانية لوجود المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنـان، بحجة أنه يتسبب في الهجومات الإسرائيلية المتكررة وفي زعزعة استقرار النظام القائم لصا٢ المسلمين. وأدت المواجهات بين الجانبين، المدعومين بأطراف عربية ودولية، إلى التمهيـد إلى الحرب اللبنانية العامة في أفريل 1975.

في 26 فيفري، قام الجيش اللبناني بإطلاق الرصاص على صيادي صـيدا المتظـاهرين والمدعومين من قبل اليسار اللبناني والفلسطينيين. في الشهر التالي، قدمت الجزائر للحكومة اللبنانية 100 مليون دولار لشراء أسلحة دفاعية[1]. وبعد عام، دخل الجيش السوري أرô لبنان بحجة فرô النظام. في البدء، لم تحرك الحكومة الجزائرية ساكنا، لكنها سمحـت، في جوان، لمواطنين فلسطينيين باحتلال السفارة السورية في العاصمة الجزائرية وبقيام مظاهرة ضد سوريا. وفي نفس الوقت، أرسلت وزيرها للتعليم الابتدائي والثـانوي – لا وزيـر الخارجية – لمرافقة العقيد عبد السلام جلود، نائب الزعيم الليبي، في مهمة وساطة لم تتوقع لها النجاح، من جهة، ووحدة عسكرية رمزية مكونة من 400 جندي جزائري لتشارك، مع وحدات عراقية وليبية مماثلة، في المهمة السورية في لبنان، من جهة أخرى.

في قمة الرباط، في أكتوبر 1974، ناضلت الجزائر من أجل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني له الحق في إقامة سلطة وطنية مستقلة على كل أرô فلسطينية يتم تحريرها. أتبع ذلك، كما سلف الذكر، باستقبال جمعية الأمم المتحدة لياسر عرفات وتصويتها على لائحة تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير

1- N. Grimaud, *La politique extérieure de l'Algérie*, op cit., p. 251.

المصير والاستقلال والسيادة. نظم الحلف المعادي، في فيفري 1976، هجوما عسكريا على المقاومة وحلفائها، انتهى بمذابح جديدة في حق الفلسطينيين، لا سيما في تل الزعتر : لم يترك تواطؤ القوات السورية مجالا لمزيد من السكوت. فأدانت السلطات الجزائرية عمليات تصفية المقاومة الفلسطينية، بل هاجمت أسبوعية جبهة تو *ريفولوسين أفريكان* ما اعتبرته خطة أردنية سورية للاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الأردن وتجزئة لبنان[1]. بالنسبة لعبد العزيز جراد، أحد كبار موظفي الإدارة المركزية الجزائرية، كان التدخل السوري غير مفهوم في البداية : « *في الظاهر، تبين العلاقات العربية البينية تمايزا بين اتجاهين سياسيين : اتجاه مصر ما بعد عبد الناصر، التي قررت أن تدير وجهها نحو المعسكر الغربي وأن تحضر سلما منفردا مع دولة إسرائيل واتجاه سوريا، المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي والحامية للوحدة العربية في وجه العدوان الإسرائيلي. في الحقيقة، كان الواقع أكثر تعقيدا من ذلك. فالخلافات بين الحكومتين السورية والمصرية كانت في أساسها تكتيكية، بينما كانتا تسعيان، على الصعيد الاستراتيجي، إلى تحقيق نفس الغاية : تصفية المقاومة الفلسطينية والتفاوض مع إسرائيل*[2]. »

بعد حرب أكتوبر، أصبح حافظ الأسد، مثل السادات، مستعدا للتعاون مع كافة الأنظمة العربية، وكذلك مع إيران والولايات المتحدة. الفارق بينهما تمثل في تخلي الرئيس المصري عن الخطاب الوحدوي والسير في « سياسة الانفتاح » على الرأسمال الدولي والإعلان عن عزمه عقد اتفاقات منفردة مع إسرائيل. الأمر الذي أراد الأسد استغلاله ليحل محل مصر كقوة إقليمية. فتحالف مع القوى اللبنانية المعادية للمقاومة الفلسطينية، قصد تحييد التيار المناهض للتفاوض المنفصل وجلب دولارات الخليج. لكن إسراع السادات الخطى ثم قيامه بزيارة القدس في نوفمبر 1977 والصدمة الشديدة التي أحدثتها

لدى العرب، كانت عوامل جعلت الرئيس السوري يتريث ويرفض الـسلام الأمريكـي ويلتحق، في قمة طرابلس بين 1 و5 ديسمبر، ب« جبهة الصمود والتصدي » المتكونة

1- Ibid., p. 252.
2- A. Djerad, *Dualité du mond arabe*. ENAP-ENAL-OPU, 1987, p. 158.

من كل من ليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي ومنظمة التحرير الفلسطينية. بالنسبة للأطراف الأربعة الأولى، كانت الغاية الأساسية تتمثل في الضغط على حافȘ الأسـد لثنيـه عـن مشروعه، في حين كان هذا الأخير يستهدف عزل مصر، الشيء الوحيد الذي تحقق فعلا. بل إن الدبلوماسيتين الجزائرية والسورية عملتا سويا من أجل إنشاء قوات أﻻﻧﻴﺔ تتمركز في الجنوب اللبناني ومن أجل إقناع عرفات بالتعامل مع هذه القـوات، أي عـدم مهاجمـة إسرائيل من هناك. وفي نفس الوقت، أصبحت الجزائر ملجأ المعارضين المصريين للسادات.

.ɗɅɗƨä ĿŸȞţä : ÀəäÂƨä – ǯ

سبقت الإشارة إلى احتكار الرئيس، بمعاونة وزيره للخارجية، لإدارة السياسة الدولية. فكان من النادر – مثلما مر بنا - تسجيل مواقف أطراف أخرى لا تأź ترديدا لما يعبر عنه الرئيس والوزير. لم يجر نقاê حقيقي حول تلك السياسة في الـلس الـوطني التأسيـسي (1962 – 1965) كما في مؤتمر جبهة تو عـام 1964. وبـين انقـلاب 1965 والمصادقة على الميثاق الوطني وعلى أول دستور دائم عام 1976، تعزز ذلك الأسـلوب بدرجة أعلى بكثير، رغم التنديد به عند قيام الانقلاب.

والملفت للانتباه هو أن صياغة هذه النصوص الأساسية جرت باسم ضرورة « *تـشييد دولة لا تزول بزوال الرجال* »، حسب الخطاب الرسمي، وباسم ضرورة توسـيع قاعـدة النظام الداخلية في وجه الضغوط الخارجية (لا سيما الوضع الحدودي مع المغرب)، حسب واحد من مستشاري الرئيس حينذاك[1].

قبل التوقف عند تصور العروبة الذي ضمه الميثاق بين دفتيه، يجدر تقدĆ محتوى المحاضرة التي ألقاها محمد الشريف مساعدية، مسئول قسم التوجيه والإعلام بجبهة تو في حينها، في

ندوة الخرطوم حول الفكر العربي بين 15 و25 مارس 1970. لقد راح مساعدية يدافع عن تكوين ما سماه «*الجيش الثوري الشعبي*» القادر على الدفاع عن «*الثورة العربية*»،

1- B. Nabi, op. cit., p. 282.

ليحل محل «*الجيش التقليدي*» المقطوع عن الجماهير والذي لا يعدو كونه «*أداة فيخدمة الطبقة الحاكمة*»، تتحكم فيها أيدي قيادة «*حبيسة معلوماتها ومناهجها الأكاديمية*[1]». ثم قدم مساعدية درسا عن تاريخ حرب التحرير الجزائرية من كلمة العربي بن مهيدي «أخرجوا الثورة إلى الشارع»... إلى الجيش موحد الشعب وخادم التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال[2]. إنه بالطبع نقد مباشر للقيادات العربية السياسية والعسكرية، المسئولة عن هزيمة جوان 1967.

بعد مرور ثلاثين سنة، كرر الجنرال خالد نزار نفس الانتقادات لكن، هذه المرة، لتسيير حرب الاستنزاف بمنطقة قناة السويس التي شارك في إحدى مراحلها بدءا من أكتوبر 1968على رأس لواء جزائري. إنه خص عدة صفحات لبيان تلقين أساليب كفاح الجزائريين – وكان بينهم عدد من مجاهدي حرب التحرير – للمصريين وخلص إلى أن «*المصريين استنتجوا من حرب الاستنزاف العديد من الدروس، سمحت لهم، حسب رأيي، إثراء خبرتهم. إني أكاد أكون متأكدا من أن عبور قناة السويس بنجاح في 1973 حصل بفضل تلك الدروس المتعددة*[3].»

إلى جانب خبرة حرب التحرير ضد الاستعمار، قدمت القيادة الجزائرية للعرب خياراتها الإيديولوجية وتجربتها في الميدان الاقتصادي، بوصفها نموذجية أيضا.

بين 1970، تاريخ انطلاق المخطط الرباعي الأول، و1976، سنة المصادقة باستفتاء على الميثاق الوطني وعلى أول دستور دائم، وقعت أحداث هامة جدا بالنسبة للجزائر: تأميم المحروقات، نشر ميثاق الثورة الزراعية وميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، إصلاح التعليم العالي، استضافة مؤتمرات عربية وعالمثالثية، المشاركة في حرب أكتوبر

1973، المراجعة الأحادية لأسعار البترول من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول الـتي أدت إلى مضاعفة الأسعار الدولية ثلاثة أضعاف، حظر جزئي على البترول من قبل منظمة

------

1 – M.C. Messaadia, Le role de l'armée dans la révolution arabe. ENAP, Alger (s.d.), p. 10-12.
2- Ibid., p. 18 *sq*.
3- K. Nezzar, op. cit., p. 107-114.

البلدان العربية المصدرة للبترول ...

مجموع هذه الخطوات وغيرها شكل رصيد المعطيات الموظفة لصياغة استراتيجية الميثاق. وما يجب التنبيه إليه هو أن تلك الخطوات وكذا الميثاق من تدبير نفس الفريق من كبـار المسئولين، إجمالا : محمد الصديق بن يحيى، مصطفى الأشرف، رضـا مالـك والعنـصر المحوري لهذا الفريق، بلعيد عبد السلام[1].

لقد كان الزمن الجزائري هو زمن وزارة الصناعة والطاقة التي كانت « *تعمل، لـيس لتحقيق سياسة التنمية المتبعة من قبل بومدين، فحسب، بل كانت تناضل من أجلها وتدافع عنها بواسطة نصوص تتجاوز نطاق ميدانها*». هكذا الحال بالنسبة للخطب والمذكرات الخاصة بقمة عدم الانحياز للرد على بريجنيف ومنظمة البلدان المـصدرة للبترول لمواجهة ندوة جيسكار ديستان والجمعية العامة غير العادية للأمم المتحـدة الخاصة بالمواد الأولية لصد سياسة كيسنجر ... وبالطبع، اقتنع هذا الفريـق أنـه يحمل رسالة تاريخية وأنه المرشد والحجة : «*لقد أصبح التصنيع في الجزائر مثـالا يحتذى به. لقد أممنا في الجزائر وعلمنا الآخرين التأميم. لقد أطلقنـا التـصنيع في الجزائر وأخذت بلدان كثيرة تجربتنا نموذجا لها حين كانت تبحـث عـن طريـق للتصنيع. لقد استنكرنا التركيب وأرينا غيرنا كيف يختار شكلا للتنمية يسد الطريق على التركيب. لقد طورنا الصناعة القاعدية ودعونا الآخرين إلى عـدم الاكتفـاء بالصناعة الخفيفة. لقد شجعنا ممارسة الذين يقومون بالتوضيب ودعونا الآخرين إلى إنجاز صناعة مندمجة، على الطريقة الجزائرية، طريقة التنمية الوطنية المتينـة. كـان*

الخارج ينظر للأمور مثل بعض القوى الداخلية. لقد أممنا التجارة [الخارجيـة] في الجزائر ودعونا البلدان الأخرى إلى التحكم في تجارتنا الخارجية[2].»

وقد خط بلعيد عبد السلام صفحات كثيرة لمحاولة بيان أن التجربة الجزائريـة تنـدرج ضمن نطاق الحضارة العربية الإسلامية. ما يجعلها، حسبه، مستهدفة من الغرب المسيحي

1- B. Abdesselam, Le hasard et l'histoire, op. cit, t2,p. 230.
2- Ibid., p. 248-249.

اليهودي.

غير أن الميثاق الوطني لعام 1976 ينص منذ البدء :« *إن الشعب الجزائري مـرتبط بالوطن العربي، وهو جزء لا يتجزأ منه ولا ينفصم عنه.*

إن الجزائر أمة.

والأمة ليست تجميعا لشعوب شتى أو خليطا من أعراق متنافرة.

إن الأمة هي الشعب نفسه باعتباره كيانا تاريخيا يقوم في حياته اليومية وداخل إطـار إقليمي محدد، بعمل واع ينجز فيه جميع مواطنيه مهام مشتركة من أجل مصير متـضامن، ويتقاسمون سويا نفس المحن والآمال[1].» تبع هذا تحديد محطات بروز هذا الكيان.

باختصار، هناك وطن عربي واحد تعيش فيه أمم/شعوب مختلفـة. إن الميثـاق اختـار معياري شريعة الأرض و« *إرادة العيش معا* » لنفي وجود أمة عربية، وفي نفس الوقـت، للتأسيس لوجود أمة جزائرية. وإذ يشهد على التضامن الفعال للشعوب العربية الـشقيقة إبان حرب التحرير الجزائرية، فإنه يحصر تضامن الجزائر المستقلة مع الأشقاء في « *تعزيـز الطاقات الاستراتيجية للبلدان العربية وفي تطوير كفاحها ضد الإمبريالية[2].»* ما يمكـن أن يفهم منه – على ضوء السياق القائم حينذاك - مساعدتنا على تحرير أراضيها والدفاع عن استقلالها. هذا للرد على الوحدويين العرب.

وللرد على أنصار التوجه الليبرالي وكذا على أنصار التوجه « الاشتراكي العلمي»، ربط الميثاق بين الإسلام والاشتراكية وحركة التحرير في الجزائر، ضمن مسيرة لا تقودها «*الطبقة العمالية الكادحة*» – الموصوفة بالضآلة العددية وتخلف الوعي الطبقي – وإنما

«طليعة تتكون من مجموع الوطنيين الثوريين » الذين هم *« الإطارات الوطنية الثورية* [3]».

- - - - - -

1- جبهة التحرير الوطني، *الميثاق الوطني 1976*، ص 23-24.
2- نفسه، ص 25.
3- نفسه، ص 25- 36.

وفي باب السياسة الخارجية، تم تكرار انتماء الجزائر للوطن العربي. كما تم التأكيد على الالتزام بقضية تحرير فلسطين والأراضي العربية الأخرى. ثم أضيف أن هذا الالتزام *« لهـو بالنسبة إلينا أكثر مما تمليه ضرورة التضامن. إنه يدخل في صلب العمل من أجـل تحررنـا بالذات. ولهذا، فإن التزامنا التزام مطلق يقتضي قبول كل التضحيات، بما في ذلك التضحية بالنفس.*

إن الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية، وتـؤمن بإمكانيـة تحقيقهـا، لأنـها أصبحت، في عهد التجمعات الكبرى، مطلبا مستعجلا لرقي الشعوب العربيـة. ويـدل تاريخ السنوات الأخيرة على أن الأحداث تتطور لصالح هذه الوحدة وقد مضى الوقـت الذي كانت تبدو فيه مجرد وهم.

وبهذا الصدد، فإن الجامعة لعربية تمثل إطارا مناسبا للتعاون بين الدول الأعضاء. وهـي تعمل منذ نشأتها لدعم أسس التضامن العربي الثقافية، والاقتصادية، والتجارية. غـير أن إعادة النظر في ميثاقها، وتجديد هياكلها هو العلاج الوحيد الذي يمكن أن يتيح لها التكيف مع ما تقتضيه الأوضاع الدولية الراهنة، وأداءها لدورها بفاعلية أكثر لتحقيـق تطلعـات الشعوب العربية نحو الوحدة والتقدم.

على أن دوام الوحدة يفرض أن لا تكون هذه مجرد ثمرة لاتفاقيات بـين الحكومـات، فضلا على أن تكون نتيجة لأوضاع ظرفية مؤقتة. ذلك أن مثل هذا التناول للوحدة، بدل أن يعجل بتحقيقها يؤجلها ويتسبب في خيبات آمال خطيرة. وعلى هذا الأسـاس فـإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الاختيارات السياسية التي تـستلزمها علـى مستوى الجماهير هي التي تصبح العامل الحاسم لتحقيق هذه المهمة التاريخية [1]. »

لا شك أنه كان لتاريخ الجزائر المعاصر، الذي سيطر غليه الواقع الاستعماري، وطبعه بالإهانة والسلب الأثر الكبير على سلوك القادة السياسيين الجزائريين إزاء القضية

1- نفسه، ص 162-163.

الفلسطينية. فالفلسطينيون محل إقصاء عن مراكز القرار للنظام السياسي الذي أقامه الاستعمار الصهيوني، بوصفهم رعايا لا فاعلين، على غرار ما كان عليه الجزائريون طيلة قرن. فلم يكن باستطاعتهم سوى التضامن معهم في معاناتم ذلك التعسف.

وفي نفس الوقت، وجد لديهم دافع ثان، هو الرفض الكامل لمحو الشخصية الفلسطينية سواء من قبل دولة إسرائيل أو الدول العربية، لا سيما وأن النخب الجزائرية كانت تنظر إلى هذه الدول على أنا ناقصة الاستقلال وقليلة الفعل الإيجابي في منطقة المشرق ذاته.

هذه العوامل تفاعلت مع الإيمان الراسخ لدى تلك النخب بتفوق تجربتهم النضالية على سواها وبحتمية إقامة الدولة الفلسطينية، أخذا بتلك التجربة.

[illegible] : [illegible] « [illegible] »
1956 – 1988.

سبق تتبع الجهود المستهدفة تحقيق حد من التنسيق والتعاون بين الزعماء السياسيين المغاربة، أثناء حرب التحرير الجزائرية. وقد شكلت محاولة تكوين جيش تحرير عموم المغرب بين الوحدويين، ثم محاولة إقامة مؤسسات تشاور في مؤتمر طنجة بين الأجهزة السياسية الرسمية، أهم مسعيين في تلك الحقبة.

لتفسير فشل المحاولتين، يشار على العموم إلى الخلافات النفسية والسياسية.

دون إنكار دورها الخاص، لا مفر من التسجيل أن النزاع الدائم حول الصحراء بأجزائها المختلفة مثل المحدد الرئيسي للعلاقات المغربينية عامة، وبين الجزائر والمغرب الأقصى خاصة، فضلا عن العلاقات مع الغير.

فمنذ عام 1956، أصبحت ثروات الصحراء وإمكانياتها الاستراتيجية في نظر كل طرف ذات ثقل أساسي في تقييم موازين القوة. وبالرغم من ترديد النصوص الرسمية والتصريحات العلنية أنشودة الوحدة السكانية واللغوية والدينية، الخ.، كان استقلال تونس والمغرب في مارس 1956 فاتحة عهد تراجع حلم توحيد بلاد المغرب لدى النخب القائدة لصالح مشروع بناء الدولة المحلية الحريصة على ما تعتبره ميراثها الخاص المشمول بحدود صحراوية مجزية قدر الإمكان.

وقد ألحت الكتابات غالبا على « تسرع » الحكومتين المغربية والتونسية بتقديم مطالب ترابية إلى قيادة الكفاح الجزائري دون انتظار استقلال الجارة. ولكن ماذا عن موقف هذه القيادة ؟

إن البحث التالي يبين أنها طورت، هي كذلك، تصورا وممارسة يخصان الصحراء باتا يشكلان واحدا من الأسس الرئيسية للخلفية التي حكمت علاقاتها المغربينية قبل وبعد 1962، بما فيها تلك التي تخص مشكل الصحراء الغربية. فيمكن القول إن تاريخ العقود

الثلاثة التالية لعام 1956، هو تاريخ دولنة الصحراء مقابل وعد غامض بتوحيد *« الأمة المغربية »*.

وإذ بدت الحرب الساخنة والباردة بين دول المغرب منتهية إجمالا في مطلع عقد 1980 وأعقبها في فيفري 1989، إعلان تأسيس *اتحاد المغرب العربي*، لوحẎ أنه جاء للرد على أزمة نظام الدولة – الأمة في البلدان المشاركة فيه. إلا أن بقاء الـ اع المذكور دون حل أفشل حتى إقامة علاقات عادية مستقرة، ناهيك عن إقامة الوحدة.

1ø ﻣﻄ ǑȁÀĦÙÒ ǥدǵȥȫȁ ȁȻǽÀ8ţȁ – ȁȻȁǡÀȥqȁ БǕ ǑȁÀĦÙÔȫȁ ȁʌÀəȁÂƨȁ.

Ǘ – ﻣȥȁǵȽȁ ﻣÎ ÀşţØ ءƳȯ ȫÀlèɄ.

في أول مقال لها يخص المنطقة (ناية جويلية 1956)، اعترفت جريدة *المجاهد* أن مبعث الكتابة عنها يتمثل في وضعها على جدول أعمال الاستعمار الفرنسي، حيث سطر بشأنا العديد من المشاريع، على رأسها ذاك الخاص بإنشاء « *المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية* ». لماذا ؟ يجيب محرر المقال على النحو التالي :

- إن استغلال « *القفار* » عملية مربحة اقتصاديا أكثر من الجهات الشمالية الكثيفة السكان، زيادة على سهولة الاستقرار فيها : « *إن استعمار الصحراء اقتصاديا وتقنيا سوف يسمح، إذن، ببعث تحديث الاستعمار الأوربي* ».

- ثم هناك دافع إستراتيجي مزدوج الأبعاد، يتمثل في منع تسرب الأسلحة من ليبيا والمغرب الأقصى إلى الجزائر، من جهة، ومنع انتقال « *عدوى* » الثورة من بلاد المغرب شمالا، إلى « *إفريقيا السوداء* » جنوبا، من جهة أخرى.

هذان الدافعان، الاقتصادي والاستراتيجي، هما اللذان يقفان وراء استخدام الاستعماريين الفرنسيين موضوع الصحراء بوصفه « *آخر حجة لمواصلة حرب الجزائر* ». غير أن هؤلاء يكتفون، في نظر الكاتب، بطرح مشروع تنظيم صحراوي يقتصر على الجانب الاقتصادي وحده، لأنم يعلمون جيدا أن طرح جانبه السياسي - المتمثل في مشكل الحدود - لن يحظى بترحيب البلدان المعنية بالصحراء :

> « *إن الحدود الحالية للصحراء، النظرية والمتسمة بالعبث، ليست سوى نتيجة من نتائج الغزوات الاستعمارية. وقد تم بلوǑ قمة العبث عندما أعلن وزير فرنسي في 1956 أن « تندوف هي فرنسا1 » وهذا لا لشيء سوى لأن الرتل العسكري الفرنسي الذي قام ب« تدئة » تندوف منذ 30 أو 40 سنة خلت كان قد قدم من الجزائر التي غدت« فرنسية » ، وليس من المغرب المجاور.* »

وما العمل إذن ؟

يرى صاحب المقال أنه إذا كان غزو الصحراء قد نتج عن غزو الجزائر، فإن تحريرها لن يتحقق إلا بتحرير بلدان المغرب قاطبة. وعندما تصبح المغرب الأقصى والجزائر وتونس «*دولا حرة، مستقلة ومتساوية ضمن الاتحاد المغربي، سوف يتوجب توحيد الصحراء* ». فالاتحاد المغربي هو وحده القادر على « *تطوير الصحراء لصالح أفارقة الشمال والوسط*». كما أنه وحده القادر على إبرام « *اتفاقات اقتصادية جدية تصوغها حكومات مسؤولة كاملة المسؤولية*». عندئذ فقط، سوف تتمكن الصحراء من استرجاع دورها التاريخي، بصفتها حلقة تبادل بين الأمم الإفريقية ولحمة وحدتنا[1].

نشر المقال المذكور بعد جلاء القوات الفرنسية من فزان ليبيا واعتراف باريس باستقلال كل من تونس والمغرب ومصادقة البرلمان الفرنسي على القانون الإطار الخاص بإفريقيا واكتشاف البترول في حاسي مسعود بالصحراء الجزائرية.

إنه نشر، على الخصوص، بعد الخطاب الذي ألقاه علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال، يوم 18جويلية 1956 في طنجة، والذي كشف فيه عن مشروع «*المغرب [الأقصى] الكبير* » الممتد شرقا إلى تلمسان وبشار وتندوف وجنوبا إل موريتانيا الحالية. هذا ما يفسر محتواه الساخر من حدود الصحراء والمقلل من قيمة استقلال الجيران وربطه مصير المنطقة – سياسيا واقتصاديا – بمصير التوحيد المغربي، وهو محتوى ينسجم مع الطرح الذي كان يتبناه قسم من قيادة الثورة الجزائرية، لا سيما بن بلة ومحمد خيضر.

غير أن المجتمعين في الصومام بعد أسابيع قليلة - ولم يكن بينهم أي ممثل عن هؤلاء وعن منطقة الأوراس والنمامشة حيث كان لهما أكبر عدد من الأنصار على ما يبدو - قرروا أن حدود الجزائر هي « *الحدود الراهنة بما في ذلك الصحراء الجزائرية*[2] »،

------

1 – *El Moudjahid,* n° 2, « vers la fin de juillet 1956 », p.34-35..
المجاهد، العدد الثاني، ص37-39، علما أن الترجمة العربية مبتورة من الفقرة الخاصة بالحدود.

2- *El Moudjahid*, numéro spécial, n° 4 *, s.d.; Extraits de la plateforme,* p. 66.
النسخة العربية لهذا العدد غير متوفرة ضمن المجموعة المعتمدة. للاطلاع على الوثيقة المعربة، أنظر: جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، *النصوص الأساسية*... مصدر مذكور، *مقتطفات من منهج الصومام (20 اوت 1956)*، ص 27؛ وزارة المجاهدين، *وثائق مؤتمر الصومام* [باللغتين الفرنسية والعربية]. منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، القسم العربي، ص 48. أشير إلى وجود اختلافات في الترجمة بين النصين.

وأسقطوا هدف إعادة توحيد الصحراء، معوضين إياه بفكرة التعاون الجهوي المستند إلى «*استثمار الثروات الباطنية وما في النواحي الصحراوية التابعة لكل بلد*[1]*.*» وإدراكا منهم بتبعات موقفهم، سجلوا رفضهم المسبق لتهمة التحول «*إلى وطنية متعصبة ضيقة عمياء*». فالجزائريون «*شمال افريقيون*» ومتمسكون بمشروع «*فيدرالية دول شمال إفريقيا*[2]*.*» إنه موقف ينسجم مع التصور الألجيرياني الذي ساد ذلك اللقاء : كان يتعين التخلي عن خطاب العروبة.

في 1957 تسارعت وتيرة الأحداث الصحراوية.

في 10 جانفي، صادق البرلمان الفرنسي على قانون إنشاء *المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية*، بصفتها إطارا تنظيميا، اقتصاديا وإداريا يضم «*مناطق*» (غير محددة) من الصحراء الوسطى والغربية. وفي الشهور الموالية من نفس العام، عين «*وزير الصحراء*» واقتطع الجزء الصحراوي من «*أقاليم الجنوب*»، في الجزائر، لتتشكل منه كل من عمالة الواحات شرقا، وعمالة الساورة غربا (ومن ضمنها بشار وتندوف). وحصل توحيد القيادة العسكرية الفرنسية الخاصة بالمنطقة. في ذات الوقت، شرعت فرنسا في إقامة نظام الحواجز على الحدود مع المغرب وتونس وفي تأسيس نواة دولة موريتانية وتيئة المحامي مختار ولد دادة رئيسا لها، لتأمين المصا؟ المالية المرتبطة بمشاريع استغلال ثرواتا الحديدية الهائلة.

ماذا كان رد فعل المغاربة ؟

في الصيف، بدأ جيش التحرير الجزائري في القيام بعمليات فدائية ضد أهداف فرنسية في الصحراء، بدءا من الناحية الشمالية الوسطى ووصولا، شرقا وغربا، إلى مشارف ليبيا والنيجر والمالي والمغرب الأقصى. وفي نوفمبر، قدرت *المجاهد* أن «*الكفاح قائم الآن عل امتداد القطر الوطني من وهران إلى تامنراست، من عين الصفراء إلى جنات ومن كولمب*

- - - - - -

1- *El Moudjahid*, op.cit., p. 66. نفسه، ص 28 وص49 على التوالي

نفسه، مع الإشارة إلى أن النص العربي ترجم فيدرالية ب« اتحاد».

2 - Ibid.

بشار إلى إيجلي[1]*.»* ومن جهته، اجتاح *جيش تحرير الصحراء*، قسم جيش تحرير المغرب العامل في نواحي الساقية الحمراء ووادي الذهب المحتلة من قبل إسبانيا، اجتاح المنطقة وتغلغل في أراضي موريتانيا.

خلافا للمغاربة، نسقت باريس ومدريد جهودهما وجندتا، في 10 فيفري 1958، حملة عسكرية ضخمة[2] – موازية للحملة الفرنسية على ساقية سيدي يوسف بتونس - ألحقت الهزيمة بفرق جيش تحرير الصحراء وأعادت البلاد إلى حكم إسبانيا. يشهد راوي سير الحملة أن *« الصحافة المغربية بقيت صامتة، على الأقل أثناء الأيام العشرة الأولى. سفير [فرنسا] بارودي يفسر هذا الاعتدال بأسباب عدة. فهناك حاليا مفاوضات بين الرباط ومدريد لوقف تداول البيزيطة في شمال المغرب. وهذا أمر ذو أهمية حيوية لحكومة الرباط. كما أن السفير لا يستبعد، كغيره ممن سبقوه، أن يكون القصر [الملكي المغربي] ينظر بعين الرضا إلى إخضاع جيش التحرير*[3]*.»*

وقد تلت هذه الحملة قرارات الملك محمد الخامس بـ ع سلاح جيش تحرير المغرب ثم حله تماما وتبنيه العلني مشروع حزب الاستقلال حول *« المغرب الكبير »*. وسجلت المخابرات الجزائرية بدء تعرő اللاجئين الجزائريين وفرق جيش التحرير بالمنطقة الحدودية لسلسلة مضايقات وأعمال قمع على أيدي الأجهزة الإدارية والأمنية المغربية[4].

.lőlĽĞķş ǻƐÊφζΩöǻ ǻƐÊφÀȦöǻ ɄŸƵŮ ǻقةȦȍ– ā

وفي شأو 1958، بدأ نفط إيجلي وحاسي مسعود يصل ميناء سكيكدة على البحر

1- *El Moudjahid*, 15 novembre 1957.
2- *Cf.*, G. Chaffard, *Les carnets secrets de la décolonisation.* Calmann-Lévy, t1, 1965*,* p.269 *sq.*
3- Ibid., p. 282.

4- Les archives de la révolution algérienne, op. cit., *Rapport du Ministre des Liaisons Générales et Communications au Président du Conseil* …(1er novembre 1958), TRES SECRET, p. 429 sq.
أنظر أيضا وجهة نظر المسئول عن الـاهد بالعربية حينذاك : م. الميلي، *مواقف جزائرية*. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 17 والتالية.

الأبيض. فاعتبر جيش التحرير الجزائري قواعد إنتاجه، وكذا خط السكة الحديدية الناقل له، أهدافا عسكرية قام بمهاجمتها عدة مرات[1]. ووجه وزير الإعلام، محمد يزيد، تحذيرات للشركات العاملة ولتلك التي تنوي الاستثمار دون انتظار نهاية الحرب، من مغبة أفعالها، مع الإلحاح على أن إبرام العقود ومنح الامتيازات هما أمران من صلاحيات حكومة جزائرية حرة دون سواها[2].

لكن في شهر جوان من نفس العام، أي في دفء الجو الدعائي الذي رافق ندوة طنجة « لبناء المغرب العربي الكبير»، فجرت الحكومة التونسية ما أسماه المسؤولون الجزائريون «*قنبلة إيجلي* »، بقبولها مشروع فرنسي لإنجاز أنبوب نقل النفط المنتج في آبار المنطقة المذكورة إلى ميناء الصخيرة التونسي. ما أثار أزمة راحت تجر المزيد من التعقيدات على أصعدة مختلفة. فاحتدت على صفحات *المجاهد* نبرة التحدي : الجزائريون هم الذين يملكون « *الصحراء المفيدة* »، خزان مختلف الموارد، ويعتبرون تمادي دول الجوار في مخاطبة فرنسا حول التعاون الاقتصادي والحدود دعما لمواصلة الحرب عليهم ونقضا للاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة الجزائرية[3]. ومن جهتها، صاغت الحكومة المؤقتة « *مذكرة بشأن الصحراء الجزائرية* » دعت فيها البلدان الإفريقية إلى مساندة موقفها التفاوضي مع فرنسا. إلا أن تلك الوثيقة الرسمية نشرت متبوعة ب « *توضيح* » جاء فيه :

« *إن الخطاب الذي ألقاه الرئيس بورقيبة أمس* [16جويلية 1961]*، أمام الجمعية الوطنية التونسية، والذي تناول فيه موضوع الحدود بين الجزائر وتونس، يحمل خطر إحداث تأويلات خاطئة حول مواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتعلقة بالسيادة الترابية الجزائرية ومشكل الحدود الجزائرية التونسية. إن هذا الخطاب يوحي بوجود اختلاف في وجهات النظر داخل الحكومة المؤقتة*

1- Cf. *El Moudjahid*, 1 novembre 1958; 1er novembre 1959.
2- *El Moudjahid*, 6 février 1959.

3- أنظر *المجاهد* بدءا من العدد 93المؤرخ 10افريل1961.
Cf. *El Moudjahid*, n° 79 du 15 avril1961*sq*.

للجمهورية الجزائرية. لا توجد خلافات داخل الحكومة.م.ج.ج[1]. »

في الحقيقة، كانت الخلافات الداخلية أيضا تتراكم وتتفاقم بوتيرة سريعة في تلك الأثناء بالذات، ومنها تلك الدائرة حول معالجة ملف الصحراء، آخذة في مظهرها الأبرز شكل نزاع بين رئاسة الأركان العامة للجيش والحكومة المؤقتة.

بعد أيام من إمضاء رئيس الحكومة، فرحات عباس، على وثيقة تعهد فيها للحكومة المغربية بأن مشكل الحدود بين البلدين سيجد حله غداة استقلال الجزائر، وجهت رئاسة الأركان له ولثلاثي العقداء وزرائه[2] تهمة نهج « *سياسة تونسية (...) مراوغة وضعيفة عن قصد*». فالرئيس التونسي، الموصوف « *عدوا معلنا* »، يلعب ورقة تجزئة الجزائر، شعبا وأرضا، بدعمه *للقبائل* عباس والعقداء ضد الآخرين و «*اختلاقه مشكل حدود*» بسعيه ضم ناحية واد سوف لتونس[3].

في تلك الأجواء، قدم الرئيس الفرنسي دي غول بيدقه الأخير، مصرحا أن « *مسألة السيادة على الصحراء هي مسألة مفروغ منها* » (أي أنه لم يعد يشترط بقاءها لفرنسا) طالما توجد مشاركة للحفاظ على المصالح الفرنسية، الأمر الذي نصت عليه اتفاقات إيفيان الموقعة في 18 مارس 1962. إنه انتصار التيار الداعي لتجديد الاستعمار الذي كان محرر *المجاهد* قد نبه لمشروعه في 1956. فأصبح دي غول مهتما بتطبيق تلك الاتفاقات، بالدرجة الأولى. وعليه، تعاون موظفوه مع بلعيد عبد السلام، الممثل الجزائري لشئون الأمن في الهيئة التنفيذية المؤقتة، لتحويل السلطات إلى الجانب الجزائري في الساورة وخاصة في تندوف، الواقعة عندئذ تحت نفوذ حزب الاستقلال المغربي[4].

------

1 - *El Moudjahid*, 19 juillet 1961.

المجاهد 31 جويلية 1961، مع الإشارة إلى عدم تضمينه نص التوضيح المنشور بالفرنسية.

2- بلقاسم كريم، الأخضر بن طبال وعبد الحفيظ بوصوف.

3 - Les archives de la révolution algérienne, op. cit., *Mémoire de l'Etat-Major Général de l' ALN à M. Le Président du GPRA* (15 juillet 1961), p. 326-327.

هذه الوثيقة موقعة من « الرائد منجلي والرائد عز الدين والعقيد بومدين والرائد سليمان ».

4 - B. Abdesselam, *Le hasard et l' histoire*, op. cit., t 1, p. 198- 200.

2- ŏǟÔÀǟعǥļ Ǩǟ ǟŏدȘő ǟţ8ÀǟǣǠ ŬǫǠĿŏ ǟöÊǪǢǠǢǠĿǥ.

Ŭ – ǟţÀǟŁǠǠ عŸʔ ǟţȞĿøȑǟ Ž ţ8ÀǟĀ ȘķǯǹȀ (1962 - 1965).

استخلصت الرباط أن إزاحة الحكومة المؤقتة في صيف 1962 لحساب التحالف بينقيادة أركان الجيش وأحمد بن بلة يلغي التفاهم السابق مع رئيسها فرحات عباس بشأن الحدود. فعمدت إلى تغذية مطالبها بتنظيم غارات ومناورات عسكرية بمنطقة التخوم ومضايقة الجزائريين المقيمين بالمغرب وحتى طرد بعضهم خارجه عنوة.

في المقابل، آثرت السلطات الجزائرية تفادي اللجوء إلى الانتقام والتصعيد، الشيء الذي لم يكن ميزان القوة العسكري يسمح به على ما يبدو، بالنظر إلى التحول الذي كان الجيش الجزائري يعيشه عندئذ. بل قدم بن بلة وعدا بمنح الجنسية الجزائرية للمغاربة المقيمين بالجزائر[1] وأطلق إسم محمد الخامس على واحد من الشوارع الرئيسية في قلب العاصمة الجزائرية.

غير أنه لم يتردد عند استقباله الملك الحسن الثاني في مارس 1963، عن مطالبته علنا بالسير على نج والده التضامني وبتجاوز مشكل الحدود إلى بحث آفاق توحيد المغرب

1- RADP, Ministère de l' Orientation Nationale, *Les discours du président Ben Bella. Année 1963 – 1er trimestre 1964,* p. 155.

وقد قدر عددهم ب 150 ألف.

كجزء من حركة التوحيد العربي[1].

وبقيت الأمور على حالها إلى غاية فاتح أكتوبر، حيث حدثت مناوشة بين الجيشين الجزائري والمغربي فرضت جولة من التفاوض آلت بسرعة فائقة إلى الفشل. وفي 8 أكتوبر، اندلعت مواجهات عسكرية أخطر من السابقة في نواح عدة من المنطقة الجنوبية الغربية المتنازع عليها، استمرت عدة أسابيع وأصبحت تعرف ب « *حرب الرمال* ». بهذه المناسبة، أقدم الرئيس الجزائري على وقف العمل بالدستور وعلى منح شخصه مطلق السلطات، تمهيدا لمنع تعدد الأحزاب. وباسم واجب الاتحاد ضد الخطر الخارجي، قررت المعارضة المسلحة، القائمة حينذاك في جرجرة، وقف نشاطها والمشاركة في معارك الحدود. وعلى الصعيد الخارجي، كان موقف الحكومة الجزائرية قد تدعم بعد أن سنت منظمة الوحدة الإفريقية في ماي من ذات العام قاعدة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

ومع هذا، فضلت حكومة المغرب وساطة هذه المنظمة لوقف القتال والدخول في مفاوضات جديدة تحت إشرافها على وساطة أسبق ومبنية على نفس الأسس عرضتها جامعة الدول العربية، احتجاجا منها على الدعم السياسي والعسكري المصري للطرف الجزائري.

من جهته، كان الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، قد أصبح ميالا لإيجاد حل وسط في أقرب الآجال. فتقدم ممثله في القمة العربية بالإسكندرية (5 - 11 سبتمبر 1964) بعرض يقلص مطالب حكومته الترابية إلى قطعة رملية من حوالي 20 كلم كان الجانب الجزائري يعرف أنها عديمة القيمة الاقتصادية. ورد بن بلة بموافقة مبدئية[2].

حسب محمد حربي، مستشار الرئيس حينذاك، كان هذا الأخير يتبنى، في الواقع، مشروعين منفصلين، واحدا قابلا للإنجاز مع نظرائه وآخر مع معارضيهم[3].

------

1 - Ibid., p. 14-16.

2 - N. Grimaud, La politique extérieure de l' Algérie, op. cit., p. 199.

3 - أنظر شهادة م. حرب، معاون الرئيس الجزائري حينذاك:

Jeune Afrique, 25 novembre 1977. interview de M. Harbi.

بوصفه ابن مغنية، الواقعة على التخوم الجزائرية المغربية، كان بن بلة حساسا، بصورة خاصة، لضرورة التوصل إلى ترضية سريعة بشأن الحدود. وبوصفه مؤمنا برسالة تشييد ما كان يسميه « *مجتمعا عربيا إسلاميا اشتراكيا*[1] » و« *الأمة المغربية* »، بالاستفادة مما كان يراه سيرا مظفرا وحتميا « *للثورة العربية* »، كان يعمل مع أنصار صالح بن يوسف بقيادة إبراهيم طوبال وجناح الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بقيادة المهدي بن بركة، من أجل توحيد البلدان الثلاثة. هذا ما لمح إليه عند استقباله عبد الناصر في الجزائر، في 5 ماي 1963، بقوله إنه لن يوافق على مشروع من قبيل الهلال الخصيب[2]، إشارة إلى مشروع بورقيبة القاضي توحيد بلاد المغرب ضمن التحالف مع الغرب وضد مصر. ولنفس الدواعي، لم يأخذ باقتراح رئيس الجمعية الوطنية وصديق زعيم تونس، فرحات عباس، إحداث جمعية استشارية مغربية تتكون من نواب من كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا[3].

بعبارة أخرى، يبدو وكأن بن بلة أراد إحياء محاولة أعوام 1954 -1956 عندما راح يسعى لتكوين جيش تحرير المغرب العربي بالتنسيق مع جمال عبد الناصر.

غير أن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، الذي حصل في تشريعيات ماي 1963 على مقاعد نيابية اعتبرت مهمة للغاية، انقسم قسمين وتعرض جناحه المعول عليه في الجزائر

1- في الخطاب الذي ألقاه في بشار بعد نهاية حرب الحدود، خص بن بلة مشاكل السكان ثلثي الوقت سعيا منه لإبراز الفرق بين النظامين الجزائري والمغربي. أنظر:

RADP, Ministère de l' Orientation Nationale, *Les discours*…, op. cit., p. 206-208.

2 - Ibid. , p. 62 et 77.

للعلم كان عنوان « الهلال الخصيب » يطلق على المشروع الذي ارتبط باسم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام 1937، والقاضي بجمع كل من العراق وشرق الأردن وفلسطين (وقد كانت كلها خاضعة للاستعمار البريطاني) في اتحاد تحت سلطة العرش الهاشمي مقابل تنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

3 - F. Abbas, *L' indépendance confisquée*, op. cit., p. 186.

ف. عباس فسر ذلك الرفض بتفضيل بن بلة صداقة فيدل كاسترو، زعيم كوبا، على صداقة الحبيب بورقيبة.

لحملة قمع رهيبة، بحجة قيام عناصره بمؤامرة لRطاحة بالملك مدعومة من الجزائر. وانتهى المهدي بن بركة مقتولا في فرنسا في أكتوبر 1965. كما أن بقايا الحركة اليوسفية تلاشت نتيجة فشل محاولات قلب نظام بورقيبة[1]. وبالعكس، نجح الانقلاب على بن بلة بيسر، فأزيح من الحكم قبل أن ينجز أيا من المشروعين.

.

ā - م8Ȁā ōāدşȯ.

من جهته، كان العقيد هواري بومدين غير متحمس للوحدة المغربية ولا يثق في المعارضة الموجودة في المغرب وتونس، حسب شهادة حربي المذكورة[2].

إنه عاê حرب تحرير الجزائر على الحدود الغربية ثم الشرقية كمكلف بالاستخبارات ثم كقائد للأركان العامة. وهناك شكل فريق كبار معاونيه الذين رافقوه مدى عقدين على رأس أهم الوزارات والحزب[3]. ومثله، تميز أغلب هؤلاء بافتقارهم للثقافة السياسية الحزبية التي كانت تنشر في أوساط المناضلين إلى غاية 1954، معوضين إياها بتعاليم فرانتز فانون، لا سيما تلك التي تمنح الأولوية للكفاح المسلح في قلب العلاقات الاجتماعية.

وربما كان بومدين أكثر المسئولين الجزائريين المرموقين احتكاكا بمشاكل الحدود المتعددة والمعقدة. ويبدو أنه هو الذي أمر بفتح جبهة الجنوب[4] ضد مواقع الفرنسيين في الصحراء، وعلى الخصوص العمليات الفدائية التي جرت على التخوم الجزائرية المغربية وإلى غاية مشارف المالي والتي قام فيها كل من عبد العزيز بوتفليقة وفرانز فانون بدور في إمدادها[5].

1- خليفة صاأ بن يوسف بقي يدعو من منفاه بالجزائر أو ليبيا لما يسميه « العنف الثوري». أنظر إبراهيم طوبال، *البديل الثوري في تونس*، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979، ص 251 والتالية.

2 - *Jeune Afrique*, Interview de M. Harbi, op. cit

3 - أحمد مدغري في الداخلية، عبد العزيز بوتفليقة في الخارجية، بلعيد عبد السلام في الصناعة، الشريف بلقاسم وأحمد قائد ومحمد الشريف مساعدية في الحزب، عبد القادر شابو في الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني ...

4 - A. Francos, J.P. Séréni, *Un Algérien nommé Boumédiéne*. Editions Stock, 1976, p. 83.

5- أنظر فرانتز فانون، *من أجل إفريقيا*. ترجمة محمد الميلي، ط2، الجزائر، ê و ن ت (د. ت)، ص 183 والتالية.

ويكون قد احتفȘ عن تلك الفترة، قبل كل شيء، بالذكريات السيئة المرتبطة بالصعوبات التي وضعتها سلطات المغرب وتونس[1] على طريق الجيش وقيادته، سواء في مواجهة الفرنسيين أو مواجهة الخصوم في الحكومة المؤقتة. وإلى هذا تضاف قناعة مفادها أن الأرȏ لمن يحررها : بالنسبة له، دفع الجزائريون « *ضريبة الدم* »، فأصبحوا أصحاب الصحراء الشرعيين، خلافا للجيران الذين آثروا عدم المشاركة في القتال[2]. ودعم الشعور بالإهانة الذي ألحقه الهجوم العسكري المغربي مطلع أكتوبر 1963 تشبثه بموقفه الرافض لأي تنازل فيما يتعلق بالحدود.

غير أن توليه السلطة العليا في 1965 جعله يتحلى بقدر كبير من الليونة التكتيكية. فيما بعد، فسر بومدين السلوك المتبع قائلا : « *منذ 1965، اخترنا أن نبني مغرب الدول (...) اعتقدت أنه يجب احترام سيادة جيراننا والمساهمة في استقرار النظام الذي اختاروه حتى لو كان هذا النظام يختلف جذريا عن نظامنا. الأمر الذي عرضني للوم أكثر من مرة! والحق أنه كان لدينا الكثير ما نفعله : ثورة صناعية، ثورة زراعية، إرسال Ȓسة ملايين طفل للمدرسة، إقامة إدارة قادرة على مقاومة التخلف (...)*[3]»

في خطاب ألقاه يوم 10 جوان 1966، شدد على ضرورة تجاوز العقبات القائمة بين

-----

1 - *Jeune Afrique*, Interview de M. Harbi, op. cit.

2- هذا ما يكون بومدين قد أجاب به المسئولين في المغرب وتونس. أنظر:

P. Balta, *Le Grand Maghreb des indépendances à l' an 2000*. Editions Laphomic, Alger, 1990, p. 26.

3 - A. Francos, J.P. Séréni, op. cit., p. 336.

بلدان المغرب، وإن ألقى، في نفس الوقت، مسئولية بناء وحدتم على عاتق أجيال المستقبل[1]. وفي أكتوبر1967، أبدى استعدادا للتعاون مع الجيران في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية [2]. وهو استعداد يتماشى مع الحاجة إلى تخفيف وطأة التحالف بين فرنسا وكل من المغرب وتونس في الوقت الذي كان فيه الجانب الجزائري يحضر لمعركة

البترول ويقوم بأول تجربة في ميدان التخطيط الاقتصادي. ولقي ذلك الاستعداد تجاوبا لدى الملك الحسن الثاني الذي كان بحاجة إلى مواجهة الأخطار المحدقة بشخصه وبعرشه، سواء تلك كان مصدرها الجماهير (الدار البيضاء في 1965) أو الجيش (محاولة الانقلاب في 1969). أما الحكومة التونسية، فإن حاجتها تمثلت في إيجاد توازن جديد يحفẹ أمنها بعد تولي العسكر السلطة على حدودها الشرقية في ليبيا عام 1969، وإن لم تغب رغبة الاستفادة من التعاون الاقتصادي مع الجزائر.

وقد توج هذا الانفتاح المحسوب بإقدام حكومات بلاد المغرب على إمضاء سلسلة من الاتفاقات (إفران 15 جوان 1969، تونس 6 جانفي 1970، تلمسان 27 ماي1970 والرباط 15 جوان 1972) قننت التوصل إلى حلول للـ اعات الحدودية على أساس الوضع القائم، بما في ذلك اعتراف المغرب بدولة موريتانيا وبجزائرية تندوف. كما أنا نصت على نية التعاون في بعض ا لـالات غير السياسية (وهو ما سيتم التعرô إليه لاحقا). ولكن سرعان ما خيم التوتر مجددا على المنطقة بسبب بروز مشكل الصحراء الغربية.

3 - ȧǿşǻ ÀəäÂƨä ȘṃȊ ÖÒ ŏäÀHŲÔöä ä£ȁÀ8öä.

لقد ظل مشكل الصحراء الغربية، أكثر من أي مشكل آخر، « قضية » الدولة حصرا.

Ů – Ʒəlęẓöä ä£Ê£əÀöä ƙȁ 1973 ş1978.

في 1973، أطلقت *الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب* (المعروفة.بالاختزال الأوربي *بوليساريو*) ما تصفه « *ثورة 20 ماي* » ضد الاحتلال الإسباني.

1- رئاسة الجمهورية الجزائرية، *مجموعة خطب الرئيس بومدين (1965-1975)*. *خطاب 10 جوان 1966*.
2- نفسه، *خطاب 10 أكتوبر 1967*.

في جويلية، أعلن رؤساء الجزائر والمغرب وموريتانيا من مدينة أغادير « *تمسكهم بمبدأ تقرير المصير* »، الأمر الذي نددت به المعارضة المغربية. في 20 أوت 1974، اقترحت مدريد تنظيم استفتاء في الإقليم. في نفس اليوم، صرح الملك الحسن الثاني أنه يعارô

الاستفتاء الذي « *قد يؤدي إلى استقلال الصحراء* ». واتفق سرا مع مختار ولد دادة على تقاسم الإقليم.

أثناء القمة العربية بالرباط في أكتوبر، يكون بومدين قد أدلى في جلسة مغلقة بما يفيد أن المشكل أصبح يخص موريتانيا والمغرب، وأنه يرحب بموقف يدعم من خلاله الرؤساء والملوك العرب تفاهم البلدين من أجل تحرير المنطقة وتحديد ما يعود لكل منهما[1]. وقد صدر قرار بهذا فعلا[2]. إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت في ديسمبر إرسال بعثة تقصي إلى المنطقة وطلب استشارة من محكمة العدل الدولية، نظرا «*للصعوبة القانونية*[3]».

فور قيام البعثة الأممية بمهمتها في ماي - جوان 1975، بادرت السلطات الجزائرية إلى إجراء عدة اتصالات.

لقد وجهت جبهة التحرير الوطني دعوة إلى كل من الحزبين المغربيين *الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية* وإلى *حزب الشعب الموريتاني* لعقد اجتماع تشاوري بالجزائر العاصمة. وذهب وزير الشؤون الخارجية، عبد العزيز بوتفليقة، إلى الرباط وأجرى هناك محادثات مع العاهل المغربي. ثم التقى الرئيسان بومدين وولد دادة في بشار.

أما بوتفليقة، فإنه أبلغ الملك، في جويلية، تأكيد حكومته عدم وجود أي مطلب ترابي لها في الصحراء الغربية الخاضعة لإسبانيا وأنا « *تسجل بارتياح كامل التفاهم الذي حدث بين البلدين الشقيقين، المغرب وموريتانيا، فيما يتعلق بهذه المنطقة، وهو تفاهم يرمي إلى تعزيز الأمن والسكينة والاستقرار والتعاون*[4]. » وفي المقابل، طالب الوزير الجزائري بمصادقة الرباط على اتفاق إفران الحدودي الذي يعترف بجزائرية تندوف. غير أن هذا

1- N. Grimaud, op. cit, p. 210.

2- *السياسة الدولية*، القاهرة، عدد 44، أبريل 1976، *قرارات المنظمات الإقليمية*، ص 253.

3- نفسه، *قرارات الأمم المتحدة*، ص 229-231..

4- حسب البيان الختامي الذي نشر إثر المقابلة. أنظر نصه:.N. Grimaud, op. cit., p.211 note34.

الطرح يكون قد أثار حفيظة كل من قيادة الجيش ووزير الصناعة، بلعيد عبد السلام، اللذان كانا يريان وجوب مجابهة نفوذ ليبيا – الداعم الحكومي العربي الوحيد لجبهة بوليساريو حتى ذلك الوقت - ويعتقدان أنه بالإمكان فض النزاع مع المغرب بالقوة،

وصولا إلى إقامة دولة صحراوية. وعندما التقى ولد دادة في نوفمبر، في جو « *المسيرة الخضراء*[1] » المغربية، يكون بومدين قد اقتنع بوجهة النظر هذه.

حسب تصريح أدلى به الرئيس الموريتاني فيما بعد، حاول العقيد بومدين – حليفه منذ 1966 - ثنيه عن الوقوف إلى جانب الحسن الثاني مهددا إياه بالحرب عن طريق البوليساريو[2]. الأمر الذي لم يمنع ولد دادة من السير قدما في خطة التقاسم المرسومة. ففي 14 نوفمبر، تم التوقيع على اتفاق مدريد، وشرع على الفور في تنفيذه من خلال دخول القوات المسلحة المغربية والموريتانية أراضي الصحراء الغربية، من الشمال ومن الجنوب. عندئذ احتدت نبرة الصحافة الجزائرية، مطالبة بوضوح بإسقاط الأنظمة « *الإقطاعية والرجعية* » وملحة على الخصوص على أن التباين بين الجزائر والمغرب ليس بين نظامين، وإنما بين ثورة جزائرية، من جهة، ونظام رجعي ومتخلف، من جهة أخرى، وأن « *الثورة الجزائرية ليست ثورة الجزائريين فقط، ولا تستطيع أن تكون كذلك حتى لو أرادت، وإنما هي ثورة كل المغرب العربي (...)*[3] » وتحدى الملك الحسن الثاني الجزائر أن تعلنها حربا سافرة. ثم بادر إلى شنها، فوقعت بين أواخر جانفي ومنتصف فيفري 1976، مواجهات جديدة بين جيشي البلدين (عرفت بحملتي أمغالة 1 و2)، تولت فرق المقاتلين التابعة لجبهة بوليساريو مواصلتها وتكريسها سياسيا بالإعلان، في 27 فيفري 1976، عن إنشاء *الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية*. في الأثناء، أمرت إسبانيا بإجلاء قواتا وموظفيها واستقبلت عواصم المنطقة العديد من الوسطاء، لا سيما العرب منهم، دون جدوى.

1- « المسيرة الخضراء » هي الاسم الذي أطلق على الرحلة التي دخل خلالها حوالي 350 ألف مغربي أراضي الساقية الحمراء بين 15 أكتوبر و9 نوفمبر 1975 تمهيدا لعقد اتفاق مدريد.

2- Déclaration faite au journal français *Le Nouvel Observateur*, 7 novembre 1977, citée in B. Malak.*La question du sahara occicental et le droit international*. OPU, 1983, p. 317.

3- *الشعب الأسبوعي*، ملحق يومية *الشعب*، افتتاحية العدد 22، 6 ديسمبر 1975.

في 6 مارس، تكونت الحكومة الصحراوية ونالت على الفور اعتراف الجزائر الرسمي.

في اليوم التالي، قطعت كل من المغرب وموريتانيا علاقاتهما الدبلوماسية بحكومة بومدين. فردت هذه الأخيرة بطرد عشرات الآلاف من المواطنين المغاربة من الجزائر واستقبال عشرات أخرى من آلاف اللاجئين الصحراويين الموالين للبوليساريو في تندوف.

في أواخر عام 1977، انطلقت مباحثات ثنائية بين الجزائر والمغرب امتدت أثناء النصف الأول من العام التالي. عن نتائجها يقول الصحفي الفرنسي بول بالطة إن أحمد طالب الإبراهيمي، مستشار بومدين حينذاك وممثله في تلك المباحثات، *«أكد لي أنه اتفق مع رضا غديرة [مستشار ملك المغرب] على رسم الحدود مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية انطلاقا من موريتانيا، ومرورا من الـ80 إلى 100 كلم المشتركة مع الجزائر، وصعودا بمحاذاة المغرب. في المقابل، إنما تركا لرئيسي الدولة [بومدين والحسن الثاني] مسألة التفاهم حول منطقة بوكراع – العيون –سمارة (...) ولم يكذب غديرة هذا الكلام عندما سألته[1].»*

إلا أن لقاء القمة، المبرمج ليوم 6 جويلية 1978 في بلجيكا لم يعقد بسبب امتناع الملك المغربي عن حضوره، لدواع تتصل، على ما يبدو، بالوضع في موريتانيا. ففي 10 جويلية، أطاح انقلاب عسكري بحكم ولد دادة، أدى إلى انسحاب بلاده من النزاع القائم وتوقف هجمات البوليساريو ضدها وعودة علاقاتها مع الجزائر إلى أحسن من السابق. وعندما اقترح الحسن الثاني لقاء بومدين في سبتمبر، جاء الرفض، هذه المرة، من قبل هذا الأخير[2]. وفي 28 ديسمبر، توفي الرئيس الجزائري قبل أن تعم *«الثورة»* المنطقة وتقيم *«مغرب الشعوب»*، بالرغم من أن حكومته بذلت الجهد فوق المال في هذا السبيل.

في القمة الإفريقية المجتمعة بالخرطوم في جويلية من تلك السنة، أقر بومدين بشكل شبه مباشر، بتقديم نظامه المال والأسلحة والدعم السياسي لبوليساريو. مقدار هذا الدعم غير معروف، لكن حجمه البارز يدعو للجزم أنه كان *«لا سابق له ويتجاوز إلى حد بعيد*

1- P. Balta, op. cit., note 1, p. 224.
2- Ibid.

جميع ما تقدمه [الجزائر] من مساعدات لمنظمات المقاومة الأخرى، بما فيها منظمة تحرير فلسطين[1] ». لماذا هذا ؟

في تقريرها ، المنشور يوم 14 أكتوبر1975، أثارت البعثة الألمانية عدة ملاحظات هامة. إنها قدرت أن الموقع الجغراسياسي والاقتصادي للإقليم « *يفسر لماذا تضع جميع الدول المجاورة شكل إزالة الاستعمار عنه موضع اهتماماتها*[2] ».

للصحراء الغربية أهمية استراتيجية بالنسبة لكافة الأطراف المعنية : إنها تشتمل على مساحة تقدر ب 284 ألف كلم[2]، تحدها ثلاثة دول عربية وواجهة طويلة جدا على الأطلسي. ثم إنها مع موريتانيا مفتاح التغلغل الاقتصادي والثقافي في غربي إفريقيا. هذه المعطيات السياسية - الإستراتيجية هي بمثابة شروط استغلال مواردها الاقتصادية الهامة من معادن مختلفة، لا سيما الفوسفات والحديد والبترول، فضلا عن كون مياهها الإقليمية مواتية للصيد البحري.

من جانبها، تكون الدولة الجزائرية مهتمة بإيجاد ممر يعبر الصحراء الغربية نحو المحيط الأطلسي لنقل حديد غار جبيلات (ضواحي تندوف). كما أنها تسعى لإقامة دولة صحراوية حليفة، مستقلة وغير منحازة، تضمن من خلالها شكلا من أشكال التفوق الاستراتيجي في المنطقة. الأمر الذي يستحيل الحصول عليه في حال اقتسام المغرب وموريتانيا أراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب[3].

.ăȻƩølǫöă gåǉȻÊöă ʔŸɛ KÔţă ÀʌÀăǩ Ęǵ ăʌȥỏşǘ : ɃÀəăÂƨă ālÛʅă – ā

بعد فترة التردد بين ربيع 1973 وصيف 1975، زاد تضييق دائرة معالجة المشكل، إذ أنها أصبحت من صلاحية رئاسة الجمهورية والمؤسسة العسكرية بالدرجة الأولى : في وقت ما، ضمت الحشود الجزائرية على الحدود الغربية ثلثي القوات[4].

1- B. Malek, op. cit., p. 220.
2- Ibid., p. 124.
3- Cf. *Le Monde Diplomatique*, août 1975, *Maghreb-Machrek*, n° 71, 1976, p. 37.
4- K. Nezzar, op. cit., p. 276.

ورافقت هذا التضييق صياغة خطاب حول الصحراء الغربية، أو بالأحرى حول المغرب، مستوحى من نصوص دولية، من جهة، ومن الموقف إزاء القضية الفلسطينية، من جهة أخرى.

هذا التوازي بالذات، كان يبتغي إظهار ثبات على موقف مثمن لصورة الجزائر « *مكة الثوار*» (كما كان يقال ببعض الاستفزاز)، من جهة، ويوعز بوجود تماثل بين إسرائيل والمغرب - وبالتالي بين الفلسطينيين والصحراويين – من جهة أخرى.

أوكلت مهمة وضع التوجيهات القانونية وتقديم الطرح الرسمي الجزائري إلى محكمة العدل الدولية عام 1975 لمحمد البجاوي. فقد سبق لهذا الخبير تقديم إسهامات الأوقات الحرجة، منها تحرير كتاب *الجزائر والقانون* عام 1960، دفاعا عن تاريخية وجود الدولة الجزائرية والولاء لها.

وقد بني صلب الخطاب الموجه إلى المحافل الدولية، منذ نهاية 1975 وإلى غاية اليوم، على القواعد التالية :

- ليس للجزائر أي مطلب ترابي في الصحراء الغربية، ولكنها معنية بإزالة الاستعمار عنها، على الأقل لوجود حدود مشتركة معها.
- إنها متمسكة بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، احتراما منها للنصوص الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية والتي صادقت عليها كافة الأطراف « المعنية والمهتمة ».
- وعليه، فإن الحكومة الجزائرية تؤيد استفتاء الشعب الصحراوي لتقرير مصيره بحرية[1].

لتوضيح هذا الموقف، يجري التأكيد على أن الحكومة الجزائرية تفرق بين وضع سبتة ومليلية، من جهة - اللتين يجب أن تعودا للمغرب - ووضع الصحراء الغربية، من جهة أخرى. فإذا كان من الواجب إدراج الوضعين ضمن سيرورة تصفية الاستعمار، فإن الثاني

------

1 - السياسة الدولية، العدد المذكور، *كلمة المندوب الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة الرابعة* [19 نوفمبر 1975]، ص 224-226.

يخص شعبا مختلفا عن شعبي المغرب وموريتانيا. ولا حرج في مساعدة الشعب الصحراوي، ليس مراعاة لظروف الجوار وحده وما يفرضه من اعتبارات جغراسياسية، ولكن من منطلق اعتراف القانون الدولي بحق حركات التحرر الوطني تلقي الدعم الخارجي (بحكم قراري الأمم المتحدة 2625 و3314). إن شرعية هذا الدعم تخضع لأمرين : حقيقة الكفاح ثم استقلاله، تعبيرا عن استقلال كيان الشعب.

هكذا أصبحت الأولوية تمنح لحق تقرير المصير على حساب الحقوق التاريخية التي يطالب المغرب وموريتانيا باحترامها.

وقد برز هذا الانعطاف عندما وقف محمد البجاوي أمام المحكمة الدولية يدعوها إلى إقرار بطلانا في مسألة الولاء والسيادة، ثم تولى غيره تعزيز هذا التوجه.

قد يفيد التوقف لحظة عند استشارة محكمة العدل الدولية حول « الصعوبة القانونية » للملف الصحراوي.

إنا أظهرت أن المشكل الحقيقي، فيما يخص علاقة الإقليم بكل من المغرب وموريتانيا، يتمثل في اختيار المرجعية التشريعية.

بذه المناسبة، تم بالطبع استحضار التقابل الشهير القائل بوجود بلاد مخزن وبلاد سيبا في المغرب الأقصى، وهو التقابل الذي فسرته حكومة الرباط على أنه كان شكلا من أشكال اللامركزية الإدارية، وأن ولاء الزعماء الصحراويين للسلطان المغربي ثابت من خلال مجموعة من الوقائع التاريخية والنصوص والصلات. ولكن الملاحڟ، في هذا الشأن، هو أن إسبانيا والنص الإسباني هما اللذان أصبحا يشكلان المرجع الموثوق لتأكيد هدا الأمر أو نفي ذاك، فيما تم اعتبار المستندات المغربية - بما فيها الاتفاقات الدولية - ولغتها العربية غير كافية المصداقية. فخلصت المحكمة إلى أن المغرب لم يمارس سيادة ترابية على الصحراء الغربية، وإن « *وجدت علاقة ولاء قانونية بين السلطان وبعض قبائلها* (...) *وكذلك صور من مظاهر بعض السلطة أو بعض النفوذ للسلطان على هذه القبائل*[1]. »

1- Cf. B. Malek, op. cit., p. 134 -141.

وقدمت الحكومة الموريتانية، لتأسيس مطالبتها بوادي الذهب، تعريفا تاريخيا «للمجموع الموريتاني » هو بلاد شنقيط الذي *« يتمتع بالرغم من تنوعه السياسي، بسمات الأمة المستقلة ،[أو] الشعب المتكون من قبائل وأحلاف قبلية وإمارات كانت تمارس معا سيادة مشتركة على الإقليم الصحراوي.»* غير أن المحكمة رجحت، مرة أخرى، الاستناد إلى التأريخ الإسباني للمنطقة، الذي غدا – بالمناسبة - يدافع عن أطروحة قيام *« شعب صحراوي يتمتع بالانسجام ويتميز عن الإمارات الموريتانية »*. فقررت عدم وجود أي شكل من أشكال سيادة شنقيط عليه، مع إقرار وجود بعض *« الصلات ذات الطابع القانوني[1] »* بينهما.

من جهتها، لم توافق جبهة بوليساريو على قصر التحليل على الحقبة الاستعمارية وملف الأمم المتحدة. إنها تجزم أن سكان الصحراء الغربية يكونون شعبا منفصلا منذ القدم : *«صحيح أن الصحراويين عربا ومسلمين [كذا] كعشرين بلدا أعضاء في الأمم المتحدة. هذا يخلق علاقات بيننا، ولكن بيننا وبينهم فوارق هي أكبر ما يمكن أن تكون بين شعبين عربيين مسلمين، المغاربة أقرب إلى الجزائريين والتونسيين من الصحراويين الذين هم أقرب إلى المشرق العربي وخصوصا الجزيرة[2].»*

إنه إذن مشكل تشريع الولاء والسيادة، ولاء الإنسان والسيادة على الأرض.

أنصار أولوية القانون الدولي، أي كونية نتائج التاريخ الأوربي على التاريخ الخاص، وبدقة أكبر، أنصار تكريس كونية الدولة الأمة الأوربية، يرون بحق أن محكمة لا هاي خلصت إلى وضع استشارة تدعم حق تقرير المصير.

لتبخيس مفهوم الحقوق التاريخية، جرت إحالته إلى الحقبة الإقطاعية الأوربية، حيث كان يعني الحقوق المطلقة التي يتمتع بها العاهل على الأرض في حين كان السكان بمثابة حوائج يخضع مصيرهم لمصير الأرض. *« هكذا، كان الإقليم هو الذي يمنح هويته للشعب وليس العكس. بعبارة أخرى، كانت سيادة الدولة حقا ناتجا عن ملكية الأرض والخيرات، ولم*

\- - - - - -

1- B. Malek, op. cit., p. 142-143.

2- أنظر السياسة *الدولية*، العدد المذكور، *وثائق جبهة بوليساريو*، ص 248.

.

يكن أساسها مرتبطا بإرادة سكان الإقليم. ودولة إسرائيل الصهيونية تبرر احتلالها لفلسطين استنادا ''للحقوق التوراتية'' و ''التاريخية''. وكذلك المغرب يستمر في المطالبة بالصحراء الغربية تأسيسا على الماضي السابق للاستعمار[1].»

وجرى النظر إلى الالتفاف المغربي الواسع حول هدف «*استرجاع الصحراء*» على أنه مثير للاستغراب، إن لم يكن مثيرا للاحتقار. كيف يمكن تفسير «*المسيرة الخضراء*»؟ إنا «*مسرحية*» كان الجزائريون سيرفضون الانصياع لأمر خوضها، لو تعلق الأمر بم، حسب بومدين[2].

إنا واحدة من نتائج عمالة المعارضة المغربية، حسب آخرين. في هذا الباب، تميز عبد ا! شريط، أستاذ الفلسفة بجامعة الجزائر، بكتابة سلسلة مقالات في نوفمبر وديسمبر 1975، كان هدفها المعلن الرد على مقالين تعرô فيهما عبد ا! العروي، أستاذ الفلسفة بجامعة محمد الخامس في الرباط، لموقف الحكومة الجزائرية من مشكل الصحراء الغربية. لقد كال شريط عدة تم للعروي، كانت أخطرها جهل الفيلسوف السياسي بموضوعه وتعمد فيلسوف المعارضة اختيار، لا طريق الثورة الشعبية، وإنما طريق مسايرة العرê الملكي ومرافقته أثناء ما اعتبر مرحلة استكمال تعفنه الذاź ثم سقوطه دون حاجة إلى بذل التضحيات[3]. كما احتج القانوني بوعلام مالك على ما وصفه سلوكا مغربيا لدى اليسار يفوق مغربية الملك ذاته، من جهة، ويكشف المكانة المتدنية التي تحظى با «*الإيديولوجيا الثورية*» ضمن سلم اهتماماته، من جهة أخرى[4].

فالوجود العسكري الموريتاني والمغربي داخل الصحراء الغربية يمثل، حسب وجهة النظر الجزائرية الرسمية، عملا «*حربيا عدوانيا وتوسعيا*»، لا يختلف عن ذلك الذي قامت به إسرائيل على حساب فلسطين والبلدان العربية الأخرى [5].

1- B. Malek, op.cit., p. 148

2- A. Franco et J.P. Séréni, op. cit., p. 324 *sq*.

3- *الشعب الأسبوعي*، ملحف يومية *الشعب*، أعداد نوفمبر وديسمبر 1975.

4- B. Malek, op. cit., p. 162-163.

5 - أنظر: ج. ج. د. ê. الجريدة الرسمية لمداولات م.ê.و. *محضر مختصر* الجلسة العمومية المنعقدة يوم الأربعاء 16 نوفمبر 1977، ص 119.

أما الآثار المترتبة عليه، فإن الصحافة الحكومية لم تتحرج – وقد كان الأمر استثنائيا في ذلك الوقت - من نشر تقارير منظمات حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات ا لأجنبية التي تدين ذلك الاحتلال : « *إن الشراسة التي تم با ذلك العدوان (...) جديرة بالأساليب المستخدمة من قبل إقطاعيي العصر الوسيط*» ، مشيرة إلى بقر بطون النساء الحوامل وإحراق الأطفال وهروب عشرات الآلاف من ديارهم وتحولهم بدورهم إلى شتات صحراوي[1].

وما دام هؤلاء يوصفون « بالشعب » من قبل منظمة الأمم المتحدة، فإنم كذلك بالضرورة، ويكون كفاحهم وكذا المساندة المقدمة لهم كفاحا ومساندة مشروعين. وعليه، فإن تصريحات الملك الحسن الثاني عن عزمه ممارسة حق الملاحقة داخل الأراضي الجزائرية « *كلما اخترقت البوليساريو المزعومة حدود المغرب* »، يطيل لائحة إدانته : فالحكومة المغربية تتحجج بحجج الاستعمار الفرنسي بالأمس[2] وحجج إفريقيا الجنوبية العنصرية وإسرائيل الصهيونية اليوم، ضاربة عرض الحائط كون البوليساريو هي، على غرار منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة معترف با دوليا كحركة تحرير وطني. ما يترتب عليه أن ملاحقة عناصرها في أراضي الغير يعد مساسا بسيادته وحرمة ترابه[3].

فضلا عن هذا، يساق تبرير آخر للدعم الجزائري : إن اقتحام الصحراء عسكريا من قبل الدولتين ا لمجاورتين يجسد حلقة من مؤامرة دولية تدد الثورة الجزائرية مباشرة كتلك التي تحاك ضد الثورة الفلسطينية (في لبنان) و«*الدول التقدمية* » للشرق الأوسط. فالمغرب (الذي أضحى يحتضن أقطاب المعارضة للنظام الجزائري) يكون قد قام بتلك الخطوة بتحريض من الولايات المتحدة وحكومة اليمين في فرنسا، أو على الأقل، بعد أن ضمن

1- *El Moudjahid*, 26 septembre 1976, *Révolution Africaine*, Dossier n° 8 (s.d.).

2- إشارة إلى هجوم الطيران الفرنسي في 1958 على قرية ساقية سيدي يوسف. عن تديدات الملك الحسن الثاني، يذكر الجنرال نزار أنا لم تنفذ أبدا رغم توفر أكثر من فرصة. ما جعل السلطات الجزائرية تعمل بالمثل. أنظر:
K. Nezzar, op. cit., p. 127.

3-- B. Malek, op. cit., p. 322- 323.

4- A. Franco et J.P. Séréni; op. cit., p. 319-322 et 331-334; N. Grimaud, op. cit. p. 213; P. Balta, op. cit., p. 220-221.

تأييدهما له على الصعيدين السياسي والعسكري[1]. على الإثر، راحت القيادة الجزائرية تتعاون مع المعارضة اليسارية الفرنسية وتدعمها إلى أن تولى فرنسوا ميتران الحكم في انتخابات 1981.

وازداد الشعور بالمؤامرة بعد تسجيل وقوف أغلب الحكومات العربية، فضلا عن الحكومات الغربية، إلى جانب المغرب[2]. ما دفع إلى الالتفات إلى الجبهة الداخلية في محاولة لتوسيع قاعدة حماية النظام. وفي حين تقرر إرجاء وضع حصيلة لتجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية – تفاديا لإبراز التناقضات التي أفرزتا - وضع مشروع لميثاق وطني وفتح نقاê حوله مع الوعد بالعودة إلى حياة دستورية.

في تلك الأثناء، نشر محمد الميلي، أبرز أركان الإعلام المعرب حينذاك، دراسة مطولة على حلقات بين أواخر عام 1975 ومارس 1976 يحمل فيها الحكام في كل من المغرب وتونس مسئولية القضاء على أمل توحيد بلاد المغرب العربي، باY،راطهم في الاستراتيجية الفرنسية الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط[3]. لم يذكر شيئا عن تناقضات قادة الجزائر في هذا الباب. فالمهمة المنوطة بتلك الدراسة كانت تتمثل في المساهمة في تحضير الرأي العام المعرب لانتقال الخطاب الرسمي السياسي حول المنطقة إلى مرحلة جديدة، وهو الانتقال الذي عكسه الميثاق الوطني عام 1976 وكرسه شعار « *مغرب الشعوب* ».

الملفت للانتباه أن الميثاق لم يذكر أبدا الصحراء الغربية، بينما كرر الالتزام المعهود بقضية فلسطين. كما أنه أوعز بالاستبشار بإمكانية تحقيق الوحدة العربية العامة على خلفية مجرى « *تاريخ السنوات الأخيرة* » (إشارة ربما إلى التضامن البترولي الذي حصل إبان حرب أكتوبر 1973): إنه « *قد مضى الوقت الذي كانت [الوحدة العربية] تبدو فيه*

1- أثير موضوع المؤامرة أكثر من مرة. مثلا في نوفمبر 1977 قدم أحمد قصري، مقرر لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الشعبي الوطني بيانا يوحي بأن المغرب وفرنسا على وشك الهجوم على الجزائر وأن باريس جعلت « *كل قواتا المسلحة في حالة طوارئ بما فيها القوة الذرية الفرنسية الضاربة* ». غير أن النواب ألحوا في تدخلاتم على عدم الانزلاق إلى مواقف المزايدة. أنظر: ج.ج.د.ê. الجريدة الرسمية لمداولات م. ê. و.، نفس المحضر، ص 118.

2- أنظر جدول تصويت الدول العربية في الأمم المتحدة : N. Grimaud, op. cit., *annexe VII*, p.342.

3- *الشعب الأسبوعي*، ملحق يومية الشعب، أعداد 20 إلى 37.

مجرد وهم ». فتضمن اقتراحا بإرساء الأسس التي تقوم عليها وضعية لا رجعة فيها في هذا المجال عن طريق « إنشاء شبكة من المشاريع المشتركة في جميع الميادين، وتهيئة الأسباب لتداخل المصالح » دون انتظار زوال « الفروق السياسية واختلاف التصورات[1] ».

لكن نبرة التفاؤل والاستراتيجية المتدرجة انقلبا إلى شيء آخر عند الحديث عن مسألة تشييد المغرب العربي. لقد أصبح التوكيد على ما يلي :

- النية معقودة على العمل لبناء « *مغرب الشعوب* ». وهو مشروع يفترض أصحابه أنه، خلافا للوحدة العربية الشاملة، لن يواجه عقبة مجتمعية لأن « *سكان هذه المجموعة الواسعة يشكلون أساسا وحدة، بحكم لغتهم ودينهم وحضاراتهم، وأنماط تفكيرهم، وتاريخهم، ونظرتهم إلى المستقبل[2].* » على ضوء عدم تطرق النصوص الرسمية، حتى ذلك الوقت، إلى مكانة كل من الأمازيغية والعروبة والتاريخ الاستعماري، لا يمكن القول أكثر من أنه تعريف عائم، قابل لأكثر من تأويل.
- استبعاد إقامة وحدة عن طريق تفاهم حكام بلدان المغرب وجعلها غاية « *تنصهر في مستوى القاعدة، بالتضامن بين الجماهير الشعبية ونضالها المشترك حول نفس الأهداف.* » ولم يخف القادة الجزائريين أنهم يعدون أنفسهم أصحاب هذه الرسالة : « *إن ما يجب أن نناضل من أجله – حينئذ - هو وحدة تحررية تعمل للقضاء على البؤس، وعلى اللامساواة بين الناس، وحدة تستطيع أن تغمر شعوب المنطقة في حركة تاريخية واحدة، وتجندها في سبيل تحقيق ما تصبو إليه من مغرب عربي موحد، قوي، مزدهر، وتقدمي* ». إنها فكرة « الجزائر بروسيا المغرب » التي شاعت في عقد السبعينات، سلبا وإيجابا.
- نبذ التوحيد الرأسمالي، أو كما جاء في النص « *كل الأشكال التي تكون في صالح أقلية محظوظة تتخذ منها فرصة لمضاعفة أرباحها على حساب العمال* ».

1- *الميثاق الوطني* (1976)، ص 163-164

2- نفسه، ص 164.

- التشديد، بوجه خاص، على رفض الاندماج الاقتصادي طالما « *بقيت في هذه المنطقة تصورات وهياكل اقتصادية واجتماعية مبنية، لا على أساس المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية، ولكن على أساس خدمة الرأسمالية الدولية، وكمشة من المستغلين.*»

ويتضح دافع هذه البلاغة الثورية من خلال استشهاد أصحابها بما كان يجري على التخوم حيث يتم تبادل السلع المنتجة في الجزائر بسلع أجنبية عن المنطقة وتدور حركة لليد العاملة في غير صالح الاقتصاد الجزائري الرسمي[1]. لقد تم توظيف هذا الموضوع، المرة تلو المرة، في محاولة لإقناع الرأي العام الداخلي أن المغرب وتونس يمثلان مصدر نهب لخيرات الجزائريين. فعلى سبيل المثال، ذكر وزير العمل والتكوين المهني، محمد أمير، في عرض قدمه للنواب في ماي 1978 أن صعوبات الحياة اليومية التي يعانيها كثير من الجزائريين « *ناجمة عن سرعة نمو الاقتصاد الوطني* » في حين أنها ناجمة في البلدان المجاورة عن « *حالة متأزمة* » قوامها « *البطالة والركود* » وأن الحد الأدنى للأجور في الجزائر أضعاف مثيله في المغرب[2]، الأمر الذي يغذي السوق السوداء للعمالة المغربية.

هذا الخط المتشدد استمر معتمدا على الصعيد العلني أثناء السنوات الأولى من حكم الشاذلي بن جديد.

يتضح هذا من قراءة لوائح المؤتمر الرابع لحزب ج ت و، المنعقد بين 27 و31 جانفي 1979. فبالنظر لدقة الوضع في الجزائر حينذاك، تركز الانتباه لحال حدودها الإقليمية قبل كل شيء. فضلا عن تكرار الموقف المعهود من الصحراء الغربية، تم تجديد النداء من أجل مغرب الشعوب ووجه بصريح العبارة « *لشعب المغرب الشقيق وقواه التقدمية الحقيقية* » ضد « *نظام الرباط الرجعي* » المتهم بالتفرقة بين شعوب المنطقة ومحاولة ضرب الثورة

1- الميثاق الوطني، ص 165- 166.

2- ج.ج.د.ش.، لجريدة الرسمية لمداولات م.ش.و.، *محضر مختصر الجلسة العمومية المنعقدة يوم السبت 13 مايو 1978،* ص 286-287.

الجزائرية[1].

من جانبها، استغلت الحكومة المغربية ذلك الظرف للشروع، ابتداء من صيف 1980، في إقامة تحصينات عسكرية على شكل منظومة من الجدران العازلة. وفي نفس الوقت، أخذ الملك الحسن الثاني يتقرب إلى السلطة الجزائرية الجديدة. حسب الجنرال نزار، الذي تولى قيادة المنطقة العسكرية الثالثة في بشار قبل أن يرقى رئيسا للأركان العامة، كان الملك *« يرمي إلى إبعاد التهديد عن شمال المغرب وإطلاق حرية الحركة لقواته المرابطة في قصر السوق والتي يستحيل بناء الجدار من دونها[2] ».*

لمواجهة ذلك المشروع، وضعت خطة عسكرية جزائرية تقضي توسيع ميدان عمليات الصحراويين الحربية ليشمل النقاط الحساسة في المغرب ويشل بالتالي برنامج إقامة التحصينات في الجنوب. غير أن الرئيس بن جديد يكون قد تركها جانبا، بعد أن وافق عليها أول الأمر. *« حينئذ أدركت أن ساعة النهاية قد دقت بالنسبة للصحراء الغربية على الأقل طالما بقي الشاذلي بن جديد رئيسا. إنه بات صديقا للملك إلى حد تبادل الزيارات بين العائلتين[3]. »*

ربما كان هذا الحكم سليما فيما يتعلق بالجانب العسكري للمشكل. ولا شك أن تلك الخطوة، المدعمة بالدبلوماسية العائلية، سمحت في مرحلة ثانية باللقاء الرسمي بين رئيسي الدولة، في فيفري 1983، بقرية العقيد لطفي، القريبة من وجدة. لكن، في حين تم ترسيم حدود الجزائر، في ذات السنة، مع عدة بلدان، منها تونس، فإن ذلك اللقاء لم يسمح بالتقدم فيما يخص ملف الحدود الجزائرية المغربية الشديد الارتباط بمشكل الصحراء الغربية.

.äȑøĺȞţä Ȥęäƶ - ǯ

خارج أطر المؤسسات الرسمية المعنية مباشرة والأجهزة الإعلامية التابعة لها، ظل التعبير

1- Parti du FLN, Textes fondamentaux du IVème Congrès, Résolution de politique extérieure, p. 137-138.
2- K. Nezzar, op. cit. p. 276-278.
3- Ibid.

عن التفاعل مع ال اع القائم بين الدول المغربية نادرا، على ما يبدو.

*جبهة القوى الاشتراكية*Û التي أنشئت في 29 سيتمبر 1963، وأعلن زعيمها حسين آيت أحمد، بعد أيام معدودة من ذلك عن دخولها المواجهة المسلحة للحكومة، وجدت نفسها على الفور، تحت ضغط « حرب الرمال » ودعوات بن بلة الحفاû على الوحدة الوطنية. فبعد أقل من شهر من انطلاق تلك الحركة، حصل اتفاق بين الرئيس بن بلة شخصيا من جهة، وكل من حسين آيت أحمد والرائد « السي الأخضر»، من جهة أخرى،

يكون قد نص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإعادة تشكيل قيادة الجيش ليشارك فيها قادة الولايات الست إبان حرب التحرير وإبعاد وزير الدفاع، العقيد هواري بومدين،إن لم يتقيد بحدود صلاحياته، وعزل وزير الشؤون الخارجية، عبد العزيز بوتفليقة، والمبادرة إلى تحضير مؤتمر جبهة التحرير الوطني[1]. فتوفرت فرصة التحاق عدد من عناصر تلك المعارضة بجبهة القتال على الحدود مع المغرب، بينما لم تتوفر فرصة تطبيق بنود الاتفاق المذكور. ويبدو أن جناحي الحزب، السياسي والعسكري، انفصلا الواحد عن الآخر فيما بعد، ويكون آيت أحمد قد عاد إلى خيار السلاح في ظروف غير واضحة بما يكفي. فألقي عليه القبض وكاد أن يعدم لولا توسط عدة أطراف، من بينها جمال عبد الناصر[2]. وقد استغل بروز مشكل الصحراء الغربية، منتصف السبعينات، ليخرج حزبه من سباته المديد، أو يعيد تشكيله (حسب الروايات) ويصرح بتأييده نداء الأربعة[2]، الذي سيأź الحديث عنه بعد قليل.

حزب الثورة الاشتراكية، أول حزب معارô أنشÛ بعد الاستقلال (باريس 20 سبتمبر 1962)، أعلن في مشروع برنامجه الصادر في جانفي 1963، تأييده لتوحيد البلدان الثلاثة، المغرب والجزائر وتونس، بدءا ب « *نظمنا الاقتصادية وبرامجنا التنموية وسياساتنا*

1- للتفاصيل أنظر: *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة*. دار الحكمة. الجزائر، 1990، ص 126والتالية. مصدر آخر يذكر أن الاتفاق تم مع الرائد بورقعة ومحمد ولحاج ويضمنه محتوى مختلفا بعض الشيء. أنظر:

R. Redjala, *L' opposition en Algérie depuis 1962*. Editions Rahma 1991, p. 150*sq* et p. 172.

2- محمد خليفة، المصدر المذكور، ص 193.

وصولا إلى المؤسسات ». وكان يرى أن « *التوحيد النهائي* » لكن في مدة لا تتجاوز ستة أعوام[3]. بالنسبة لهذا الحزب، كون « *الجزائر عربية إسلامية* »، لا يتعارض مع « *افتخار[ه] المشروع بتبني الاشتراكية العلمية* » بل يلتقي معه في الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم العدل والمساواة.

من الناحية السياسية، لا تختلف هذه المواقف إجمالا عن تلك التي كان بن بلة يدافع عنها حينذاك. الفارق يكمن في ما يسميه حزب الثورة الاشتراكية تحويل العروبة إلى « *موضوع إثارة وهدم[1].* » بعبارة أخرى، إنه يعارض تحالف بن بلة وعبد الناصر ضد نظم بلاد المغرب الأخرى.

بعد أشهر قليلة من تفجر أزمة الصحراء الغربية، نشر محمد بوضياف، زعيم ما أصبح يسمى *حزب الثورة الاشتراكية – اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة*، نشر تصريحا في 5 جانفي 1976 يؤيد فيه طرح الحكومة المغربية. حسب شهادة واحد من رفاقه في ذلك الوقت، لم يسبق أبدا أن جرى التفكير في « *إدراج* [هذه المسألة] *في استراتيجيتنا أو تكتيكنا* »، وإنما كان بوضياف يبحث عن حلفاء جدد ضد سياسة بومدين والميثاق الوطني للمطالبة بإحداث « *قدر من الليبرالية المشجعة للمبادرات الخاصة* ». وقد وجدهم في أشخاص أحمد قائد، المسئول السابق عن جبهة التحرير، والطاهر الزبيري، رئيس أركان الجيش السابق، وغيرهما من المعارضين للحكم الجزائري الذين استقبلتهم الرباط[2]. في هذا السياق، تجب الإشارة إلى قيام الواعظ الإسلامي، عبد اللطيف سلطاني، بطبع كتاب *المزدكية هي أصل الاشتراكية* في دار نشر مغربية، عام 1974، ضمنه هجوما على التوجهات والممارسات الرسمية الجزائرية.

1- R. Redjala, op.cit., p. 80.
2- Ibid., p. 81.

ولنفس الغرض والدوافع، سارع بوضياف وحسين آيت أحمد إلى تأييد نص الليبراليين الأربعة.

لقد قام كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، رئيسي الحكومة المؤقتة بين 1958 و1962، والشيخ محمد خير الدين، نائب رئيس جمعية العلماء السابق، وحسين الأحول، الأمين العام السابق لحزب الشعب الجزائري، بالتوقيع على نص أسموه *نداء للشعب الجزائري* في مارس 1976، تولى أحمد قائد توزيعه على شكل منشور[1]. بالنسبة لهؤلاء، *«إن بلدينا* [الجزائر والمغرب] *لا تريد أن تكونا بيدقا في الرقعة الدولية»* على نحو ما أصبح عليه مثلا الشعب الأنغولي *« الممزق بين أنصار روسيا وأنصار أمريكا »* معتبرين نظام الحكم في الجزائر بدون الشرعية الضرورية لحل المشاكل الداخلية والخارجية ولإصدار ميثاق وطني، الأمر الذي لا علاج له سوى بإقامة جمعية تأسيسية (تشريعية في النص العربي). فتم وضع الأربعة رهن الإقامة الجبرية طيلة سنوات 1976-1979.

أما *حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر*، وريث الحزب الشيوعي منذ عام 1966، فإنه قدم دعمه للسياسة الرسمية الجزائرية المتبعة تجاه المغرب، من منطلق تحالفه في الداخل، مع من يسميهم *« الديمقراطيين الثوريين »* - على رأسهم هواري بومدين – المبني، هو ذاته، على التقييم السوفييتي الإيجابي لنظام الحكم القائم حينذاك في الجزائر.

إنه لم يفتأ يلوم الحكم المغربي على عدم تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وعلى *« نواياه التوسعية »*، مطالبا إياه، على الخصوص، بضمان تطبيق حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. هذا الموقف جعله يدخل في خلاف مع نظيره المغربي، *حزب التقدم والاشتراكية*، لم يؤد إلى حدوث القطيعة بينهما : *« لأن لا نشاطر الفكرة القائلة بأن العدو الرئيسي للشعب المغربي يتمثل في الجزائر، أو في نظامها* (...)

(...) لشعبينا وبلدينا مصلحة حيوية في التوصل، بأسرع ما يمكن، إلى الحل السلمي والديمقراطي لكل النزاعات في منطقتنا، ولا سيما في الصحراء الغربية، بدون تدخل أجنبي، وضمن احترام حقوق كافة الشعوب المعنية[2].»

1- F. Abbas, *L' indépendance confisquée*, op. cit., *annexe IV*, p. 224-227.

الشيخ م. خير الدين، *مذكرات*، ص 284-285. ينسب الشيخ مبادرة النداء لنفسه ص 283
2 - PAGS, *L' Algérie de notre temps*, n° 4, février 1988, p. 43.

في المقابل، كان *حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر*، الذي عاد مناضلوه للانتظام من جديد بعد 1965، كان التنظيم المعارô الوحيد الذي يقف ضد السياسة الرسمية في هذه المسألة من أساسها. لقد نص الكتيب المعد لطلب الاعتماد كحزب شرعي، عام 1991، على مساندة القضية الفلسطينية و« *الثورة الإريتيرية* » وكافة « *الحركات العربية الأخرى التي يمكن أن تظهر في المناطق المقتطعة من الوطن العربي*[1].» ففي نظر البعثيين الجزائريين، لا يوجد مشكل اسمه مشكل الصحراء الغربية.

4 – ζÎŌ ÖäĤǪlʂɹ äɍęǪÔlåɃ äʈ8ÀäĘɫ .

Ů – مÀǵŸä äǪUHÓɭ äÖдʂöɫ (äÖÊǪÆĘǪlğ ʂäöÊǴȞÆĘlğ) .

في محاولة لفصل ملف الحدود عن باقي مجالات العلاقات المغربينية، اجتمع ممثلو كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا بين 29 سبتمبر وفاتح أكتوبر 1964 بتونس وقرروا إنشاء لجنة استشارية دائمة بغية وضع نظام تفضيلي في مجال المبادلات التجارية وتنسيق سياسات التصنيع. وقد تم التوصل إلى صياغة مشروع بذا الصدد وإلى تشكيل حوالي عشرين هيئة متخصصة. لكن عندما اجتمع وزراء الاقتصاد في ماي 1975 بالجزائر، في سابع وآخر دورة لهم، لم يكن أمامهم من سبيل سوى إثبات سلبية حصيلة العشرية المنصرمة سلبية تامة، باستثناء بعض النتائج المحققة في ميادين البريد والمواصلات والنقل بالسكة الحديدية والطيران[2].

فبالرغم من الطابع الاستشاري للجنة وفروعها، فإن سلسلة من التوترات السياسية، العارضة أو المزمنة، شلت حركتها، أو وظفت ذريعة لشل حركتها.

في الواقع، هناك عوامل طاردة لRIدماج والتوحيد، لا شك أن التبعية للخارج تشكل القاسم المشترك والموحد بينها.

في كل هذه البلدان، يخضع اتخاذ القرار لاحتكار مؤسسة معينة بسبب هيمنة السلطة

– – – – – –

1 - *الوثائق الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر*، ص 82.
2- D. E. Guechi, *L' Union du Maghreb Arabe.* Casbah Editions, Alger, 2002, p. 29.

السياسية على غيرها من السلطات.

في الميدان الاقتصادي، كانت كل حكومة تمنح الأولوية لقطاع معين اعتبرته يتفوق استراتيجيا على غيره : المحروقات (استخراجا وتصنيعا) على حساب الفلاحة في الجزائر وليبيا، الزراعة التجارية على حساب الزراعة المعيشية في كل من تونس والمغرب، استخراج الحديد في موريتانيا. وفي كل هذه الحالات، جرى تبني هذا الخط التوجيهي تلبية لطلب خارجي (الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة أساسا). ولا يعتبر التكامل المغربي جزءا من التنمية الداخلية : فهو لا يرد ذكره في أي من الخطط القطرية.

هذه السياسة « التنموية » المكلفة على جميع الأصعدة (رأسمال، تكنولوجيا، تسيير، تشغيل، نمط الاستهلاك والتفكير...) لم تتسبب فقط في تضخيم المديونية الخارجية، وإنما تسببت أيضا في دعم التحالفات الخارجية للنخب الدولنية المغربية.

إلى جانب هذا، تنتج بلاد المغرب مجموعة من المواد (خضر وفواكه، زيت الزيتون، سمك، جلود، منسوجات...) تضعها سياسات التجارة الخارجية المتبعة في تنافس فيما بينها في الأسواق الأوربية في الوقت الذي تمل فيه القدرات المتاحة مغربيا ومشرقيا لاستيعابا، وهذا بالرغم من وجود عدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفيما يتعلق بالتعاون في ميدان اليد العاملة، التزمت الحكومات إجمالا بنود الاتفاقات المبرمة مع فرنسا والدول الأوربية الأخرى، في حين خضع هذا الـ ال، هو الآخر، للتقلبات السياسية المغربينية. تكفي، في هذا الصدد، الإشارة إلى أنه تم طرد 40 ألف « مغربي » من الجزائر، عام 1976، وعدة آلاف من التوانسة من ليبيا في 1985، الخ.

باختصار، جرى تعويض الدمج الاقتصادي المحلي والمغربيني بالمزيد من التبعية الخارجية العمودية، المتجهة من الجنوب إلى الشمال. هذا ما جعل أحد الباحثين يسجل ما يلي :

« هذا الوضع حرج على قدر معاناة المغرب من أشكال للتخصص التراجعي. إنه يـ ع إلى إنتاج ما لا يستهلكه. كما أنه أصبح يسجل عجزا حيث كان يسجل فائضا (المزروعات المعيشية)، ويحتل أقل الفتحات تنافسية ضمن الأشكال الجديدة

للتقسيم الدولي للعمل، متمثلة في مجموع من النشاطات التقليدية ذات التكنولوجيا العامية التي
تعود إلى الثورة الصناعية الثانية (البتروكيمياء،كيمياء البلاستك، النسيج، الملابس، الأسمدة...)[1]».

.ŸÀ8ţä ålƠŧä gÀŻ gåzء : ğlÆÆφlŧǯöä Ž äòşدä ƷDZäÀǩ - ā

هبطت الاستثمارات والقدرة على الاستيراد والاستهلاك والتشغيل في الثمانينيات بصورة متزامنة وفي كل البلدان المغربية، بغض النظر عن الاختيارات المذهبية المعلنة. إنه هبوط كان يعبر عن سياسة « مشتركة » تدف إلى تقليص دور الدولة في مجال الاقتصاد، تلبية لطلبات خارجية في الواقع.

منذ 1977، أصبح القطاع العام محل نقد، ومنذ مطلع الثمانينيات، أخذت الصناعة، بصفة عامة، تتراجع. لكن « *المنطق الاقتصادي المتبع بقي يستند إلى المعاينة القائلة بالضعف النسبي للطلب الداخلي ذي القدرة الشرائية، وتوقع حيوية النمو، بالتالي، من قطاع التصدير. فيتعين أن يتولى القطاع الخاص الدور المحرك للنمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل... من هنا انطلقت سيرورة خوصصة وفتح الخدمات العامة والبنية التحتية، التي كانت تعد استراتيجية حتى ذلك الوقت، للمتعاملين الخواص*[2].»

في سبتمبر 1988، اجتمعت اللجنة الاقتصادية ووضعت برنامجا يكرر الكثير من محتويات برنامج اللجنة الاستشارية التي كانت قائمة بين 1964 و1975. لقد تقرر، مرة أخرى :

- إحداث منطقة تبادل حر وإزالة الحواجز الجمركية.
- إقامة اتحاد جمركي يقوم بمجانسة التعريفات المغربية.
- إنشاء سوق مشتركة تتضمن حرية الحركة للأملاك والخدمات والأشخاص والرساميل.

1- Ibid., p. 53-54.
2- Y. Boudjenah, *Algérie. Décomposition d' une industrie*. L' Harmattan, 2002, p. 258

- مجانسة السياسات الاقتصادية في ميادين الميزانية والضرائب والنقود والمالية والأجور.

وبعد لقائهم بالجزائر في 1988، عقد الرؤساء قمة في مراكش حيث أعلنوا يوم 17 فيفري 1989 عن ميلاد *اتحاد المغرب العربي* المتكون من كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا.

وقد حيا حزب الطليعة الاشتراكية إعلان قيام اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989، لكنه أبرز أنه « *لا يمكن لهذه الوحدة أن تطالب من أحد التخلي عن شخصيته الخاصة أو الاصطفاف على هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي والدستوري أو ذاك، بل بالعكس، إن المهام والتحديات المشتركة يمكن ويجب أن تشجع وتحفز على قيام منافسة سلمية بواسطة المثل. فالوحدة عملية معقدة وهي في الوقت نفسه اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية*[1]. »

منذ ذلك التاريخ، تم إنشاء بضع شركات مختلطة وربط الشبكات الكهربائية بين المغرب والجزائر وتونس، وأصبحت أنابيب الغاز تعبر من الجزائر إلى كل من تونس والمغرب. أما المراحل الأربع المذكورة أعلاه، فلا زالت أولاها تنتظر الإنجاز. ففي 1992، على سبيل المثال، لم تتجاوز المبادلات المغربينية ملياري دولار، أي أقل من 4% من تجارة الاتحاد ككل.

إنه المأزق، مرة أخرى.

1-حزب الطليعة الاشتراكية، *القمة المغاربية الثانية* : خطوة جديدة لصالح السلم والتعاون بين بلدان وشعوب المنطقة. الجزائر في 20 فيفري 1989.

ÕÔÀöä ÇÄŽöä : ÂÅمة ÎÃ ţşÃ äöدşöa ä ƫمة.

في مطلع أكتوبر 1988، غمرت جماهير الشباب الميدان العام الحضري، في حركة غضب شكلت أكبر حدث في تاريخ الجزائر منذ إعلان الاستقلال عام 1962. لهذا السبب، كان ذلك الحدث مثار اهتمام الجميع.

وقد تناولتها كتابات عديدة بالتحليل. فرأى فيها البعض مواجهة اجتماعية تولدت عن فقدان الهيئة السياسية قدرة التحكيم بين فئات اجتماعية متناقضة. ورأى فيها فريق ثان احتجاجا اقتصاديا على هبوط مستوى المعيشة، إثر تدني أسعار المحروقات في السوق العالمية. ورأى فيها البعض الآخر حركة إيديولوجية معادية لأصحاب السلطة السياسية وتنشد تغيير المؤسسات القائمة نفسها، بغض النظر عن مضمون تلك الحركة.

لا شك أن كل واحد من هذه التفاسير يحمل مقدارا من الحقيقة. أما قاسمها المشترك، فهو التقاؤها عند نقطة، أو بالأحرى، عند عقدة العلاقات التي كانت قائمة بين الدولة وبين المواطنين، أفرادا وجماعات.

في هذا الفصل، سنحاول فك تلك العقدة، متتبعين أولا أهم الوقائع المؤدية إلى خريف الغضب ذاك قبل الانتقال إلى بحث مسبباته على مختلف الأصعدة : الاقتصاد والثقافة وسير مؤسسات الدولة.

.ƙÔϼÅţả ÆÊĝ 1979 § 1967 ƙả ảlÔợęŗả ğŗŸợňả – 1

.ảĦảľǩ « ảŏşả ảÆŏlƧŮǿ « ǒlẢả ğlȒęlẢǩ : Ƃşǖ ÀŢợ ảƬDZş - Ǘ

في 1974، صدر بفرنسا كتاب جماعي يعرô حصيلة الرباعي الأول علـى ضـوء النظرية اللينينية. بالنسبة لمؤلفيه تم تحقيق « الأهداف الفورية » المسطرة للمخطط المذكور: دعم الرقابة على الموارد الوطنية، رفع الاستثمار الإنتاجي مـن 12 إلى 30 % في مـدة Rس سنوات مع زيادة المساهمة العمومية بدرجة هامة جدا، إقامة العديد مـن المـشاريع الصناعية وانطلاق بعضها في الإنتاج. لكن « التخطيط » اقتصر، خارج ميداني المحروقات والتعدين، على مجرد جمع المشاريع المسجلة في خطة قسنطينة وتلك الواردة في الدراسات التي طلبت من المنظمات الدولية ومنظمات التعاون. « وعليه، فإن هذا النوع من التنمية، حتى وإن حدد للاقتصاد الجزائري أهدافا للتصنيع لا سابق لها، يندرج على الفور ضـمن أفق بناء اقتصاد موجه بشدة للخارج، ينمو حسب ''أقساط'' قطاعية موجهة للـسوق الإمبريالية وخاضعة لمعايير المردودية الخاصة بذه السوق[1].» أما النمط المعتمد – إشارة إلى «الصناعة التصنيعية» – فإنه لا يحقق الاندماج الداخلي، بل يعمق عدم التمفصل بين النواة الصناعية المستحدثة، من جهة، وباقي ا لتمع، من جهة أخرى. فقطاع البترول حقق وحده 30 % من الزيادة العامة لRنتاج، دون اللجوء إلى اليد العاملة المتوفرة، بينما لم يزد التوسع في الفلاحة عن 3 % سنويا[2]. أما الثورة الزراعية، فإنا خاضعة لنمو الصناعة و « *تستهدف إدماج القطاع الفلاحي الفقير، لكن دون إخراجه من الحلقة المفرغة للنمـو غير المتساوي (...) إن ''الثورة الزراعية'' تسمح [للدولة] بتعزيز سيطرتا الاقتـصادية والسياسية على الفلاحين من خلال التحكم في وسائل الإنتاج وربط قسم مـن المـلاك العقاريين با بواسطة التعويضات*» المدفوعة لهم جراء التأميم الجزئي لأراضيهم[3].

------

1 – K. Ammour, C. Leucate, J-J. Moulin, *La voie algérienne*…. Maspero, Paris, 1974, p. 108 – 109.
2 - Ibid., p. 114.
3 - Ibid., p. 90.

ويخلص المؤلفون إلى أن « البرجوازية الصغرى » الصاعدة منذ 1954 تقوم ببناء « رأسمالية دولة »، كمرحلة تسمح لها بالتحول إلى برجوازية بكامل معا الكلمة، لكنها برجوازية تابعة للامبريالية.

نفس المذهب ذهبه الباحث المصري، خيري حماد، في كتابه الصادر عام 1978 [1].

.1980 ȳlعا ÙɆÛÅǪöä ǥøäȁş ةŸɆÔǵ – ā

يشهد بلقاسم نبي، مستشار الرئيس بومدين إبان السبعينات ثم خلف بلعيد عبد السلام في وزارة الطاقة، أنه اتضح للسلطة أثناء تنفيذ المخطط الرباعي الأول، أن مشاكل بنـاء صناعة قادرة على جر الزراعة نحو مستوى تكنولوجي رفيع، هي مشاكل مركبة وعصيبة. وللتصدي لها، شرع في وضع حصيلة في نهاية 1974. لكن اندلاع أزمة الصحراء الغربية في السنة التالية أفضى إلى منح الأولوية للجانب السياسي، ولم يستأنف العمـل الخـاص بإنجاز الحصيلة الاقتصادية سوى في 1976. وكان من المتوقع أن يعقد مؤتمر لجبهة تـو ويدخل التعديلات اللازمة. ويرى أن التغير السياسي الذي حدث في 1979، اثر وفـاة الرئيس بومدين، كان يتضمن، في آن واحد، عوامل مساعدة على التصحيح وإرثا ثقـيلا من المشاكل ورجالا بلا مصلحة في إعادة النظر المطلوبة[2].

وفي ماي 1980، أصدرت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية « *خلاصـة الحـصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967 ـ 1978* ».

حسب هذه الوثيقة، وصلت الاستثمارات الإجمالية، في الفترة المذكورة إلى 300 مليار دينار. ضمن هذا المبلغ، كان نصيب قطاع المحروقات 179 مليارا، لكن جـزأه الأكـبر –91 مليارا – منح لتثمينها الدولي، فيما لم يمنح لتثمينها الداخلي – البتروكيمياء بصورة رئيسية – سوى 25% من الإستثمارات، رغم أهميته البديهية علـى صـعيد الإدمـاج الصناعي

------

1 – خ. حماد، *التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978. إن هذا الباحث قام بتعريب يكاد يكون حرفيا للكتاب السالف الذكر، مع إسقاط جزئه النظري، الوارد في آخره.

2 – B. Nabi, *Oû va l'Algérie*, …op. cit., p. 359.

خاصة والإدماج الاقتصادي الوطني عامة. ونجم عن مجمل تلك الاستثمارات إنتاج إضافي بقيمة 2،18 مليار، ساهمت فيه الصناعات ب 8،7 مليار.

أما خارج المحروقات، يبدو قسم الوسائل الوسيطة (بمعدل 4،26 % من الاستثمارات العمومية) هو النواة المركزية للنظام الصناعي، بقسميه الصناعات «التصنيعية » (10 % فقط) والصناعات الاستهلاكية (2،15 %). صحيح أن الأرقام تظهر نزوعا إلى الحصول على نوع من التوازن بين القطاعين الكبيرين (على التوالي 9،46 % و1،53 %). غير أن القطاع الأول، المحروقات، ذا التوجه الخارجي المتزايد الشدة (الأمر الذي يعود جزئيا لوظيفته كممول للقطاع الثاني)، كان، في الوقت الذي يضمن فيه 90 % من الإيرادات بالعملة الصعبة، يبتلع ثلثها أيضا، فيؤثر تأثيرا متناقضا على إمكانيات تطوير النظام الصناعي، بحصر المعنى.

بعبارة أخرى، لقد تم بناء النظام الصناعي بدفع ثمن معتبر.

بالحساب الاقتصادي التقليدي، لم يحصل توسع حقيقي للناتج الداخلي الخام يبرر نسب الاستثمار المرتفعة بالنسبة له. فعلى صعيد الاقتصاد ككل، تطلب الحصول على قيمة مضافة بدينار واحد استثمار ستة دنانير كاملة. حسب وزارة التخطيط، تكمن أسباب وجود هذا المعامل المرتفع في ضعف الإنتاجية وفي طبيعة الاستثمارات (الخيارات التكنولوجية وآجال إنضاج المشاريع)[1]. نفس المصدر يؤكد أن مساهمة مجمل القطاع العام، خارج المحروقات، في الناتج الداخلي الخام تضاعفت، تقريبا، بين عامي 1969 و 1978(انتقلت من 5،3289 إلى 6،6363 مليون دينار)، ولكنها لم تصل المستوى المنتظر، بالنظر إلى تشكل رأس المال الثابت. كما أن نسبة الناتج الصناعي إلى مخزون رأس المال الثابت، داخل قطاع الصناعة ذاته، تدهورت من 416،0 عام 1966 إلى 210،0 عام 1977. وقد شهدت نسبة الناتج الصناعي إلى عدد العمال انحدارا شديدا في الفترة المذكورة، وإن أشار المصدر نفسه إلى أن نسبة الإنتاج الداخلي إلى العامل الواحد حققت

توسعا ما بين 2 و3 %، علما أن العامل هنا معرف على أنه كل شخص يجري تـشغيله، بغض النظر عن القطاع المنتسب إليه[1].

ǯ - ɛDzÂ ǩŸGƐä äöÛŸƎ äǂZDQtlɛƯ.

في جوان 1980، اعترفت السلطة السياسية، خلال المؤتمر الاستثنائي لجبهة ت.و، أن التنمية أهملت القطاعات الاجتماعية (السكن، التربية والتكوين، الـصحة والتجهيـزات الجماعية). لقد تم منحها نسبة استثمارات تقـدر ب 7،13 % في المخطـط الثلاثـي و7،26 % في الرباعي الأول و9،25 % في الرباعي الثاني. فتقرر رفعها إلى 32 % في الخماسي 1980 - 1984[2]

فلننظر فيما يلي إلى المعطيات الخامة المتوفرة رسميا.

- التكوين المهني : قدر ما كان ينتظر الإنجاز في نهاية 1979 ب 3،83 %، مـع العلم أن بعض المشاريع العائدة إلى الرباعي الأول لم يكن قد شرع في تنفيذها. ما أدى إلى عجز فادح في العمال المؤهلين، بينما لم يجد شبان كثيرون تلفظهم المنظومة التعليمية كـل سنة مكانا لهم في التكوين، لاسيما في الأرياف وعلى الأخص القرى الفقيرة، حيث المراكز شبه معدومة[3]. رغم التأكيد الرسمي على أن التكوين المهني جزء من منظومة التعليم، فإنـه ظل على هامشها بكل المقاييس. ولم يقدر على أداء دور طوق النجاة بالنسبة للمطرودين، إذ أنه لم يستقبل من بينهم إلا حوالي 5 % سنويا[4].

- التربية الوطنية : هنا أيضا كان تأخر المشاريع كبيرا في ديسمبر 1979، إذ قدر ب 14617 قاعة درس، 540 تكميلية للتعليم المتوسط، 151 ثانوية، 97 متقنة و31

------

1 – Ibid., p. 54 –55.

2 – ع. بن أشنهو، *التجربة الجزائرية*...، المرجع المذكور، ص 429.

------

1 – Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire, *Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967 – 1978*, Mai 1980, p. 12 – 13.

يبدو أن الحصيلة الكاملة لم تنشر حتى الآن.

3 – م.ê.و.، *محضر...* الأحد 23 ديسمبر 1979.*تقرير لجنة التخطيط والمالية حول مشروع ميزانية التجهيز، ص* 1– 2. للعلم التقرير غير مرقم أصلا.

4 – *«إن طاقة الاستيعاب لدى التكوين المهني لفائدة الخارجين من المنظومة التربوية تبقى ناقصة إذ تقدر ب 40000 منصب سنويا»*. أنظر مشروع ملف المنظومة التربوية والتكوينية (يناير 1988)، ص 35.

معهد تكنولوجي للتربية (لتكوين المعلمين). وهو يخص الرباعي الثاني أساسا. فأخذت ظاهرة تفريغ الأقسام الملحقة تعم شيئا فشيئا : تكميلية ملحقة بابتدائية وثانوية بتكميلية ومركز جامعي بثانوية. وتأخرت جزأرة المعلمين وتطبيق التوجيه العلمي والتقني ونظام المدرسة الأساسية بصفة عامة[1]. لكن وزير التربية والتعليم الأساسي، محمد الشريف خروبي، قرر أن الجزأرة بلغت 100 % في الابتدائي و90 % في المتوسط. أما في الثانوي، فبلغت الجزأرة 50 % في التعليم العام و30 % في التعليم التقني[2].

- السكن الريفي : لقد منح مكانة مرموقة في المخططات والبرامج الخاصة بصفته *«وسيلة لمكافحة هجرة السكان »* وكذلك بصفته *«عنصر للشروع في تطبيق الثورة الزراعية»*. في هذا السبيل، وضع برنامج عام 1976 لبناء 100 ألف مسكن كانت رخصته المالية، على ما يبدو، 10600 مليون دج. بعد ثلاث سنوات، كان عدد المساكن الجاري بناؤها 63637 ولم يشرع بعد في بناء 46 ألف مسكن، من بينها 64 قرية اشتراكية[3]. في السنوات التالية، لم يتحسن الوضع بل زاد سوء، سواء تعلق الأمر بالبوادي أو الحواضر. فالإحصاء العام للسكن والسكان لأعوام 1966، 1977 و1987 يبين أن متوسط نسبة شغل المساكن في الريف انتقلت من 7 إلى 9،7 وفي المدينة من 3،6 إلى 4،7.

- الإعلام والثقافة : من بين 15 مشروع مسجل في الرباعي الثاني، أنجزت داران للثقافة وبدأتا في العمل فعلا، واحدة في تيزي وزو وأخرى في باتنة. أما مشروع الألف مكتبة، فسقط في الإهمال الكامل على ما يبدو. بالنسبة للعقد الفاصل بين المخطط الثلاثي ونهاية 1979، تسمح الأرقام المتوفرة بتقدير ما كان ينتظر الإنجاز في مجال الثقافة والإعلام ب1153،6 مليون دج.

- التعليم العالي : في آخر 1979 قدر أن 450،7 مليار دج كانت في انتظار

------

1 – م.ش.و.، *محضر*... الأحد 23 ديسمبر 1979. *تقرير لجنة التخطيط والمالية* المذكور، ص23.

2 – م.ش.و.، *محضر*... 20 ديسمبر 1980، ص18.

3 – م.ش.و.، *محضر*... الأحد 23 ديسمبر 1979. *تقرير لجنة التخطيط والمالية* المذكور، ص 23 – 24.

الإنجاز. كانت جميع المشاريع الكبرى لا تزال على الورق، ما عدا تلك المسجلة في الرباعي الأول. وأوضح وزير التعليم العالي، عبد الحق برارحي، أن التعطيل ناجم أحيانا عن عوامل مادية – كعدم توفر الأراضي – لكن السبب الرئيسي هو ما أسماه « *مشكل تحديد هوية الجامعات. مثلا : باب الزوار [للعلوم والتكنولوجيا بالعاصمة]لم تكن مستعدة لتكوين تقنيين ساميين، الأمر الذي حدا بقطاعات أخرى إلى إنشاء معاهد خاصة بها، بدءا من 1974. معرفة المعايير الخاصة ببناء هذه الجامعة أو تلك (في ميدان العلوم الدقيقة والتكنولوجيا) لم تكن متوفرة. والترقية من مركز جامعي إلى جامعة متخصصة على صلة بهذا المشكل. فمن السهل فتح فروع في الحقوق والعلوم الاقتصادية والإنسانية*[1].» لكن من بين المشاريع المعطلة، كانت توجد جامعة حيدرة (الجزائر العاصمة) للعلوم الإنسانية التي لم تر النور حتى اليوم.

- الصحة العمومية : مشروع « الطب المجاني للجميع »، المقيد في النصوص المذهبية منذ برنامج طرابلس، لم ينفذ في المنظومة العلاجية العمومية إلا ابتداء من 1974. حقا، لقد كانت المتطلبات ضخمة، وبقيت كذلك بفعل عوامل قديمة (نمط المؤسسة الطبية القائمة، النمو السكاني الشديد والنزوح الريفي نحو المدن) وبفعل عامل جديد هو التوسع السريع للتشغيل والأجارة. لكن الصحة العمومية لم تحظ بين الرباعيين سوى ب 837،2 مليون دينار (001،0 %) من مجموع الاستثمارات وقدره 300 مليون دج. وما أنجز قدر مبلغه ب 161،1 مليون دينار ونسبته 92،40 %[2]. ولم تنطلق ترجمة مبدأ بناء مستشفى لكل دائرة وعيادة ومستوصف في كل بلدية، قرية أو حي سكني على أرض الواقع، ناهيك عن المراكز المتخصصة وتوفير الأطباء والأدوية. والتأخر يمس السكان القاطنين خارج المدن، بالدرجة الأولى، ويحرمهم عمليا من مجانية العلاج[3]. أمام النواب، صرح ممثل الحكومة، محمد الحاج يعلى، قائلا : « *إن معظم الأطباء يطالبون بحرية ممارسة*

------

1 – نفسه، ص 3- 4.

2 – نفسه ص6 – 7.

3 – م.ê.و.، محضر... 21 ديسمبر 1980، رد ممثل الحكومة على تدخلات النواب، ص 20 –21.

مهنة الطب في إطار القطاع الخاص »، والمتخرجون (حوالي 1000 في السنة « *لا يرغبون في العمل خارج العاصمة»*.

أما الأدوية، فتم استيراد ما قيمته 153 مليار دج عام 1979، وكلف العلاج بالخارج في نفس السنة 37 مليار دج[1]. ما يجدر تسجيله في هذا الباب هو أن المبـالغ المخصـصة للعلاج بالخارج كانت تزداد مقارنة بتلك المخصصة للوقاية والتي أخذت اتجاه الهبوط منذ الشروع في تطبيق الطب المجاني بالضبط. هذا مع العلم أن القسم الأعظم من موارد قطاع الصحة يجلب من صناديق الضمان الاجتماعي (أي من مداخيل الأجراء) وليس من ميزانية الدولة[2]. وبقيت مدن العاصمة ووهران وقسنطينة تستحوذ على نسبة تتراوح بـين 35 و 45 % من مجموع الموارد المالية المخصصة للصحة العمومية، كان جلها يذهب إلى المراكز الاستشفائية الجامعية. كما كانت المدن الثلاث المذكورة تستقطب 73 % مـن جملـة الممارسين الجزائريين مقابل « استقطاب » دواخل البلاد 71 % من الأطباء الأجانب، بما فيهم الأخصائيون. ففي 1976، كانت 16 دائرة ونصف القطاعات الصحية في الجزائر بدون أي طبيب جزائري أو طبيب قار[3]. وفي أفريل 1979، كانت تغطية الطب المجـاني تتم بواسطة الأطباء الأجانب بنسبة 85 %، في الوقت الذي كان الأطبـاء الجزائريـون يكرسون وقتهم للأقلية الباقية.

فالإصلاح الذي طبق في الدراسات الطبية الجامعية وجد مقاومة قوية ولم يمس محتواهـا الموروث عن الاستعمار، واستمرت الجراحة وأمراض القلب، مثلا، تحظى بالأولوية علـى حساب الاختصاصات الملبية للاحتياجات الرئيسية كالأمراض المعديـة وطـب العمـل وغيرهما. ودلت الحملة التي سبقت وتلت اجتماع اللجنة المركزية لجبهة التحـرير حـول ملـف الصحة (في ديسمبر 1980) أن أنصار الليبرالية أدركوا أن الفرصة التاريخية قد حانت

------

1 - نفسه.
2 – Cf. M. Kaddar, *Entre la socialisation et la médicalisation : le projet de gratuité des soins : 1974 – 1980*, in L'Algérie 20 ans d'indépendance, Notes – Critiques et Débats (Revue de l'Institut des Sciences Economiques, Université d'Oran), 1982, p. 234 – 235.
3- Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire, *Synthèse du bilan…*, op.cit., p. 196.

للخروج إلى العلنية من خلال المطالبة بالممارسة الخاصة للطب. فالنخبة الطبية ربطت حاضرها بماضيها، ربما أكثر من أي نخبة أخرى. إننا، على غرار ما فعله آباؤها المؤسسون، أمثال الطبيبين بن التهامي وبن جلول والصيدلي فرحات عباس إبان الأربعين سنة الأولى من القرن العشرين، ما فتئت تمارس الضغط باتجاه « إدماج المنظومة الصحية الجزائرية بلا تردد في المؤسسات الصحية الغربية بواسطة مختلف الوسائل[1]»، الأمر الذي تكشف المعطيات الكمية للعلاج بالخارج أفدح مؤشراته : 2500 إرسال في 1970، 25000 في 1978، في حين قدرت تكاليفه المعلنة عام 1979 ب 37 مليار دج. فلا غرابة، بعد ذلك، إذا استمرت نسبة وفيات الأطفال الجزائريين في 1978 واحدة من أعلى النسب العالمية (115 %) وأن لا يتعدى متوسط الأمل في الحياة 55،1 سنة في1977 [2].

- الكهرباء والطاقة : كانت نسبة التغطية الكهربائية في نهاية عام 1980 لا تتعدى في الوسط الريفي 60 % ، حسب وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، عبد الحميد إبراهيمي، الذي أعلن في المجلس الشعبي الوطني التزامه بالعمل على رفعها حتى تبلغ 95 أو 98 % في عام 1990، لتصبح الجزائر « في مقدمة العالم الثالث[3].» لكن وزير المالية، محمد الحاج يعلى، ذكر في تدخل لاحق أمام نفس المجلس أن « *هناك 10 ولايات (...) تتراوح نسبة الإنارة بها ما بين 40 و45 %* [4]». والملاحظ في هذا الشأن، أن الأولوية كانت تعطى، في الوسط الريفي، للقرى ذات الحجم الكبير وللمشاريع ذات الطابع المالي والاقتصادي، حتى لو مرت أعمدة الكهرباء قرب قرى أخرى. هذا ما اعترف به وزير الطاقة والصناعات البيتروكيماوية، بلقاسم نابي [كذا][5]. وتجب الإشارة إلى أن نصف الشبكة الخاصة بتخزين وتوزيع البترول للاستهلاك الداخلي يقع على الساحل (في العاصمة أساسا)، بينما كان المخزون الاحتياطي لعدد من الولايات لا يكفي لتغطية سوى حاجة

------

1 – M. Kaddar, op. cit., p. 242.
2 – Ibid., p. 224.

3 – نفسه، *محضر*... الأربعاء 17 ديسمبر 1980، ص 17.

4 – نفسه، ص21.

5 – نفسه، *محضر*... الأحد 12 ديسمبر 1982، ص 27 – 28.

الاستهلاك لمدة يومين.

- العلاقة بين الزراعة والصناعة : الحديث عن النزوح الريفي إلى المدن حديث لا أول له ولا آخر. وقد ألقت المعطيات السالفة الذكر الضوء على بعض جوانبه. فلننظر إليه الآن من خلال علاقة الزراعة بالصناعة.

بين 1966 و1977، بقي ذلك النزوح هو المحرك الرئيسي لمضاعفة المدن في بعض المناطق (الهضاب العليا الوهرانية ثم جنوبي عنابة بدرجة أقل). لكن خريطة توزيع الصناعات تظهر تركز الصناعة الكبرى في المدن الرئيسية التي تعاني أزمة في السكن، مما أدى إلى تحويل النزوح الريفي إلى هجر للفلاحة دون هجر مكان الإقامة بالضرورة. وقد برر وزير الصناعات الخفيفة، سعيد آيت مسعودان هذا قائلا : « *كان من الضروري الاهتمام بالمدن الرئيسية أولا لأن البطالة كانت متمركزة في هذه المدن*» وأن التصنيع يرتبط بكثافة السكان، قبل كل شيء[1]. هذا التركيز يفسر ضعف ما بقي ينتظر الإنجاز فيما يخص الصناعة الثقيلة (5،8 مليار دينار من مجموع يزيد على 50 مليار دج لمشاريع المخططين الرباعيين الأول والثاني)[2]. وفي المقابل، كان التأخر في إنجاز المشاريع التي تخص الصناعة المحلية تأخرا بليغا. ففي عام 1980، كان قد أنجز 78 وحدة صغيرة من بين 586 وحدة مسجلة[3]. ولم يشرع في تنفيذ أولى الخطوات المتعلقة بخطة إنشاء مناطق صناعية في الهضاب والجنوب سوى في ديسمبر 1982، من خلال إقامة بعض المصانع المتخصصة في مواد البناء والنسيج والجلود والخشب والمواد الغذائية[4].

في جميع الحالات، كان تأخر المشاريع المبرمجة لا ينسب رسميا لضعف وسائل التمويل. بل طمأن وزير الطاقة والصناعات البيتروكيماوية الرأي العام، كاشفا أمام النواب أن المداخيل بالعملة الصعبة ترتفع – في المطلق - باستمرار، إذ أنا بلغت ما قيمته 36 مليار

------

1 – م.ê.و.، *محضر*... الأحد 23 ديسمبر 1979، ص 14.

2- نفسه، *محضر*... الأربعاء 17 ديسمبر 1980، تقرير لجنة التخطيط والمالية حول مـشروع ميزانيـة التـسيير والمخطط السنوي، ص 25.

3 – نفسه.

4 – نفسه، *محضر*... الأحد 12 ديسمبر 1982، ص 21.

سنتيم في 1979 و52 مليار في 1980 و62 مليار في 1981. وقد تبلغ 65 أو 69 مليار سنتيم في 1983[1].

وإذا توقفنا قليلا عند الاستهلاك الفردي، متجاوزين الإطار الزمني المحدد أعلاه، نلاحظ عموما أنه – من حيث الأرقام - تضاعف ب 4،8 بين 1967 و1984، دون اعتبار للتضخم، وب 3،5 بين 1967 و1978 ثم ب 5،5 بين 1979 و 1984 مع أخذ التضخم بالاعتبار.

بين 1970 و1987، لم ترتفع أثمان الخبز والسميد والعجائن الغذائية سـوى بثلاثـة أضعاف، بفضل دعم الأسعار، بينما تضاعف سعر اللحوم 11 ضـعفا. لكـن تجميـد الرواتب بدءا من 1983، من جهة، وتقليص النفقات العمومية الـذي عجـل هبـوط مداخيل المحروقات إيقاعه، من جهة ثانية، دفعا قيمة الأجور Ůو ٢فاô حاد. هذا علـى الصعيد العام. بدقة أكبر، كانت الهوة الاجتماعية تتعمق في الحقيقة، وأصبح معلوما فيمـا بعد أن بين 12 و14 مليون جزائري يعيشون تحت عتبة الفقر، وأن 20 % مـن بـين أكثرهم غ| يستحوذون على حوالي 50 % من الدخل الوطني، في حين لا تزيد حـصة 20 % من بين أفقرهم على 7 % وأن 15 ولاية من أصل 48 في حالة عوز متقدم[2].

.kÔ◊Áţ ğlŢğŸ – á

شكلت حصيلة وزارة التخطيط المذكورة والتقرير العام للمخطط الخماسي 1980 – 1984 أساس مجموعة من الدراسات جاءت بجملة من الملاحظات، على النحـو الـذي كانت تسمح به الظروف السياسية حينذاك.

1-لم يحصل تمفصل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بصورة حقيقية. هذا الوضع ناجم في آن واحد، عن مشاكل خاصة بالقطاع الأول ووضع الثورة الزراعية موضع التنفيذ، من جهة ، وعن تصرف المؤسسات الصناعية إزاء الفلاحة، من جهة ثانية.

- - - - - -

1 – نفسه، ص 29.

2 – Cf. Y. Boudjenah, *Algérie. Décomposition d'une industrie*… op. cit., p. 212 - 214.

كان يتعين وضع حد « لزمن احتقار» الفلاحين، قبل كل شيء.

من جهته، لم يبلغ القطاع الصناعي سوى درجة ضئيلة من الدمج الداخلي، وهي نتيجة تعود جزئيا فقط لضعف التنسيق بين المؤسسات. أما سببها الرئيسي فهو، حسب الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن آشنهو، كون السوق هو الذي كان يضبط توزيع الموارد البشرية والمادية المختلفة وكذا العلاقات بين المؤسسات، وليس المخطط الرسمي[1].

2 - إن زيادة سهم المحروقات في الناتج المحلي الخام وما لازمها من تخصيص جزء متصاعد للتراكم حصلا عن طريق الاستدانة (نظرا لعجز التجارة الخارجية المتزايد) وعلى حساب استهلاك الأسر الجزائرية[2].

وقد تم توزيع الاستثمارات داخل فروع المحروقات ذاتا، وكذا داخل قطاع الصناعات الحديدية، المعدنية والميكانيكية - المعنية مباشرة ببرامج الصناعات المحلية والسكن والري - لصالح التثمين قصد التصدير، بالنسبة للمحروقات، ولصالح الصلب على حساب الميكانيك، قاعدة الدمج الصناعي بامتياز.

بالرغم من النقص الفادح المعلوم في عدد الإطارات والتقنيين ذوي الخبرة، وبالرغم أيضا من ضعف صناعة مواد التجهيز محليا وانعدام الكفاءة الإدارية اللازمة للتعامل بالعقود مع الخارج، استغلت زيادة مداخيل البترول بعد حرب أكتوبر 1973 لتسريع كثافة ووتيرة الاستثمارات إبان الرباعي الثاني. ما أدى إلى مضاعفة العبء على الإطارات بتكليفهم متابعة المشاريع الجديدة فضلا عن القديمة. فأصبحت النقائص المشار إليها، عاملا يدفع بقوة إلى نزوع التوجه الخارجي عند دراسة وإنجاز المشاريع.

ظاهرة المخارجة هذه، التي ترجمتها حينذاك العقود التي اشتهرت تحت اسم « مفتـاح باليد » و« منتوجات باليد »، الموكولة للشركات الأجنبية، أدت إلى إضـعاف تـشكيل هندسة وطنية وإلى توسيع التبعية ومدها إلى مجالات عدة، بما فيها تنظيم وتسيير الوحدات

------

1 – ع. بن أشنهو، *التجربة الجزائرية* ... ، المرجع المذكور، ص 201 – 203.

2 – للتفاصيل بالأرقام أنظر :

M. Ecrement, *Indépendance nationale et libération économique*, op. cit., p. 51 – 56.

المقامة حسب تلك العقود، بل وحتى على مستوى السوق العالميـة بالنـسبة للوحـدات المسلمة « صفقة باليد». الأمر الذي أثقل كلفة المساعدة التقنية الأجنبيـة ودعـم بـث منظومة القيم المحتواة في التكنولوجيات المستوردة وتلك التي يحملها المتعاونون.

4- هذه القيم كانت تدخل في تناقض مع قيم العامل الجماعي – الطبقـة العاملـة – والإطارات المتوسطة. فهي تفترض تنشئة اجتماعية غريبة، في الغالب، على هؤلاء سـواء فيما يخص الإنتاج والصيانة أو التنظيم والتسيير. هذا العنصر يعد من العناصر الأساسية عند الحديث عن الانضباط والإنتاجية. وهو لا ينفصل بل يتكاتف مع عامـل الجـزاء في ميادين الأجر، النقل، الصحة، السكن، الترقية، الخ. وقد عبر نمو الإضـرابات العماليـة «الخارجة عن المراقبة » بين 1974 و1979 عن كبت متعاظم لدى الطبقـة العاملـة الجزائرية.

وأما التسيير الاشتراكي للمؤسسات، المستحدث كنمط تسيير جديـد، فقـد قـدم لمجموعات العمال كوسيلة لتولى قسم من السلطة الاقتصادية. ووقعت فعلا مشاركة معينة، أو بالأحرى، قامت تلك المجموعات بتوظيف مشاركتها أساسا لتحسين ظروفها المهنيـة والمعيشية. فالهيئات النشيطة الوحيدة بين الهيئات المنصوص عليها كانت لجان الانـضباط والشؤون الاجتماعية. وهو أمر لا يثير الاستغراب، بل هو يعكس، علـى مـا يبـدو، «*التناقض القائم بين نزعة تعديل سلوك مجموعة العمال باتجاه الانضباط الذي يفرضه سير العمل والنزعة التي تنميها هذه المجموعة وقوامها رفض الانضباط، لا سيما إذا علمنـا أن هذه الأخيرة تواجه لأول مرة انضباط المصنع*[1].» وهو الرفض الذي عبرت عنه صراعات

خفية وأخرى معلنة كانت تدعو، في جوهرها، لتسوية ديمقراطية وطنية ترفع القيود عن الحيوية الاجتماعية التي يبديها العمال، فتفتح بالتالي، آفاق حل مشكل عدم تصاعد الإنتاج.

------

1 – B. Hamel, «*Algérie et Indépendance Nationale*», in L' Algérie 20 ans d'indépendance, Notes – Critiques et Débats, op. cit., p. 27 – 32. Cf. aussi son livre *Système productif algérien et indépendance nationale*; OPU – L'Algérie, 1983, t 2, p. 279*sq*.

غير أن هذه الضرورة ظلت عسيرة عن الإدراك، كما يدل اختزالها من قبل مسؤول مخضرم، كبير ومباشر، في سوء الفهم[1].

5- منذ أن برز رأسمال صناعي خاص إبان سنوات 1971 - 1977، والذي ناب عن رأس المال التجاري للحقبة السابقة، أصبحت العلاقات بين القطاعين الصناعيين العام والخاص تأخذ شكلا جديدا. إن قانون الاستثمارات لعام 1966لم يتضمن إلغاء الشرعية التاريخية الممنوحة للقطاع الصناعي الخاص. وبالرغم من تعرضه للقضم وللبتر في 1975 في بعض مجالات النشاط، فإن هذا القطاع اكتسب منذ الاستقلال، من القدرة على التراكم المستقل ما كان يكفي لتمكينه من تثمين الفرص. لقد كان من السهل أن يكتشف تلك الفرص عبر الفروق المتعاظمة بين ضخامة بعض برامج التنمية المحلية، الجهوية أو الوطنية ذات الأولوية، من ناحية، وبين قدرات إنجاز القطاع العام، وعبر تلبية الطلب الخاص ببعض المواد الاستهلاكية الكمالية أو شبه الكمالية، من ناحية أخرى. وهكذا أخذ يتقدم للناس بوصفه « عامل بث التقدم »، ومدرسة تكوين مقاولين وإطارات، ومنشئ مناصب شغل عديدة، ومستهلك لمنتوجات الصناعة.

6 - ولأن الدولة أرادت إسراع الخطى إبان المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)، أصيب الجهاز الاقتصادي الجزائري بالإرهاق، ما أجبره على إبطاء السير فيما بعد. هذا الأمر ترجمه بوضوح القرار الرسمي القاضي تمديد المخطط الرباعي الثاني حتى عامي 1978 و1979.

2 - ǧlƀɸlŧǯöä : ƌɷ ȢŸȮöä ƂŮ ȢəÂƨä ɗʌÂţ ƌɷ äʌÂÕȀţä äʌǿäåqä.

في الحقيقة، تواصل تمديد تنفيذ المخططات السابقة تحت تسمية المخطط الخماسـي 1980 – 1984، بدعوى إنجاز ما تبقى منها و« تصحيح الانحرافات ».

‐ ‐ ‐ ‐ ‐ ‐

1 – «*انطلقنا من فكرة جعل المسيرين يلتقون بالعمال ... ضمن إطار منظم، مؤسس ومنسجم. إلا أن الأمر انتهى إلى إقامة حلبة صراع، يتبادل هؤلاء فوقها اللكمات.*» أنظر :

B. Abdesselam, *Le hasard et l'histoire*, op. cit., t 2, p. 121.

Ů – « ŭعlǻǥ äöǬzäȁ ɹ مȝ äɿlǿǯ ».

كان المقصود هو اتباع سياسة إزالة المديونية الخارجية تتماشى مع تقليص الاستثمارات. وقد انخفض حجم المديونية بالفعل بين 1980 و1984 بنسبة 21 % (من 19 إلى 15 مليار دولار). إلا أن خدمة الدين راحت تتجاوز 35 % من قيمــة صــادرات الــسلع والخدمات، بفعل بدء هبوط أسعار المحروقات في مارس 1983. ما أسفر عــن خــسارة قرابة خمسة ملايير من الدولارات. وعندما سقط السعر المتوسط لبرميل النفط الجزائري من 27،7 عام 1985 إلى 16،5 إبان عام 1986 وسعر المليون وحدة حرارية من الغــاز من 3،7 إلى 2،5، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الــدولار بدرجــة كــبيرة، تقلصت إلى حد بعيد قدرة الاستيراد. عندئذ، أصبحت الأزمة الاقتصادية حديث التلفزيون الرسمي.

وبالرغم من ذلك، أطلق كل من « *البرنامج ضد الندرة* »، الذي قضى باستيراد كثيف للسلع الاستهلاكية، وبرنامج استيراد حد أدنى من الوسائل الوسيطة الضرورية للــصناعة والزراعة، كلاهما أطلقا مجددا نزعة صعود المديونية، إذ ارتفــع مــستحقها بــين 1985 و1990 بأكثر من 70 % (من 16،5 إلى 28،4 مليار دولار) وزادت خدمتها بأكثر من 80 %[1].

ā – « ɕŦǯ ȌöÒ äèǬȞŧlȯ äöÛlęlǧ äŧɸǬlƵƜä ş‘‘ǩÔŸȄÆ äŧɐǬęÔlå’’ ».

كانت الدولة متهمة بعدم الفعالية وكان التصنيع متهما بإدخـال عـدم التـوازن في الاقتصاد دون تحسين نتائجه. وكان من يملكون الكلمة ومن لا يملكونا يؤكدون على أن كل هذا نتج عن ذوبان المسؤوليات التي تجعل الإنتاج في النهاية غير منسجم كما وكيفـا مع *«احتياجات السوق»*.

وعليه، اقترح استثمار 400 مليار دج علـى النحـو التـالي : 32 % للتجهيـزات الاجتماعية والجماعية، 23 % للقطاع الصناعي، 16 % للمحروقات، 12 % (لا غير) للفلاحة والري، 9 % للهياكل الاقتصادية الأساسية و8 % لوسائل الإنجاز وتجهيزات

------

1 – Y. Boudjenah, op. cit., p. 33 – 35.

النقل[1] (بالرغم من كثرة ومرارة الشكوى الخاصة بذين الميدانين). هذا مع الإشارة، مـرة أخرى، إلى أنه تقرر إعطاء الأولوية لإكمال المشاريع المنطلقة وللاستثمارات الـتي تـثمن القدرات الوطنية المتوفرة في ميادين الدراسة والإنجاز، بما فيها قدرات القطاع الخاص.

في 1983، كانت الصناعة لا تزال راجحة، إذ أنا تـساهم بنـسبة 37،3 % مـن مجموع إنتاج القطاع العام الاقتصادي وبنسبة 32 % من التشغيل خارج الفلاحـة. وفي 1985، أي بعد انتهاء الخماسي، كان القطاع العام يوفر 70 % من مجمـل التـشغيل خارج الفلاحة. وفي 1988، قدر أن القطاع الصناعي والأشغال العامة تستخدم حـوالي مليون و200 ألف شخص[2].

ǯ - « ǥǻlعŬ ȴĘŢǺǩ ālɈƨā ȺDZLǬφqā ».

كان الهدف المعلن في التقرير العام حول المخطط الخماسي 1980- 1984 هو تحسين التحكم في جهاز الإنتاج أو التسويق وكذلك استعمال القدرات إلى أقصى درجة وتحسين تنظيم العمل. وكان ينتظر من هذا العمل التقني رفع إنتاج الـسلع والخـدمات لتحقيـق تخفيض كلفات السكن وبناء المدارس والمؤسسات الصحية والري البلدي، الخ[3].

في هذا السبيل، أعلن وزير التخطيط أن البـدء سـيكون بإعـادة الهيكلـة الماليـة للمؤسسات[4]. إلا أن مرسوما رئاسيا أطلق في 4 أكتوبر 1980 إعادة الهيكلة العـضوية

للشركات الوطنية الكبرى، بمعا تقسيمها إلى عدة وحدات. أما المعايير المعلنة فهي : فصل وظائف الإنتاج والتوزيع؛ التخصص في فئات منسجمة من المنتوجات؛ التخصص حسب فرع تكنولوجي محدد؛ التخصص في نشاط منسجم؛ تحديد النطاق الجغرافي للنشاط.

\- - - - - -

1 – م.ê.و.، *محضر...* الخميس 23 أكتوبر 1980، تقدC وزير التخطيط والتهيئة العمرانية «*مشروع القـانون المتضمن المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1980 – 1984*»، ص 8 – 10.

2 – Y. Boudjenah, op. cit., p. 109.

3 – أنظر م.ê.و.، محضر... الخميس 23 أكتوبر 1980، تقدC وزير التخطيط والتهيئة العمرانية... المذكور.

4 – نفسه.

يقال أن هذه المعايير وضعت من قبل المؤسسة الأمريكية للاستشارة *ماك كنـسي آنـد كو*[1].

هكذا شرع بين 1981 و1983 في تقسيم سـونطراك، بحيـث تحولـت إلى 13 مؤسسة، فضلا عن مركز البحوث. وفي مطلع 1984، تم تقسيم جل الشركات الوطنية. أما إعادة الهيكلة المالية، فقد غدت مكملة وتنفذ على أساس «*خطة تقوC*».

وإذا كان الجميع يتفق على أن « المنظر الصناعي الجزائري تغير جذريا »، بفعل التنظيم الجديد، فإن خلافات حادة فرقت النخب الاقتصادية والسياسية حول نتائج هذا التنظيم.

إن أنصار الصناعة، أو « *التصنيعيين*» إبان السبعينيات، يعتبرون أن أسـباب الأزمـة الاقتصادية المنطلقة في 1986 تعود إلى السياسة المطبقة في الثمانينات، أي بعد أن أبعدوا من الجهاز التنفيذي. إنم يلحون على التغييرات التي جرى إدخالها على قطاع المحروقـات وعلى نمط التراكم خلال المخططين الخماسيين (خفض الاستثمارات والتخلي عن المشاريع الصناعية الكبرى) ويرفضون الخيارات الخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات[2]. بالنسبة لهؤلاء، إذا كان صحيحا أن انيار أسعار المحروقات مثل بداية الأزمة حقا، فإن طول مدتا وتعاظم حجمها يعودان « للانعكاسات المشؤومة» لتلك الاختيارات الاقتصادية علـى الجهـاز الإنتاجي. إلا أنم اضطروا لRقرار بوجود « *هشاشة [مسبقة] للمؤسسات تجاه الخـارج قامت إعادة الهيكلة بتعجيل وتيرتا*[3].»

أما أنصار إعادة الهيكلة أو « *الإصلاحيون*»، فإنم رأوا في انيار أسعار المحروقات عاملا أزاح الغطاء عن هشاشة « *النظام*» القائم منذ الاستقلال. في الال الاقتـصادي، إنـم يركزون على عدم الفعالية المتجلية في سمتين رئيسيتين، هما القيادة الممركزة وهيمنة اقتصاد الريع[4]. ومن المعلوم أن هذه الجماعة قادت عدة إصلاحات عندما أصبح قائدها، مولود

------

1 – M. Boudersa, *La ruine de l'économie algérienne*… Editions Rahma, Alger, 1993, p. 99.
2 – B. Abdeslam, *Le gaz algérien,* …Alger, Editions Bouchene, 1989, p. 289 *sq*.
3 – M. Boudersa, op. cit., p. 99.
4 – Cf. par ex S. Goumeziane, *Le mal algérien : économie politique d'une transition inachevée (1962-1994)*. Fayard, Paris, 1994.

حمروش، رئيسا للوزراء بين 1989 و1991، إصلاحات تدفع باتجاه أو، على الأقل، لا تستبعد « خوصصة » القطاع العام.

وحتى يتيسر لنا إدراك بعض جوانب المواجهة السياسية التي دارت داخل دوائر السلطة أثناء أكتوبر 1988، من المهم لفت الانتباه إلى أن التصنيعيين وجدوا دعما متينا في جهاز جبهة تو، بينما استند الإصلاحيون إلى رئاسة الجمهورية وإلى عدد من قيـادات النقابـة الرسمية وحزب الطليعة الاشتراكية. ففي عام 1987، تمثلت مساهمة هذا الحزب في طرح نظرية الرأسماليتين، واحدة « بالية» وأخرى «حديثة»[1].

مما لا شك فيه أن الشركات الوطنية، التي كانت تمارس الاحتكار ركزت الجزء الأعظم من السلطة الاقتصادية بين أيدي المديرين العامين للشركات، في حـين تجعـل التجزئـة المستحدثة من السلطة الإدارية الوصية المنسق الحقيقي بين العديد من الوحـدات المهـيمن عليها. في غياب حصيلة رسمية وافية ووفية للحقائق الميدانية، يمكن الإشـارة إلى بعـض المعطيات والملاحظات الجزئية الواردة في الدراسـات المختـصة. في 1984، أي نايـة الخماسي، كان 182 مقرا وطنيا من مجموع 460 (ما يعادل 40 %) لا يزال مرابطـا بالعاصمة. وقد تمت زعزعة استقرار عدد كبير من الإطارات والعمال وحـصل إهـدار خبرات لا تقدر بثمن. وبدل التنسيق والإدماج، أدت التجزئة إلى قطع العلاقات بين الرأس والمصب، وأصبحت تتسبب في عرقلة نشر المنتوجات على مستوى السوق الوطنيـة وفي

حدوث ندرة محلية أو جهوية لفائدة المضاربين. فباسم القلق المشروع إزاء مقدار العجز الضخم لبعض المؤسسات، حدث تنفيذ عمليات تفجير الشركات العمومية إلى ذرات. وهو ما انجر عنه وضع مصير المجموعات العمالية المكونة أو في طريق التكوين في مهب الريح على أكثر من صعيد : على الصعيد الاجتماعي البديهي والمباشر، ولكن أيضا على صعيد العلاقة التي تربط هذه المجموعات بالرأسمال الثابت وعلى الصعيد الخاص بالخبرة المتراكمة لدى تلك المجموعات على طريق السيطرة على التكنولوجيا والتخفيف من شدة

------

1 – P.A.G.S., *Avant – projet de résolution politico – idéologique*, Saout achaab, juin 1990.

الضغط التكنولوجي الخارجي[1].

في ظل الأزمة الآخذة في التعميم منذ منتصف الثمانينات، نشرت الحكومة مفهوم «استقلالية المؤسسات»، ثم جرى التصويت على قوانينها في 1988. وفتحت آفاق الخوصصة.

د- « [illegible] ».

مثلما سبقت الإشارة، تعترف النصوص المذهبية المرجعية، (من برنامج طرابلس 1962 إلى الميثاق الوطني 1976) والقانونية الأساسية ذات الصلة (قوانين الاستثمار) بشرعية مكانة القطاع الخاص، شريطة تأطيرها والتفريق بين قطاع خاص استغلالي وآخر غير استغلالي. إلا أنه يلاحظ وقوع بعض التغير بدء من 1977. فعندما طرح مشروع القانون حول احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ظهر معيار القطاع الخاص « *عدم الأخلاق* » كبديل عن معيار القطاع الخاص الاستغلالي[2]. وقبل أن تتقدم بمشروع القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، في صيف 1982، مررت الحكومة القانون الأساسي للحرفي، على اعتبار أن الصناعات الحرفية تشكل «*الهيكل الأمثل للمبادرة الخاصة نظرا لطابعه غير المستغل*» وكون الحرفيين «*حلفاء للثورة*»[3]. إلا أن الوزير الأول، عبد

الحميد إبراهيمي، برر ضرورة سن قانون القطاع الخاص بقوله إنه قائم بذاته ويقدم ثلـث الإنتاج الوطني، لكنه كثيرا ما يفلت عن الرقابة[4].

فالغاية تمثلت إذن في محاولة إخضاعه لRlدارة مقابل إعطائه مجموعة مـن الامتيـازات. وكانت الإمكانيات متوفرة إذ أن حجم الريع البترولي كان لا يزال يسمح بشراء تحـالف الشرائح الوسطى ضد الشريحة العليا من البرجوازية. ومع ذلـك، سـجل في 1987 أن حوالي 30 % من المشاريع التي تم إحصاؤها كانت لا تزال تنتظر قرار الاعتماد الرسمي.

------

1 . B. Hamel, *Algérie et indépendance nationale*, op. cit., p. 33.

2 – أنظر على التوالي : م. ê. و.، *محضر*... الاثنين 26 والثلاثاء 27 والأربعاء 28ديسمبر 1977.

3 – م. ê. و.، *محضر*... الأربعاء 02 يونيو 1982، ص3.

4 – نفسه، نفس الصفحة والصفحات التالية.

وفي نفس الوقت، كانت التصاريح المتعلقة بإنشاء الشركات الجديدة تتجـاوز الخمـسة آلاف. إلا أن أقل من ثلث هذا الرقم بات واقعا ملموسا فعلا. وربما كانت تلك المعطيات تؤشر إلى قدرة القطاع الخاص الراسخ القدمين على اغتنام الفرص بسهولة أكبر، مقارنـة بقسمه الحديث، بالرغم من أن عددا هاما من أرباب العمل الخواص الجـدد (قـدرت نسبتهم بين30 و40 %) كان قد قدم من القطاع العام[1]. وعليه، صدر قانون جديد في 27 جويلية 1988 يزيل الاعتماد الرسمي.

ويمكن القول إن الأمر نفسه وقع في تلك السنوات تجاه الـشرائح الـشعبية بواسـطة التشريعات الاجتماعية.

يجب التذكير أن فترة الثمانينات هي فتـرة زرع *«أسـواق الفـلاح»* والتعاونيـات الاستهلاكية على نطاق واسع. كانت الغاية المعلنة من إنشاء هذه المحلات التجارية هـي حماية محدودي الدخل من *«جشع المضاربين، عديمي الأخلاق»*. لكن ما حصل ميدانيا هو أن كمية البضائع التي كانت شبكة الدولة تقوم بتوزيعها لهذا الغرô سرعان مـا يجـري امتصاصها من قبل السوق *«الموازية»* أو *«السوداء»* - السوق الحقيقية في الواقع المعـاêl - لتباع بأضعاف مضاعفة لسعرها الرسمي.

وعلى العموم، كان السوق والنشاط الخاص قد أصبحا قطبين جاذبين بقـوة، بينمـا استمر عالم الأجور الثابتة عالما طاردا ويحط من قيمة العاملين فيه، باستثناء فئة *« الحمـاة والمحميين»* التي كانت تكون قسما من السلطة الإدارية.

.kèÜÄǽ azlqöş äHmlDZ - 3

لقد اتسم إصلاح التعليم العالي بدء من 1971بتغيير *شكل* الجامعة عبر إدخال مجموعة من التعديلات التقنية، بصورة رئيسية،. وسار إصلاح الدراسات العليا، التي غدت تسمى *«ما بعد التدرج»* نفس المسير وكذلك الحال بالنسبة للبحث العلمي، حيث تركز الاهتمام على إقامة الهياكل الإدارية بدل تكوين قاعدة عريضة للباحثين.

------

1 - Selon Y. Boudjenah, op. cit., p. 186.

في البداية، أعطت التحويرات الشكلية المشار إليها بعض النتائج، لكنها نتائج محـدودة بالضرورة، نظرا لعدم تحويل مضمون منظومة التكوين (خصائصها الاجتماعية، الثقافيـة، الإيديولوجية، علاقاتا مع ا لتمع ومع الخارج...). ففي 1977، قدر النقص على النحو التالي : 32400 إطارا و67550 تقنيا ومساعدا و77960 عـاملا علـى مختلـف درجات التأهيل.

ولا تعود محدودية النتائج فقط إلى مصاعب التخطيط والتسيير وقلة الكفاءة والإهمال كما يتردد كثيرا. فالمشاكل الأساسية بقيت دون حل، وإذ نراها تعود إلى الظهـور بـين الحين والآخر، فإنا تساهم في إلغاء الفوائد المكتسبة عن طريق تغـيير شـكل منظومـة التكوين، بمعا إلغاء نتائج إصلاح 1971.

لقد بقيت الجامعة تابعة للخارج بعمق.

كان تكوين الأساتذة لا يزال يتم في الخارج، مقابل التضييق على الالتحاق بالدراسات العليا في الداخل. وبقيت مناقشة رسائل الدكتوراه تشكل حدثا استثنائيا، بينما يعاني عدد هام من حامليها العائدين للجزائر عراقيل المعادلة وتجميد الترقية. ونظرا لاYفاô الميزانية،

تفضل إدارة الجامعة اللجوء إلى تشغيل حاملي الليسانس والمدرسين المؤقتين والذين يـتم استغلالهم أبشع استغلال، ما يسهل انتهاج شتى أنواع التحايل.

وفيما يخص البرامج والتوثيق، ليس المدرس سوى مجرد وسيط للمعارف والبيداغوجيات القادمة من الخارج. هذا في حين تستمر أجزاء كاملة من تـاريخ الجزائـر، مجتمعهـا، اقتصادها، ثقافتها، ثرواتها الطبيعية، ... مجهولة تماما. بعبارة أخرى، لم يقترن بروز سلك التدريس الجزائري بانتشار العلوم والتقنيات على المستوى الوطني.

أما البحث العلمي، فقد كان راكدا وذا إنتاجية ضـعيفة جـدا بـالنظر إلى عـدد الإصدارات والمبادلات العلمية بين الجامعات الجزائرية. في المقابـل، يـشارك الأسـاتذة الجزائريون في لقاءات علمية كثيرة خارج بلادهم. وما كان ينجز من بحوث في الجزائـر يصب أكثر فأكثر في منطق المقاولة من الباطن، تنفيذا لتوجيه وتصور يـتم وضـعهما في الخارج. فتشارك الجامعة الجزائرية، بالتالي، في تنمية الجامعات الأجنبية (الفرنسية بالدرجة الأولى) أكثر من تطوير قدراتها الذاتية، علما أن هذا يشكل واحدا مـن سـبل هجـرة الكفاءات.

ولم يطرأ أي تغيير جذري على صعيد دمقرطة سير الجامعة. لقد أعلن عـن إحـداث شكل يتماشى مع قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، لكن الجامعيين بقوا ينتظـرون الانتخاب الديمقراطي لمختلف هيئاتها. أما دمقرطة الالتحاق بالجامعة، فإنها تتعرض للقضم بواسطة إجراءات مباشرة وغير مباشرة تحد من التسجيلات، بالرغم من كون نسبة الطلبة إلى عدد السكان كانت تقدر ب 87،0 % وهي أقل بكثير من النـسب الـتي بلغتـها جامعات عربية عديدة. ويمكن أن يضاف إلى هذا أن التدهور المستمر لظـروف معيـشة وعمل الطلبة والأساتذة والعمال الآخرين كان يفرغ ديمقراطية التعليم معناها.

وعوضا عن مواجهة تلك المشاكل بصورة جذرية، برزت منذ بداية الثمانينات، نزعـة العودة إلى «*النظام القديم*» : عودة النظام السنوي والإجراءات الانتقائية عند الالتحـاق بالجامعة والدراسات العليا، ... والقائمة مفتوحة.

ولا بد من الإشارة إلى أن جهدا حقيقيا بذل لإدخال التوازن بين الفروع لصالح التخصصات التكنولوجية. لكن نتج عن ذلك تمثل في إحداث تمييز اجتماعي ثقافي جديد بين الطلبة المعربين الذين وجهوا إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية والطلبة القادرين على متابعة دراسة العلوم والتكنولوجيا بالفرنسية.

«في الجامعة، تتعايش، في الحقيقة، جامعتان منفصلتان من الناحية اللغوية، وإلى حد بعيد، من ناحية المحتوى الإيديولوجي والثقافي للتكوين وآفاق الارتباط في المجتمع. كل مقومات الأزمة تجمعت وظهرت مؤشراتها الأولى في بدايات السبعينات، ثم انفجرت بعنف عام 1979 –1980 لتهز الجامعة من الأعماق. فانكشف الاضطراب العميق لجامعة منشطرة، وانكشف، على نطاق أوسع الاضطراب العميق لمثقفين كانت مسألة اللغة الوطنية تطرح لديهم مسألة هويتهم وعلاقتهم بالمجتمع، في آن واحد[1].»

- - - - - -

1 – D. Labidi, *Science et pouvoir en Algérie,…* O. P. U., Alger, 1992, t1, p. 135.

لقد بقي مشكل تعميم استعمال اللغة العربية وإعادة الاعتبار وتطوير اللغة والثقافة الأمازيغية بدون حل.

لقد أرغمت الثقافة الأمازيغية حتى مطلع الثمانينات على السرية في جامعة لم تشارك في نشرها وازدهارها بوصفها واحدا من مقومات الثقافة الوطنية. وقد بدأ في وضع حد لهذه الحالة غير الطبيعية، لكن الإجراءات المتخذة ظلت محدودة. فلا يوجد مبرر حقيقي لتدريس لغات أجنبية في كل الجامعات الجزائرية ولا يكون هذا حال الأمازيغية وهي لغة جزائرية. إن تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية على مستوى الشبكة الجامعية يمثل شرطا من شروط بروز جامعة وطنية حقيقية، قادرة على أن تكون بوتقة تنصهر فيها تفاعلات وتراكيب مختلف عناصر تراثنا، بدءا بتطوير كتابة الأمازيغية بالحرف العربي، ضمانا لإقامة الجسر مع التعريب.

فالمشاكل اللغوية تقع في قلب القضايا الثقافية في بلادنا، وتكشف وحدة المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية، حيث أن ترقية الجزائريين الثقافية وبالتالي تحرير طاقاتهم يمـران عـن طريق استخدام وازدهار التراث الوطني اللغوي والثقافي.

لم تصبح اللغة العربية بعد لغة الثقافة والعمل الفكري لكل الجامعة ولكل الجزائـريين. وهذا الوضع يخلق أرضية مساعدة للتبعية وللخضوع اللغوي والثقافي الأجنبي، ويتسبب في انقسام خطير للجامعة وللمجتمع بين لغتين وثقافتين. كما أنه يكبح تنمية الجامعة والمجتمع الثقافية والعلمية وبعزل الجامعيين والمثقفين عامة بعضهم عن بعض ويعطل إذن المبـادلات الثقافية والعلمية داخل الجامعة والمجتمع.

وزيادة على ذلك، فإن هذا الوضع يعرقل الدمقرطة، إذ أنه أصل التمييز الاجتمـاعي والثقافي. إن مواصلة تشغيل مختلف دوائر النشاط وأكبر جزء مـن المنظومـة التكوينيـة بالفرنسية، اللغة الأجنبية عن غالبية الشعب، يعني مواصلة سياسة إبعاد هذه الأغلبية عـن مراكز القرار وعن قطاعات تحديث المجتمع – الاقتصاد والثقافة العلمية والتقنيـة، بوجـه خاص – وبالنتيجة إدامة الفشل في تحقيق مشروع العصرنة الذي لا يمكن أن يكـون إلا نتيجة سيرورة داخلية، وطنية وعربية.

حقا، لا يوجد سبيل أمام شعب سوى السير نحو التقدم انطلاقا من ذاتـه، واغتـراف عناصر مستقبله من ماضيه، وهضم الإسهامات الخارجية اعتمادا على قدراتـه الذاتيـة، وتحويل خصوصيته بالتالي إلى واحدة من مقومات العالمية.

4– [illegible]

الأزمة التي انفجرت في صيف 1962 عبرت عن تشكيل وتفكك فصائل متسابقة من أجل احتلال أجهزة الدولة. بعد حسم المواجهة بين المكتب السياسي لجبهة تو والحكومة المؤقتة على حساب هذه الأخيرة، ثارت نزاعات جديدة بشأن الترشـيحات للجمعيـة

الوطنية وتشكيل الحكومة. تلك التحالفات بقيت تتمحور أثناء سـنتي 1962 و1963 حول الصراع بين الشخصيات التاريخية القوية التي كانت في السجن قبل الاستقلال.

لقد أصبح أحمد بن بلة رئيسا للحكومة وتولى محمد خيضر الأمانة العامة لجبهـة تـ.و حيث نال رابح بيطاط عضوية مكتبه السياسي، بينما راح محمد بوضياف وحسين آيـت أحمد يكونان حزبين معارضين (على التوالي حزب الثورة الاشـتراكية وجبهـة القـوى الاشتراكية). إلا أن الدولة الوليدة تجسدت في بن بلة لأنه أتقن لعبة التحالفـات وأدرك بشكل أفضل من غيره ما ينتظره الشعب، وبحث فعلا عن دعم الشعب، واستخدمه ضـد المعارضين.

ومع أن الجمعية الوطنية عاشت مناوشات بين النواب والسلطة (حول طريقة المـصادقة على دستور 1963 وحول علاقة الجمعية بالحزب الذي كان كل النواب أعضاء فيـه، الخ)، إلا أن الحكم مرر الدستور الذي ركز في أيدي الرئيس كافة السلطات بين 1962 و1965. فتقلص الاستقطاب في الرئاسة ووزارة الدفاع دون غيرهما.

وقد جمد انقلاب 19 جوان 1965 الدستور وعطل المجلس الوطني - دون حلـه - وأتى بمجلس الثورة الذي شكل من قادة ولايات حرب التحرير[1] وقادة المناطق العسكرية

------

1 - العقداء صالح بوبنيدر، محند ولحاج، يوسف خطيب، طاهر الزبيري وبن حده بوحجار.

عام 1965[1].

بعبارة أخرى، كان المجلس يجمع حاملي شرعية العمل المسلح في الماضي وفي الحاضـر. أما الشرعية السياسية، فيستمدها من كونه يجسد نظريا رئاسة دولة جماعيـة، وفي نفـس الوقت المكتب السياسي للحزب وأمانته العامة. وأما التشريع، فقد فوضه «للحكومـة». ففي بيان توليه الحكم (الإعلان عما سمي بداية *«التـصحيح الثـوري»*)، أدان هـواري بومدين سلوك سلفه المتمثل في الزعامة الفردية والتصرف في البلاد والشؤون العامة كما لو كانت ملكية خاصة. وكرر في خطاب ألقاه في مارس 1966 رفضه لمثل ذلك الـسلوك من خلال إدانته للحاج أحمد مصالي.

غير أن مجلس الثورة لم يجتمع إلا نادرا (بين مرة وثلاث مرات في السنة، أحيانا بمعية مجلس الوزراء) إبان سنوات عمره الافتراضي، الممتد من 1965 إلى 1978. ولم يحصل تداول رئاسته أبدا. كما غاب الحرص على تجديد الأعضاء المغادرين، بحيث لم يبق منهم، عند وفاة بومدين في 1978، سوى 8 أعضاء من أصل 26.

وطوال الفترة المذكورة، كان رئيس مجلس الثورة رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة، فضلا عن احتفاظه بمنصب وزير الدفاع.

منذ أزمة صيف 1962، قدم الجيش نفسه كمصدر لشرعية سلطة الدولة. وقد حاول بن بلة موازنة سلطة الجيش ببناء ميليشيات حزبية، الأمر الذي لم يقبله وزيره للدفاع. وإذا كان وجود مجلس الثورة يستهدف ضمان أكبر قدر من الاستقرار لعلاقة الجيش بسلطة الدولة، فإنه تبين بسرعة أنه كان مقدارا غير كاف. فلجأ بومدين إلى وضع ضباط سابقين في الجيش الفرنسي في مناصب حساسة ضمن الجهاز الإداري العسكري، للاستفادة من كفاءتهم التقنية، ولاقتناعه بانعدام خطر مشاركتهم في السباق على السلطة.

غير أن هذا التوجه أثار توترا داخل الجيش، بلغ أوجه في محاولة الانقلاب التي قام بها رئيس الأركان العقيد الزبيري في ديسمبر 1968. فاستغلت الفرصة لإلغاء ذلك المنصب وإبعاد قادة ولايات حرب التحرير من المسؤوليات العسكرية، في حين جرى توزيع

1 - عبد ا! بلهوشات، الشاذلي بن جديد، صا٢ صوفي، عبد الغني بن أحمد وسعيد عبيد.

رفاقهم من ذوي الرتب الأدb بين الوزارات ومختلف المؤسسات التابعة للدولة وقدمت تسهيلات مالية وعينية لفريق ثالث فضل التحول إلى شئون المال والأعمال.

وفي نفس الوقت، فإن قيادة بومدين لعمليات استرجاع الثروات الوطنية وإطلاق التصنيع والثورة الزراعية وإصلاح التعليم، مع بدء تعريبه، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، إن قيادته لهذه العمليات التي اصطلح على تسميتها « *مهام التشييد الوطني*» أكسبته شرعية تتجاوز شرعية العمل المسلح أثناء حرب التحرير إلى شرعية برنامج الحركة الوطنية ذاته. ومع ذلك، لم تكن شرعية حزبية.

كثيرا ما كان بومدين يردد محتوى النصوص حول ضرورة الاعتناء بحزب جبهـة تـو وإعادة تكوينه. وفي آخر مناسبة علنية هامة له قبل أن يغيبه المرô ، أعلن أن عام 1978 هو عام تجديد الحزب وتعميق المركزية الديمقراطية[1]. لكن كل تلك « المهـام الوطنيـة » أنجزت خارج الحزب وحتى ضده. الأمر الذي يدل على أن *« القادة السياسيين، بعيدا عن تحليهم بالميكيافيلية، كانوا غير واعين للتناقضات التي تعتري ممارسـاتم الإيديولوجيـة والسياسية. كانت مسألة الحزب تختزل، على نحو ساذج، في بعدها العـضوي وحـده، بالرغم من تكرار الإخفاق عند كل حملة هيكلة وإعادة هيكلة تم القيام بـا[2].»* فالنظـام السياسي الجزائري، حسب صاحب هذا التحليل، كان يتناź - على النحو الذي سـار عليه - مع وجود حزب سياسي قائد : إنه نظام *« لا يـستطيع أن يعمـل إلا لحـساب إدارة[3]»*.

هذا ما تأكد مرة أخرى من خلال تجربة اـالس الشعبية.

في جانفي 1967، صدر ميثاق وقانون البلدية. وفي فيفري التالي، دعي الجزائريون إلى انتخاب مجالس شعبية بلدية. غير أن الميثاق يعارô في كثير من أحكامه إقامة سلطة بلدية. فضلا عن خضوعها المالي، كان باستطاعة رئيس الحكومة تعليق أو حل هيئاتا بناء على

------

1 – *«خطاب سيادة رئيس الجمهورية حول وضع الأمة»*، م.ê.و.، *محضر...* الـسبت 29 أبريـل 1978، ص 282.

2 – L. Addi, *L'impasse du populisme*. E.N.A.L, Alger, 1990, p.106.

3 – Ibid., p. 107.

تقرير من الوالي. كما أن قراراتا لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقـة الـوالي أيـضا. وبالتالي، جعلها انعدام الفعالية عند محاولة تصديها لمشاكل أغلبية المواطنين عنوان نقد لا ينتهي من قبل المحكومين والحكام معا. ولم يهتد أصحاب القرار إلى سبيل سـوى تقريـر إلغاء الندوة السنوية لرؤساء البلديات، بدافع وضع حد لما أصبح بمثابة مهرجان للتـهكم الشعبي.

وعندما أدخل تعديل على قانون البلدية في 1979، فإن التغيير الوحيد الذي نجم عنـه انصب على مدة عهدة اـلس، بينما أبقى هيمنة الوصاية الإدارية كاملة، غير منقوصة[1].

على هذا يمكن قياس سير المجالس الولائية (بدءا من 1969) والتسيير الاشتراكي للمؤسسات (منذ 1971) فضلا عن التسيير الذاتي الذي سبق التوقف عنده بشكل خاص.

وهكذا، عندما أنشئ المجلس الشعبي الوطني، عقدا بعد المجالس البلدية، كانت الجزائر لا تزال بدون خبرة برلمانية محلية أو وطنية. وأما الدستور الذي أقر في 1976، وانتخب المجلس الوطني على أساسه، فقد جرى إعداده في دائرة مغلقة، مثل سابقه، لكنه خلافا للدستور الأول، لم يعرف على هيئة تشريعية منتخبة ... غير موجودة.

وحصلت خلافة الرئيس بومدين في ديسمبر 1978 بقرار اتخذ ضمن دائرة مغلقة كذلك. وبالمناسبة انتشرت فكرة مفادها أن مسألة الاستخلاف تنحصر في « *ملء الفراغ* ». إذا كان الأمر كذلك، فلأن الراحل كان يملأ دنيا النخب الرسمية إلى حد أنه قد حل محل الدولة والمجتمع معا في سلم الاهتمامات. ولم يثر مرضه وموته الفزع في أروقتها، سوى لأنها لم تكن ترى من مشكل يتطلب الحل غير مشكل من يسد مسده. كان فرانز فانون قد لاحظ على الحكومات الإفريقية عام 1961 : « إن الدوائر القائدة التي سلمت أمرها للزعيم، وتجردت من روح المسئولية ومن الوعي كي تهتم أساسا بحياة النعيم (...)، تكتشف من حين لآخر الفراغ الروحي في قلب الأمة[2]. »

1 – م.ش.و.، *محضر*... الثلاثاء 5 جوان 1979، ص 6-8.

2 – F. Fanon, *Les damnés de la terre*, op. cit., p. 123.

والحق أنه جرت محاولة تفادي اللجوء مستقبلا لمثل ذلك الأسلوب. فقد عدل الدستور في 1979 لينص، لأول مرة منذ الاستقلال، على تعيين الأمين العام لحزب جبهة تو مرشحا لرئاسة الجمهورية وعلى استعانته بنواب وبوزير أول. وعين وزير أول بالفعل، لكن جرى تناسي البقية.

ومرة أخرى، تم تبرير التعديل بالتذكير بالانتقاد الذي كان الراحل قد وجهه لسلفه ولمصالي. أمام أعضاء البرلمان، صرح رابح بيطاط، الذي كان قد تولى الرئاسة بالنيابة خلال فترة الشغور، صرح باستمرار « *إضفاء الطابع الشخصي على الأمور عندما يتعلق*

الأمر [كذا] بدراسة شؤون الدولة والأمة»، مضيفا أن مفهوم « رئيس الدولة » ملفوف بالغموض[1]. ذلك التبرير لم يفاجئ أحدا إذ كانت أغلبية الناس مقتنعة بصحته. إلا أن رابح بيطاط لم يكن يتحدث باسم أغلب الناس. وقد واصلت السلطة التنفيذية الجديدة الاعتماد عليه لحكم البرلمان حتى آخر رمقه تقريبا، لكونه القائد الوحيد الباقي في النظام السياسي من بين التسعة التاريخيين الذين فجروا حرب التحرير.

أما ما عدا ذلك، كانت تلك السلطة لا تحترم قواعد التعامل مع المجلس الشعبي الوطني. فقد كانت غالبا ما تتأخر عن أوان إيداع مشاريع القوانين لدى مكتب البرلمان. ولا ترفقها - إلا نادرا - بالبيانات والوثائق اللازمة لدراستها، وتزدري بالواجب الدستوري القاضي تقديم النصوص بالعربية[2]، ولا ترد على أسئلة النواب المكتوبة عموما سوى بعد انقضاء الأجل المحدد في النظام الداخلي، الخ. وعند إبداء هؤلاء أي صورة من صور الحيرة أو التململ، كانت تفرض عليهم الصمت بتذكيرهم أنهم جزء من السلطة أو بإغداق الامتيازات عليهم.

غير أنه يمكن القول من زاوية أخرى، إن نفس الأسباب كانت تجعل من غير الممكن للبرلمان إلا أن يعكس جو الصراعات الحاصلة في الدوائر العليا للحكم، غداة وفاة الرئيس

------

1 – م.ش.و.، *محضر...* السبت 30 جوان 1979، ص 21.

2 – كان ذلك يتكرر في كل دورة يتم فيها إيداع مشاريع قوانين إلى حد أصبحت معه اللجان المتخصصة تنفق الأجل الممنوح لها في الترجمة. وربما كان لهذا الأمر صلة بالحرص على زيادة عدد المعلمين بين النواب.

بومدين ثم فيما بعد أثناء أحداث أكتوبر. هذا ما برز بالفعل في المناسبة الأولى. لقد حاولتوظيف تلك اللحظة المأساوية ليبدأ ممارسة هامش من صلاحياته الدستورية كاقتراح قوانين ولوائح واستجواب الوزراء، كان أهمها الاقتراح المفضي إلى إنشاء لجنة تحقيق (28 يناير 1980) حول عقد بيع الغاز الطبيعي المبرم بين شركتي سوناطراك والبازو الأمريكية[1]. فالفريق القائد الجديد نفسه أصبح يتقدم للناس رافعا شعارات الرجل المناسب في المكان المناسب ودولة المؤسسات، ويضع تدريجيا شرعية السلاح و الشرعية التاريخية برمتها في المرتبة الثانية.

غير أن رئاسة الجمهورية على وجه التحديد، سرعان ما تصدت لمحاولة النواب بفرض قانون على المجلس الشعبي الوطني يسحب منه حق إنشاء لجان تحقيق أو مراقبة، ويجعل هذا الحق من اختصاصها هي، عبر مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية. بل منع على النائب أن يقوم بدور المراقبة حتى في حدود دائرته الانتخابية. وبالمناسبة، أمر ممثل الرئاسة، أحمد طالب الإبراهيمي، « ممثلي الشعب» بالاكتفاء بمهمة المصادقة على المشاريع التي تعرض عليهم وبعدم نسيان أنهم نواب برلمان الحزب الواحد، وأن أغلبهم قد يعود إلى منصبه الأصلي بعد انتهاء عهدته[2].

على ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن المؤسسات القائمة لم تكن مهيأة لأداء دور التحكيم والمصالحة عند حدوث الخلافات والنزاعات التي تدخل ضمن صلاحياتها الدستورية والقانونية.

------

1 – أنظر «*استجواب الحكومة حول الصفقة المبرمة بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركة البازو الأمريكية والمتعلقة بتصدير الغاز الطبيعي المميع للولايات المتحدة الأمريكية.*» م.ê.و.، *محضر*... الخميس 20 ديسمبر 1979، ص 1 والتالية.

2 – نفسه، *محضر*... الاثنين 21 يناير 1980، ص 9 – 13.

5 – ȸم ȀǩÕäȴ ǢȒ8öä Ƃů ǿlDzȦφɟā :

ů – ȧhuöä ǧlع : ȴŁů ȜǝlęȥÕä.

في نهاية السبعينات، اندلعت نزاعات ذات حجم كبير.

في ماي 1977، أضرب آلاف العمال بميناء مدينة الجزائر، ثم كان دور زملائهم في السكة الحديدية وشركة السميد والعجائن الغذائية، الخ. وفي 1980، وقع 1560 نزاعا، من بينها 922 إضرابا. كان 70 % منها للمطالبة برفع الأجور. لكن عام 1980 كان أيضا عام الاحتجاجات الثقافية، لا سيما للمطالبة بالتعريب ومنح الاعتبار للأمازيغية.

ثم خفت الموجة العامة حتى 1983 لعدة أسباب. لقد علق بعض الأمل في تحسن الظروف في مختلف المجالات على التغييرات السياسية التي كانت جارية آنذاك. إلا أن الأهم هو أن حركة إعادة هيكلة المؤسسات، من ناحية، وتطبيق قانون حزب جبهة ت.و، من ناحية أخرى، زعزعا إلى حد ما، الحركة المطلبية وجعلها أقل شفافية. فإذا كانت إعادة الهيكلة قد وظفت لإبعاد عدد من الأطر التنظيمية المتسمة بدرجة عالية من الروح القتالية (كإلغاء نقابتي التعدين والتربية والثقافة واتحاد الصحافيين...)، فإن المادة 121/120 من قانون جبهة ت.و قضت بإقصاء كل شخص لا ينتمي للحزب المذكور من تولي مناصب المسئولية في المنظمات الجماهيرية والمهنية[1]. كان هذا الإجراء يستهدف القضاء - بهذه الطريقة - على نفوذ حزب الطليعة الاشتراكية داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، بالدرجة الأولى. كما أنه استهدف كذلك صد نفوذ التيار الإسلامي النامي.

ومنذ منتصف الثمانينات، تلازم تعميم آثار الأزمة المالية مع تصاعد النزاعات في شكل إضرابات[2] وهبات متلاحقة حتى خريف 1988.

وفي حين أصبحت الإضرابات المهنية تنظم خارج إطار النقابة الرسمية واستمرت لا تلقى الاستجابة، أخذ الناس يلجأون بصورة متزايدة إلى التظاهر : من أجل السكن (كما

------

1 – المادة 120 التي أصبحت تحمل رقم 121 أدخلت ضمن القانون الأساسي لحزب جبهة ت.و في 1980.

2 – Cf. Tableau n° 14 : Evolution de (*sic*) nombre de conflits sociaux entre 1977 et 1990 in Y. Boudjenah, *Algérie*..., op. cit., p. 222.

حدث في القصبة بالعاصمة في 1985 ثم في 1986) أو الماء (في الونزة قرب الحدود الجزائرية التونسية حيث بقي السكان من دونه طيلة أسبوعين)، أو سوء التغذية (طلبة جامعة قسنطينة في نوفمبر 1986) أو غير ذلك. وكانت المظاهرات ترفق بتكسير ما تصل إليه الأيدي وتنتهي، في كل مرة، بمواجهات مع قوات الأمن، لكن أيضا بحل المشكل المطروح جزئيا أو كليا في أغلب الأحيان.

ضمن هذا السياق، تحتل *« قضية بويعلي»* بين 1982 و1987 مكانا متميزا، ليس بسبب مأساوية فصولها في حد ذاتها أو لآثارها فحسب، وإنما - فيما يعنينا هنا - لكون

مسار تطورها يبين بجلاء كيف كان التسيير الرسمي للأزمات، بغض النظر عن طابعهـا، يتقدم باتجاه دفع الوضع العام نحو المزيد من الاحتقان والتعقيد.

إن مصطفى بويعلي كان مجاهدا إبان حرب التحرير الجزائرية وظل عضوا في جبهة تو، لكنه رغم ذلك منع من الترشح في الانتخابات التشريعية بسبب قناعاته الإسلامية. وممـا زاد الطين بلة عنده قيام شرطي باغتيال شقيقه في ظروف غامضة. وفي الحالتين لم ينصفه أحد[1]، على ما يبدو.

بموازاة هذه الهزات المتنوعة، حصل تهميش عدد هام من الإطارات، ربما تجاوز 70 ألفا. وأخذت ظاهرة هجرة هذه الفئة من النخب إلى الخارج تتحول إلى جزء متأصل من سير النظام القائم. كان ذلك يعود لأسباب سياسية وثقافية سبقت الإشارة إليها، انضاف إليها تدهور أحوالهم المعيشية المتواصل إبان عقد الثمانينات وما بدا لهم مـن انـسداد آفـاق المستقبل أمامهم على أرض بلادهم. فبالإضافة إلى الزيادة العامة لأسعار المواد الغذائيـة، ارتفعت أيضا تلك التي تخص البضائع المتماشية مع نمطهم الاستهلاكي، ولكن بنسبة أكبر بكثير : «بسعر الصرف الرسمي لعام 1980، كان الإطار العالي الجزائري يقبض ما قيمته 80 % من مرتب الإطار الفرنسي ذي الكفاءة المماثلة. في ظرف عشر سنوات، أصبح

------

1 – Cf. par ex, A. Charef, *Octobre. Algérie 88*... Laphomic, Alger, 2ème édition, 1990, p.73 – 75; F. Burgat, *L'islamisme au Maghreb*. Editions Payot & Rivages, Paris, 1995, p. 156 – 168.

.

مرتبه يساوي عشر مرتب زميله الأوربي[1].»

في المقابل، كانت قيادات قمة الهرم في حزب جبهة تو والدولة منهمكة في أمور تتعلق بمصيرها. لقد كانت تدير صراعا فيما بينها حول برنامج « إصـلاحات» ظـل محتـواه ملفوفا بالغموض بالنسبة لأغلب الجزائريين، إذ لم يسمعوا بشأنه سوى تكـرار الالتـزام الرسمي بتحسين أوضاعهم.

بعد غياب عن الساحة السياسية طيلة الصيف، خاطب الرئيس الشاذلي بن جديد، يوم 19 سبتمبر 1988، جمعا من الرسميين ضم، فضلا عن أعضاء المكتب السياسي لجبهة تو والحكومة، أعضاء مكاتب التنسيق الولائية. لقد رافع الرئيس مطولا ضد ما أسماها آفات

النظام الاقتصادي وسوء تصرف المسؤولين وديماغوجية الصحافة والمضاربة على الدينار من قبل الجالية الجزائرية المهاجرة والسلوك غير المسؤول للقطاع العام والقطاع الخاص معا. إلا أنه خص ضمن ذلك السيل من الاتامات الـردة والموزعة يمينا وشمالا، فئـتين محـددتين بتحذير مباشر : على أولئك الذين يعرقلون الإصلاحات « *داخل هياكل الحزب والدولـة ذاتها* » وأولئك الذين يضغطون من أجل إحداث جنسية مزدوجة جزائرية فرنسية أن يكفوا عن أفعالهم أو يغادروا البلاد ليلتحقوا بالمعارضة، إن شاءوا [2].

بالرغم من تلقف الصحف هذا الجزء من الخطاب وتوظيفه في الأيام التالية، للمطالبـة بتطهير الصفوف حسب معايير غير معلنة، لم تؤثر الحملة الإعلامية على الرأي العام. بـل سارت في خط مواز لها «حملة إعلامية» أخرى، مجهولة المصدر، تفيد وقوع إضراب عام يوم الأربعاء 5 أكتوبر. وعندما حلت ليلة ذلك اليوم، جرت مواجهات بين مئات الشبان والشرطة في حي باب الواد بالعاصمة، كما تم اعتقال عدد من الأشخاص كانوا يعدون

------

1 – Y. Boudjenah, *Algérie*…, op. cit., p. 228 – 229

2– لعلم القارئ، جرت كتابة هذا الجزء بناء على ما ورد في الصحف التالية : يوميتي *الشعب* *El Moudjahid* وأسبوعيتي *Algérie Actualité*. و*Révolution Africaine*

من المنخرطين في حزب الطليعة الاشتراكية أو المقربين منه، لا سيما في وسط الأساتذة والطلبة الجامعيين. في الغد، انتشرت حركة الشباب عبر مختلف أحياء العاصمة وفي أغلب مدن وبلدات القطر. وفي كل مكان، جرى إتلاف ونهب إدارات ومقار ومحلات كثيرة تابعة للدولة ولحزب جبهة تو ولشركات القطاع العام، فضلا عما ميز العاصمة كالتهجم على بعض الوزارات ولا سيما تهشيم مجمع *رياض الفتح*، الذي أضحى في نظر أولئك الشباب رمز البذخ والقيم الخاصة بأبناء الشرائح التغريبية.

الكل متفق على أنهم من فئة المراهقين من ذوي الأعمار المتراوحة بين 15 و20 سنة. ولوحظ أنهم لم يكونوا يحملون لافتة أو يهتفون شعارا سياسيا معينا. بل إنه شباب محروم من الانتساب إلى مدرسة أو مركز تكوين أو موقع عمل، ولا ينتمي لتنظيم، مهما كان نوعه أو لونه، ما عدا رابطة الحومة (الحارة) وفريق كرة القدم. ولم يلتحق به طلبة الجامعات والحزبيون والنقابيون، في حين آثر كبار الرسميين الابتعاد عن أماكن إداراتهم والاحتماء في الثكنات أو المنازل المحروسة. وعندما قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ، الذي تبعه قرار منع التظاهر والتجول، وجد ذلك الشباب نفسه معزولا في مواجهة الشرطة والجيش، أي دون وجود عازل بينه وبين السلطة. وبالنتيجة، كانت الخسائر البشرية (200 قتيلا على الأقل وعدة مئات من الجرحى) والمادية فادحة.

بعد انتهاء صلاة الجمعة 7 أكتوبر، خرج رواد جامع حي بلوزداد [بن الوزداد] في مسيرة اتجهت إلى ساحة أول ماي، هاتفين « *لا إله إلا الله* » و«*دولة إسلامية*». عند وصولهم مدخل الساحة، طلبوا من الضابط قائد القوات المرابطة عنده الترخيص لهم بالتوجه إلى حي المرادية لمقابلة رئاسة الجمهورية وتسليمه قائمة مطالبهم. قبل الضابط توصيل رغباتهم لكنه رفض السماح بمواصلة المسيرة، فتفرق الجمع بهدوء. ولوحظ أن المسيرة كانت جيدة التنظيم وتتشكل صفوفها من رجال تتجاوز أعمارهم العشرين عاما. وقد كان بين هؤلاء علي بن الحاج، الذي غدا بعد بضعة أشهر نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة منذ مارس 1992). هكذا كان التيار الإسلامي أول تيار سياسي يقتحم الميدان ويفك العزلة عن شباب أكتوبر.

يوم الاثنين التالي، عنونت الصحف *« عودة الوضع الطبيعي بصورة تدريجية »*، وأعلنت الإذاعة والتلفزيون أن رئيس الدولة سيوجه خطابا إلى الأمة في ذات اليوم. بعـد صـلاة الظهر، انطلقت من حي بالوزداد، مرة أخرى، مظاهرة تتكون مـن حـوالي 20 ألـف شخص سارت بسلام إلى غاية وصولها ساحة الشهداء. هناك منعها حاجز ضخم يتشكل من عسكريين ودركيين وقوات مكافحة الشغب من دخول حي باب الواد. فوقع إطلاق للنار، راح ضحيته بين 30 و 35 مشاركا في المسيرة، قيل إنه جـاء ردا علـى طلقـة صدرت عن شخص مندس بين هؤلاء. وفي المساء، أذيع خطاب الشاذلي بن جديد، حيث تقدم كرئيس للجمهورية يخاطب المواطنين وامتنع عن ذكر جبهة تو، حزبا ومناضـلين. وأكد أنه يتحمل شخصيا المسؤولية عن الإجراءات المتخذة *« حفاظا على البلاد وعلـى الثورة وعلى الأمة »* من خطر *« الفوضى والحرب الأهلية »*. وأ؟ كثيرا على نقطـتين : وجود برنامج للإصلاحات يشمل كل الميادين، بما فيها الميدان السياسي، ووجود قرارات في حق الأشخاص الذين أساءوا ولم يكونوا في مستوى المسؤولية. إلا أنه لم يذكر شـيئا ملموسا ومحددا، سواء في هذا الشأن أو ذاك : كان الهدف هو استعادة المبادرة الـسياسية من خلال خلق حالة من الترقب والحصول بالتالي، على انفراج الوضع في الشارع.

فور انتهاء بث ذلك الخطاب، شرعت أجهزة الإعلام الرسمية في الإعلان عن وقوع *«مظاهرات عفوية»* مؤيدة للرئيس. وتم إلغاء حالة الطوارئ بدءً من صـباح الأربعـاء، وغادرت المدرعات شوارع العاصمة. ويوم الخمـيس 13 أكتـوبر، أذاعـت رئاسـة الجمهورية بيانا يخبر عن تنظيم استفتاء في الثالث من نوفمبر 1988 حول تعديل الدستور في جانبين : تحويل بعض السلطات التنفيذية من رئيس الدولة إلى رئيس الحكومة وجعـل هذا الأخير مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني. في 14 أكتوبر، أعلن علي بن حاج مـن منبر جامع السنة في باب الواد عن عشرة مطالب أهمها : إصدار عفو شامل لفائدة جميـع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، بغض النظر عن تاريخ الاعتقال؛ حرية نشر الإسلام وضمان حرية تكوين الجمعيات والتعبير ونقد الدولة؛ إصلاح القضاء والتشريع الجزائـري لتطهيرهما من الفساد ومما يتناقض مع الإسلام؛ إصلاح قطاع التربية لترقية التعليم الإسلامي. وختم ذلك الخطيب كلمته قائلا إنه حان الوقت لتعود الكلمة للشعب[1].

في 24 أكتوبر، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا جديدا تضمن القـسم الثـاني مـن الإصلاحات السياسية. والملفت للانتباه في هذا النص هو تركيزه على إدانة « *الممارسـة المهيمنة والمباشرة*» و« *البيروقراطية*» لحزب جبهة تو داخل أجهزة الدولة والالس المنتخبة والمنظمات الجماهيرية. أما الإصلاح المزمع البت فيه في مؤتمر للجبهة يعقد في ناية نوفمبر، فحدد مضمونه في التخلص من هذه الممارسات وفتح جبهـة تـو «*لجميـع التيـارات والحساسيات، من دون استثناء* » كمرحلة انتقالية قد تفضي إلى تعدد الأحزاب. وفي آخر أكتوبر، أزيح محمد الشريف مساعدية من منصبه على رأس جهاز جبهة تو وعوô بعبد الحميد مهري، أحد المقربين من الشاذلي بن جديد، لضمان تحضير المؤتمر. وفي نفس .الوقت، جرت تنحية الجنرال الأكحل عياط، رئيس المديرية العامة للأمن، المتهمة بممارسة التعذيب.

وفي حين تم تجنيد وسائل الإعلام والمنظمات الرسمية من أجـل التـصويت بـنعم في الاستفتاء، دعا الإسلاميون وأقصى اليسار إلى مقاطعته، بينمـا دعـا حـزب الطليعـة الاشتراكية إلى الامتناع. وكانت النتيجة 27، 92 % لصاÎ التعديل الدستوري المقترح.

بذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن «*الحركة الثقافية البربرية*» لم تنخرط بصفة مباشـرة في المسار الاحتجاجي. إن مدينة تيزي وزو، مركز ثقلها الرئيـسي، لم تـشهد وقـوع حوادث سوى عند القيام بمظاهرة مضادة لمحاولة القيادة المحلية لجبهة تو تنظيم مسيرة تأييد لرئيس الدولة يوم 12 أكتوبر. لقد نشط مناضلوها والمتعاطفون معهـا ضـمن لجـان وجمعيات محلية وعاصمية عديدة، لكن توزيعهم السياسي ضمن طيف عريض يمتـد مـن الليبرالية إلى التروتسكية جعل الحركة لا تتخذ مواقف مستقلة تجاه الإصلاحات والمواعيد المتصلة با.

------

1 – A. Charef, *Octobre*…, op. cit., p. 118.

عند افتتاح مؤتمر جبهة تو، أثار إنشاد النشيد الوطني مبتورا من الفقرة التي تذكر فرنسا بالاسم احتجاج عدد من المشاركين. فلم يتكرر الأمر عند الاختتام. في خطاب انطـلاق الأشغال، ركز الرئيس مجددا على ضرورة التغيير، كاشفا على الخصوص أن الإصلاحات من وضع فرق عمل اشتغلت على مستوى رئاسة الجمهورية، بعد أن اصطدم بعدم تجاوب كل من الحكومة والحزب معه، حسب ما جاء على لسانه. في نهاية الأشغال، تم التراجـع عن احتمال فتح المجال لتعدد الأحزاب، الأمر الذي بررته جريدة //هد بكون الخمـسة آلاف مشاركا كانوا منقسمين إلى ثلاثة نزعات : أغلبية تساند الإصلاحات دون تحفظ، وفريق يؤيدها دون اقتناع وثالث يعارضها صراحة. لكن بما أن صفة الحزب أسقطت عن جبهة تو، وحصل الشاذلي بن جديد على تعيينه رئيسا لها ومرشحا عنـها للانتخابـات الرئاسية القادمة، اعتبر هذه النتائج تأييدا للإصلاحات.

وبالفعل، عندما جرت الرئاسيات في 22 ديسمبر 1988، لم يطلب التصويت علـى المرشح الشاذلي بن جديد وإنما على « *مرشح جبهة التحرير الوطني لرئاسة الجمهورية* ».

وعلى إثر انتصاره فيها بأكثر من 81 % ، بات الشاذلي بن جديـد، مـن الوجهـة النظرية، صاحب صلاحيات واسعة جدا : فضلا عن سلطة تعيين رئيس الحكومة وحـل المجلس الشعبي الوطني واحتفاظه بوزارة الدفاع الوطني وإشرافه على السياسة الخارجيـة، خوله منصب رئيس الجبهة سلطة اقتراح أمينها العام وأمنائها التنفيذيين. وفي المقابـل، لا تقع المسؤولية المباشرة وعبء التسيير على كاهله، وإنما على كاهل أولئك الـذين يقـوم بتعيينهم واقتراحهم. بعبارة أخرى، لم يحدث فصل للسلطات بقدر ما حـدث تـذويب مراكزها، على Ūو يشبه ذاك الذي جرى في مصر غداة وفاة عبد الناصر.

.Zẹ̈ẓ₀ş ğlʒÅÔk – ā

على صعيد النخب السياسية الحاكمة، لم يجر التجديد الموعود بقدر ما جـرى إعـادة ترتيب أجنحتها، إذ لوحş بقاء نفس الأسماء المتداولة منذ عقود في مراكز القرار، سواء في جبهة تو أو الجهاز التنفيذي.

وعندما تقدم أمام المجلس الشعبي الوطني، يوم 12 نوفمبر، لم يعرô رئيس الحكومـة الجديدة، قاصدي مرباح، سوى توجهات عامة تنم عن عزم مواصلة الإصلاحات. وقـد استقبله النواب بعداوة ثم طالبوه بتقدƇ التزامات محددة، لكنهم لم يرفضوا ذلك البرنامج[1].

أما خارج المؤسسات الرسمية، فقد حاولت تنظيمات وشخصيات عديـدة ومتنوعـة المواقف الإيديولوجية والسياسية أن تؤثر على سير الأحداث، لكن نتائجه أوضحت افتقار هؤلاء للوزن الذي يسند مساعيها.

فور تفجر الوضع، أخذ الزعيمان التاريخيان أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد يكثران من منفاهما التصريحات الصحفية العنيفة ضد نظام الحكم الجزائري، مشككين في نواياه[2].

------

1 – أنظر م. ê. و.، *محاضر الجلسات العلانية* من الثانية المنعقدة يوم السبت 12 نـوفمبر 1988 إلى العاشـرة المنعقدة يوم السبت 19 نوفمبر 1988.

2 – Cf. A. Charef, op. cit., p. 215 – 217.

ووجه عشرة محامين ممن سبق لهم الدفاع عن مناضلي جبهة ت.ت.و أثناء حرب التحرير وتولوا أحيانا بعض المسؤوليات، رسالة مفتوحة لرئيس الجمهورية بتاريخ 12 أكتوبر، طالبوا فيها تأسيس *«التعدد الديمقراطي»* الذي سوف يفتح الطريق للحريات الفردية[1].

وفي 29 أكتوبر، قدم وفد متكون من العقداء الأخضر بن طبال والسعيد محمدي والطاهر الزبيري، وثيقة لرئيس الدولة اشتهرت تحت عنوان *« تصريح الثمانية عشرة»*. في هذا النص، طالب الموقعون[2] بتنظيم ندوة وطنية في أجل ستة أشهر، تحضرها كافة القوى الحية للبلاد، ومهمتها صياغة الإصلاحات الضرورية على مستوى المؤسسات من أجل الوصول إلى إحداث حياة ديمقراطية تمنح للجزائريين فرصة اختيار ممثليهم. كان ذلك يعني تأجيل الاستفتاء ومؤتمر جبهة التحرير والانتخابات الرئاسية.

ودعا بن يوسف بن خدة إلى البدء بإطلاق حرية التعبير. إنه اعتبرها أساس الديمقراطية التي تشكل بدورها الضمان الحقيقي لوحدة الأمة ولدعم الاستقلال. واللافت للانتباه أنه كان من القلائل الذين رأوا ضرورة هذا الربط.

أما على مستوى النخب المثقفة، فقد تميز حملة الثقافة الفرنسية ضمن مجموعات الصحفيين والأساتذة الجامعيين والأطباء وغيرهم بنشر البيانات وتنظيم التجمعات والمسيرات المنددة بالقمع والتعذيب والمطالبة بنشر الحريات الديمقراطية[3]. إلا أنهم تحاشوا اتخاذ مواقف محددة من البرنامج السياسي الرسمي، لأنهم كانوا ينتمون - على غرار الحركة الثقافية البربرية - إلى تيارات ليبرالية ويسارية مختلفة، تجمعهم المعارضة لجبهة ت.و.م.ن منطلقات غربية. وبفعل خبرتهم الخاصة، أخذ أتباع حزب الطليعة الاشتراكية والتنظيمات

------

1 – وقع على الرسالة المحامون عمارة، بلحسين، بن تومي، بوزيدة، هارون، المنور، رباني، ساطور، الطيبي وزرطال.

2 – من بينهم العقيد أحمد بن الشريف، القائد السابق للدرك، عبد العزيز بوتفليقة، بلعيد عبد السلام، رضا مالك، ومصطفى الأشرف الذين سبق لهم تولي مسؤوليات ومناصب وزارية.

3 – Cf *Déclaration des journalistes algériens*,; *Appel pour une mobilisation nationale contre la torture* et *Déclaration des universitaires de l'Algérois*,in *Cahier noir d'Octobre,* publié par le Comité National Contre La Torture, Alger, 1989, successivement p.p. 90, 91, 92.

التروتسكية على عاتقهم دور تجميعهم وتنشيطهم في أحيان كثيرة.

وإن التحق بهم نفر من نظرائهم من ذوي التكوين العربي، إلا أن الملاحظ بصفة عامة هو أن أغلبية المثقفين بالعربية بقيت أقرب إلى جبهة تو منها إلى التجمعات الأخرى. لقد تحولت جريدة *الشعب* اليومية إلى منبر مفتوح لهم إلى حد ما، على اعتبار أن المعركة كانت قائمة بين «*حزب الجزائر*» و«*حزب فرنسا*»، أو على حد تعبير العلم سياسي والمحلل الصاعد، سليم قلالة، بين «*أبناء الجزائر*»، الذين تكونوا في صفوف جمعية العلماء أو حزب الشعب و«*أبناء فرنسا*»، الذين تكونوا في صفوف الاندماجيين والشيوعيين ومدارس ديغول ثم من جاءوا بعده واستولوا على المناصب العليا التابعة للدولة[1].

ومع ذلك لم تخل اليومية المذكورة من المقالات النقدية لجبهة تو. لقد كتب محمد عباس، صاحب صفحة *حديث الاثنين* الشهيرة، يعدد العيوب التي أصبحت لصيقة باسم جبهة تو منذ استقلال البلاد[2]. كما دافع عن إحلال التعدد السياسي في الجزائر لأن «*الشعوب دائما جاهزة للديمقراطية*»، واقترح البدء بفتح المجال إلى كل من «التيار الوطني الثوري» والتيار الإسلامي و«الاندماجيين الجدد» والشيوعيين[3].

في نفس الوقت كان قسم ثالث من ذوى الثقافة العربية يبتعد عن جبهة تو وينصبها العداء من منطلق إسلامي. بالنسبة للأستاذ الجامعي في علوم التربية، عباسي مدني، الذي أصبح بعد بضعة أشهر رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة منذ مارس 1992)، فإن «*نظام الحكم فقد علة وجوده*»، سواء على الصعيد السياسي لأنه «*تحول إلى عقبة في وجه الحريات*» أو الاقتصادي لأنه «*لا يملك سياسة استثمار على المدى البعيد*» أو الإيديولوجي، إذ أن «*الاشتراكية والليبرالية ايديولوجيتان وهميتان وغريبتان عنا*» أو على صعيد المنظومة التربوية حيث «*تقوم المدرسة بهدم ما تنتجه الأسرة الإسلامية*». وكان من

------

1 – الشعب، 24 نوفمبر 1988.

2 – نفسه، 15 نوفمبر 1988. أنظر أيضا محمد عباس، *الاندماجيون الجدد*. مطبعة دحلب، الجزائر (د.ت.)، ص 217 – 226.

3 – هذا المقال المكمل للأول منع من النشر في يومية الشعب. أنظر نصه في م. عباس، *الاندماجيون...*، المصدر المذكور، ص 227 – 237.

رأيه أن « *معارضة التعدد الحزبي واحتكار السلطة السياسية من قبل حفنة من الانتهازيين الذين لا يعترفون بسيادة الشعب يزيدان الأمور تعقيدا* ». أما البديل، فيكمن في « *نموذج منسجم يعكس ذهنية حضارية، بدء بإعادة النظر في المنظومة التربوية التي سوف يلد إصلاحها حتما الإصلاحات الاقتصادية*[1]. »

6 - äöĞŸدä ɹ äöȞÀæẾة عامة

Ů - ÀɸȄ äöŢƺäŁÀ ä ɟȅlȅɇة.

قبل أن ينفجر الوضع في الجزائر، كانت حركات مشابهة قد وقعت في عدة بلدان عربية أخرى، لا سيما في مصر وتونس، وإن لم تتسم بنفس الخطورة. حينذاك، كانت السلطات الجزائرية ترى أن بلادها في منأى عن ثورة الشارع : هنا «*الصعوبات ناتجة عن سرعة نمو الاقتصاد الوطني*»، بينما توجد هناك «*حالة متأزمة (...) تسودها البطالة والركود*»[2].

لنذكر أن مفهوم البلدان المتخلفة ظهر في أواخر الخمسينات : إنها تلك التي لا يوجد فيها قطاع صناعي قوي. وتماشيا مع هذا التعريف، فإن الدولة التي تقيم هذا القطاع على أراضيها تخرج من ذلك التصنيف المذل. ولا يهم في شيء بعد هذا التذكير بأن الثورة الصناعية الأوربية غرفت تمويلها من الزراعة. بل عمت ممارسة نزعت دون انقطاع، منذ ذلك الوقت، إلى تخصيص أقل حصة ممكنة من الأموال الموجهة للتنمية إلى الزراعة. فحسب أحد الباحثين، «لم يتجاوز متوسط الاستثمارات في القطاع الزراعي للخطط التنموية [في البلدان العربية] خلال النصف الأول من السبعينات نسبة 17,2 % من

------

1 – Interview à la revue *Parcours Maghrébins*, décembre 1988.
يذكر عابد شارف أن علي بلحاج صرح له شخصيا أن السلطة القائمة فقدت كل شرعية بما فيها الشرعية التاريخية وأنه لا يوجد مانع لديه بالنسبة لتأسيس التعدد الحزبي. أنظر :

A. Charef, op. cit., p. 208.

2 – أنظر مثلا تصريح محمد أمير، وزير العمل والتكوين المهني، أمام النواب، م. ê. و.، *محضر*... السبت 13 مايو 1978، ص 286.

إجمالي الإستثمارات[1].» ولم تفتأ هذه الممارسة تتكرر حتى حولت إلى حجة لصد الداعين إلى التكاتف بين العرب في ميدان الغذاء : إن فشل التعاون والتكامل العربي في هذا الميدان يعود لغياب المصادر المالية.

في 1980، قدرت المساحة المزروعة فعليا في الوطن العربي ب 50 مليون هكتـارا، بينما كانت الأراضي الصالحة للزراعة تقدر ب 75 مليون هكتارا [2].

في العشرية السابقة، كان إنتاج الحبوب قد انخفض وكذلك إنتاجيتـها. وبالنتيجـة، أخذت فاتورة الأغذية المستوردة في الصعود. واتضح من خلال إحصاء يتعلـق بمتوسـط الفترة الواقعة بين 1974 و1978 أن الميزان التجاري للسلع الغذائية أسفر عن عجز في كل الدول العربية، باستثناء الصومال والسودان [3].

وشكل عدم تأمين الحاجة إلى اللحوم مثالا آخر عن الإهمال الحاصل للثروة المتـوفرة. فعلى سبيل المثال، كان الصيادون في الجزائر لا يكلون عن الترديد أن *« الأسماك تموت من كبر السن»*، في الوقت الذي كانت الكمية المتوفرة منها بالوطن العربي قادرة، بناء علـى تقديرات أعوام 1974 - 1978، على تغطية 98 % من نسبة الاكتفاء[4].

كانت الزراعة قد بدأت تنتقم. والأمر لم يبق محصورا داخل القطر العربي الواحد. فمنذ أن أصدرت قانونا المسمى *« الغذاء من أجل السلام »*، عام 1954، دأبت الولايـات المتحدة الأمريكية على تحويل فائض الغذاء لديها إلى أداة في سياستها الخارجيـة. هكـذا قدمته لجنوبي فيتنام ضد شماله ولجنوبي كوريا ضد شمالها، ومنعته عن الشيلي تحت حكومة الليندي إلى غاية أن أسقطه الانقلابي الجنرال بينوشي. وخلال حـرب أكتـوبر 1973، جرى تديد العرب بإيقاف تصدير الغذاء لهم، ردا على حظر البترول، وأوضح الرئيس

------

1 – مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، تحرير د. عدي قصور. ديوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، 1983، ص55.

2 – نفسه، ص 19.

3 – نفسه. أنظر الجدول رقم (5)، ص 47.

4 – نفسه. أنظر جدول رقم (1)، ص 42.

الأمريكي جيرالد فورد أن المقارنة تبين تفوق الحظر الغذائي. وبما أن الدول المصدرة للغذاء الرئيسية تسير كلها وفق نهج الولايات المتحدة، فإن أمن كل دولة على حدة وأمن الوطن العربي في مجموعه أصبح مهددا. إلا أن الذي حصل هو أن الدول العربية القـادرة ماليـا تحججت بواجب درء هذا الخطر لزيادة تبعيتها نحو مصادره بالذات. إنما فضلت إسكات معارضتها الداخلية بملء أفواه المواطنين وذل كرامتهم الوطنية والقومية، بدل توسيع جبهة النفط إلى الغذاء، بدءا بتنسيق استيراده بصورة جماعية ومرورا بتكوين مخزون اسـتراتيجي ومكافحة التصحر وتوفير لوازم تطوير الفلاحة ... الخ.

أما توجيه الأوامر للعائلات بتحديد النسل، فهو لا يعدو كونه شكلا آخر لـ Rذلال، زيادة على عقم أثره المنشود، طالما استمر الموت بسبب سوء التغذية يحـصد بـين 15 و 30 % من الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة. كما أن استمرار سوء التغذية يجعل - إلى جانب عوامل أخرى متصلة بظروف العمل والحياة - من شعار رفع الإنتاجية مجرد وعẓ تذنيبي، إذ أن الدراسات - ومنها تلك التي تصدر عن منظمة الصحة العالمية - كانت لا تفتأ تبرهن على أن سوء التغذية هو سبب رئيسي لتدني إنتاجية العمل.

باختصار : كانت الدول العربية تسير نحو عالم مالثوس، حسب أحد الباحثين[1].

ā - ɹłÀ ɹʐĖŸɖ: ȳlŢÀöä ŸÀĦöä ɹř ɖ ŌöäʐǪöä.[2]

في كل البلاد العربية، يتم تقدم التاريخ الحديث على نحو خط متواصل من التقدم، يبدأ باليقظة العقلية (المعروفة تحت اصطلاح النهضة)، والتي يليها الاسـتقلال القـومي عـن السلطنة العثمانية ثم ينتهي بإقامة الدول العربية ذات السيادة التي تنخرط في عملية تحقيـق التنمية والعدالة أو الاشتراكية والوحدة العربية.

------

1 – نفسه، أنظر مداخلة جواد العناني، ص 58 والتالية.

2 – هذه الفقرة صيغت اعتمادا على كتاب غليون، *بيان من أجـل الديمقراطيـة*، ط 4، الجزائـر، دار بوشـان، 1990. ويقال أن تأليفه تم عندما كان غليون أستاذا بجامعة الجزائر في السبعينات. والمعلوم أنه قام بتطوير دراسته هذه لا سيما في كتابه *اغتيال العقل*.

هذه النظرة كانت تهدف إلى إخفاء الحقيقة المتمثلة في سيرورة التقهقر المطرد للمجتمع العربي الذي يظهر من خلال «تضاؤل مساهمته الإيجابية في الحضارة وتدهور مكانته الدولية وسيادته وقدرته على التحكم بنفسه ومصيره». الأمر الذي يكشف ضرورة إعادة تحليل تاريخنا لتجديد الوعي.

على صعيد الثقافة، هناك التباعد ثم الانفصال بين الثقافة المعاشة والثقافة النظرية. وهو ما أدى إلى فصام داخل الوعي العربي بين ثقافة تقليدية مدفوعة إلى الانطواء على نفسها وعلى الماضي وبين ثقافة حديثة تستمد حياتها وشرعيتها من الثقافة الغربية. هنا يكمن أول عنصر وراء القطيعة القائمة بين الشعب وبين النخبة. أما نتيجتها فتتجسد في الانحطاط ثقافي عام وتضاؤل دور المثقفين.

على الصعيد السياسي، تعبر الهوة المتفاقمة بين السلطة السياسية ودولتها، من جهة، وبين المجتمع، من جهة أخرى، عن تطور هذا التاريخ السلبي. مما أدى إلى تضخم السلطة داخل الدولة وتحولها إلى تسلط بالقوة، مقابل تحلل اللحمة الوطنية والالتزام الوطني وتفجر أزمة الهوية، الخ.

على الصعيد الاقتصادي، ترجم هذا التطور في ازدياد التعارض بين الاقتصاد الملبي لحاجات الأغلبية الشعبية والاقتصاد الملبي لحاجات الأقلية. فالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك مفقود، مما ترتب عنه تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي محض وإخضاع الإنتاج للاستهلاك وإفقار الأغلبية وتهميشها، والقضاء على قيم العمل لصالح قيم الكسب الطفيلي والربح بدون جهد والتظاهر بالثروة وتشجيع الغش.

ثلاثة مذاهب كانت تقف وراء هذه السيرورة التاريخية، تبدت نتيجتها العامة في فشل «تكوين الجماعة الوطنية».

كان مذهب الإصلاح الديني يرى أن تحرير السياسة والمجتمع يتم على قاعدة تحرير العقل بواسطة التوفيق بين الدين والعلم في إطار المدرسة الحديثة. وهكذا تتكون نخبة جديدة تتولى مهمة بناء الدولة والمجتمع. لكن الشيء الذي حصل فعلا هو أن النخبة التي

تكونت في هذا الإطار، ابتعدت واستقلت عن المجتمع وارتبطت بالخارج وما لبثت تنتقل من القومية الإسلامية إلى القومية المحلية بعد انهيار السلطنة العثمانية.

أما مذهب الإصلاح السياسي أو إصلاح الدولة، فإنه فشل في تعويض إمبراطورية الخلافة الدينية بإقامة الدولة القومية الزمنية أو إقامة الجمهورية الديمقراطية ذات السلطة المقيدة. وبدلا من هذا كله، نشأت الدول القطرية ضمن الخريطة التي رسمها الاستعمار.

وأراد مذهب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي تكريس الدولة القطرية بواسطة «إطلاق قوى اجتماعية وإدخالها في النظام الرأسمالي المحلي والعالمي : قوى البرجوازية الوسطى وأغنياء الفلاحين[2]». لكن النتيجة الملموسة تمثلت في تسوية شكلية لمشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باللجوء إلى استيراد التقنيات والتجهيزات والغذاء ...

إن فشل المذاهب الثلاثة والسياسات التي وضعت لتطبيقها يعني في الواقع الفشل في حل المسألة القومية. إنه « *إخفاق النظرية القومية الكلاسيكية التي ورثتها دون تدقيق أو تعديل عن الفكرة وعن التجربة الأوروبية* ». بل إن اهتمام النخبة الاجتماعية بمسألة تكوين الأمة على الصعيد الإيديولوجي كان مجرد غطاء على « أولويات اهتمامها بتكوين نفسها كطبقة مستقلة» وإلغاء الأمة على الصعيد العملي.

ما هو تفسير هذا الإخفاق ؟

التفسير السهل والمتحيز يتهم جهل الجماهير وانعدام الوعي لديها بالوقوف وراء الموقف الشعبي السلبي أو المعارض لأشكال تغريب الفكر والسياسة والاقتصاد. إن هذا التفسير يبرر الإرهاب الفكري والاجتماعي الممارس على الشعب، كما يبرر مصادرة حقوقه الأساسية ويقدم دعما معنويا للاستبداد.

التفسير الحقيقي، حسب برهان غليون، هو كالتالي. لم يظهر التاريخ منذ قرنين تكوين الأمة العربية، أي بناء الوحدة الثقافية والوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية ولكنه يظهر العكس، أي التفكك المتواصل في كافة الميادين المذكورة، وهذا نتيجة تزايد الاندماج بالغرب. إن التاريخ يبين تحرير طبقة برجوازية جديدة واستعباد شعب.

«إن تاريخ العرب الحديث ليس إذن تاريخ تحرير الشعب، ولا تاريخ تكوين الأمة وإنما هو بالعكس تاريخ الاستعباد الشعبي وإخراج الأغلبية القومية من الحياة الفكرية

والسياسية والاقتصادية، أي تاريخ تميش هذه الأغلبية (...) والركة الرئيسية لهـذا التاريخ ليست النضال ضد الأتراك في سبيل التحرر القومي والثـورة ضـد المحتـل الأجنبي وضد الاستعمار الحديث والتبعية والبؤس المتزايد، لكن بقدر ما هو تـاريخ الطبقة القائدة، هو تاريخ التحالف مع الاستعمار الغربي».

خاتمة عامة.

منذ بروزهم ضمن حركة *الشبان الجزائريين*، في مطلع القرن العشرين، ثم ضمن فيدرالية المنتخبين، أظهر التطويريون المفرنسون، أكثر من غيرهم، تمسكا واضحا بالحل الإصلاحي الذي قدمته العثمانية السياسية لفك معضلة العلاقة بين الاستعمار والمجتمع الخاضـع لـه، خاصة، وبين الغرب المهيمن والشرق التابع، عامة. كما أنم استفادوا من الجدل الذي دار بين فرحات عباس وابن باديس في منتصف الثلاثينات.

وبالرغم من معاداتم الاجتماعية والفكرية للشيوعية، لم يستبعدوا الرصيد الـشيوعي المتعلق بمسألة الدولة والأمة في الجزائر، لأنم أدركوا في قرارة أنفسهم أن طابعه الجوهري تطوري وتغريبي قبل كل.شيء.

ولما تجمع لديهم، صاغوا التركيبة التي برزت في البيان الجزائري، عـام 1943. إلا أن حركة ماي 1945 وآثارها كشفت ضعفهم.

وفي الوقت الذي بدت فيه تلك الفئة على وشك الخروج من التاريخ، لا سـيما بعـد اندلاع حرب التحرير، وقعت استعادتا وتكليفها بتمثيل الجزائريين. من خـلال مهمـة تدويل القضية الجزائرية، اعترف بـا العالم الخارجي ونشرت شيئا من النفوذ في الداخل.

وبالرغم من جو عدم الثقة والارتياب الذي كان يحيط بـا في أوساط المقـاتلين، ودون استشارة برلمان الثورة، فإنا تولت قيادة الحكومة الجزائرية المؤقتة.

وفي مؤتمر طرابلس، المنعقد في جوان 1962، قبل جميع الحاضرين البرنامج الذي وضع للدولة المستقلة، دون مناقشته، وربما دون قراءته أيضا. وكان ذلك البرنامج أول تطـوير هام لمشروع حزب الاستقلال منذ عهد نجم شمال إفريقيا.

وقد أقر ذلك البرنامج بوجود تصرفات أحدثت هوة تفصل بين القيـادة والجمـاهير الشعبية، بعد اندماج الحكومة المؤقتة في قيادة جبهة التحرير المستقرة في الخـارج. الأمـر الذي أدى إلى تحويل الحزب إلى أداة إدارية.

وإذ جرى تحوير تسمية الثورة من ديمقراطية اجتماعية إلى ديمقراطية شعبية، مع الإشارة إلى خيار الاشتراكية، تم تعريف القوة المعادية بالإقطاعية دون سواها، بدعوى أنها كانت، الشريحة الاجتماعية الوحيدة التي أيدت الاستعمار.

أما البرجوازية، فقد أعلن عن استبعادها بسبب ضعفها.

ومنذ ظهور ذلك البرنامج، أصبح الخطاب الرسمي يرشح « *الشعب*»، المعـرف بأنـه مكون من « *الفلاحين والعمال على العموم والشباب والمثقفين الثوريين* » لتحقيق « الثورة ».

من جهة، كانت السلطة الجزائرية غداة 1962، على غرار أية سلطة جديدة، تنزع إلى رغبة تمثيل أغلب الفئات.

ومن جهة أخرى، شكل ضعف كل من البرجوازية والعمال وانعدام تنظـيم خـاص بالفلاحين وانخراط الكتل السياسية والثقافية في الصراع الدائر بين الزعمـاء التـاريخيين، شكل فرصة لتأليف تحالف حول الجيش استطاع أن يتولى السلطة. لكن ميثـاق الجزائـر (1964) جاء استمرارا لبرنامج طرابلس. وكان، مثله، نتيجة حل وسط بـين مختلـف النزعات وتعبيرا، في نفس الوقت، عن صعوبة تبني مشروع مجتمع منسجم وكاشف عـن خيار البلاد الأساسي.

فآلت مهمة وضع المشروع إلى الفئة الأكثر تنظيما وتصميما.

بالاعتماد على الجيش، إنها أطلقت، بعد 1965، سيرورة تأميم وسلسلة إصـلاحات مؤسسية (في الإدارة، في الزراعة، في التعليم، الخ) ومخططات تهدف إلى إقامة تصنيع سريع.

ذلك المشروع استهدف «*تحديث*» المجتمع واعتمد، على صعيد المذهب الاقتـصادي، على المثل الأعلى الإنتاجي المبني، هو ذاته، على أولوية تنمية قـوى الإنتـاج المتطـورة وفضائلها التحويلية : «كان يتعين ضبط كل شيء بالاقتصادي بما في ذلك الـسلوكيات الاجتماعية والثقافية».

وكان للدولة وحدها حق تفصيل المشروع ولها وحدها جدارة راوي مآثره.

وأخذت الدولة تقنن بلا هوادة : في الاقتصاد (قوانين التجارة، الجمارك، الاستثمارات، الخ)، وفي ميدان معايير السلوك (قانون العقوبات، قانون المحاكمات،

القانون المدني)، وفي ميدان الإعلام والعمل، الخ.

وسلبت كل السلطات : السلطة الاقتصادية، السلطة النقابية، السلطة الدينية، مختلف السلطات المحلية. واعتبرت كل خطاب نقدي خطابا معارضا.

إنا دولنة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حد ابتلاع الأمة أو الشعب أو التمع.

وفي نفس الوقت، أدارت سياسة خارجية نشطة في المشرق وفي مختلف المحافل الدولية، انبهر با العديد من ساسة العالم الثالث والملاحظين.

أما نجاح المشروع، فكان يتطلب القدرة على تعبئة القوى الاجتماعية حول مهام *«التشييد الوطني»* وإزاحة الحركات المطلبية وحظر التنظيمات السياسية، باستثناء جبهة التحرير الوطني. وأوكلت المهمة إلى « الإطارات»، موزعين بين مفرنسين، حاملي رسالة التحديث والتكثيف والعقلانية، ومعربين، حاملي رسالة الحديث عن الأصالة والتهذيب الاجتماعي.

غير أن ذلك ضاعف التناقضات الموجودة داخل جهاز الدولة والهياكل السياسية المكلفة بالرقابة والضبط الاجتماعي حول الآفاق السياسية والإيديولوجية، لا سيما منذ طرح الميثاق الوطني عام 1976.

وأخذت آثار حركة التحديث الجامحة تتفاعل مع التناقضات السياسية والثقافية وتأخذ شكل أزمات تخص الطلب الاجتماعي في ميادين السكن والثقافة والمنتوجات الزراعية، الخ. وهو أمر كان يتناقض مع فلسفة ومرامي مشروع *«التحديث»*.

فالقوى القابضة على السلطة منذ 1962 لم تعترف أبدا بتمثيلها لمصالح مجموعة محددة، ولكنها كانت باستمرار تدافع عن مصالحها الخاصة وتستقل عن غالبية التمع.

وهي، في نفس الوقت، تقدم خطابا يعرف مصالحها على أنا هي مصالح التمع بأسره : أليست هذه هي وظيفة المواثيق ؟

غير أن السياسي لم يمت، وإنما راح يحتل هامش ا لتمع. أصبح الناس مقتنعين أن لا شيئا مهما يقع على المستوى الرسمي، بصحافته العديمة المصداقية، وخطبه المكررة والمفخمة.

صحيح أن الجزائريين كانوا أقل تعرضا للاستغلال الاقتصادي، من جيرانم مثلا. ولكنهم كانوا يعانون أنواعا من الاضطهاد اليومي. فقد تولدت عن ا لتمع القائم على العمل المأجور حاجات جديدة عجزت الدولة عن تلبيتها، سواء كانت حاجات مادية أو معنوية.

وكان لا يعترف بأي نزاع كان إلا إذا كان بين الجماعة كلها وبين القوى الخارجية فقط. فمثلما لاحظ أحد المحللين، «توجد سياسة خارجية ولا توجد سياسة داخلية. داخل الجماعة،، لا توجد سياسة، وتوجد حياة وطنية».

أما ال اعات الداخلية، فيجري نكرانا أو تفسيرها بعوامل أخلاقية أو نفسية.

والأزمة الثقافية لا تنفصل عن الأزمة الاقتصادية، لاشتراكهما في العلة : فلنسميها العجز عن قطع الحبل السري الذي يشد الطبقة القابضة على السلطة إلى دائرة السيطرة الخارجية التقليدية. لقد أصبحت تلك الطبقة تقوم بإعادة إنتاج الهيمنة الأجنبية لضمان إعادة إنتاج سلطتها الخاصة، في نفس الوقت.

هذا الوضع استمر طالما بقيت وحدتا غير مهددة.

في الثمانينات، برز بوضوح أكبر التعبير عن وجود مصا ا ترتبط بالمشروعين اللذين ميزا كلا من نجم شمال إفريقيا – حزب الشعب – جبهة التحرير الوطني، من جهة، والمنتخبين - الاتحاد الديمقراطي للبيان، من جهة أخرى.

إن من عبروا عن هذا التيار الثاني جعلوا من احتكار التجارة الخارجية في ا ال الاقتصادي، عنوان نقدهم الرئيسي الموجه للدولة.

أما الطرف المقابل، فإنه ركز على ما اعتبره قيام الدولة بالمساس بالثوابت الوطنية و«تجديد الاندماج» في مختلف ا الات. وانتهى الصراع لصا ا « الانفتاحيين ».

وما أن هدأ الشارع بعد أكتوبر 1988، وفتح الال لتعدد الأحزاب منذ 1989، حتى اتضحت الصورة بجلاء. فكما جاء في الرسالة التي بعثت با الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية في 8 أوت 1999،كان الجزائريون قد أصبحوا ينقسمون إلى مجتمعين، لكل مصالحه وثقافته :

- مجتمع الغالبية العظمى، ذي المرجعية الثقافية العربية الإسلامية.
- مجتمع الأقلية، وبدقة «*لتمع الفرنكوفوني*»، بمرجعيته وأحزابه وصحافته وشبكة علاقاته الاقتصادية الداخلية والخارجية، الخ.

هذا التشخيص يعني أن مشروع الدولة – الأمة في الجزائر انتهى إلى تجسيد التصور الذي طرحه بن باديس عام 1938، بمعا إقامة دولة «*الجنسية السياسية*» الجزائرية حيث تتعايش «*جنسيتان قوميتان*».

øåÍÔţå ş ƷDZåÀţå ﺔﻤﺋﺎﻗ

ـﺔﻴﺑﺮﻌﻟﺍ ﺔﻐﻠﻟﺎﺑ ƷDZåÀţåş øåÍÔţå – ﻻﻭﺃ

1 – الوثائق الرسمية غير المنشورة :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني . المحاضر المختصرة للجلسات المنعقدة أثناء الفترات التشريعية الأولى والثانية والثالثة (1977-1988).

2 – الوثائق المنشورة :

- التقرير الاستخلاصي (مشروع تمهيدي). اللجنة الوطنية لاصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي. ماي 1989.

- وثائق مؤتمر الصومام. منشورات المتحف الوطني للمجاهد. الجزائر، 1996.

- جبهة التحرير الوطني، قسم الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954 – 1962.

- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر . مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16-21 أفريل 1964. طبع بالمطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر (د .ت.).

- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976. مصلحة الطباعة، المعهد التربوي الوطني. الجزائر، 1976.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي. الندوة الوطنية الأولى للقطاع الاشتراكي الزراعي. قصر الأمم من 1 إلى 3 افريل 1970. (د.م.، د.ت.)

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي. الندوة الوطنية الثالثة للقطاع الاشتراكي الزراعي. قصر الأمم 10-12 أفريل 1973. (د.م.، د.ت.)

- رئاسة الجمهورية الجزائرية، مجموعة خطب الرئيس بومدين 1965-1975.

3 - وثائق غير رسمية :

- الوثائق الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر.[1990]

4- المصادر المنشورة :

- *بورقعة، سي لخضر.*، (مذكرات الرائد)، شاهد على اغتيال الثورة. دار الحكمة، الجزائر، 1990.

- الإبراهيمي، م. ب.، *في قلب المعركة 1954-1964*، دار الأمة، الجزائر، 1997.

- أحمد بن بلة،حديث...مع محمد خليفة. دار« الترناتيف » للنشر 1985.

- الأفغاني، ج. د.، الأعمال الكاملة .دراسة وتحقيق د محمد عمارة .بيروت، 1979، ج1.

- ابن باديس حياته وآثاره ... ج 3 .إعداد وتصنيف عمار الطالبي. دار اليقظـة العربيـة للتأليف والترجمة والنشر.

- حماني، أ.، صراع بين السنة والبدعة، ج2 . الجزائر، دار البعث للطباعة والنشر، 1984.

- حمروê، أ.، *قصة ثورة 23 يوليو*، 3 ، *عبد الناصر والعرب.* المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، 1976.

- خير الدين، م.، مذكرات، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب (د. ت.)

- المدني، أ. ت.، حياة كفاح. الأجزاء الثلاثة الأولى. الجزائر، الشركة الوطنيـة للنـشر والتوزيع، 1976-1982.

- الديب، ف .، عبد الناصر وثورة الجزائر .دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

- كافي، ع.، (مذكرات الرئيس)، دار القصبة، الجزائر، 1999.

5 - الرسائل الجامعية غير المنشورة :

- بلقاسم، م.، *الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954*، رسالة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، 1994، ج 2.

- شرف الدين، أ.ر .، *جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغـرب العـربي 1945-1962*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1983.
- خرنان، بن موسى، *العراق والثورة الجزائرية 1954-1962* .رسالة ماجستير مقدمة بجامعة بغداد، 1983.
- صغير، م.، *موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962* .رسـالة ماجـستير مقدمة بجامعة الجزائر، 1996.
- طرشون، نادية ، *الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام 1847-1911* .رسالة ماجستير، قـسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1985ا.
- مناصرية، ي.، *النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962* .رسالة دكتوراه دولة. جامعـة الجزائر، 2000.

6-الدوريات :

- البصائر، 1948-1954.
- الثقافة، مجلة صادرة عن وزارة الثقافة والسياحة. أعداد75، 79، 84،82، 88.
- السياسة الدولية، القاهرة، عدد 44، أبريل1976.
- الشعب، لا سيما بالنسبة للفترة بين سبتمبر 1988 وديسمبر 1988.
- الشعب الأسبوعي، ملحق يومية *الشعب*، العدد 22، 6 ديسمبر 1975 وأعـداد نـوفمبر وديسمبر 1975، أعداد 20 إلى 37.
- قضايا عربية، ماي – جوان 1983.
- المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري (1956-1962). 4 أجزاء. طبع وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.
- المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني (1956). طبع وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.

7– المراجع :

- احدادن، ز.، (بالاشتراك مع آخرين) *الإذاعة والتلفزة في الجزائر*، ضمن *تاريخ الإذاعة والتلفزة*. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

- الأشرف، م.،. الجزائر : الأمة والمجتمع. ترجمة د. حنفي بن عيسى. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

- أرسلان، ê.، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم. الجزائر، موفم للنشر، 1990.

- أزغيدي، م. ح.، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

- بن أشنهو،ع.، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962– 1980 (ترجمة جماعية) د.ت ّ د.م.

- بن نبي، م.، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين. ط 4، دار الفكر، دمشق، 1984.

- بن نعمان، أ.، التعريب بين المبدأ والتطبيق. ط 2. الجزائر، دار الأمة، 1998.

- تاوź، ص.، تكوين الإطارات من أجل التنمية. الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

- تركمان، ع، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية من العشرينات إلى حرب الخليج الثانية. منشورات الآن، 2002.

- الجابري، م. ص.، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962. الدار العربية للكتاب، 1983.

- حماد، خ .، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1978.

- الخالدي، س.، الإشعاع المغربي في المشرق. الجزائر، شركة دار الأمة، 1997.

- الخولي، ل.، 5 يونيو الحقيقة والمستقبل. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1974.

- الزبيري، ع.، الثورة الجزائرية في عامها الأول. قسنطينة، دار البعث، 1984.

- سعد ا!، أ.ق.، منطلقات فكرية. الدار العربية للكتاب. ليبيا-تونس، 1976.

- سعد ا!، أ.ق. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنيـة للكتـاب، الجزائـر، 1986.
- سعد ا!، . أ.ق.، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4 .دار الغـرب الإسـلامي، بـيروت، 1996.
- سعد ا!، أ.ق.، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، 1830 - 1954 . دار الغرب الإسـلامي . بيروت، 1998.

- عباس، م .، الإندماجيون الجدد. الجزائر، مطبعة دحلب، (د.ت.).
- عبد ا! ربيع، ح.، البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرô المحتلة. دار النهضة العربية، 1971.
- عمارة، م.، جمال الدين الأفغاني المفترى عليه. دار الشروق، 1984.
-غليون، ب.، بيان من أجل الديمقراطية. الجزائر، ط 4، دار بوشان للنشر، 1990.
- فانون، ف.، من أجل إفريقيا. ترجمة محمد الميلي، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (د.ت.).
- قريفو، م.، المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف. الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعـة، 1989.
- قصور .ع.، (تحرير)، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- قنانش، م.، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939. الجزائـر، الـشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
- الصديق، م .ص.، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر . الجزائر، شركة دار الأمـة للطباعـة والنشر والتوزيع، 2000.
- طوبال، إ.، البديل الثوري في تونس. بيروت، دار الكلمة للنشر، 1979.
- المدني، أ.ت.، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792 .وثـائق ودراسـات. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (1968).
- مراد، م. ع.، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي. دار دمـشق للطباعـة والنـشر، 1984.

– الميلي، م ، مواقف جزائرية. الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- نافعة، ح.، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي . بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، 1984.

.äƎGADZ ǰ ä ä8ŸöLǽ 3DZäȀţäş øǻlÔţä – LƐφLǫ

1 – Archives :

- Archives inédites :
- Archives du C.N.R.A. Direction Nationale des Archives, Alger.

2 – Documents officiels publics :

- Documents du congrès de la Soummam (20 Aout 1956). Procès- verbal de réunion et extraits de la plate-forme. Editions Musée National du Moudjahid 1996.
- Front de Libération Nationale, La charte d'Alger. Ensemble des textes adoptés par le 1er congrès du parti FLN (du 16 au 21 avril 1964).
- FLN, Textes fondamentaux du IVème Congrès (Alger du 27 au 31 Janvier 1979).
- Messali Hadj, Appel aux nations unies. Paris, Imprimerie du Chateau d'eau (1948).
- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Orientation Nationale, Les discours du Président Ben Bella. Année 1963 , 1er trimestre 1964.
- RADP, IIe Plan quadriennal 1970-1973. Rapport général.
- RADP, Plan Quadriennal 1974 – 1977. Rapport Général.
- RADP, Ministère des Enseignements Primaire et Secondaire, Les grands axes de développement du système algérien d'enseignement 1974-1985.
- RADP, Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire, Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967 – 1978.
- République Française. Journal Officiel du 20 mars 1962, Déclarations gouvernementales du 19 mars 1962 relatives à l'Algérie..

3- Documents officieux :

- Comité national contre la torture, *Cahier noir d'Octobre. Alger, 1989.*
- IDIR EL-WATANI, VIVE L'ALGERIE. Edition «LE COMBAT ALGERIEN» (s.l., s.d.).

4 – Périodiques :

4-1: Journaux de partis (1946-1988) :

- *L'Algérie Libre*, organe du Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques.
- *Egalité*, puis *Egalité-La République Algérienne*, puis *La République Algérienne*, organe de l'Union Démocratique du Manifeste Algérien.
- *Liberté*, organe du Parti Communiste Algérien.
- *El Moudjahid*.Organe central du F.L.N. Imprimé en Yougoslavie. Juin 1962. 3 tomes.
- *Révolution Africaine,* hebdomadaire du FLN.
- *Saoût achaab, organe du Parti de l'Avant Garde Socialiste en Algérie.*

4-2 : Autres :

- *Algérie-Actualités* (hebdomadaire), notamment pour la période septembre 1988-décembre 1988.
- *El Moudjahid* (quotidien), septembre 1988-décembre 1988.
- *Jeune Afrique*.
- *Les cahiers du cread,* n° spécial*,* Les agricultures d'Etat : Présent et Avenir. 3e et 4e trimetre 1990.
- *Maghreb-Machrek*.
- *NAQD, Revue d'études et de critique sociale, n°12, printemps /été 1999..*
- *Notes – Critiques et Débats de l'institut des sciences économiques* de l'Université d'Oran.N° spécial. L'Algérie 20 ans d'indépendance. Septembre 1982.
- *Parcours Maghrébins,* décembre 1988.
- *Revue Africaine*. n° 61, 1920.
- *Statistiques.* Publication trimestrielle de l'Office National des statistiques. *N°1/IV/ 1983, n°15, avril-juin 1987, n°24 1989.*

5- Thèses inédites :

- Bennamia, A , The Palestine Issue In Algerian Foreign Policy 1962-1978. Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy in Politics in the Faculty of Social Sciences at the University of Exeter. February 1988.
- Bensalah, K., *Arabisation, développement et changement : Essai d'approche historique et psychosociologique du phénomène d'arabisation à travers la formation algérienne*. Thèse de Doctorat 3e cycle. Université R. Descartes Paris V, 1980.

6 - Ouvrages :

Abbas, F.*,* Autopsie d'une guerre. L'Aurore. Paris, Garnier, 1980.

Abbas, F., L'indépendance confisquée 1962-1978. Flammaron, 1984

Abbas, F., La Nuit coloniale. Paris, Julliard, 1962.

Abdesselam B., Le hasard et l'histoire. 2 tomes. Alger, ENAG, 1990.

Abdesselam, B., Le gaz algérien. Stratégies et enjeux. Alger, Bouchene, 1989.

Addi L., L'impasse du populisme. L'Algérie : Collectivité politique et Etat en construction. Alger, ENAL, 1990.

Ageron, C.R., Les Algériens musulmans et la France (1871-1919). Paris, PUF, t 1, 1968.

Ait Ahmed, H. Mémoires d'un combattant L'esprit d'indépendance 1942-1952. Alger, Bouchene, 1990.

Alleg, H., (dir), La Guerre d'Algérie. 3 tomes. Paris, Temps Actuels, 1981.

Ammour, K.,. Leucate, C., Moulin J-J., La voie algérienne. Les contradictions d'un développement national. Paris, Maspero, 1974.
Balta, P., Le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000. Alger, ENAG, 1990.
Bardin, Algériens et Tunisiens dans l'Empire Ottoman de 1848 à 1914. Paris, CNRS, 1979.
Belhocine M., (édit), *Le courrier Alger – Le Caire 1954 – 1956 et le Congrès de la Soummam dans la Révolution*. Casbah, 2000.
Ben Khedda, B., Les origines du 1er novembre 1954. Alger, Dahlab, 1989.
Berque, A., Ecrits sur l'Algérie. EDISUD, 1986...
Berreby, J. J, Le pétrole dans la stratégie mondiale. Casterman, 1974.
Boualem, *Bachagha,* Mon pays la France*,* Editions France-Empire, 1962.
Boudersa, M., La ruine de l'économie algérienne sous Chadli. Alger, Rahma, 1993.
Boudjenah Y., Algérie. Décomposition d'une industrie. La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : L'Etat en question. L'Harmattan, 2002.
Boumaza, B., Ni émir ni ayatollah. Le monde arabe et musulman à l'épreuve du conflit Iraq-Iran. Paris, Cana, 1984.
Bouzar, N., L'odyssée du « DINA ». Alger, Bouchene/Enal, 1993.
Bozarslan, H. Les courants de pensée dans l'empire ottoman 1908-1918. Thèse de Doctorat en histoire. Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Sorbonne, 1992.
Burgat, F., L'islamisme au Maghreb. Paris, Editions Payot & Rivages, 1993.
Carlier, O., Entre nation et jihad. Histoire sociale des radicalismes algériens. Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1995.
Chaffard, G., Les carnets secrets de la décolonisation.Calmann-Lévy, t 1, 1965.
Chagnollaud , J.-P., Maghreb et Palestine. Paris, Sindbad, 1977.
Charef, A., Octobre. Algérie 88. *Un chahut de gamins… ?* 2e édition. Alger, Laphomic , 1990.
Chaulet, C., La terre les frères et l'argent. Alger, OPU, t 1, 1987.
Chikh, S., L'Algérie en armes ou le Temps des certitudes. Alger-Paris, OPU/Economica, 1981.
Colloque de juristes arabes sur la Palestine *La question palestinienne*. Alger 22-27 Juillet 1967. Alger, SNED, 1968.
Collot, C. – J-R. Henry, *Le mouvement national algérien. Textes 1912 – 1954.* Paris, L'Harmattan et OPU, 1978.
Déjeux, J. (édit), Culture algérienne dans les textes. OPU-Publisud, 2e édition, 1996.
Derouiche, M. Le Scoutisme, école du patriotisme. Alger, OPU, 1985.
Djerad, A., Dualité du mond arabe. Alger, ENAP-ENAL-OPU, 1987.
Ecrement M., Indépendance nationale et libération économique. Un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985. ENAP/OPU (Alger)/ PUG (Grenoble). 1986.
Fanon, F., Les damnés de la terre. Paris, Maspero, 1981.
Fanon, F., Sociologie d'une révolution (l'an V de la révolution algérienne). Paris, Maspero, 1962.
Francos, A., et Séréni*,* J.P, Un Algérien nommé Boumediène*.* Stock, 1976.
Gallissot, R. Marxisme et Algérie. Alger, ENAG, 1991.
Gallissot, R., (dir), Mouvement ouvrier et mouvement national: communisme, question nationale et nationalismes dans le monde arabe. Paris, Les Editions ouvrières, 1978.
Gallissot, R., L'économie de l'Afrique du Nord. Paris, P.U.F., 1969.

Gallissot, R., Maghreb, Algérie. Classes et Nation. 2 tomes. Paris, Arcantère, 1987.
Goumeziane, S., Le mal algérien : économie politique d'une transition inachevée (1962-1994). Paris, Fayard, 1994.
Grimaud, N., La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978). 2e édition, Alger, Rahma, 1994.
Guechi, D.E., L'Union du Maghreb Arabe. Intégration régionale et développement économique. Alger, Casbah, 2002.
Hamel, B., Système productif algérien et indépendance nationale. Office des Publications Universitaires – L'Algérie, 1983.
Harbi M., Le F.L.N., mirage et réalité. 2e édition, j.a., 1985.
Harbi M., Une vie debout. Mémoires politiques. T 1 : 1945-1962. Alger, Casbah, 2001.
Harbi, M . (édit), Archives de la révolution algérienne. Jeune Afrique, 1981.
Harbi, M. 1954, la guerre commence en Algérie. Editions Complexe, 1998.
Hourani, A., Histoire des peuples arabes. Seuil, 1993.
Julien, A. Histoire de l' Algérie contemporaine. T 1. La conquê te et les débuts de la colonisation (1827-1871). Paris, PUF, 2e édition, 1979.
Kaddache, M., L'émir Khaled. *Documents et témoignages*. Alger, OPU, 1987.
Kaddache, M., Guenanèche, M., Le parti du peuple algérien (P.P.A.) 1937-1939. *Documents et Témoignages*. Alger, OPU, 1985.
Kaddache, M., Histoire du nationalisme algérien. Question nationale et politique algérienne 1919 – 1951. Alger,SNED, 2 tomes, 1981.
Kaddache, M.,Guenanèche, M, L' Etoile Nord Africaine 1926-1937. *Documents et témoignages*. Alger, OPU, 1984.
Kaid, A , Contradictions de classes et contradictions au sein des masses. Alger, ENAP (s .d.), (1970).
Khatib, H., 1er juillet 1956 : l'accord FLN-PCA et l'intégration des « Combattants de la libération » dans l'Armée de Libération Nationale en Algérie. Alger, OPU, 1991.
Koulakssis, G. Meynier, *L' émir Khaled premier za'im?* Identité algérienne et colonialisme français. L'Harmattan, Paris, 1987.
Labidi, D., Science et pouvoir en Algérie. De l'indépendance au 1er plan de la recherche scientifique 1962 – 1974. 2 tomes, Alger, OPU, 1992.
Lacheraf, M., L'algérie : nation et société. Paris, Maspero, 1965.
Laroui, A., l'histoire du maghreb. Un essai de synthèse. Paris, Maspero, 1970.
Liabes, D., Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962 - 1982. Alger, CREA, 1984.
Malek, B., La question du Sahara occidental et le droit international. OPU-L'Algérie, 1983.
Malti, H. On l'a appelé le pétrole rouge. Alger, Marinor, 1997.
Mazouni, A., Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb. Paris, Maspero, 1969.
Mazri H., Les hydrocarbures dans l'économie algérienne. Alger, SNED, 1975...
Mérad, A., Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, essai d'histoire religieuse et sociale. Paris-La Haye, Mouton, 1967.
Messaadia M.C, Le rôle de l'armée dans la révolution arabe. Alger, ENAP (s.d.), (1970).
Meynier G., Histoire intérieure du F.L.N. 1954-1962. Alger, Casbah, 2003.
Meynier, G. L' Algérie révélée. La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle. Genève, Droz, 1981.
Nabi, B., Oû va l'Algérie ? Alger, Dahlab, 1991.
Nezzar K, Mémoires. Chihab, 1999.

Nouschi, A., (et *al*), Système urbain et développement au Maghreb. Alger, OPU, 1983.
Pervillé, G. Pour une histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962. Picard, 2002.
Redjala, R., L'opposition en Algérie depuis 1962. Le PRS-CNDR. Le FFS. Alger, Rahma, 1991.
Rey - Goldzeiguer, A., Le Royaume Arabe. La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870. Alger, SNED, 1977.
Rey-Goldzeiguer, A.,Aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945. Alger, Casbah, 2002.
Rodinson, M., Marxisme et monde musulman. Paris, Seuil, 1972.
Rouissi, M., Population et société au Maghreb. Tunis, OPU, 1983.
Sahli, M. C., Décoloniser l'histoire. Alger, ENAP, 1986.
Simon, J., Messali Hadj (1898-1974). La passion de l'Algérie libre. Tirésias, 1998.
Stora, B., Algérie-Maroc. Histoires parallèles, destins croisés. Alger, Barzakh, 2002.
Stora, B.-Daoud, Z., Ferhat Abbas une autre Algérie. Alger, Casbah, 1986.
Taleb Ibrahimi, A., de la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972). Alger, SNED, 1981.
Turin, Y., affrontements culturels dans l'algérie coloniale. Alger, ENAL, 1983.
Vatin, J-C., L'Algérie politique: histoire et société. Paris, FNSP, 1983.

ÿŸ£ǰå âÀŽ

(أ)

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ê)

(ص)

(ط)

(ع)

(ȟ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

[illegible]

مقدمة عامة

ȹǻȽÔ...........ǫȩǂǟ ǰǞɹ..........ǝȿ ǝ..........Șɹȍǟ : ǯ..........ǝǟȀȍǟ ǑÔ..........ȦȍǟȀȍǟ